جامعة محمد الصديق بن يحي – جيجل–

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

تأثير تكنولوجيا الاتصال في تشكيل الرأي العام العربي

مصر نموذجا

مذكرة مكملة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

تخصص دراسات سياسية مقارنة

إعداد الطالبة: لمياء زعيمن

تحت إشراف الدكتور: سمير لعرج

أعضاء لجنة المناقشة

د/ بن الصغير عبد العظيم	أستاذ محاضر أ	جامعة بسكرة	رئيسا
د/ لعرج سمير	أستاذ محاضر أ	جامعة جيجل	مشرفا مقررا
د/ بوروبي عبد اللطيف	أستاذ محاضر أ	جامعة قسنطينة	مناقشا

السنة الجامعية 2012–2013

بسم الله الرحمن الرحيم

قال تعالى :

بسم الله الرحمن الرحيم

" يرفع الله الذين امنوا والذين أتوا العلم درجات والله بما تعملون خبير"

الآية (1) من سورة المجادلة

شكر وتقدير

الشكر والحمد والفضل والثناء الحسن لله عز وجل، الذي منحني الصحة والعافية والقدرة على إتمام هذا العمل المتواضع.فالحمد لله حمدا كثيرا.

شكري وتقديري وامتناني للأستاذ الفاضل الدكتور لعرج سمير، لقبوله الإشراف على مذكرتي رغم الظروف الناتجة عن تعديلات لجنة المناقشة ، فلك كل الاحترام أستاذ.

شكري الخالص لأساتذتي الأفاضل،أعضاء لجنة المناقشة ،الدكتور بن الصغير عبد العظيم ،الدكتور عبد اللطيف بوروبي الذي اخصه بالذكر لما منحني من دعم ونصائح وحسن معاملة.

كما أتوجه بالشكر إلى الأساتذة الذين اشرفوا على دراستي خلال مرحلة الليسانس بجامعتي جيجل وقسنطينة. أخص بالذكر الأستاذ سفيان ريموش على تقديمه لي يد العون والتوجيه في عملي هذا.إلى الأستاذ مولود صويلح، الأستاذ علي عميور،الأستاذة حياة رويبح، الأستاذ عبد السلام يخلف ،الأستاذ صالح دعاس، الأستاذ رياض حمدوش.

كما لا انسى أن اشكر مسؤول مكتبة الحقوق والعلوم السياسة رضا وادي على ما وفره لي من تسهيلات.

...واسأل الله أن يجزيكم عني خير جزاء...

خطة البحث

الفصل الأول : ظاهرة الرأي العام وعلاقتها بالعملية السياسية

المبحث الأول: ماهية الرأي العام

المطلب الأول: نشأة ومفهوم ظاهرة الرأي العام.

المطلب الثاني: أنواع الرأي العام وأهم مظاهره.

المطلب الثالث : دور الإعلام والدعاية في تشكيل الرأي العام.

المطلب الرابع : عملية قياس الرأي العام .

المبحث الثاني: الرأي العام والنظام السياسي

المطلب الأول: الدور السياسي للرأي العام وعلاقته بالديمقراطية

المطلب الثاني: واقع الرأي العام في النظم التسلطية.

المطلب الثالث: دور القوى السياسية في بلورة وتوجيه الرأي العام.

المبحث الثالث : ظاهرة الرأي العام في الوطن العربي .

المطلب الأول: إشكالية الرأي العام العربي.

المطلب الثاني: الإعلام العربي ودوره في تشكيل الرأي العام.

المطلب الثالث: واقع استطلاعات الرأي العام في الوطن العربي.

الفصل الثاني: تأثير تكنولوجيا الاتصال في المجال السياسي والرأي العام

المبحث الأول:الرأي العام في ظل تكنولوجيا الاتصال

المطلب الأول: مفهوم تكنولوجيا الاتصال و علاقتها بثورة المعلومات

المطلب الثاني: تعريف الشبكة العالمية للمعلومات(الانترنت) واهم استخدمتها الاتصالية

المطلب الثالث: مدخل إلى المجتمع الافتراضي و مفهوم الشبكات الاجتماعية

المطلب الرابع: ماهية الرأي العام الالكتروني ودور الإعلام الالكتروني في تشكليه

المبحث الثاني: التوظيف السياسي للشبكة العالمية للمعلومات

المطلب الأول:مفهوم الديمقراطية الرقمية واهم مظاهرها

المطلب الثاني: العصيان المدني في العصر الشبكي(العصيان المدني الالكتروني)

المطلب الثالث: دور الانترنت في تخطي رقابة السلطات على الإعلام وتوجيه الرأي العام (موقع ويكليكس Wikileaks نموذجا)

المبحث الثالث: تأثيرات الشبكة العالمية للمعلومات على المجتمعات و الحكومات العربية .

المطلب الأول: واقع وتداعيات تكنولوجيا الاتصال في الوطن العربي

المطلب الثاني: وسائل الإعلام الالكتروني الأكثر استعمالا في الوطن العربي وتأثيراتها على الرأي العام

المطلب الثالث: الحركات الاحتجاجية والتغيير السياسي في ظل الشبكة العالمية للمعلومات

الفصل الثالث: دور وسائل الإعلام الالكتروني في تغيير توجهات الرأي العام بمصر وانتفاضة شعبها

المبحث الأول: أساسيات الرأي العام بمصر وعلاقته بالنظام السياسي.

المطلب الأول: مقومات الرأي العام المصري وعملية استطلاعه

المطلب الثاني : واقع وسائل الإعلام في ظل الأنظمة السياسية المتعاقبة

المطلب الثالث: ابرز القوى السياسية المصرية وتأثيراتها على الرأي العام وصنع القرار

المبحث الثاني: الاستخدام والتأثير السياسي والمجتمعي للشبكة العنكبوتية بمصر

المطلب الأول: نظرة عامة للانترنت في مصر

المطلب الثالث: العلاقة المتنامية بين الانترنت وثقافة الاحتجاج بمصر(من حركة كفاية إلى حركة 6 افريل)

المطلب الثاني : المدونات المصرية كفاعل جديد في معارضة النظام السياسي.

المبحث الثالث: الدور البارز والفعال للإعلام الالكتروني في توجيه الرأي العام والتغير السياسي بمصر

المطلب الأول : دور موقع الفايس بوك face book في التنشئة السياسية للشباب المصري

المطلب الثاني: مساهمة الإعلام الالكتروني في كشف فساد نظام مبارك و إرباكه(نظرية الحرب المعرفية الافتراضية).

المطلب الثالث: عملية انتقال الرأي العام المصري من المجتمع الافتراضي إلى المجتمع الواقعي وأثرها في إسقاط النظام السياسي الحاكم.

الخاتمة:

تمهيد :

ينظر الكثير من الدارسين إلى العملية السياسية باعتبارها سلسلة من القرارات السياسية المتتالية المتخذة لمواجهة المواقف المتتابعة،وعليه كان اتخاذ القرار السياسي من أهم العمليات التي تميز تلك الأخيرة.وتقوم عملية اتخاذ القرار على عوامل مهمة ومشاركة فيها في مقدمتها الرأي العام. إذ توجد علاقة في مختلف المجتمعات والأنظمة السياسة بينهما.

يعد الرأي العام من أهم العوامل التي يضعها صانع القرار في حساباته مهما كان شكل النظام السياسي الذي يسيطر على مقاليد الحكم.إذ يهتم صناع القرار بالرأي العام في الأنظمة الديمقراطية من منظور المشاركة في صنع القرار، أما في الأنظمة الديكتاتورية فيهتم صناع القرار بالرأي العام إما للسيطرة عليه أو توجيهه أو قمعه.

تولي من جهتها الدول ومؤسساتها- على اختلاف أنظمتها- اهتمام كبيرا بالإعلام ووسائله،إذ يعتبر الأداة الرئيسية في صناعة وتوجيه الرأي العام وتشكيل القناعات بما يلاءم أو ينسجم مع توجهات وأيدلوجيات كل دولة ومؤسسة.وبعد التطور التكنولوجي ولمعلوماتي الذي شهده القرن العشرين،ولا سيما ما فجرته الثورة الرقمية في عالم الاتصالات.تنوعت وسائل الإعلام وتعددت أوجه حضورها في حياة الإنسان وأصبحت ملازمة له في حياته اليومية،من خلال القنوات الفضائية والانترنت التي صارت حجر الزاوية في حركة الإعلام اليوم.

هذا وتعد – اليوم – الشبكة العالمية للمعلومات (الانترنت) من أهم مصادر تكوين الرأي العام في مختلف أرجاء المعمورة.فقد أصبحنا اليوم نقرا ونتعامل مع مفاهيم وتطبيقات جديدة لم يدركها عقلنا البشري وخاصة العربي من قبل مثل : التعليم الالكتروني، التعلم عن بعد، الجامعة الافتراضية،التجارة الالكترونية،الإعلام الالكتروني ...الخ.وأصبح عدد مستخدمي الانترنت يتزايد كل لحظة وحين ويحسب بالمليارات.ولم تعد بالتالي الشبكة العالمية للمعلومات مجرد مصدر أو مخزن للمعلومات أو إدارتها وتنظيمها واسترجاعها وقت الحاجة أو مجرد وسيلة من وسائل الاتصالات،بل أصبحت في الكثير من الأحيان هي المولد والمنتج للمعرفة والموزع لها والمثقف والإعلامي بل والمقرر والمبلور للرأي والمؤسس لبعض القيم .

في عالمنا العربي بالرغم من أن معدلات استخدام الإنترنت أقل من معدل الاستخدام العالمي، وذلك حسب تقارير التنمية البشرية العربية الصادرة عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة.فالفجوة في معدلات استخدام الإنترنت بين سكان الوطن العربي وسكان العالم في تقلص،لا ازدياد.إذ أن الإنترنت يتحول بشكل متزايد وانفجاري في الوطن العربي من فضاء نخبوي إلى فضاء شعبي،بكل ما يعنيه ذلك في السلب والإيجاب. وهذا ما جعل مواقع الانترنت في يومنا هذا،ترجح ميزان القوى لصالح الشعوب على حساب الحكومات المستبدة، التي

فقدت الكثير من مظاهر سيطرتها على تفكير الناس،وبالتالي على حياتهم. فما يلزم الآن هو الوعي بأبعاد هذه الثورة وتوظيفها في حركة التغيير.

أسباب اختيار الموضوع :

لقد وقع اختياري على هذا الموضوع للمبررات التالية :

ا – مبررات موضوعية (علمية و عملية) :

– ملاحظة الفرق الموجود مابين الرأي العام بالدول الغربية والعربية،حيث يلعب دورا بالغ الأهمية في الأولى خاصة في عملية صنع القرارات السياسية،بينما يغيب دوره في الدول العربية بالرغم من محاولة أنظمتها تبيان ما يتمتع به المجتمع من الحريات العامة، التي تعمل على صيانة وكفالة الرأي العام،مقابل النظام السياسي الذي يحدد حجم ومدى تفاعله مع آراء المواطنين وتوجهاتهم.

- غياب الدور الحقيقي للتنظيمات والقوى الاجتماعية والسياسية التي تمثل همزة الوصل بين الحاكم والمحكوم (الرأي العام والسلطة المنتخبة) في الوطن العربي.التي من المفروض أنها تعبر عن الرأي العام بمساندته ونقل مطالبه وتنفيذ قراراته والمحافظة على مصالحه. مما زعزع ثقة المواطن العربي في سياسات نظامه.
- تزايد ظاهرة الاغتراب السياسي من حيث عزوف المواطنين في الدول العربية – في مقدمتهم الشباب – عن الحياة السياسية،خاصة ظاهرة الانتخابات التي تعبر عن رأي الفرد المواطن الحر والشخصي من جهة ودعامة النظام السياسي الديمقراطي من جهة أخرى.
- تراجع دور الإعلام الرسمي العربي في تشكيل توجهات الرأي العام اتجاه القضايا الداخلية،حيث يلاحظ توجه الأفراد في الدول العربية إلى مختلف وسائل الإعلام الأجنبية أو الخاصة لتحصيل الخبر أو المادة الإعلامية الخاصة بقضايا دولهم الداخلية لفقدانهم الثقة في موضوعية ما يقدم لهم عبر وسائل الإعلام الرسمي.

– الثورات الشعبية الذي شهدها العالم العربي مع بداية عام 2011– تونس ومصر– و التي قلبت موازين الرأي العام العربي وتأثيراته في قرارات الأنظمة السياسة العربية.الأمر الذي طالما كان بعيدا ومتجاهلا من طرف صانع القرار العربي الذي ظل يتجنب الاعتماد على استطلاعات الرأي العام،بل إن بعض النخب الحاكمة كانت تسخر منها وتتهم عامة الناس بالجهل وعدم الدراية في الأمور وخاصة فئة الشباب،وأنها تتعرض لغسيل دماغ من قبل متطرفين أو معادين للنظام أو للسياسات الحاكمة للدولة.

لم يكن يخطر في بال صناع القرار العربي أن زمن الإعلام الالكتروني(من مدونات الكترونية،شبكات اجتماعية،مواقع التدوين السياسي...الخ)صنعت بيئة جديدة للرأي العام العربي وأخرجته من اغترابه السياسي وجعلته يسن القرار الذي يلاءم ويخدم مصلحته ويوجهه إلى النخب التي تنوب عنه في تطبيقه،أي انه أصبح يمارس سيادته.

ب – مبررات ذاتية :

ترجع الأسباب الذاتية لاختيار هذا الموضوع،للحاجة المعرفية في إدراك :

1 - واقع الرأي العام العربي في ظل الأنظمة السياسية الحاكمة في أقطارنا العربية والتي يميزها التسلط والديمقراطية الشكلية التي تدعي حفظ وحماية الحقوق العامة وحرية التعبير والرأي في حين نرى قمع،وحرية تتوقف عند الحدود الحمراء لخصوصيات النخب السياسية الحاكمة وأتباعها.

2 - دور الإعلام الالكتروني عبر وسائله التقنية،في التحصيل المعرفي والتوجيه الإيديولوجي،ليس فقط للنخب بل حتى عامة الشعب.في مقدمتها الشباب العربي – المصري خاصة- الذي أصبح يعتمد في تحصيل معلوماته وإبداء أرائه على مواقع الانترنت خاصة منها مواقع التواصل الاجتماعي: كالفايس بوك ، تويتر، يوتيوب ...الخ.بالمقابل التعرف على ماهية هذه المواقع ومؤسسيها،بغرض الاقتراب من حقيقة انتشارها وتمكين المواطن العربي من استخدامها في المجال السياسي- لطالما ابتعد عنه- لدرجة التنسيق ما بين مستخدمي هذه المواقع للمطالبة بمظاهرات نزلت إلى الشوارع وطالبت بإسقاط النظام السياسي الحاكم .

أهداف الموضوع :

يمكن أن نلخص أهم الأهداف المرجوة من هذه الدراسة في النقاط التالية:

1 - التعرف على ماهية الرأي العام في الوطن العربي، وأهم العوامل المساعدة في تشكيله .

2 - الكشف عن العلاقة بين السلطات الحاكمة والإعلام-كأهم عامل مشكل للرأي العام-،في وطننا العربي اليوم.هذه العلاقة التي طالما تسمت بالتبعية والوصاية لحقبة زمنية طويلة حتى في ظل ثورة الاتصالات والمعلومات.ولكنها عرفت مؤخرا خروج عن إشكالية عدم وجود خط فاصل بين الإعلام والحكومة ومنه تغييب الرأي العام واهتماماته،وذلك بتأثير توجهات المواطنين العرب

بالفضائيات الإخبارية ووسائل الإعلام الالكتروني من جهة وانعدام الثقة في الإعلام الرسمي وأخباره من جهة أخرى.

3 - التطرق إلي حقيقة بيئة الإعلام الراهن،هذه البيئة التي نلاحظ أنها تعيد في هذا الوقت صياغة مفاهيم الديمقراطية والمشاركة السياسية وعلاقة المواطنين بالسلطة والدولة،وتبني منظورا آخر للتفاعل والمشاركة،وتتجاوز الحدود والحكومات والرقابة وكل أشكال السيطرة والتحكم.فهي بيئة تحاول إعادة صياغة تفكيرنا التقليدي وخبراتنا الذهنية عبر منافذ وسائل الإعلام-الإلكتروني خاصة-.

4 - التعريف بأهم وسائل الإعلام الالكتروني(الشبكات الاجتماعية)،التي أصبحت واقع لا مناص من التعامل معه خاصة فيما يتعلق بتشكيلها لرأي المواطنين.وهذا في ظل تعرض مادتها الإعلامية-كمصدر إخباري- بالرفض في وطننا العربي.في حين أن التجربة – تونس ومصر- أثبتت أن عملية المقارنة بين الإعلام الرسمي والالكتروني أكدت بمصداقية الثانية عن الأول.

5 - التعرف على واقع الرأي العام المصري وتوجهاته من خلال تأثره بثورة المعلومات واعتماده في تكوين أراء المواطنين على الفضائيات الإخبارية ووسائل الإعلام الالكتروني.وكيف تمكن من التوحد حول قضية معينة وشكل بداية احتجاجات نتج عنها ثورة شعبية وإطاحة بالنظام السياسي.

أهمية الموضوع :

تتمثل أهمية دراسة تشكيل الرأي العام بوطننا العربي، في أهمية مصطلح الرأي العام بحد ذاته، من خلال استخدامه للإشارة إلى المشاركة السياسية العامة في خلق السياسة العامة.إذ يعتبر الرأي العام ذو أهمية بالغة في عالمنا المعاصر حيث تحول إلى ركن أساسي من أركان المجتمعات. فإذا كانت وظيفة الدولة هي إدارة المجتمع وتنظيم شؤونه،فإن الوقوف على أراء المواطنين وميولهم هي إحدى أبرز الوسائل التي تمكنها من هذه الوظيفة.لذلك أصبحت جل الدول وأنظمتها السياسية تعطي للرأي العام مكانة خاصة،وذلك عبر إقامة مراكز متخصصة وفاعلة لدراسة الرأي العام،بهدف إدارته والتفاعل معه،لأن هذا يضمن لها الحفاظ على استقرارها السياسي والاجتماعي.ولذلك ستحاول هذه الدراسة التقرب من حقيقة الرأي العام بالوطن العربي هذا الذي تعرف مختلف أقطاره غياب المناخ الديمقراطي وانتهاك للحريات العامة ،فيما يعرف جمهور ذلك الرأي

تزايد سريع في استخدام لوسائل الإعلام الالكتروني-مواقع التواصل الاجتماعي- للتعبير عن آراءه وتوجهاته بكل حرية في جميع المجالات في مقدمتها السياسية.

كما تكتسب هذه الدراسة أهمية لأنها تتطرق إلى احد الابتكارات الاجتماعية المهمة وهي عملية استطلاع الرأي العام هذا الذي يعتبر وسيلة للتأكد من عادات وأولويات وميول الأفراد والجماعات الاجتماعية المختلفة، حيث يحتل مكانة مهمة في الدول الصناعية والمتقدمة،بل يعتبره البعض مؤشرا أساسيا على اتجاهات السياسات العامة في الدولة والمجتمع. ويعد العالم العربي حديث العهد بمثل هذا الابتكار في التعامل مع قضاياه المختلفة، ويمكن القول بأن السنوات العشر الأخيرة شهدت طفرة كبيرة في محاولات تطوير هذا البرنامج في الواقع العربي، حيث لم يكن أحد يحفل باستطلاعات الرأي العام ونتائجها في معظم البلدان العربية.

أما عن الجانب الأخر من الدراسة والمتعلق بتكنولوجيا الاتصال،فتكمن في أهمية الحركة التكنولوجية المتسارعة،والنزعة التطورية الفريدة في وسائل الاتصال والمعلومات،التي نتج عنها الشبكة العالمية للمعلومات بمختلف وسائلها الاتصالية.والتي اختزلت للحدود الزمكانية وأثرت على مختلف جوانب الحياة الاجتماعية للأفراد،حيث مكنتهم من الاتصال وتقوية روح المشاركة والتفاعل عن طريق مواقع الشبكة العالمية خاصة منها مواقع التواصل الاجتماعي.وقد ازدادت أهمية هذه الأخيرة بامتداد النهضة المعلوماتية إلى الحياة السياسية.ففي الوقت الذي تتسارع فيه الأحداث،وتتدفق فيه المعلومات بشكل رهيب جعل من الصعب التحكم فيها،احتلت شبكات التواصل الاجتماعي موقعا متميزا في سباق تحرير الفرد –العربي خاصة- من مختلف أشكال التسلط والاستبداد السياسي.فتلك الشبكات باتت تؤدي دورا مركزيا من خلال التفاعل المباشر،في إدارة عملية الحراك الديمقراطي العربي وتوجيه الرأي العام بشكل سلس وفعال. بشكل يفتح المجال لتعبئة وحشد المجتمع المحلي للمطالبة بإصلاح سياسي عميق أو تغيير منظمة القيم التسلطية،ومنه تغيير نظام الحكم القائم.كما نشير هنا إلى أن الدور الفعال لما يعرف اليوم بوسائل الإعلام الالكتروني في الحراك السياسي العربي،إنما يرجع بالدرجة الأولى إلى تدهور دور الإعلام الرسمي وانعدام ثقة المواطن في مادته الإعلامية.

أدبيات الدراسة :

بداية بظاهرة الرأي العام،حظيت دراستها باهتمام العديد من الدارسين والمفكرين في العلوم الاجتماعية (سياسة، اجتماع، اتصال).فمصطلح الرأي العام استخدم منذ كتابات المفكر الاجتماعي الفرنسي" جان جاك روسو"، المدافع عن العقل الإنساني والممهد لنشوء الرأي العام الحر المستنير.ولما غدا للرأي العام اليوم مكانة مرموقة

في شتى دول العالم على اختلاف أنظمتها، تعددت الدراسات التي تحاول إلقاء الضوء على مفهوم الرأي العام وأهميته ودوره في صياغة السياسات العامة وصناعة القرارات السياسية.

نحاول استعراض بعض الكتب والدراسات الأكاديمية التي تناولت الظاهرة.بداية **بمقال** المفكر والفيلسوف السوسيولوجي الفرنسي بيار بورديو Pierre Bourdieu بعنوان **"لا وجود للرأي العام"** **L'opinion publique n'existe pas**.والذي نشر في مجلة "الأزمنة المعاصرة Les " Temps modernesفي عددها 318 الصادر في يناير 1973.حيث يرى بورديو أن "استقصاءات الرأي ليست سوى عملية اصطناعية تحدث في وقت محدّد وأثناء توازن قوى معيّن تختصر الرأي العام في أرقام ونِسَب مئوية غايتها المباشرة الإيحاء بأن ثمة رأياً عاماً؛ وذلك لإضفاء شرعية على سياسة معيّنة وترسيخ توازن قوى يستند إليه ويجعلها ممكنة".

حول مسالة قياس الأثر والتأثير بين الإعلام والرأي العام ،حاول عالم اللغويات وناقد السياسية الخارجية الأمريكية **نعوم تشو مسكي** في كتابه " **هيمنة الإعلام.. الإنجازات المذهلة للإعلام** "،أن يجيب على التساؤل التالي: **بأي معنى من معاني الديمقراطية نريد لهذا المجتمع أن يكون ديمقراطيا؟** .ومحاولة للإجابة قام بعملية مقابلة بين تصوّرين للديمقراطية.أحدهما: أن المجتمع الديمقراطي هو ذاك الذي يتمتع فيه الناس بوسائل المساهمة بطريقة معقولة في إدارة شؤونهم وبوسائل إعلام مفتوحة وحرة.أما التصور البديل للديمقراطية فهو منع الجماهير من إدارة شؤونهم،وإبقاء الإعلام تحت هيمنة صارمة ضيقة.

أما عن مؤلفات الباحثين العرب فنبدأها بكتاب **الرأي العام " طبيعته وتكوينه وقياسه ودوره في السياسة العامة" للدكتور احمد بدر** وهو أستاذ بجامعة الملك سعود بالرياض ومتحصل على دكتوراه في علم المعلومات والعلاقات الدولية ب أمريكا.حيث تناول في هذا الكتاب موضوع الرأي العام من جوانبه العلمية المختلفة ولكن بالتركيز على الجانب الاتصالي والسياسي كما تطرق إلى تطور ظاهرة الرأي العام عبر العصور وتعريفاته وتقسيماته تبعا للمدارس الفكرية.كتاب أخر لا يقل أهمية عن سابقه،حيث تناول ظاهرة استطلاعات الرأي العام التي وقفت بحوث علمية على أهميتها وأخرى على تحدياتها وعقباتها في عالمنا المعاصر،وهو كتاب : **الرأي العام وقياسه (الأسس النظرية والمنهجية) للدكتور جمال مجاهد** (أستاذ في الإعلام بكلية الآداب بجامعة الإسكندرية). حيث تناول في كتابه هذا مفهوم الرأي العام في العلوم المختلفة والعوامل التي تؤثر في تكوينه،عملية قياس الرأي العام من حيث التطور التاريخي والطرق المتبعة في القياس والمشكلات النظرية والمنهجية التي تواجه هذه العملية ، وكيفية التصدي لها.كما تطرق إلى دور القوى

الاجتماعية والسياسية المختلفة التي تلعب دورا في عملية صنع القرار السياسي وتشكيل الرأي العام. وقد تميز هذا الكتاب بالدراسة الميدانية التي قدمها من خلال اختتام كل فصل بدراسة تحليلية للرأي العام بمصر وعملية قياسه،وقد خصص الفصل الأخير لدراسة تطبيقية قام بها حول مركز قياس الرأي العام في الهيئة العامة للاستعلامات ووحدة قياس الرأي العام بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية.

أما فيما يخص الكتب التي اهتمت بتكنولوجيا الاتصال وتأثيراتها السياسية والاجتماعية ، فبطبيعة الحال لا يمكن الحديث عن تكنولوجيا الاتصال وتأثيرها دون الإشارة إلى دراسات الفن توفلر Alvin Toffler " صدمة المستقبل " سنة 1970 و " الموجة الثالثة"سنة 1980.والتي ركز فيها على مناقشة الثورة الرقمية وثورة الاتصالات وثورة الشركات والتميز التكنولوجي وتأثير هذه التكنولوجيا خاصة في ظل ما اسماه بالمعلومات الزائدة. ثم تحول إلى دراسة ردود الفعل والتغيرات في المجتمع.حيث يقول في هذا السياق " "إن الأميون في القرن الواحد والعشرين لن يكونوا الذين لا يقرؤون ويكتبون، لكن الذين لا يستطيعون التعلم وعدم التعلم والتعلم مرة أخرى."

بالنسبة للمؤلفات العربية نذكر في مقدمتها مؤلف جزائري وهو كتاب **تأثير الإنترنت على العمل السياسي..أوباما**.لدكتور **محمد لعقاب** وهو أستاذ محاضر بكلية العلوم السياسة بجامعة الجزائر،حيث تضمن الكتاب ثلاثة محاور أساسية هي :**الإنترنت والنظام السياسي الجديد،الإنترنت.. الاهتمام السياسي والانتخابات، الإنترنت والانتخابات.. أوباما نموذجا.** كتاب أخر "**الثقافة العربية وعصر المعلومات** " لدكتور **نبيل علي** حيث ارتكز هذا الكتاب على رؤية لمستقبل الخطاب العربي الثقافي وخصص جزء منه للتطرق إلى تزايد استخدام الانترنت كوسيط إعلامي وانعكاساتها على المتلقي العربي في تشكيل آراءه.

نختم أدبيات هذه الدراسة بكتاب صدر حديثا للدكتور- 2012- إبراهيم بعزيز أستاذ بقسم علوم الإعلام والاتصال بجامعة الجزائر.بعنوان"**تكنولوجيا الاتصال الحديثة وتأثيراتها الاجتماعية والثقافية**."حيث ركز الكاتب على الإقبال الملحوظ خاصة لدى فئة الشباب على التطبيقات الاتصالية التفاعلية،مما احدث انعكاسات اجتماعية،سياسية،ثقافية،...الخ.واستشهد على ذلك بالثورات العربية التي حصلت في الدول العربية مطلع 2011،والتي استعانت فيها الجماهير بشكل كبير على وسائل الإعلام الجديد من مدونات، ومواقع بث الفيديو، ومواقع التشبيك الاجتماعي مثل الفايس بوك ،تويتر...الخ.

إن المتمعن لهذه الكتب والدراسات حول قضية الرأي العام-أولا- يستشف أن الجدة في دراستنا،تكمن في محاولة التعرف على حقيقة تشكيل الرأي العام في الوطن العربي—هل أصلا هناك رأي عام عربي؟-خاصة في

ظل اعتماد المواطن العربي في تكوين آراءه وتوجهاته السياسية والاقتصادية والاجتماعية وحتى الثقافية على ما يتلافاه من وسائل الإعلام بمختلف أنواعها في مقدمتها الفضائيات ووسائط الإعلام الغير رسمي.

فغالبية الدراسات تحدثت عن الرأي العام وأهميته،ومختلف الجوانب المتعلقة به : خصائصه،أنواعه اختلافه عبر العصور،علاقته بالنظام السياسي...الخ.فيما أهملت الحديث عن واقع الرأي العام العربي وتشكيله خاص في ظل وسائل الإعلام الالكتروني.فضلا عن تطرقنا في هذه الدراسة إلى احد الإشكاليات التي تعاني منها الدراسات في الوطن العربي، المتمثلة في العلاقة بين الديمقراطية والرأي العام وقياساته،إذ ترى أغلب تلك الدراسات أن غياب الحريات العام في أقطارنا العربية يحول دون وجود رأي عام عربي حر ومنه تأجيل إجراء استطلاعات الرأي العام لحين تحقق الحد الأدنى من الإصلاحات الديمقراطية.وبالتالي سيرتكز جانب من هذه الدراسة على محاولة التأكد من مدى صحة هذا الرأي.

فيما يخص تأثير تكنولوجيا الاتصال على تشكيل الرأي العام،نلاحظ أن الدراسات السابقة كان تركيزها إما على جانب التعريف بوسائل هذه التكنولوجيا وتأثراتها المستقبلية،أو استعمالها في الجانب السياسي بالتركيز على نماذج دول غربية.بينما ركزت الدراسات على الجانب السلبي لهذه التكنولوجيا في الوطن العربي واعتبار تغلغلها في مجتمعاتنا نتاج للعولمة الثقافية التي يراد من خلالها طمس الهوية العربية.فيما أهملت مساهمتها في خلق فضاء من الحرية خاصة ذلك المتعلق بالقضايا الحساسة في بلادنا.بالرغم من بداية ظهور بعض الدراسات(2011-2012) التي أولت الاهتمام بوسائل الإعلام الالكتروني وظهور صحافة المواطن وتأثر المواطن العربي بها،غير أن غالبيتها اقتصرت على مفهوم تلك الوسائل وتأثيراتها الاجتماعية.ولذلك حاولنا من خلال بحثنا إبراز أهم وسائل الإعلام الالكتروني استعمالا،وتداعيات هذا الاستعمال على الجانب السياسي خاصة ما يتعلق بالمشاركة السياسية والتعبير عن الرأي العام العربي.

بالنسبة للدراسة التطبيقية على دولة مصر فمن المعلوم أن أكثر الدراسات – خاصة الكتب- التي تناولت قضية الرأي العام وإشكاليات قياسه في الوطن العربي كانت بدراسات تحليلية ميدانية لجمهورية مصر العربية. ولذلك ستحاول هذه الدراسة الأخذ من بعض واهم هذه الدراسات وإضافة دور الشبكة العنكبوتية وواقعها في المجتمع المصري خاصة فئة الشباب وذلك للكشف عن مدى تأثر تشكيل الرأي العام وتوجهاته بمصر بغزو تكنولوجيا المعلومات والاتصال للعالم العربي .

إشكالية الدراسة :

نحاول من خلال هذه الدراسة الإجابة على الإشكالية التالية:

" كيف ساهمت تكنولوجيا الاتصال في بلورة رأي عام عربي مؤثر في قرارات النظام السياسي العربي وتشكيل رأي عام الكتروني بمصر أدت فعاليته لإسقاط النظام الحاكم ؟ .

وللبحث في هذه الإشكالية، نقوم بطرح مجموعة من التساؤلات الفرعية التي تكون بمثابة الجوانب الأساسية التي تتضمنها الخطة وهي بالترتيب كالأتي:

1 – ما هي أهمية وخصائص الرأي العام في الدول الديمقراطية، وما حقيقته في الدول العربية ؟.

2 – إلى أي مدى يتأثر الحراك السياسي بما تقدمه تكنولوجيا الاتصالات؟.

3 – هل يمكن اعتبار أن مواقع التواصل الاجتماعي– الفايس بوك وتويتر– أصبح لها دور في عملية التنشئة السياسية للمواطن العربي إلى جانب الأحزاب والنخب السياسية ؟.

4 – هل يمكن اعتبار سقوط النظام المصري دلالة على ميلاد لرأي عام عربي فعال ذو تأثير حقيقي على صناعة القرار في دولة غير ديمقراطية ؟ .

فرضيات الدراسة :

بعد تحديد الإشكالية الرئيسة و التساؤلات الفرعية يمكننا صياغة الفرضيات التالية:

– توجد علاقة طردية بين طبيعة الرأي العام واستقرار الأنظمة السياسية.

– ترتبط فعالية الرأي العام وتأثيره في القرار السياسي،بموضوعية المادة الإعلامية التي أصبح يتلقاها المواطن– العربي– عبر وسائل الإعلام الالكتروني.

– أوجدت وسائل التكنولوجيا الحديثة فضاء من الحرية استطاعت من خلاله أن تحرك الرأي العام العربي وتبرزه كطاقة رافضة للنظام السياسي بشكل عجزت عنه الوسائل الأخرى.

– إذا كان مؤسسي مواقع التواصل الاجتماعي والمسؤول عن انتشارها هي جهات غربية،فان الاعتماد عليها في التحول الاجتماعي والسياسي الذي شاهدته مصر هو تدبير من تلك الجهات.

حدود ومجال الدراسة :

تنحصر هذه الدراسة في إطار زماني ومكاني محددين هما :

– بالنسبة للإطار المكاني للدراسة فهو يشمل الوطن العربي بصفة عامة وجمهورية مصر العربية كإطار تطبيقي باعتبارها نموذج الدراسة .

– أما الإطار الزمني فنحدده بالفترة الزمنية التي عرف فيها الوطن العربي عموما ومصر خصوصا ظهور الانترنت وصلا إلى انتشارها وتحول هذا الانتشار إلى ظاهرة تستحق الدراسة بالنظر إلى العدد المتنامي في مستخدمي مواقع الانترنت المختلفة من المواطنين العرب– الشباب خاصة– في مقدمتها مواقع التواصل الاجتماعي. وتمتد هذه الفترة من منتصف التسعينات–سنة 1995 بعد مرور 25 سنة من ظهور الانترنت– إلى بداية عام 2011 وتزايد ما يعرف بالانترنت المنزلي. ونشير هنا إلى أن عدد مستخدمي الانترنت كان يبلغ عام 1996 حوالي 300 ألف في منطقتنا العربية ليرتفع بتاريخ 31 ديسمبر 2011 إلى حوالي 86 مليون مستخدم.حيث تحتل جمهورية مصر العربية الصادرة ب بحوالي 30 مليون مستخدم يمثلون 35 % من تعداد السكان،فيما بلغ عدد حسابات مواقع التواصل الاجتماعي–فيسبوك–حوالي 13 مليون حساب.

الإطار المنهجي:

1 -**المنهج التاريخي**: يسعى هذا المنهج للوصول إلى مجموعة من النتائج ذات البراهين العلمية الواضحة،من خلال وصف وتسجيل ما مضى من وقائع وأحداث وتفسيرها وتحليلها وفقا لأسس علمية ومنهجية.استعمال المنهج التاريخي في دراستنا يكون في تتبع تطور العملية التنظرية لظاهرة الرأي العام،من خلال التطرق لتأصيل الظاهرة وتحليل مختلف السياقات التي تشكل خلالها مفهوم الرأي العام وتطوره. إلى جانب تتبع السياق التاريخي للإعلام وتطوره عبر العصور–كأهم عامل يدخل في تشكليه–.من جهة أخرى سرد أهم المحطات التي عرفتها تكنولوجيا الاتصال منذ ظهور الانترنت كشبكة داخلية إلى ساعة تحولها لشبكة المعلومات الدولية.

2 -**المنهج المقارن**: هو أساس المقارنة التي تعتبر مخبر العلوم الاجتماعية للحصول على نتائج يقينية نسبيا ومحاولة الحصول على تعميمات في ما يخص تلك النتائج. وتتضح الحاجة لاستعمال هذا المنهج في التعرف على الفرق مابين الرأي العام في الديمقراطيات الغربية والدول العربية.وفي ملاحظة الفرق مابين واقع الرأي العام العربي قبل وبعد غزو تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

3 -**منهج دراسة الحالة** : يعتبر من بين المناهج الوصفية التي تساعد الباحث في توفير معلومات تفصيلية وشاملة بصورة تفوق المنهج المسحي.وتكمن أهميته في الجانب التطبيقي للبحث فهو الأداة الأنسب لخلق الترابط الوظيفي ما بين التعريفات النظرية لظاهرة الرأي العام وتكنولوجيا المعلومات والاتصال في وطننا العربي وبين الواقع التطبيقي وواقع هذين المصطلحين في إحدى الدول العربية وهي مصر التي تعتبر من أكثر الدول استعمالا لشبكة العنكبوتية في وطننا العربي.فطبقا لأحدث تقارير الاتحاد الدولي للاتصالات 2010، يوجد 16 مليون مستخدم للإنترنت في مصر أي ما يوازي 21% من تعداد السكان.

تقسيم الدراسة:

تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول متتالية،حيث يدرس كل فصل متغير من متغيرات الدراسة بينما خصصنا الفصل الثالث للنموذج التطبيقي وهو جمهورية مصر العربية.

تناول **الفصل الأول** ظاهرة الرأي العام بشكلها العام وعلاقتها بالعملية السياسية. انطلاقا من سياقها التاريخي ثم مفهوم مصطلح الرأي العام وأنواعه،ومظاهره،أهم العوامل المساعدة في تشكيله(الإعلام والدعاية)،ثم عملية قياس الرأي العام. وصولا للتعريف بالعلاقة مابين النظام السياسي ونمط حكمه ومؤسساته و ظاهرة الرأي العام.بداية بمبدأ الديمقراطية الذي يمثل العامل الأول في تحديد قوة الرأي العام.بالمقابل اشرنا إلى واقع هذه الظاهرة في النظم التي تغيب عنها الديمقراطية متخذين من الدولة البوليسية مثالا في ذلك.ثم تحدثنا عن أهم قوتين سياسيتين يؤثران ويتأثران بالظاهرة وهما الأحزاب السياسية والجماعات الضاغطة- في كل من النظم الديمقراطية والتسلطية-.

وختام الفصل كان بمثابة نوع من التطبيق على الوطن العربي حيث، تناولنا ظاهرة الرأي العام فيه،التي تعاني أصلا من إشكالية في المفهوم -وجوده أو عدم وجوده-،لننتقل بعدها إلى دور الإعلام العربي في تشكيل هذه الظاهرة خاصة في ظل التقدم التكنولوجي وتأثيره على وسائل الاتصال وظهور الفضائيات الإخبارية السياسية.ثم عملية استطلاع الرأي العام بالوطن العربي التي تعاني من مشاكل عدة على مختلف الأصعدة، بالرغم من إمكانية الحصول على تقنيات حديثة تساعد فيها.

الفصل الثاني من الدراسة تناول المتغير الآخر وهو تكنولوجيا الاتصال وتأثيراتها على ظاهرة الرأي العام واستخداماتها السياسية. كانت البداية بالتعريف بالمتغير من الناحية اللغوية–التكنولوجيا و الاتصال– ثم علاقته بثورة المعلومات وما نتج عن هذه العلاقة من سمات أبرزها ظهور تكنولوجيا الاتصال متعددة الوسائط. وكانت الشبكة العالمية للمعلومات(الانترنت) من أهم نتائجها وتطرقنا لمفهوم هذه الشبكة واهم استخدمتها الاتصالية كما بينا الفرق الشائع بين مفهوم الشبكة العنكبوتية والتي يقصد بها شبكة الويب والانترنت ككل. بعد ذلك انتقلنا إلى جوهر الدراسة وهو التعريف بالمجتمع الافتراضي واهم الشبكات الاجتماعية تأثيرا في تشكيل ظاهرة الرأي العام وهي مواقع: الفيس بوك والتويتر واليوتيوب.

انتقلنا بعدها إلى ظاهرة الرأي العام الالكتروني،بداية بمفهومها و السمات المميزة لها عن ظاهرة الرأي العام. ثم تحدثنا عن الإعلام الالكتروني واهم وسائله وتأثيراتها في تشكيل ظاهرة الرأي العام الالكتروني. انتقلنا بعدها لدور الانترنت في المجال السياسي انطلاقا من استعمالها من طرف الحكومة والسياسيين وظهور ما يعرف بالديمقراطية الرقمية،ووصلا إلى الاستعمال الشعبي ببروز ظاهرة العصيان المدني الالكتروني. ثم اشرنا إلى دور الإعلام الالكتروني كأحد أهم استخدامات الانترنت في تحدي رقابة الدولة على الإعلام في حضرها للمعلومات عن الشعوب خاصة منها الدول المتخلفة، وكان موقع ويكيليكس مثلا عن هذا التغيير. أخر الفصل كان تطبيق لما تحدثنا عنه في مبحثي الفصل الثاني على الوطن العربي. فكانت البداية بواقع تكنولوجيا الاتصال وتداعياتها على هذا الوطن،ثم أهم وسائل الاتصال الحديثة تأثيرا واستعمالا من طرف شعوبها. لنختم الفصل بظاهرة الاحتجاجات الاجتماعية،حيث خصصنا لها جانب نظري وتحدثنا عن هذه الظاهرة وتطورها في العالم العربي وكيف ساهم الانترنت في تنامي الظاهرة .

الفصل الثالث ،وهو الفصل التطبيقي حيث خصصناه لمفهوم ظاهرة الرأي العام وتأثير الانترنت على المجتمع والدولة بجمهورية مصر العربية. كانت البداية بمقومات الرأي العام المصري وعملية استطلاعه وأهميته لدى الأنظمة السياسية التي تعاقبت على مصر. ثم انتقلنا إلى واقع الإعلام المصري خلال تلك الأنظمة مبرزين وسائل الإعلام الأكثر تأثيرا في تشكيل الرأي العام في كل فترة على حدى. بعدها عرفنا بأهم القوى السياسية ودورها في تشكيل الظاهرة في مصر وركزنا على نوع من الجماعات الضاغطة وهي جماعات المصالح الاقتصادية وذلك نظرا للدور الذي لعبته خاصة خلال فترة حكم الرئيس المخلوع حسني مبارك.

بعدها انتقلنا لدور الانترنت في مصر بداية بمشروع الحكومة الالكترونية المصرية،وصولا إلى تعامل المجتمع المصري مع انتشار الانترنت،فتحدثنا عن ظهور المدونات السياسية في مصر كمعارض مبرزين أهم المدونين و نشاطاتهم.ثم عن ظاهرة الاحتجاج في مصر قبل وبعد ظهور الانترنت واستعمالها كأداة من طرف الحركات الاحتجاجية في توصيل مطالبهم إلى الجهات المسؤولة(حركتي كفاية و6 ابريل نموذجا).

أما المبحث الأخير في الفصل والدراسة خصصناه لدور وسائل الإعلام الالكتروني خاصة موقع التواصل الاجتماعي فايس بوك،في تعبئة الرأي العام المصري وتغيير توجهاته.بداية بالكيفية التي اثر فيها موقع الفايس بوك في تغير التوجهات السياسية للشباب المصرين،مرورا بكشف الفساد الذي كان متفشي في عهد مبارك عن طرف أهم المواقع الإخبارية العالمية (موقع جريدة الغارديين، موقع ويكيلكس...الخ) والمدونات المصرية السياسية. وفي هذا السياق اشرنا إلى ما عرف بنظرية"الحرب المعرفية الافتراضية" للباحثات المستقبليان جون اركيلا ودابيفيد روزنفلت.وصولا إلى انتقال ظاهرة الاحتجاج الالكتروني ومعارضي المجتمع الافتراضي إلى احتجاج فعلي بدا بنزول أولئك المعارضين إلى الشوارع في 25 من يناير 2011،ليتبعه بقية المجتمع المصري بالتدريج،بعد عمليات تنسيق وتنظيم بوسائل الإعلام الالكتروني ساهمت في تعبئة وحشد المواطنين.

كثيرا ما يتردد مصطلح الرأي العام على ألسنة غالبية الناس،عامة كانوا أو سياسيين أو أصحاب المصالح الاقتصادية والشركات الإنتاجية وغيرهم.حيث يشار إلى : أهمية الرأي العام،ضرورة الأخذ به ومراعاته،تصنيع الرأي العام وكسبه أو تعبئته،إثارته أو تغييره أو مخالفته.كل هذه الأمور تكون في مختلف مجالات الحياة وفي مقدمتها الشؤون السياسية. فالرأي العام يعد من أهم المؤثرات في الحركة السياسية لمختلف بلدان العالم على اختلاف أنظمتها السياسية، إذ حتى في الأنظمة الديكتاتورية تسعى الحكومات إلى كسب الرأي العام ليكون ضاغطا على صانع القرار السياسي.

سنحاول في هذا الفصل التعرف على هذ ا المصطلح بالتطرق إلى ماهيته ثم مكانته في الحياة السياسية من خلال علاقته بمبدأ الديمقراطية.لنختتم الفصل بمحاولة تعريف الرأي العام العربي المحاط بالعديد من الإشكاليات ودور الإعلام في تشكيله ثم واقع عملية قياسه في المنطقة وذلك في ظل غياب آليات علمية ومنظمة لتشكيل رأيا عاما فعالا.

المبحث الأول: ماهية الرأي العام

بالرغم من اتفاق الفقهاء والباحثين على أهمية الرأي العام إلا إنهم اختلفوا في تحديد مفهومه وطبيعته وجوانبه المتعددة.وسنحاول في هذا المبحث استعراض نشأته عبر العصور التاريخية المختلفة والتطرق إلى وجهات النظر المتعددة في هذا الشأن وفي تعريفه واستنتاج مقوماته واهم خصائصه.ومن ثم التعرض إلى أهم عاملين – الإعلام والدعاية– يؤثران في تشكيله، ثم طرق قياسه. وذلك بغية الإلمام بماهية الظاهرة .

المطلب الأول: مفهوم ونشأة ظاهرة الرأي العام

- **مفهوم الرأي العام :**

قبل سرد التعاريف المختلفة لمصطلح الرأي العام، لابد من تفسير الكلمتين المشكلتين له من جهة والتفرقة بينه وبين بعض المصطلحات المتشابهة " الاتجاه" " الحكم " " السلوك "من جهة أخرى فما هو مفهوم الرأي؟ وما الذي يجعله عام ؟.

يمثل **الرأي** في الغالب اعتقاد معين في موضوع يخطر على بال الإنسان.أما في ما يخص موضوع الدراسة فيقصد به وجهة نظر بالنسبة للأمور المفتوحة للمناقشة Matters open to debate [1].معنى ذلك انه ليس ثمة رأي لحقيقة ثابتة أو حول أمور ليس فيها جدال في مجتمع معين .وقد اجمع الباحثين على التعريف التالي: الرأي هو وجهة النظر التي يعبر عنها تعبرا خارجيا. أي انه لا بد أن يخرج الرأي من الحيز الداخلي للفرد بواسطة الألفاظ والرموز القادرة على توضيح المعنى المدرك، إلى العام الخارجي.[2]

أما **العام** فهو كل ما ليس خاص.وكل ما يتعلق بالجماعة أو الوحدة العامة الكلية، أي جماعة من عامة الشعب.والعام أيضا هو المشترك والمعلن، أي الصفة الغالبة والخاصية المشتركة مابين الجماعة والمعروفة بينهم. وعليه –ووفقا لموضوع الدراسة– مفردة العام تعبر عن جماعة الرأي هذه الأخيرة التي تشير إلى مجموعة أفراد فيما بين عناصرها علاقة اعتماد متبادل قائمة على أساس المصلحة المشتركة.[3]

إذن يمكن استنتاج أن **الرأي العام** هو: وجهة نظر سائدة معلنة بين جماعة من الناس حول أمور معينة عامة تثير اهتماماتهم وتتعلق بمصلحتهم. وقد اقتربت عدة مفاهيم من مفهوم الرأي العام لتقاطعها معه في عدة جوانب لدرجة الخلط بينها حتى من طرف المثقفين، من أهمها:

---

[1]– رشيد حميل، **الحرب والرأي العام والدعاية**.دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص 101.

[2]– عواشة محمد حقيق ،**الرأي العام بين الدعاية والإعلام** . ط2، الجامعة المفتوحة، 1998 ، ص 13 .

[3]– عامر حسن فياض، **مقدمة منهجية في الرأي العام وحقوق الإنسان**. دار زهران للطباعة والنشر،عمان،2006،ص11.

- الاتجاه Attitude وهو في مضمونه حالة عقلية عصبية أو حالة في باطن الإنسان حيث أن التعبير عليها بواسطة كلمة أو إشارة أو رمز يعبر عن اتجاه الفرد (استعداد ذاتي لفعل أو رد فعل). وبالتالي فالاتجاه هو مجرد دافع تبنى على خلفياته أراء الأفراد ،بينما الرأي العام يعني بقضية معينة موقف بذاته وبشكل علني.
- (الحكم Judgment يتضمن الرأي الذي سبقته الدراسة العميقة للمبررات والأسباب الايجابية والسلبية[1]،ولا يتطلب تعبيرا عكس الرأي العام.
- السلوك Behavior ويعبر عن استجابة لمثير أو موقف يواجهه الفرد، (فهو مجموعة الوقائع المادية التي تصدر عن الفرد بوجه عام.وقد ضطر هذا الأخير إلى القيام بسلوك لا يتفق مع رابه، إذن الرأي العام هو سلوك إذا تم الإعلان عنه [2]. ونشير هنا إلى أن هذه المفردات المرادفة تدخل في إطار دراسات **المنظور السيكولوجي** للرأي العام والذي يلقي الضوء على الجوانب النفسية والسياسية للظاهرة حيث يعتبر الرأي العام جزءا من منظومة متكاملة تبدأ بالمعلومات وتنتهي بالسلوك وتشمل المعلومات ،الآراء،الاتجاهات،القيم والمعتقدات،السلوك. وبالتالي فالمعلومات جزء هام في تكوين الرأي العام حيث انه يتعذر قياس الرأي لدى الفئات التي لا تملك المعلومات عن الموضوع المطلوب القياس بشأنه. من جهة أخرى المعلومات الخاطئة أو المضللة تؤدي إلى تكوين الآراء الخاطئة أو السلبية.

فيما يخص تعريفات الرأي العام فهي مختلفة وعديدة باختلاف نظرة الدارسين لهذا المفهوم وبتعدد مذاهبهم،وسوف نتناول بعض تعريفات المفكرين الأجانب ثم الباحثين العرب محاولين التركيز على أهمها وذلك بغية استنتاج المقومات التي تقوم عليها ظاهرة الرأي العام واهم خصائصها .

- **التعريفات الأجنبية للرأي العام :**

يعرف **Leonard Doob ليوناردو دوب** الرأي العام على انه " اتجاهات الأفراد الأعضاء في جماعة معينة نحو أحد القضايا أو الموضوعات ذات الأهمية."فالرأي العام حسب دوب هو ثمرة الجدال والنقاش بين الأفراد حيث يسود احد الآراء الفردية على بقية الآراء أو تصل الجماعة إلى رأي جديد كان في بادئ الأمر رأيا فرديا ثم تتناوله الجماعة [3]بالتحاور.بينما يعرفه **جيمس يونج James Tyoung** "انه الحكم الاجتماعي

[1]- احمد بدر، **الرأي العام: طبيعته وتكوينه وقياسه ودوره في السياسة العامة** .دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة ،1998،ص72.

[2] Loic Blondiaux, « **Les Théories contemporaines de l'opinio publique** : **un retour aux** -. « **classique ?** », revue Heréms, n 31, 2001. P 14

[3]- عبد اللطيف محمد خليفة ،**علم النفس السياسي والرأي العام**. دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2007، ص57 .

الذي يعبر عن مجتمع واعي بذاته ..ذلك بالنسبة لمسالة عامة لها أهميتها ..على أن يتم الوصول إلى هذا الحكم الاجتماعي عن طريق مناقشة عامة مقبولة أساسها العقلانية والمنطق ،وعلى أن يكون هذا الحكم من الشدة والعمق ما يكفل تأثيره على السياسة العامة."[1]

أما **فلويد البورث Floyed Allport** فقد قدم تعريفا للرأي العام في مقال " نحو علم للرأي العام" نشره في 1937، واعتبر من أهم المقالات النظرية التي كتبت في هذا المجال .كالأتي : الرأي العام تعبير صادر عن مجموعة كبيرة من الناس عما يرونه في مسالة ما ، إما من تلقاء أنفسهم أو بناء على دعوة توجه إليهم تعبيرا مؤيدا أو معارضا لحالة معينة أو شخص معين أو اقتراح ذي أهمية جماهيرية ،بحيث تكون نسبنهم في العدد من الكثرة والاستمرار كافية للتأثير على أفعالهم بطريقة مباشرة تجاه الموضوع محل الرأي.

(« The term public opinion is given its meaning with reference to a multi-individual situation in which individuals are expressing themselves or can be called upon to express themselves,as favoring or supporting (or else disfavoring or opposing) some definite condition,person,or proposal of widespread importance,in such a proposition of number, intensity.and constancy,as to give rise to the probability of affecting action,directly or indirectly,toward the object concerned[2]

[1]- عبد اللطيف محمد خليفة،مرجع سابق، ص 59.

[2] - Floyd H.Alpport, « ***Toward a Science of public opinion*** ». Public opinion Quarterty,volume1 , issue (1 janv.1937) ,pp 7-23.in :

http://links.jstor.org/sici?sici=0333-362X%28193701%291%3A1%3C7%3ATASOPO%3E2.0.CO%3B2-A. Consulted : 27/02/2012.

- **التعريفات العربية للرأي العام :**

تناول العديد من الباحثين والمفكرين العرب ظاهرة الرأي العام على غرار أمثالهم من المفكرين الغربيين لما رأوه من أهمية متزايدة للظاهرة في مجتمعاتنا العربية ، ولذلك فقد تعددت واختلفت تعريفاتهم . وسنحاول ذكر بعضها والتي لها علاقة مباشرة بموضوع الدراسة وهي كالأتي:

تعريف الدكتور **أحمد بدر** والذي يظهر جانب مهم في ظاهرة الرأي العام وهو ما يحدثه هذا الأخير من اثر على ممارسة السلطات العامة. إذ يقول (" الرأي العام هو التعبير الحر عن أراء الناخبين –أو من في حكمهم –بالنسبة للمسائل العامة المختلف عليها، على أن تكون درجة اقتناع الناخبين بهده الآراء وثباتهم عليها كافية للتأثير على السياسة العامة والأمور ذات الصالح العام،بحيث يكون هذا التعبير ممثلا لرأي الأغلبية ولرضي الأقلية"[1].تعريف آخر للدكتور **إسماعيل علي سعد** من وجهة نظر علماء الاجتماع والذي يرى فيه إن الرأي العام يمس النسق الاجتماعي كأفراد وتنظيمات حيث يقول أن " الرأي العام هو حصيلة أفكار ومعتقدات ومواقف الأفراد والجماعات إزاء شؤون تمس النسق الاجتماعي كأفراد أو منظمات ونظم والتي يمكن أن يؤثر في تشكيلها من خلال عمليات الاتصال التي قد تؤثر نسبيا أو كليا في مجريات أمور الجماعة الإنسانية على النطاق المحلي أو الدولي ."[2]

نختم بتعريف الدكتور **مختار التهامي** الذي يشير فيه إلي الشرط الأساسي الذي يجعل الأغلبية– الجماعة– تمثل للرأي العام وهو الوعي فيعرفه على انه : " الرأي السائد بين أغلبية الشعب الواعية بالنسبة لموضوع أو أكثر يمس مصالح هذه الأغلبية مسا مباشر ،أو يشغل بالها ويحتدم فيها الجدل والنقاش في فترة معينة."[3]

على الرغم من اختلاف هذه التعريفات وعدم الوصول إلى تعريف جامع لظاهرة الرأي العام إلا أنه يمكننا ملاحظة وجود اتفاق مابين الباحثين (الغرب والعرب) على :

1 -أن الرأي العام يمثل مجموعة من أراء جمع من الأفراد.

2 -أن هذه الآراء تتصل بالمسائل المختلف عليه –الجدلية– وذات الصالح العام.

3 -انه لابد أن تكون هناك مناقشة منظمة للوصول لرأي عام يمثل محصلة الآراء المختلفة.

---

[1] – سعد حامد عبد العزيز قاسم ، **أثر الرأي العام على أداء السلطات العامة "دراسة مقارنة"** .دار النهضة العربية ،2008 ،ص30.

[2] – ميلود سفاري وآخرون ،***الإشاعة الرأي العام***.،مؤسسة الزهراء للفنون المطبعية–الخروب– قسنطينة،2003،ص105.

[3] – صبحي عسيلة، **الرأي العام**.مفاهيم الأسس العلمية للمعرفة،المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية،العدد 23،السنة الثانية ،ص15.

من خلال هذه النقاط يتضح لنا أن الرأي العام لا يقوم إلا بتوفر ثلاث عناصر أساسية مترابطة فيما بينها،بداية **بالجماعة (الناس)** التي تعبر عن وحدة اجتماعية –مجموعة من الأفراد– لها معايير وقيم خاصة بها تحدد سلوك أفرادها سعيا لتحقيق هدف مشترك[1].

إلى جانب الجماعة لا بد من توفر عنصر أخر وهو **الحدث(المشكل/القضية)** الذي يصفه علماء النفس بالمنبهات التي قد تنشا بصورة تدريجية آو فجائية فتولد استجابات أو ردود فعل معينة لدى الناس[2].ويشترط في القضية أو الحدث عنصر الجدل والنقاش. فأي موضوع يكون متفق عليه ومحسوم علميا أو معرفيا لا يدخل ضمن دائرة قضايا الرأي العام.

إن وجود جماعة من الناس وقضية محل نقاش بينهم يحتاج بالضرورة للوصول إلى نتيجة وهي ثالث مقوم للرأي العام– المقوم الفكري– وهو **الموقف**. الذي ينشا بعد مناقشة تتسم بالجدية والحرية تقوم على الموضوعية بغية الوصول إلى اتفاق ما بين الجماعة وتكوين رأي عام ناضج وفعال.

- **نشأة الرأي العام :**

كما اختلف الباحثون في وضع تعريف شامل جامع للرأي العام، اختلفوا كذلك في التأصيل له. فالبعض يراه ظاهرة قديمة قدم المجتمعات البشرية والبعض الأخر يراه ظاهرة جديدة مرتبطة بظهور الدولة الحديثة بنظامها الاقتصادي الرأسمالي ونظامها السياسي الديمقراطي. وسنحاول في بحثا هذا الإلمام بالاتجاهين بداية بالتعرض إلى نشأة الظاهرة عبر التاريخ والتعبير عنها بمصطلحات مختلفة،وصولا إلى تحولها إلى مادة علمية للدراسة مع ظهور دراسات متخصصة في المجال إلى جانب المراكز والمعاهد الخاصة بقياس الرأي العام من جهة،وبروزه وازدياد أهميته كظاهرة اجتماعية/سياسية مع التقدم التكنولوجي الذي عرفته البشرية خاصة في الجانب الاتصالي.

إذن وكما اشرنا أنفا لم تكن الحضارات القديمة خالية من المفاهي +م المتصلة بظاهرة الرأي العام.حيث كان كثيرا ما يتحدث الفلاسفة السياسيون في الحضارة اليونانية – أمثال أفلاطون وأرسطو– عن الرأي العام الجماهيري Mass Opinion (**الشأن العام – صوت الأحرار**).وبينما كان موقف أفلاطون سلبي من الظاهرة حيث شكك في قدرة الجماهير وكفاءة رأيها،اتجه أرسطو اتجاها أخر وحاول من خلال دراساته تحديد مجالات قدرة وكفاءة رأي تلك الجماهير[3].

[1]– عواشة محمد حقيق،مرجع سابق،ص28.

[2]– نفس المرجع ،ص30.

[3]- **احمد** بدر،مرجع سابق، ص41

في العهد الروماني تمثل الاهتمام بالظاهرة في وجود جهاز من الموظفين-ناقلو الأخبار- يهتمون برأي رعايا الإمبراطورية إلى جانب المنشوراتacta diurna التي كانت تستعمل كأدوات اتصال للتعامل مع أراء العامة إما بكسبهم أو تجنبهم.وقد ساد في هذا العهد وعلى امتداد العصور الوسطى المسيحية -لدلالة على ظاهرة الرأي العام- مصطلح: **الاتفاق العام أو الشعور الجمعي**.

أما العالم الإسلامي فقد أدرك أهمية الرأي العام منذ الدولة الإسلامية التي أسسها رسول الله صلى الله عليه وسلم والقائمة على **مبدأ الشورى** الذي أشار إليه القران الكريم، قال تعالى " وشاورهم في الأمر" ودعي إليه رسول الله-ص- فقد روى ابن ماجة عن عمر رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قوله " **اتبعوا السواد الأعظم**".فقد جاء الإسلام ليقيم من مبدأ اجتماع الكلمة أساسا لتولي مقاليد الحكم ممثلا بأهل الحل والعقد[1]- ممثلي الرأي العام بين المسلمين-.وكان الأمر سواء في عهد الخلفاء الراشدين الذين عنوا عناية شديدة بمعرفة أراء الرعية واتجاهات الرأي.فمن الثابت عن عمر بن الخطاب اتصاله المباشر بعامة الناس والاستماع لآلامهم وآمالهم وهذا الأمر يعد بمثابة دراسة واستطلاع للرأي العام بالمفهوم الحالي.

في عصر النهضة تعزز حضور ظاهرة الرأي العام نتيجة للتطورات والتحولات التي شهدها هذا العصر.من أهمها اختراع الطباعة وتوسع جمهور القراء كذلك ظهور اتجاهات متنافسة في الشؤون الدينية نتيجة لحركة الإصلاح الديني.ويعتبر نيكولا ميكيافلي Nicolas Machiavel أول من وجه الأنظار- في هذه الحقبة الزمنية- إلى ضرورة الاهتمام بصوت الشعب واتجاهاته وكثيرا ما كان يردد عبارة :**صوت الشعب من صوت الله**[2].وقد شهدت القرون التالية السادس والسابع والثامن عشر، انتشار أفكار جديدة ويقظة ووعي واحترام لقوة الرأي العام الجماهيري .وذلك كنتيجة للحروب والنزاعات التي قامت في انجلترا وأمريكا وفرنسا حول المسائل السياسية والدينية على معاني الرأي السائد.فقد أعلن وليم تمبلTemple، في مقاله "أصل وطبيعة الحكومات " أن الرأي العام السائد هو السلطة ،من جانبه جون لوك Locke اهتم بدارسة الأسس القانونية والأخلاقية للرأي العام باعتباره المصدر الأول للقانون[3].

تجدر بنا الإشارة هنا إلى الدور الذي لعبته الصحافة في هذه الفترة حيث صدرت أول الصحف اليومية في كل من فرانكفورت وانجلترا وفرنسا في الأعوام التالية : 1615، 1631،1622وادت إلى جانب التطور

[1]- احمد بدر،مرجع سابق،ص 42.

[2]- محمد سعد أبو عمود،**الرأي العام والتحول الديمقراطي**. ط1،دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2008،ص 14

[3]- المرجع نفسه،نفس الصفحة.

التجاري وانتشار التعليم إلى تدعيم مكانة الرأي العام الأمر الذي دفع بالفلاسفة التقدميين للدفاع عن فكرة الحرية وجعلها أساسا للنظرية السياسية واستنكار استبعاد العقول وسحق الرأي العام خصوصا في كتابات باسكال Pascal ، فولتير Voltair،هوبس Hobbes ، هيوم Hume,[1] وغيرهم .

في خضم الثورة الفرنسة استعملت عبارة الرأي العام –كمصطلح مباشر- لأول مرة على لسان وزير المالية الفرنسي آنذاك 1789"جاك نيكر" Jacques Neckerعندما توجه إلى الجماهير الفرنسية طالبا منهم المساهمة في بورصة باريس نتيجة للازمة التي لحقت بالخزينة حينها وموقف المستثمرين منها .أما على مستوى المفكرين الفرنسيين فقد جاء روسو Roussou بأهم الأفكار والكتابات بتطبيقه لنظرية الصواب الشعبي Popular in fallibility على الدولة ،وأشاد بالرأي العام وأهميته حتى للحكم الاستبدادي وأعلن اعتماد جميع القوانين سياسية كانت أم مدنية أم جنائية على الرأي العام [2].وفي الواقع استعمل روسو مصطلح **الإرادة العامة General Will** للدلالة على الرأي العام لقربهما من الناحية الفكرية إلا انه لم يوضح العلاقة بينهما ولا بين الرأي العام والقانون .

مع حدوث الثورة الصناعية في القرن التاسع عشر انتقل مركز الثقل في نشاط الفكر السياسي من فرنسا إلى انجلترا ،حيث سادت الفلسفة المنفعية لجيرمي بنتام Jeremy Bentham والقائمة على "أكبر السعادة لأكبر عدد من الشعب".إذ أن الفرد يهدف في حياته للحصول على السعادة وما يؤهله في إدراك شؤونه وتحقيق مصالحه هو حسه الفردي عن طريق تنميته بالتربية والتعليم ، وهو ليس بحاجة إلى نخبة تفكر له وتدله على مصلحته.كما اعتبر بنتام الرأي العام أداة لضبط الاجتماعي وجعل منه صمام الأمان ضد أي نظام استبدادي وربطه بالديمقراطية واعتبره جزءا لا يتجزأ منها كما أعطى للصحافة دورا مميزا في تكوين الرأي العام والتعبير عنه [3].

وعموما فان مختلف التطورات والأحداث في هذا القرن شكلت بيئة مناسبة لتفعيل دور الرأي العام والاهتمام به من خلال بروز العمال كطبقة لها فاعليتها في المجتمع بمطالبتهم بوضع التشريعات التي تضمن حقوقهم ومصالحهم.

مع اقتراب القرن العشرين وحدوث تقدم في التعليم وانبثاق وسائل أكثر فعالية وكفاءة في الاتصالات العامة ،أصبح الرأي العام يمثل قوة في المجتمع واتجه بذلك التركيز –حينها- إليه كمادة علمية لدراسة .وحدث تحول في منهج تحليل الرأي العام ، فبعدما كانت المناقشات المبكرة للرأي العام تدور حول المشكلة الفلسفية المعنية

[1]- سعد حامد عبد العزيز قاسم،مرجع سابق ،ص 49.

[2]- المرجع نفسه ، ص 50.

[3]- سعد حامد عبد العزيز قاسم ،مرجع سابق، نفس الصفحة .

بتحويل رغبات فردية منفصلة إلى إرادة موحدة للدولة.تحول اهتمام المحللين إلى التساؤل عن وظيفة الرأي العام وسلطاته في المجتمع،والوسائل التي يمكن بها تعديله أو التحكم فيه ، والأهمية النسبية للعوامل العاطفية والثقافية في تشكيله[1].كما بدأت الدراسات والكتابات الجادة والمتخصصة في هذا المجال خاصة تلك المتعلقة بدراسة الصحافة بطريقة منهجية واعتبارها أحد عوامل تشكيل الرأي العام . من أهمها : (مؤلفي **سير جورج كورنوبل لويس Cornupall** " **السلطة والرأي العام** " و "**طبيعة الرأي العام وقيمه** " **ل فرانزفون هولتزندورف Franz Von** . حيث عالج المؤلفان دور الصحافة في تشكيل الرأي العام وفي التعبير عنه [2] لتشهد بدايات هذا القرن اهتماما أوسع بالظاهرة حيث تميزت المؤلفات باتجاه وتفكير جديدين يرتكزان على الطبيعة الانفعالية والعاطفية للرأي العام والابتعاد عن التفكير المنطقي السليم، حيث اعتبرت هذه الحقبة هي نهاية بروز السياسيين وبداية ظهور علماء الاجتماع. غير أن ذلك لم يمنع من ظهور كتابات مهمة(كان لها تأثيرا عميقا في التفكير المعاصر خاصة في علاقة الجماهير بالديمقراطية وهو كتاب الصحفي الأمريكي والتر ليبمان Walter Lippman "الرأي العام " [3].حيث أكد فيه وفي كتاباته اللاحقة انه لا يمكن أن يقوم مجتمع متحضِّر دون أن يُعْمِل الناس العقل بدلاً من المشاعر المتقلبة في سلوكياتهم.

كان للحرب العالمية الأولى أثر هاما في تدعيم الرأي العام من خلال ظهور الدراسات النفسية في القارة الجديدة التي ركزت على دراسة السلوك.وقادت إلى اكتشاف أن أصله ما هو إلا بعض صور التهيؤ للعمل وأطلقت عليه مفهوم "الموقف"و"الاتجاه".وهذا المفهوم ما هو إلا القاعدة التي يقوم عليها الرأي العام[4].

في ثلاثينات القرن العشرين –1936– بدأ ما يسمى بأبحاث قياس الرأي العام (راجع المطلب الرابع من هذا الفصل).فقد أصبح الرأي العام في هذه الفترة أداة في يد حكام لهم سلطة مطلقة في بلادهم كما كان الحال في الاتحاد السوفيتي وايطاليا وألمانيا واسبانيا واليابان والأرجنتين وغيرهم.بالمقابل كان هناك اهتمام بالديمقراطية بمعناها العام المتمثل في الحكم بواسطة الرأي العام في بلاد أخرى قليلة،حيث أنشئت مراكز للدراسات المنهجية للرأي العام في جامعات مختلفة في هذه الدول منها : جامعتي ،شيكاغو و برنستون بأمريكا . هذا إلى جانب

[1]– جمال مجاهد ، **الرأي العام وقياسه (الأسس النظرية والمنهجية)**. دار المعرفة الجامعية، 2008، ص 20.

[2]– أحمد بدر،مرجع سابق، ص 46.

[3]– سعد حامد عبد العزيز قاسم،مرجع سابق،ص55.

[4]– صبحي عسيلة،مرجع سابق ،ص 21.

ظهور مجلات للرأي العام منها:مجلة الرأي العام الفصلية Public Opinion Quarterly كما تركز الاهتمام على عنصر الدعاية الخارجية[1].

مع اندلاع الحرب العالمية الثانية اتجه الاهتمام إلى الدراسات المتعلقة بأثر الاتصال على الجنود والضباط ومواقفهم تجاه الحياة العسكرية ودعاية الأعداء. وازداد التركيز على هذه الدراسات بعد نهاية الحرب إذ أنشئت مراكز جامعية لدراسة "الرأي العام والاتصال". كما ظهرت معالجة أكثر منهجية للحرب النفسية بالإضافة إلى دراسات تحليل مضمون الصحافة والراديو والسينما والكتب ...الخ[2] لتستحوذ وسائل الاتصال الجماهيري في فترة الخمسينيات –وما بعدها– على المزيد من اهتمام الباحثين خاصة التلفزيون وأثره في سلوك الفرد الاجتماعي والسياسي.وقد ساعد كل من التقدم العلمي والتكنولوجي الهائل الذي شهده العالم في الفترات الزمنية اللاحقة،وما أحدثه هذا التقدم من إنعاش اجتماعي وازدهار اقتصادي بالإضافة إلى انتشار التعليم الجامعي والثقافات الشعبية ما بين الأمم،في إبراز أهمية الرأي العام– كظاهرة اجتماعية وسياسية –ودوره في الحياة السياسية الوطنية والدولية . حيث أصبح يلعب دورا كبيرا في صياغة الأحداث وفي توجيهها وبات أصحاب القرار السياسي يضعونه في حساباتهم سواء صرحوا بذلك أم لا. لذلك عاد الاهتمام مع بدايات القرن الواحد و العشرين إلى التركيز على الأبعاد السياسية في دراسة الرأي العام خاصة تلك المتعلقة بالمشاركة السياسية والتصويت وعلاقة السلطة الحاكمة بالرأي العام،بعدما كان في القرن العشرين منصبا على الجوانب الاجتماعية والسيكولوجية للظاهرة.(وفي هذا الإطار راجعت تلك الدراسات التفرقة المستقرة بين خصائص الرأي العام في البلدان المتقدمة وبلدان العالم الثالث المتخلفة ،في إطار مراجعة وإعادة النظر في مقولات عصر التنوير بصدد عقلانية و رشادة الرأي العام.[3]

من جهة أخرى و في ظل ثورة المعلومات والاتصالات المتلاحقة،كان هناك اهتمام بالدور الكبير للإعلام في التأثير على الجماهير وبناء الرأي العام . حيث تعددت وسائل هذا الأخير ولم تعد ترتكز على الإعلام الرسمي من خلال التلفزيون الوطني والإذاعات المحلية وكذلك الجرائد وأصبح الفرد أمام عدد هائل من وسائل تلقي المعلومات وبالتالي صناعة رأيه وتوجيه أفكاره عن طريق قنوات فضائية وإذاعات أجنبية ناطقة بكل اللغات فضلا عن مواقع الانترنت التي زادت من هامش حرية التعبير عن الرأي،خاصة في النظم الشمولية التي تمارس قمعا على ذلك.من جهة أخرى أنشأت العديد من المعاهد والمراكز المتخصصة في دراسة واستطلاع الرأي العام وقياسه عبر العالم .وأصبحت هذه العملية في وقتنا الحاضر تحتل أهمية متزايدة بل و تعد في نظر الكثيرين، خطوة أساسية

[1]– احمد بدر، مرجع سابق،ص 51 .

[2]–. المرجع نفسه، ص52 .

[3]– سناء محمد الجبور ،**الإعلام والرأي العام العربي والعالمي** . ط1،دار أسامة للنشر والتوزيع،الأردن ، 2010، ص 55.

في العملية الديمقراطية.إذ يشير(الباحث الأمريكي «هربرتشيللر (herbert Schiller) في كتابه «المتلاعبون بالعقول" 1986م،أن عملية استطلاع الرأي العام هي واحدة من الاختراعات الأكثر حداثة في المجتمع الأمريكي،شأنه في ذلك شأن الاكتشافات التكنولوجية التي ابتكرها الإنسان في القرن الماضي .مثل: أجهزة الكمبيوتر، ومذياع الترانزستور، أو الطائرة الأسرع من الصوت،وهو يقول:«هنالك أنواع أخرى من الاختراعات ومن العناصر ذات الأهمية المتزايدة في آلية توجيه العقول ذلك الاختراع الاجتماعي الحديث نسبيا والذي يسمى: "استطلاع الرأي[1]".

عموما أصبح الرأي العام يمثل قوة ضغط حقيقية لدى النظم السياسية في المجتمع الدولي المعاصر،وباتت جل الحكومات تعتمد عليه اعتماداً كبيراً في تأييد سياساتها؛ فنجاح هذه الأخيرة أصبح مرهون بمدى دعم وتأييد الرأي العام لها،فهو اليوم يعتبر من بين أهم الأسباب في بقاء النظم السياسية واستمرارها.

المطلب الثاني: أنواع الرأي العام وأهم مظاهره

1 -**أنواع الرأي العام** :

انطلاقا من خاصية عدم الاستقرار والثبات، نجد أن الرأي العام يتميز بأنواع عديدة ،حيث يصنفه كل باحث وفقا لمعيار معين.ونحاول إدراج أهم المعاير وأنواع الرأي العام الناتجة عنها في الجدول التالي : .

الجدول رقم 01: أنواع الرأي العام.

المعيار المحدد لنوع الرأي العام	**نوع الرأي العام وتعريفه**		
المعيار الكمي	**رأي عام الأغلبية** وهو الذي يعبر عن رأي الجماعة ذات التأثير في المجتمع ،العارفة والمتفهمة للحقائق الأمور.	**رأي عام الأقلية** ويعبر عن رأي طائفة من ناس لا يستهان بها لأنها يمكن أن تكون صفوة كما يمكن لها أن تتحول إلى رأي عام أغلبية.	**الرأي العام الساحق** و يعبر عن حالة من الاتفاق تصل إليها الجماعة وغالبا ما يكون في المعتقدات والأعراف والتقاليد ويصعب –نادر– في القضايا السياسية والاجتماعية.

[1] – طارق أحمد منصوب،"**أهمية استطلاع الرأي العام**".الجمهورية نت،عن الموقع الالكتروني :-
. **http://www.algomhoriah.net/articles.php?id=2869**. تاريخ الدخول: 12 /2012/03.

المعيار الزمني	**الرأي العام الدائم** يرتبط هذا النوع –غالبا– بالقضايا ذات الامتدادات العقائدية والحضارية والقومية والثقافية أو جذور وتراكمات تاريخية تجعل من رأي الأفراد يتسم بالثبات والاستقرار النسبي.	**الرأي العام المؤقت** يتكون وفقا للمعلومات المتاحة في زمن معين. أي انه بتغير المعلومات وظهور أخرى مغايرة جديدة – لم تكن في البداية– يتغير الرأي. فهو عرضة لتأثير التيارات الداخلية والخارجية .	**الرأي العام اليومي** يعتبر بمثابة رد فعل لما يحصل يوميا.يكون مرتبط بحدث يومي ينتهي بزوال الحدث.فهو عرضي يكون نتاجا للأحداث اليومية خاصة تلك المتلاقاة من طرف وسائل الإعلام .
المعيار الجغرافي	**رأي عام محلي** يسود هذا النوع من الرأي بين أفراد المجتمع الواحد ويدور حول مشكلة أو قضية تشغلهم في وقت معين. فهو رأي حول قضية تشغل المواطن داخل أسوار وطنه.مثال: البطالة،ارتفاع الأسعار وعدم تناسبها مع دخل الفرد...الخ.	**رأي عام عالمي** وهو رأي شعوب العالم اتجاه الأحداث التي يشهدها ، والتي تصبح محط انشغال الأفراد في سائر الدول على اختلاف سياستها،لما لهذه الأحداث من آثار عالمية.مثال: الحروب، الكوارث الطبيعية، قضايا حقوق الإنسان ...الخ.	**رأي عام أقلمي** هو ذلك الرأي السائد في إقليم معين ،حيث تربط بين شعوب هذا الأخير صلات مشتركة: كالدين ، اللغة ، التاريخ...الخ. ومثاله الرأي العام العربي و الرأي العام الأوروبي.
معيار التأثر بوسائل الإعلام	**الرأي العام القائد** هو الرأي المتعلق بالصفوة وذوي النفوذ السياسي والاقتصادي والاجتماعي وكبار المفكرين والعلماء .حيث يكون لهؤلاء دور في التأثير على وسائل الإعلام ومنه في الشعب وذلك نظرا لما يملكونه من تحليل منطقي للقضايا والمشاكل المثارة للجدل، وهذا ما يجعل لهم قدرة كبيرة في توجيه المجتمع وقادة الرأي العام فيه.	**الرأي العام المستنير أو المثقف** يمثله الطبقة المستنيرة في المجتمع، وهم عامة الشعب الذين لديهم نسبة من الإدراك والاهتمام بالشأن العام ويتميزون بدرجة من التعليم والثقافة.وبالتالي يؤثرون في من هم اقل منهم درجة في ذلك .من ناحية أخرى يتأثر هذا النوع بوسائل الإعلام والدعاية حسب مستوى نضجه.	**الرأي العام المنقاد** هو رأي الأغلبية في المجتمع، حيث تمثل الأفراد الذين لا يبدلون جهدا كبيرا في الاهتمام بالقضايا العامة فنجدهم يبنون آراءهم وأفكارهم وحتى توجهاتهم على أساس ما توصلت إليه النخبة القادة والطبقة المستنيرة. فهو رأي عام منساق إلى الرأي العام القائد والمستنير.وينتشر هذا النوع في الدول التي تعرف نسبة مرتفعة من الأمية.

معيار التعبير	**الرأي العام الفعلي أو الظاهر** هو ذلك الرأي المعلن الصريح الذي تغيب عنه الازدواجية في التفكير والتعبير. ويسود بين شعوب الدول الديمقراطية، ويتم التعبير عنه في الندوات أو المؤامرات الشعبية ووسائل الإعلام المختلفة من دون ضغط أو إرهاب.وبالتالي هو رأي عام ينتج عنه عملية اتصال وتفاعل عن طريق الحوار والمناقشة بين أفراد الجماعة، وداخل التنظيمات السياسية والاجتماعية والثقافية والدينية بخصوص المسائل العامة المعروضة للوصول إلى حل يحقق الصالح العام للمجتمع.	**لرأي العام الكامن** يسود على النوع من الرأي العام النظم لشمولية التي تمارس ضغط وكبح على الحريات العامة .فنجد لمواطن فيها لا يستطيع التعبير عن رأيه إزاء المشاكل والقضايا التي تهمهم في جل المجالات. فهو رأي عام باطن كامن داخل الفرد لا يقوم بالتعبير عنه خوفا من تلك القيود المفروضة من حكومته حتى لو كان معرضا لها.
معيار النشاط والمشاركة في السياسية العامة	**رأي عام ايجابي** يمثله رجال الدولة والصحفيين ومثقفين وغيرهم،يكون لهم انشغال بالقضايا ذات الصيغة العامة وهم يرون في أنفسهم طموحا ومقدرة على القيادة لما لهم من خلفية نظرية أو فكرية. بالإضافة أن لهم دافع اكبر من المواطن العادي من اجل الوصول بالجماعة –الاتفاق معها أو قيادتها– إلى هدف معين.	**رأي عام سلبي** و يمثل مجموع الجماهير الذي لا يكون لرأيهم أهمية في السياسة العامة، يتلقون وجهات النظر الخاصة بالأمور العامة ولكن لا يشاركون في إنشاءها لأنهم لا يجدون في أنفسهم الكفاءة لذلك فخلفياتهم الفكرية لا تؤهلهم لمواجهة هذه الأمور وغالبا ما يقتصر دورهم في الإدلاء بصوتهم في الانتخابات عندما يدعون لها.

الجدول رقم 1 : أنواع الرأي العام (بتصرف)*

وتبقى هذه التصنيفات والتقسيمات نسبية، لأنها في الحقيقة متداخلة وغير ثابتة ولان معايير التصنيف هذه مرنة قابلة للتغيير، تسمح بإضافة المزيد منها.بالإضافة إلى التغيير الذي يمكن أن يطال نوع ما مثال: الرأي العام الكامن قد يتحول إلى ظاهر، رأي عام الأقلية قد يتحول إلى الأغلبية ...الخ.

2 – أهم مظاهر الرأي العام : (أشكال التعبير عن الرأي العام)

يقصد بمظاهر الرأي العام، تلك السلوكيات التي تستخدمها جماعة الرأي العام للتعبير عن وجهات نظرها واتجاهاتها تجاه القضايا التي تمس مصالحها. ويأخذ هذا التعبير أشكالا عدة : مباشر /غير مباشر، سلبي /

* – للمزيد من التفاصيل راجع المرجعين: **الرأي العام بين الكلمة والمعتقد** لجمال سلامة علي، و **اثر الرأي العام على أداء السلطات العامة** ل سعد حامد عبد العزيز قاسم(مرجع سابق) .

ايجابي.ونحاول فيما يلي ذكر أهم هذه المظاهر بالأخص تلك التي لها علاقة بموضوع الدراسة. هذا ويختلف أسلوب التعبير عن الرأي أو السلوك تبعا لطبيعة المجتمع ودرجة تقدمه .

تمثل **المظاهرات** إحدى المظاهر الايجابية المباشرة في التعبير عن الرأي العام.وقد تكون هذه المظاهرات وقتية وذات أهداف محدودة للتعبير عن احتجاج على قرار معين أو عدم الرضا عن إجراء ما. كما قد تكون محدودة باشتراك عدد قليل فيها أو واسعة النطاق باشتراك أعداد كبيره وامتدادها إلى مناطق واسعة داخل الدولة. [1] هذا الاختلاف يرتبط بالقضية المثارة والتي يعبر الرأي العام عن موقفه اتجاهها.ويكون الهدف من ذلك هو إشعار القادة والحكومات برأي الشعب ووجهات نظره نحو القضية أو المشكلة. كما قد تستمر هذه المظاهرات وتتسع وتتحول إلى ثورة ضد نظام الحكم كما حدث في معظم الدول الشيوعية التي سقطت أنظمة الحكم فيها في أعوام 1990 – 1991م[2].

في عالمنا العربي نذكر تلك التي عرفتها تونس في 19/18 ديسمبر 2010،حيث كان سبب المظاهرة هو التضامن مع محمد البوعزيزي– الشاب الذي أضرم النار في نفسه– والاحتجاج على ارتفاع نسب البطالة والتهميش والإقصاء في بعض الولايات الداخلية. لتنتقل الحركات الاحتجاجية في 27 /2010/12 إلى مدن ومحافظات تونسية أخرى في تصعيد خطير للأحداث أدى بالتدريج إلى مغادرة الرئيس السابق زين العابدين بن علي الأراضي التونسية بتاريخ 14 جانفي 2011 بعدما حكم البلاد بقبضة حديدية دامت 23 سنة .

من بين المظاهر الايجابية لتعبير عن الرأي العام أيضا نجد **الثورات**.والثورة هي رد الفعل العنيف الذي يرتبط بالعنف الجماعي، ليعلن عن التغيير الكلي في المفهوم الفكري أو المذهبي الذي يسيطر على المجتمع السياسي.وهي أيضا تغيير في الغايات التي يسعى لتحقيقها النظام السياسي [3].قد يكون للثورة أهدافا محدودة بنطاق المجتمع أو الدولة التي قامت فيها وقد تضع أهدافا عالمية كما حدث بالنسبة للثورة الفرنسية والثورة الشيوعية.والثورات بذلك تعبر عن إرادة الشعوب وتكون مرتبطة في الغالب بتغيير في أنظمة الحكم القائمة.

وعموما إن ظاهرة الثورة هي أوضح مظاهر التعبير عن حق مقاومة الطغيان ،وأعلى الأدوات النظامية في التعبير عنه ، وهي في حق أصيل للرأي العام في علاقته بالسلطة السياسية الحاكمة.[4]

---

[1]– محمد منير حجاب،**أساسيات الرأي العام**. ط1، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 1998 ، ص55 .

[2]– المرجع نفسه ،ص56.

[3]– حامد عبد الماجد قويسى،**دراسات في الرأي العام:مقاربة سياسية** ط2،.مكتبة الشروق الدولية، 2003، ص208.

[4]– المرجع نفسه، نفس الصفحة.

مظهر أخر ايجابي تلجا إليه الجماهير لتعبير عن رأيها خاصة في ظل الحكومات الغير ديمقراطية وهي **الشائعات**.وتعرف الشائعة على أنها رواية تتناقلها الأفواه دون أن ترتكز على مصدر موثوق به يؤكد صحتها.حيث تقوم الجماهير بنشر شائعة كوسيلة للتنفيس عن الرأي العام وذلك بهدف إزعاج الحكومات وزعزعة الثقة فيها[1]،فهي تجد فيها متنفسا عن الآمال والرغبات والحاجات التي تشكل اهتماماتها وتعجز عن تحقيقها في الواقع .حيث يكون هذا في ظل نظم الحكم الاستبدالية التي لا تتيح حرية التعبير وتتميز بنقص المعلومات حول القضايا الخاصة بالمجتمع. وتتميز الشائعات بسرعة الانتشار لان كثيرا من الناس لديهم ميل إلى تصديقها دون التفكير في مدى صدقها،بل كل من سمعها يضيف إليها من خياله عند نقلها إلى غيره مما يزيد من ضخامتها وشدة تأثيرها.بالإضافة إلى ذلك فان وسائل الإعلام كثيرا ما تساعد على انتشار الشائعة وتحريف المعلومات والأخبار وتزويدها دون أن تتحقق من صدقها. من جهة أخرى تنتشر الشائعات بسرعة مذهلة في أوقات الحروب .إذ تعد من أهم الأسلحة التي تؤثر على سير العمليات العسكرية ،لما لها تأثير نفسي غير عادي على القوى والشعوب المحاربة بما تحدث من إثارة المشاعر،وبلبلة الأفكار ،وزعزعة الثقة بالنفس.[2]

نختم هذه المظاهر الايجابية بعملية **الانتخابات**،التي يعتبرها البعض من أهم مظاهر التعبير عن الرأي العام وأكثرها تأثيرا بالمجتمعات خاصة تلك التي تعتمد في أنظمتها السياسية والتشريعية على الانتخابات كوسيلة لاختيا وتحديد السلطات.وبالتالي تكون وسيله للرأي العام كي يمارس دوره المؤثر في المجتمع فهي أبلغ تعبير في قيام الرأي العام بدوره.خاصة إذا كان موضوع الانتخابات يمس مصالح الأفراد مسا مباشرا،فيقوم هؤلاء بالإقبال على التصويت.وهذا ما يؤكده ليبست **Seymour Martin Lipset** في كتابه " الرجل السياسي" *Political Man: The Social Bases of Politics* (1960) ، فهو يرى أن الأفراد يقبلون على التصويت دائما إذا كانت مصالحهم عرضة لان تتأثر تأثرا كبيرا بالسياسات التي تتخذها النخبة الحاكمة، أو إذا كانت القرارات والسياسات ترتبط ارتباطا وثيقا بوجودهم أو حقوقهم ،أو إذا وجدت ضغوطا اجتماعية[3] معينة أو وجود أزمات. ونشير هنا إلى أن الانتخابات التي تعبر بصوره فعليه عن الرأي العام هي تلك التي يتوفر لها جو من الحرية للتعبير و أكبر قدر من المعلومات للأفراد حول القضية المثارة التي سوف تجري بشأنها الانتخابات فيكون الرأي تعبير عن إرادة الفرد واختياره الحقيقي . ولكن في ظل الأنظمة الشمولية التي لا تضمن لمواطنيها قدر من

[1]- محمد منير حجاب،مرجع سابق،ص54.

[2]- سعد حامد عبد العزيز قاسم، مرجع سابق،ص71.

[3]- عبد الغفار رشاد القصبي،**الرأي العام والتحول في عصر المعلومات**.مكتبة الآداب،جامعة القاهرة،2004 ، ص200.

حرية التعبير وتلجا إلي عمليات التزوير وتغيير الآراء وفقا لمصالح النخبة الحاكمة تجعل تلك الطريقة- الانتخابات- للتعبير عن الرأي العام في هذه الدول أمرا مشكوكا في سلامته ومصداقيته.

إلى جانب هذه المظاهر توجد أشكال أخرى لتعبير عن الرأي العام حيث تختلف من مجتمع لآخر ويرتبط ظهورها بطبيعة وظروف ذلك الأخير على سبيل المثال : وسائل الإعلام ، فقد يكون ما ينشر في وسائل الإعلام تعبيرا عن رغبات وآراء الجمهور إذا ارتبط ذلك بجو من الحرية في التعبير و تقبل نشر الآراء المعارضة وعدم فرض رقابة على الرأي ونشره .(ولكن إذا كانت وسائل الإعلام تعمل في جو من التقييد والفكر المتسلط ولخدمة نظام حكم يسخر هذه الوسائل لتحقيق أهدافه فإن ما ينشر في هذه الوسائل لا يعد تعبيرا صادقا عن الرأي العام[1].كذلك بمكن التعبير عن الرأي من خلال أشكال التجمع الشعبي كالندوات والاجتماعات واللقاءات العامة ...الخ، (إذ يحدث في هذه التجمعات لقاء فكري بين الجماهير لدراسة مشاكل المجتمع والخروج بتوصيات وأراء عامة تكون مرشدا للقادة والحكومات.[2]

وفي الأخير نشير باختصار إلى بعض المظاهر السلبية للتعبير عن الرأي العام والمتمثلة في : المقاطعة ، السلبية والاستهتار، الإضراب عن العمل والاعتصام .حيث تعكس هذه الأشكال حالة عدم الرضا السائدة لدى الجماهير اتجاه السلطة واحتجاجها على سياستها .كما تعني انعدام الاتصال بين الشعب وقادته.[3]

المطلب الثالث: دور الإعلام والدعاية في تكوين الرأي العام.

***- دور الإعلام في تشكيل الرأي العام :**

يعرف الإعلام على أنه تزويد الجمهور بأكبر قدر ممكن من المعلومات والحقائق والأخبار الصحيحة الصادقة والواضحة حول موضوع ما أو قضية هامة أو أي أحداث أو مجريات تشغل تفكير الرأي العام سواء على الصعيد الداخلي أو المحلي أو الصعيد الخارجي الإقليمي العربي أو الدولي . ويسعى الإعلام إلى إثارة مشكلة ما لدى الرأي العام على نحو قوي يؤدي إلى الجدل والنقاش والحوار الأمر الذي يتحقق معه المشاركة المطلوبة التي تكون نواة لخلق رأي عام حول القضايا[4].

وفي عصرنا الحاضر لم يعد هناك شك في القول بأنه عصر الإعلام. إذ أن وسائله الحديثة بلغت غايات بعيدة في عمق الأثر وقوة التوجيه فقد تعددت هذه الوسائل وتنوعت طرق تبليغها للناس، وتطورت أساليب

[1]- محمد منير حجاب،مرجع سابق،ص56.

[2]- المرجع نفسه، نفس الصفحة .

[3]- المرجع نفسه، ص57.

[4]- عزيزة عبده،**الإعلام السياسي والرأي العام"دراسة في الترتيب والأولويات**.دار الفجر للنشر والتوزيع،2004،ص49.

استخدامها لدرجة مذهلة، ألغت حاجز الزمان والمكان.خاصة في ظل التطور التكنولوجي الذي عرفته أنظمة وقوالب الاتصال، كالحاسب الآلي والانترنت،و الهاتف النقال والوسائط المتعددة إضافة إلى الوسائل السمعية كالراديو والوسائل المقروءة وكذلك الوسائل السمعية البصرية كالسينما والتلفزيون ، مستهدفة من وراء ذلك الوصول إلى اكبر عدد من الجماهير [1].هذا وقد تعاظم الدور السياسي لهذه الوسائل-في ظل التطور التكنولوجي- من خلال تعاظم دورها الإخباري الذي هو جوهر العملية الإعلامية، مما جعل من الإعلام اليوم مصدر رئيسي لإشباع الحاجات السياسية للجماهير.إذ أصبح أداة ووظيفة سياسية بالدرجة الأولى.

ونشير في هذا الصدد إلى ثلاثة أنواع من الإعلام يتم تشكيل الرأي العام من خلالها،وهي : **الإعلام الناقل** وهو الذي ينتقي ما يقوم بنقله طبقا لمواقف مسبقة،فيركز على أشياء ويسقط أخرى .بل أحيانا تكون الطريقة الفنية في إخراج ما هو منقول ومكان ووسيلة نشره ، والتعقيب عليه بمثابة موقف أو رأي معين يراد تشكيله من وراء هذا النقل[2].

الإعلام الراصد أو الواصف وهو الذي يتابع الوقائع والأحداث المختلفة مع ملاحظة تطوراتها ،ويقوم هذا النوع بالتلاعب في كل هذا حيث يلجا إلى صناعة الصورة كما يريد. متلاعبا بمكونتها إما بالنقصان أو الزيادة في الوصف بما يعبر عن رأي غير مباشر ،كما أن نظم الأحداث بشكل معين تشير من طرف خفي إلى إرادة وجهة نظر معينة أو تشكيل رأي عام في اتجاه محدد [3].وقد شاع استخدام مصطلح إعلام السلطة كدلالة عن هذين النوعين ويقصد به التوظيف السياسي للإعلام في تشكيل الرأي العام بما يدعم سياسيات الأنظمة السياسية ومواقفها واختياراتها وأحيانا للتعبئة وحشد التأييد والمساندة لها خاصة في أوقات الأزمات.

النوع الثالث هو **إعلام الرأي** وهو الذي يعبر عن رأي في الأحداث أو الموقف منها، ويعتبر – بالمقارنة مع النوعين الآخرين- الأكثر تأثيرا بما يتضمنه من تحليلات ورؤى. فهو يحاول أن يزود القراء والمشاهدين بكافة الأخبار والحقائق الصحيحة والمعلومات السليمة عن القضايا والمشكلات، كما يعتمد في تحليلها ونقدها على متخصصين يحاولون إيجاد الحلول لها في إطار المصلحة العام وبطريقة موضوعية ،مما يؤدي إلى خلق اكبر درجة ممكنة من المعرفة والوعي والإدراك والإحاطة الشاملة لدى فئات جمهور المتلقين للمادة الإعلامية بجل المعلومات

---

[1]- محي الدين عبد الحليم ، ***الرأي العام مفهومه وأنواعه-عوامل تشكيله-وظائفه وقوانينه-طرق قياسه وأساليب تغييره*** . ط 1، مكتبة الانجلو المصرية،القاهرة ، 2009، ص 83.

[2]- حامد عبد الماجد قويسى، مرجع سابق،ص 41.

[3] - المرجع نفسه ،نفس الصفحة.

المتعلقة بالمشكل[1] وهنا تكون الغاية الأساسية من الإعلام الإقناع عن طريق المعلومات والحقائق والإحصائيات وما شابه ذلك.مما يجعلنا أمام رأي عام مستنير كنتيجة لإعلام صادق. عكس الرأي العام المصطنع الذي يقوم على الدعاية الجوفاء التي تستند إلى الأكاذيب بهدف تخدير الجماهير وشل تفكيرهم ومنه إيقاظ غرائزهم والعبث بمشاعرهم عن طريق سرد القصص والحقائق الخادعة.

ووسائل الإعلام في تشكيلها للرأي العام والتأثير فيه تختلف باختلاف أنظمة الحكم،حيث تكون لها ظروف خاصة تحكمها ومدى من الحرية تتمتع به في تأديتها لوظيفتها . ففي المجتمعات الشيوعية يقول **اليكس انكلز** : إن نظرية الحزب الشيوعي حول سياسة التعامل مع الرأي العام تقوم على تحديد مسؤولية وسائل الإعلام ورقابتها وتركيزها في يد الحزب الشيوعي ،والجهة المكلفة بتحقيق هذه الأهداف فيما كان يعرف بالاتحاد السوفيتي سابقا "إدارة الدعاية والتوجيه" Department of propaganda and Agitation وهي جزء من جهاز الحزب الشيوعي تديرها وتشرف عليها إشرافا مباشرا اللجنة المركزية للحزب.كما أن رقابة الحزب على وسائل الإعلام تنبع من حقيقة انه مكلف بالقيام بدور المعلم والمرشد والقائد وذلك بهدف التأثير على اتجاهات الجماهير وكسبهم لجانبه[2].

بالرغم من سقوط المعسكر الشيوعي إلا انه لا تزال غالبية الأنظمة الشمولية تعتمد على تلك الأمور في تعاملها مع الرأي العام وفي مقدمتها الوطن العربي، فنجد الحكومات تنظر إلي الرأي العام نظرة أبوية وتعتبره مصدرا لنظام الحكم وترى انه قاصر يحتاج لتشكيل والتوجيه وغير واعي يحتاج إلى التنوير. هذا على الرغم من التطور التكنولوجي الذي عرفته وسائل الإعلام وما أتاحته للجماهير من سهوله الحصول على المعلومات كما وكيفا وتوظيفها في رسم توجهاتها وأرائها.

أما في نظم الحكم الديمقراطية التي تعتبر حكوماتها الرأي العام مصدرا لسلطاتها، حيث لا تقوم باتخاذ أي خطوة في السياسات العامة –بمختلف مجالاتها– إلا بموافقة الرأي العام عليها.وتلعب هنا وسائل الإعلام الدور الكبير في توضيح الصورة وإعطاء البراهين والأدلة على نجاعة سياستها من جهة، وكسب الرأي العام وجعله مساندا لخططها وبرامجها. وترجع هذه الحرية في وسائل الإعلام إلى طبيعة النظامين الاقتصادي والاجتماعي والسياسي لهذه الدول.إلا أننا نشير هنا إلى ظاهرة تميز هذه الدول رغم حرية وسائل الإعلام فيها.فنجد هناك تحكم للقوى الاقتصادية في غالبية تلك الوسائل وتوجيهها الوجهة التي تناسبها في كثير من الأحيان، بحيث يأخذ

[1]– قلاتي عبد الكريم ،" *الإعلام والرأي العام أي علاقة ؟* " .مجلة فكر ومجتمع ،العدد الرابع ،افريل 2010،طاكسيج كوم لدراسات والنشر والتوزيع ،ص116.

[2]– محي الدين عبد الحليم،مرجع سابق،ص 87.

هذا التحكم صورا عديدة مباشرة وغير مباشرة وذلك عن طريق ملكية مباشرة للصحيفة مثلا أو قناة تلفزيونية أو إذاعية..الخ أو التحكم في التراخيص والإعلانات التي تمثل نسبة كبيرة من موارد هذه الأجهزة[1].

بالرغم مما تلعبه وسائل الإعلام من دور فعال في تزويد الجماهير بالأخبار والمعلومات اللازمة حول الأحداث المحلية والعالمية، وبالرغم من امتداد نشاطها عبر كل البيئات التقليدية والحضارية والريفية والزراعية والصناعية ..الخ، منخلال قوة انتشار الإعلام الإذاعي المسموع والمرئي وإعلام الفضائيات و الانترنت .إلا أن الحقيقة القائلة بان معظم المعلومات التي نحصل عليها تتم عن طريق تلك الوسائل لا تعني وضع المسؤولية الكاملة في تشكيل أرائنا عليها.ذلك لأنه ثمة عدة عوامل وسيطة تتدخل في تكوين رأينا.

يقول **وليم ريفرز** في هذا الشأن : إن الإنسان يكيف تفكيره بما يمكنه أن يرفض المعلومات التي لا تتفق مع نظرته للحياة،ولقد ثبت في كثير من الأحيان انه من المحتمل ألا يعرض الإنسان تفكيره إلا للمعلومات التي تدعم آراءه ولا تتعارض معها، وتسمى هذه العملية "بالتعرض الانتقائي". ويضيف ريفرز إن معظم الناس تتذكر المواد الإعلامية التي تدعم وجهات نظرهم ،ولكنهم يحاولون نسيان المعلومات التي تتعارض مع أرائهم وتسمى هذه العملية "التذكر الانتقائي"[2]. فمهما كان الإعلام –عن طريق وسائله– يساهم بشكل كبير في تشكيل الرأي العام ،إلا انه لا يعني أن هذه الوسائل تعكس الرأي العام بصورة آلية .لكن في ذات الوقت من الصعب جدا أن يتكون رأي عام في مجتمع معين دون وجود وسائل نقل الأفكار والمعلومات في هذا المجتمع على نطاق واسع.وهذا يلقي بالمسؤولية على وسائل الإعلام في ما تقدمه وعرضه بصورة موضوعية صادقة ودقيقة وصحيحة.

***– دور الدعاية في تشكيل الرأي العام :**

يعرف قاموس Oxford Wordpower الدعاية " propaganda" على أنها المعلومات والأفكار التي يتم الإعلان عنها من قبل الحكومة ،أو منظمة كبيرة من اجل التأثير على الناس أو إقناعهم جول شيء ما[3].كما أطلق عليها المفكرين الغرب والعرب العديد من التعريفات نحاول ذكر بعضها لإيضاح معناها والغاية منها . يعرفها **والتر ليبمان Walter Lippmann** بأنها محاولة التأثير في نفوس الجماهير والتحكم في سلوكهم لأغراض تعتبر غير علمية أو ذات قيمة مشكوك فيها في مجتمع ما وفي زمن معين. [4] بينما يعرفها الدكتور **رمزي الشاعر** بأنها محاولة التأثير في الجماهير عن طريق عواطفهم ومشاعرهم، والسيطرة على سلوكهم،

---

[1]– محي الدين عبد الحليم،مرجع سابق،نفس الصفحة.

[2] – المرجع نفسه، ص86.

[3] – Oxford Wordpower قاموس اكسفورد الحديث لدارسي اللغة الانجليزية ، university press. P :620

[4]– سعد حامد عبد العزيز قاسم،مرجع سابق،ص68.

لتحقيق غايات معينة قد تكون سليمة،وقد تكون غير سليمة، أو ذات قيمة مشكوك فيها مع التضحية بكل شيء في سبيل تحقيقها[1].ذن يتضح أن الدعاية هي وسيلة للتأثير على تفكير الناس تستهدف عقولهم وأنها تعتمد على مخاطبة المشاعر وإتباع أساليب مختلفة قد تكون مخادعة ولكنها تصل في النهاية إلى إقناع المخاطبين بإتباع سلوك معين لم يكنوا ليتبعوه قبلها ويكون محقق لمصالح القائمين بها(الداعية).

اشتق هذا المصطلح من اسم احد أقسام الكنيسة الكاثوليكية عام 1622م والذي أسسه البابا غريغوري تحت اسم : Congregatio de propaganda fide . حيث كان يتولى مهمة توجيه الأنشطة التبشيرية التنصيرية بين غير المسحيين[2].رغم ذلك فاستعمال الدعاية يرجع إلى العصور اليونانية والرومانية ، إذ يعترف أرسطو بقيمة الخطابة في الدعاية وان غرضها الأول هو إقناع المستمعين بالأخذ بوجهة نظره وإغفال وجهة نظر الجانب الأخر[3].كما كانت الدعاية الرومانية تسعى إلى إقناع الشعوب الأخرى بالاندماج معها من منطلق جعلها لروما مركز العالم.وتواصل استخدام الدعاية في العصور الوسطى حيث استخدمت من قبل الكنيسة الكاثوليكية للدفاع عن المذهب الديني

خلال الثورتين الفرنسية والأمريكية ظهر ما يعرف بالدعاية الوطنية ، كما عرف القرن التاسع عشر الدعاية النابليونية التي كانت تهدف إلى غرس بطولة نابليون باعتباره المحرر الأكبر وقد استخدمت هنا الصحافة للدعاية بين الجيوش وبين سكان البلاد التي فتحها. وكان التطور الحقيقي للدعاية وظهورها بالمعنى السياسي في الحرب العالمية الثانية خاصة في ظل الأنظمة الديكتاتورية ،أشهرها الدعاية النازية والدعاية الشيوعية.حيث كان هدفها في هذه الحقبة الزمنية هو نشر الإيديولوجية بصيغة مبسطة عند عدد كبير من الناس وكانت تستعمل اللغة الشعبية لاستقطاب الأفراد الأقل ذكاء والممثلون لغالبية الشعب حتى يسهل السيطرة عليهم[4].

أما في وقتنا الحاضر –في ظل تكنولوجيا الإعلام المتطورة–،أدت الدعاية بعقول الجماهير إلى ما يطلق عليه "غسيل المخ" Brain washing. وفي هذا الصدد نشير إلى أن للدعاية خصائص تختلف مابين الوقت الماضي والحاضر. حيث كانت في القديم دعاية حكومية أو دعاية الزعماء و الملوك , هدفها التعبئة السياسية للمحكومين لطاعة الحكومة سواء والأسلوب السائد كان أسلوب القمع والضغط والحصار (كان سائد خلال

---

[1]– سعد حامد عبد العزيز قاسم ،مرجع سابق،نفس الصفحة.

[2]– كامل خورشيد مراد،**مدخل إلى الرأي العام**. ط2، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة،عمان ، 2012، ص133.

[3]– عاطف عدلي العبيد عبيد ، **مدخل إلى الاتصال والرأي العام** . ط3، دار الفكر العربي ،القاهرة،1999،ص 18.

[4]– مالفي عبد القادر،" *الدعاية والإعلام المستمر كشكل من أشكال الرقابة(التمويه الإعلامي*)".مجلة فكر ومجتمع ،العدد العاشر–أكتوبر 2011 ، طاكسيج كوم للدراسات والنشر والتوزيع ، ص 50 .

فترة العصور الوسطى)كما ارتباط الدعاية بالحروب العسكرية- أثناء فترة الحروب وما بينها كانت-حيث كانت تمثل هذه الفترة الخصبة لتطبيقات الدعاية ولاسيما أثناء الحربين العالميتين الأولى والثانية, في حين يندر استخدامها في وقت السلم.واعتمدت على تكنيكات تقليدية في الإقناع مثل التكرار والمبالغة والتهويل.ومن الأساليب المتبعة أيضا في الدعاية نجد الرموز الدعائية مثل نشيد ماركس والمطرقة والسندان والأعلام الحمراء إبان الثورة الروسية سنة 1917[1],والشعار المعقوف شعار النازية في ألمانيا.

أما الدعاية الحديثة لم تصبح —دائما- دعاية حكومية أو دعاية زعامات, وإنما هي دعاية شعوب نظرا لانتشار المفاهيم الديمقراطية وسريان مبدأ السيادة للشعب وان الشعب مصدر السلطات.كما أن تطبيقاتها تعددت حتى في أوقات السلم وبالتالي اختلفت أساليبها وأنماطها حيث أصبح هناك اعتماد على الخطابة — وان كانت قديمة الاستعمال- في أوقات الانتخابات ،والسينما والتلفزيون كأقوى وسيلة لتأثير في عقول الجماهير.إلى جانب إنشاء بعض الدول مؤسسات أو المراكز الثقافية أو الجامعات أو المدارس والمكتبات أو الخدمات المصرفية في دول أخرى لأغراض دعائية مستمرة. ووصولا اليوم إلى مواقع الانترنت المختلفة التي يشكك الكثير في مدى مصداقيتها إذ تعتمد في غالبيتها على عنصري المبالغة والتجديد، فتعمل بعض المواقع على تضخيم الواقعة أو الخبر خاصة إذا كان المتلقي للرسالة الإعلامية محدود التفكير.فيساعد ذلك على قبول هذه المبالغة بوجه عام خاصة إذا ارتبطت بعنصر التجديد الذي يجعل من الخبر حتى وان كان كاذبا بعيد عن الروتين لا يمل منه الرأي العام[2].

فالجدة اليوم هي من أهم العناصر الأساسية للخبر الدعائي. وللدعاية ثلاثة أنواع: **دعاية بيضاء** تكون ذات نشاط علني مكشوف يقدم في وسائل الاتصال الجماهيري (المقروءة والمسموعة والمرئية).تكون واضحة الهدف، معروفة المصدر، تدعو الجمهور إلى اعتناق الأفكار والآراء المعلن عنها. وهناك **دعاية سوداء** تكون سرية مجهولة المصدر ،تقوم على رفع الشعارات والكلمات الرنانة مثل : الديمقراطية ،الحرية ،الأمن ،العدالة،..الخ. وتطلق الألفاظ الهجومية على الجانب الأخر مثل: الدكتاتور، الخائن ،...الخ. أخر الأنواع هي **الدعاية الرمادية** وهي التي لا تخشى من أن يقف الناس على مصدرها ، ولكنها تختفي وراء هدف من الأهداف كالإذاعات الموجهة وبعض

[1]- رفيق السكري ، **مدخل في الرأي العام والإعلام والدعاية** . ط1، منشورات لجروس برس ، طرابلس —لبنان، 1984، ص45.

[2]-أشرف فهمي خوخة، **استراتجيات الدعاية والحملات الإعلانية** . ط1، دار المعرفة الجامعية طبع نشر توزيع ،الاسكندرية،2011،ص16 .

القنوات الفضائية وبعض مواقع شبكة الانترنت [1].ويلعب كل نوع من هذه الدعاية دورا مهما في تشكيل الرأي العام.

في البلدان المتخلفة تؤثر الدعاية السوداء في تكوين ثقافة سلبية للفرد ليكون أداة مطيعة بيد رموز الاستغلال السياسي والاجتماعي.حيث يكون الفرد في هذه الدول فاقدا للإرادة التي تمنحه القدرة على التأثير الايجابي والبناء والتغيير ورسم مصيره. بينما تلعب الدعاية الرمادية دورا ليس بالهين في تدمير ذهنية الفرد وتشويهها لفقدانه القدرة على التمييز مابين معالم الواقع المتضادة الذي يعيش ضمنه وذلك لتغييب بعض الحقائق بسبب التضليل الإعلامي الذي تمارسه وسائل الإعلام المختلفة مع الأفراد والجماعات وتتحول إلى سوق استهلاكية لكل المتاجرين بالإنسان وعقله ومشاعره وحريته الثقافية. أما الدعاية البيضاء فلو تأخذ بدورها البارز في الترويج للأفكار والمفاهيم النبيلة فسوف تغير الصورة تماما لاعتماد هذا النوع الصدق الخالص في إيصال المعلومات إلى المتلقين بشرط توفر الأهلية والاستعدادات لتقبل ذلك. لكن هذا النوع من الدعاية يكون محدود يشمل الفئات المثقفة الواعية ولا يؤثر في الجماعات الانطوائية.[2] نشير أيضا إلى أن الدعاية هي ظاهرة مستمرة بمعنى انه لا يجب أن تترك أية فجوات وان تتسم بطول النفس –الاستمرار لفترات طويلة من الزمن–.

بالرغم من تشابه المفهوم الدعائي في مختلف الأنظمة والمجتمعات السياسية واعتماده على أساليب تقنية تكاد تكون واحدة إلا أن شكل الدعاية ونطقها يختلف تبعا لاختلاف المجتمعات والدول ،وحتى الخبرات التاريخية ومن بينها الخبرة الإسلامية التي تملك منطقها الخاص القائم على مفهوم "الدعوة" والتي تحكمها قيمة محورية أو مثالية عليا عقيدية وقيمية بالأساس ذات طابع إنساني. بينما تحكم الدعاية مثالية إيديولوجية سياسي مصلحيه بالأساس تتقيد بموضع جغرافي أو قومي[3].

المطلب الرابع: عملية قياس الرأي العام

تمثل عملية قياس الرأي العام في مضمونها أبحاث ميدانية تهدف إلى رصد أراء وردود أفعال الأفراد بصدد الموضوعات والقضايا المتعددة التي تشهدها الحياة السياسية والاجتماعية في المجتمع. وتعتمد هذه العملية بشكل كبير على البعد الإحصائي، إذ تحاول تلك الأبحاث الوصول إلى تعبيرات كمية في تشكيل أرقام ونسب

[1]– أشرف فهمي خوخة،مرجع سابق،ص 15.

[2]– كامل خورشيد مراد ،مرجع سابق،ص 135.

[3] – حامد عبد الماجد قويسى، مرجع سابق،ص 293.

مئوية ومعاملات إحصائية للتعبير عن تفضيلات ووجهات نظر مختلف أفراد وفئات وشرائح المجتمع موضوع الدراسة والبحث[1].

- **التطور التاريخي لعملية قياس الرأي العام :**

ترجع بداية قياس الرأي العام إلى سنة 1774 م ،أين قامت شركة ادامز ومؤسسة فرانكلين بعملية استطلاع للرأي بهدف معرفة استجابة الجمهور للحرب المقترحة ضد انجلترا بأمر من أول كونغرس للمستعمرات الأمريكية الثلاثة عشر آنذاك.[2] وقد كانت أول محاولة لاستطلاع الرأي لأجل توقع نتيجة الانتخابات عن طريق نمط استعملته الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1824 م، عرف ب اسم "**الاقتراع الأول**" " **votes de paille/straw votes**". ومن بين الأساليب التي اعتمد عليها هذا النمط هو إجراء مقابلات مباشرة مع المارة أثناء التسوق أو في الشارع. وبالرغم من أن تطور هذا النمط هو الذي أنتج اليوم ما يعرف بصبر الآراء إلا انه حينها كان يفتقر إلى الدقة والتمثيل الصحيح (العينة المختار على أسس علمية) فقد كان يهدف للترويج لبعض المنتجات والجرائد ولذلك لم تكن نتائجه ترقى لتعمم على المجتمع.[3]

ظلت محاولات قياس الرأي العام – الخاصة بالتنبؤ لنتائج الانتخابات– تجرى بعدها خاصة عن طريق الصحف الأمريكية من أهمها:–صحيفة The Chicaco Tribune التي قامت بإرسال بطاقات اقتراع بالبريد لأكثر من ثلاثمائة ألف من الأفراد المسجلة أسماؤهم في كشوف الانتخابات في شيكاغو سنة 1896 بهدف معرفة لمن سيدلي هؤلاء بأصواتهم [4] . –جريدة "نيويورك هيرالد" New York Herald"، قامت باقتراع قبل الانتخابات الرئاسية سنة 1904 وتكررت في الانتخابات التالية سنة 1916.– جريدة " Women Home Companion" التي أجرت العديد من الاستطلاعات السياسية سنة 1935. لتشهد بعدها بعام واحد (1936) عملية قياس الرأي العام نقلة نوعية، من خلال اعتماد الأسس العلمية في إجراءها. إذ قام كل من كروسلي وروبرت وجالوب بأخذ عينة صغيرة من المجتمع تمثل كافة فئاته وهذا الأمر الذي مكنهم من الحصول على نتائج منضبطة إلى حد

[1] – جمال سلامة علي ، **الرأي العام بين الكلمة والمعتقد**،. ط1، دار النهضة العربية، القاهرة، 2010. ص 220.

[2] – جمال مجاهد،مرجع سابق، ص81.

[3] - Héléne Y .Meynaud Denis Duclos , **Les sondages d'opinion**. Éditions La Découverte, paris,1996, p.p. ; 10,11.

[4] - ibid,p : 11

بعيد والتنبؤ بنتيجة الانتخابات الأمريكية آنذاك التي فاز بها روزفلت [1].اثر هذا النجاح تأسس معهد جالوب للأبحاث بفرنسا سنة 1937 ليتبعه إنشاء عدة معاهد من نفس الاختصاص في عدة مناطق من العالم مثال : المعهد البريطاني للرأي العام على يد الدكتور "هنري ديورانت Henery Duront" سنة 1937. معهد استطلاعات الرأي العام باستراليا سنة 1940.

وقد شكلت فيما بعد الاختراعات والابتكارات التكنولوجية في وسائل الإعلام خاصة وسائل الاتصال الجماهيري – المذياع والتلفزيون – حافزا مهما جعل من عملية قياس الرأي العام أهمية كبرى لدى غالبية الدول.فقد أنشئت هيئة الإذاعة البريطانية BBC وحدة لأبحاث المستمعين،وفي الولايات المتحدة الأمريكية انشأ العالم لازارسفيلد مكتب للأبحاث الإذاعية ومكتب للأبحاث الاجتماعية سنة 1940. أما التلفزيون فقد كان سبب في استخدام الاستطلاع السياسي بصورة مذهلة لدرجة أن المراقبين رأوا في العلاقة ما بينه واستطلاع الرأي تحالف يشكل أساس لسياسة من نوع جديد [2].واستمرت عملية قياس الرأي العام حتى يومنا هذا، ولكن برؤية وأساليب مختلفة أفرزتها التجارب والتغيرات السياسية والاجتماعية والعلمية. رؤية شاملة من خلال المسوح الاجتماعية والمقارنة بهدف رصد موقف الرأي العام من أهم القضايا المختلفة في المجتمع، وتتبع التغيير الزماني والمكاني في اتجاهاته إزاء هذه القضايا وذلك من خلال عمل علمي متكامل يأخذ طابع دوري في إجرائه ويركز على الجانب الديناميكي الخاص بالعملية وعدم الاكتفاء برصد موقف الرأي العام في اللحظة الآنية. [3]وقد فتحت ثورة الاتصالات والتكنولوجيا مجالا جديدا أمام استطلاعات الرأي في ظل تطور تكنولوجيا الاتصال، فضلا عن تعاظم الدور الذي أصبح يلعبه الرأي العام في التأثير على مجريات الأمور . على سبيل المثال بدا –في الدول المتقدمة– إجراء دراسات الرأي العام عن طريق خطوط التليفونات ثم تطور إلى مرحلة الاستبيان الناطق بالاعتماد على الدمج بين الهاتف والكمبيوتر وهو الأسلوب الذي يعرف ب CATI (Computer Assisted Telephone Interview system). ليتطور الأمر إلى استعمال الانترنت كوسيلة أسرع واقل تكلفة من خلال طرح الاستطلاع عبر شبكة الانترنت،ويسمى هذا الأسلوب ب On-LinePolling [4].

[1]- Loïc Blondiaux, **La Fabrique de l'opinion**, **Une histoire sociale des sondages**, coll. Science politique, Seuil, 1998 ,p22.

[2]- جمال مجاهد،مرجع سابق، ص 88.

[3]- نفس المرجع، ص 89.

[4] - صبحي عسيلة ،مرجع سابق، ص 89.

عموما يمكننا التأكيد أن مثل هذه التطورات، جعلت من مجال قياس الرأي العام أكثر ثراء من الناحية النظرية والمنهجية والعلمية ،خاصة وأنها دعمت ب كتابات ابرز علماء العلوم الاجتماعية مما أنتج لنا عدة قضايا سيطرت على ساحة العمل العلمي في مجال الرأي العام حتى الآن في مقدمتها : قضية الديمقراطية وقياس الرأي العام .

- **طرق قياس الرأي العام** : اختلفت تقسيمات طرق قياس الرأي العام ما بين الباحثين ، بالرغم من اتفاقهم على أهمية كل نوع وتكامله مع الأنواع الأخر ونحاول فيما يلي عرض أهم هذه الأنواع اعتمادا على تلك التقسيمات وبداية بأهمها وأكثرها اعتمادا ونجاحا.

1 – **استطلاع الرأي العام (Opinion Poll)**: يستهدف هذا النوع المعرفة الفورية والسريعة للرأي العام حول قضية أو قضايا في مجال أو مجالات مختلفة. وقد بات ينظر إليه كخطوة أساسية في العملية الديمقراطية في النظم التي تقوم على هذا المبدأ، و على أنها تعطي مظهرا من مظاهر الديمقراطية في النظم التي تأخذ بها كمظهر لا كجوهر. وهذا ما اكسب عملية قياس الرأي وبالأخص استطلاعه أهمية متزايدة في العصر الحديث. كما نشير إلى أن هذه الطريقة لا توجد فقط في ساحة الحكم والسياسة بل تتعدى إلى سوق السلع والخدمات .وهذا ما جعل البعض يعتقد أن استطلاعات الرأي العام في مجال السياسة تقترب إلى دراسات أو قياسات أذواق المستهلكين والتعرف على ما يفضل ولا يفضل المستهلك من سلع وخدمات.[1]

وتمر عملية استطلاع الرأي العام بمراحل عديدة نحاول اختصارها كالأتي: تبدأ العملية **بوضع خطة معينة،** حيث يتم هنا التعرف على أبعاد وطبيعة المشكلة وتحديد الهدف من هذا الاستطلاع والمنهجية المتبعة.إضافة إلى وضع الافتراضات والخيارات لتنفيذ الخطة وسبل التعامل مع الصعوبات والمدة الزمنية التي يجب أن لا يتعدها الاستطلاع .كما تحدد الإمكانيات المادية والفنية المتاحة والميزانية المخصصة وأخيرا يتم تحديد آلية التنفيذ وقنوات الاتصال أين يقوم الباحث باختيار الوسيلة الأنسب للاستطلاع، ونشير إلى أن كل المراحل السابقة تكون بالاشتراك مع خبراء ومختصين. كخطوة ثانية تأتي عملية **إعداد الاستمارة أو الاستبيان** . ويعد تصميم استمارة الاستطلاع من أهم مراحل قياس الرأي العام .إذ يجب مراعاة الدقة في اختيار

[1] – موريس بي فيورينا و بيرترام جونسون ، ترجمة لميس فؤاد اليحيى، **الديمقراطية الأمريكية الجديدة** . ط1، الأهلية لنشر والتوزيع،بيروت ، 2008 ،ص126.

الأسئلة المصاغة لملائمتها للغرض من الاستطلاع وانسجامها مع قيم المجتمع والحالة النفسية للأفراد الموجة لهم الاستمارة. كما يجب مراعاة مدى التفاوت في السن، والجنس ،واختلاف مستويات التعليم ،والثقافة، والحالة الاجتماعية للجمهور المستهدف [1].من جهة أخرى توجد هناك شروط يجب مراعاتها عند وضع الأسئلة متعلقة بصياغتها من حيث اللغة ،والمضمون، والتسلسل وطريقة الإجابة وأنواعها (أسئلة بملأ الفراغات،أسئلة ذات الإجابات الترتيبية...الخ). كل هذا يكون بغرض الحصول على إجابات مفيدة ونتائج على درجة من الصحة والمصداقية.

ثالث خطوة وأهمها على الإطلاق هي مرحلة **تحديد العينة** ، إذ يتم اختيار عينة الدراسة بطريقة منهجية وواقعية بحيث تمثل فئات المجتمع المستهدف تمثيلا صحيحا ويشترط أن يتناسب حجم العينة طردا مع حجم المجتمع ودرجة التباين فيه كما يتوقف على أمور أخرى كالزمن المحدد لإجراء الاستطلاع والإمكانيات البشرية والمادية المتوفرة .ويتم إتباع طرق مختلفة في اختيار مفردات هذه العينة،باختلاف هدف الاستطلاع وطبيعة الجمهور المستهدف.وتتوزع بين طرق الاختيار الغير عشوائي ،والعشوائي(العينة العشوائية) الذي يفضل استعماله مقارنة بالأول لقلة التكلفة من جهة ولعكسه طبيعة المجتمع بكل فئاته إذا أحسن استخدام العينة من جهة أخرى[2].

تأتي بعدها **مرحلة الحصول على الإجابات** حيث يتم فيها توزيع وجمع الاستمارات على أفراد العينة عن طريق المقابلة الشخصية (التسليم باليد) أو البريد العادي أو البريد الالكتروني.ولكل طريقة عيوب ومزايا من حيث سرعة الحصول على البيانات ومدى دقتها والإقبال والزمن المستغرق...الخ.أما بالنسبة للبريد الالكتروني فرغم انه يعتبر من أفضل الطرق من حيث السرعة وتجنيبه الأفراد عوامل الإحراج والخوف،إلا أنها تبقى طريقة محصورة في أولائك الذين يملكون ويعرفون استخدام جهاز الحساب الآلي .أخر مرحلة في عملية استطلاع الرأي هي **مرحلة التبويب وإعداد التقارير بالنتائج** .يتم هنا تفريغ الإجابات في قوائم خاصة إما يدويا أو أليا (وسائل الكترونية مخصصة لهذا العمل)،وبعدها يقوم الأخصائيون بعملية تحليل إحصائية لتلك البيانات وإعداد تقرير نهائي حول نتيجة القياس موضحا به الملاحظات

[1]- جمال سلامة علي، مرجع سابق، ص 240.

[2]- رفيق السكري، مرجع سابق ،ص 29.

والتوصيات وكافة خطوات عملية القياس،إلى جانب الصعوبات والظروف التي صاحبتها.وكذلك النتائج المتوصل إليها والتي تعبر عن موقف الرأي العام اتجاه المشكلة المطرحة [1]. ويستخدم لهذا الغرض وسائل إيضاحية مثل :الجداول ،الرسومات البيانية.في الأخير نشير إلى انه في كثير من الأحيان يتبع عملية رصد النتائج تدوين ملاحظات عليها وتفسيرها وبيان أسبابها وأبعادها المستقبلية والطرق المثلى لتعامل مع ما أفضت إليه من طرق ذوي التخصص .

2 - **الانتخابات والاستفتاء العام**: يمثل **الانتخاب** طريقة مألوفة تتبعها أغلب النظم السياسية لمعرفة أراء الناس واتجاهاتهم.فنتيجة الانتخابات بفوز مرشح ما أو حزب ما يعتبر مؤشر من خلاله يمكن التعرف على توجهات الرأي العام في المجتمع الذي اجري فيه الانتخاب.فقبل هذا الأخير يطرح المتشحون مبادئهم وأهدافهم أمام الشعب الذي يقوم بمناقشتها وإعطاء رأيه فيها في يوم الاقتراع.كذلك الأمر بالنسبة للأحزاب السياسية في الدول الديمقراطية،فالندوات والاجتماعات العامة للحزب تعتبر مؤشرات يأخذ بها عند دراسة الرأي العام في المجتمع . أما الاستفتاء العام فيعتمد عليه في فترات متباعدة-خمس أو عشر سنوات- ويرتبط بقضايا حاسمة(إعلان وحدة،تغيير دستور ...الخ).[2]ويعتبر من الأدوات الهامة التي تعتمد عليها الحكومات لمعرفة أراء شعوبها اتجاه قضايا حساسة.

3 - **التقارير** : يعتمد على هذه الطريقة في النظم الغير ديمقراطية،حيث لا يستطيع الفرد التعبير عن رأيه بصراحة.فهي تعني بقياس الرأي الكامن والخفي الذي لا تعلن عنه جماهير هذا الرأي لعدة اعتبارات كالخوف أو الحرج أو عدم وجود المعلومات الكافية عن المشكلة العامة.فيكون هدف هذه التقارير هو التعرف على طبيعة رأي الجماهير التي تجد متنفس لها في الشائعات والدردشة والنكت أو الإشارات أو الحركات الانفعالية المختلقة.وهي أشبه إلى التقارير الأمنية حيث تعتمد أسلوب التحريات ،وتعتمد على أشخاص يتمتعون بقوة الملاحظة فيعمدون بالجلوس وسط الجماهير بشكل عفوي لتجنب تحفظهم في الحديث. [3]ثم يتم بعدها ترجمة تلك الملاحظات وما تحمله من مضامين إلى كل ما يصب في عملية قياس الرأي العام ومعرفة انطباع الجماهير.ويتم

[1]- جمال سلامة علي،مرجع سابق ،ص 281.
[2]- رفيق السكري ، مرجع سابق ،ص ص 27-28.
[3]- جمال سلامة علي، مرجع سابق ،ص 278.

إعداد التقارير عن طريق : **الملاحظة** حيث يتم ملاحظة ومراقبة التصرفات السلوكية واللفظية حيال المشاكل العامة. المقابلة: وتختلف هذه الأخيرة عن تلك التي تجرى في استطلاع الرأي ،حيث تعد الأسئلة وتطرح بطرق ملتوية وغير مباشرة وغالبا ما لا يعلم الأشخاص الغرض منها بالرغم من أن ظاهرها يكون عفوي وشامل لهموم لمواطن. **تحليل المضمون** : تعتمد بعض التقارير في قياسها للرأي العام على تحليل مضمون ما ينشر في وسائل الإعلام المختلفة من مقالات وتحقيقات وشكوى وحتى ما يطرح من قضايا وتطلعات في الدراما والأفلام.[1]فكل ذلك يحمل في مضمونه الرضا أو السخط على السياسات والمواقف الرسمية.هذا فضلا عن مضامين ما تسجله المحاكم ومراكز الشرطة من شكاوي وما تعكسه الحركات والأنشطة الاحتجاجية كالظاهرات والاعتصام .

بالرغم مما تلعبه عملية قياس الرأي العام بكل طرقها–خاصة الاستطلاعات– من دور رئيسي في فاعلية النظام السياسي،تبقى نتائجها نسبية .فهي تعبر في المقام الأول عن رأي أفراد مجتمع البحث الذين تم استطلاع آراءهم بشكل فعلي.من جهة أخرى تواجه هذه العملية برغم تطورها مشاكل عديدة،منها عامة موضوعية متعلقة بالواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي للمجتمع.وأخرى فنية (قلة الباحثين ومراكز القياس المتخصصة ...الخ)،ومشاكل منهجية مرتبطة بطرق وأساليب الاستطلاع(موضوع الاستطلاع،العينة،...الخ).

المبحث الثاني: الرأي العام والنظام السياسي

أصبح ينظر إلى الرأي العام في عالمنا المعاصر كركن أساسي للديمقراطية،وذلك اعتمادا على مفهومها كمبدأ،والذي يعني سلطة الشعب.وعليه فمن المفترض أن القرارات الهامة في الدولة تبنى على أساس توجهات الرأي العام. نحاول في هذا المبحث إبراز الدور الذي يلعبه ذلك الأخير في العملية السياسية وعلاقته بالديمقراطية التي أثبتت موجات التحول إليها أنها ليست حقيقة واحدة ملائمة لكل المجتمعات ،بل يجب أن تبنى بما يلاءم الرأي العام .

المطلب الأول: الدور السياسي للرأي العام وعلاقته بالديمقراطية

- تنبع أهمية الرأي العام من طبيعة الدور أو الوظيفة السياسية والاجتماعية التي يؤديها وما يترتب عليه من تأثيرات.فهو يمثل إحدى القوى السياسية الفاعلة داخل الوجود السياسي،كذلك في تحديد طبيعة

[1]– جمال سلامة علي، مرجع سابق ،ص 229.

الأوضاع التي تحكم بين الحكام والمحكوم.فالرأي العام بإمكانه أن يسهم بإنجاح خطط التنمية الشاملة بالقدر الذي يقوم بإحباطها إن لم ينجح النظام السياسي في إقناعه بتوجهاته.كما يسهم الرأي العام في عملية التنمية السياسية أو ما يعرف بالتحديث السياسي وذلك من خلال التمهيد لإصدار القوانين لتطوير الهيكل المؤسسي والآليات اللازمة لاستيعاب الظروف التي تتولد مع حركة التغيير الاجتماعي.

هذا وتعد عملية التأثير في القرار السياسي من أهم ادوار الرأي العام، إذ انه يؤثر بصفة مباشرة على الحكومة عن طريق الانتخابات والاستفتاءات وقياسات الرأي العام وبطريقة غير مباشرة عن طريق الجماعات الضاغطة أو الاتصالات بين الأشخاص ذوي النفوذ والمسؤولين الحكوميين فضلا عن تأثير الصحافة وأجهزة الإعلام،في حالة عدم امتلاك الحكومة لها طبعا [1].فالرأي العام يحدد –بشكل معين– الأجندة السياسية أي ترتيب أولويات القضايا لدى صانع القرار (Agenda-sitting)، وذلك يكون بدفعه للاهتمام بقضية دون أخرى.كما يلعب الرأي العام دور وضع ضوابط معينة على قدرة صانع السياسة العامة في اختيار بدائل معينة أي انه يحدد له الأطر الرئيسية للخيارات الممكنة(Parameter-Setting).حيث يواجه صانع السياسة ثورة الرأي العام عليه في حالة تخطيه هذه الضوابط[2].

نشير في هذا السياق إلى ضرورة توفر المعلومات والمعرفة الكافية بالقضايا المحيطة بالنسبة لجمهور الرأي العام،وذلك لكي يبني تفضيلاته على أساس من المنطق. وتحرص هنا الحكومة على تزويده بتلك المعلومات بصفة مستمرة،إذ تسخر الأجهزة الحكومية خبراء في العلاقات العامة والإعلام للاستفادة من مساعدتهم في تشكيل وتوجيه أو إعلام الرأي العام.كما قد تستخدم الحكومات وسائل الإعلام كسلاح لخلق رأي عام زائف يعطي انطباع بقبوله لقراراتها أو أنها نتاج لاختياره الحر.كما نشير إلى أن الرأي العام–أيضا– يتأثر بالقرار، فمتى اتخذ هذا الأخير في سياسة ما يتم تسويغه للرأي العام وحثه على قبوله حيث يصبح جزء من اهتماماته.هذا وتزداد قيمة الرأي العام ومشاركته في صنع القرار يوما بعد يوم، وقد بلغت أقصها في الآونة الأخيرة.فالمشاركة الحقيقة للرأي العام في صناعة القرار أصبحت هي المظهر الأهم لتعبير عن الممارسة الديمقراطية في المجتمع.ولذلك نجد غالبية النظم الحاكمة في عالمنا المعاصر تدعي احتكامها للرأي العام في صنع القرار ورسم السياسات العامة، بل يمتد الأمر ليشمل الربط بين الرأي العام

[1]– أحمد بدر، مرجع سابق ، ص 233.

[2]– جمال مجاهد، مرجع سابق ، ص 180.

وطبيعة السلطة أو النظم الحاكمة. فشرعية السلطة السياسية في المجتمع مرهونة بقبول الرأي العام لها.ومن هنا تزعم كل النظم الحاكمة على اختلافها أن وجود السلطة المخولة لها جاءت بتفويض من الرأي العام سواء بطرق مباشر أو غير مباشرة [1].من جهة أخرى إن تزايد الاهتمام بالرأي العام ليس بالغريب في ظل عصر العولمة وثورة الاتصال وتقنيات المعلومات المعاصرة.فتقنيات الاتصال وفي مقدمتها الانترنت قلصت من دور الدولة في عملية الرقابة الصارمة على مصادر المعلومات وكذلك قدرتها على احتكار الرأي ،بالمقابل تعاظمت قدرة الفرد والجمعيات والتنظيمات الأهلية وغيرها من مؤسسات المجتمع المدني على استخدام هذه الوسائل التقنية الجديدة للتعبير عن الرأي وممارسة حق الاتصال والتفكير والنقد على كافة المستويات المحلية والعالمية.الأمر الذي أكد دور الرأي العام كأحد مدخلات صنع القرار وقلص دور النظم الحاكمة في العملية[2]. على العموم إن درجة مساهمة الرأي العام في صنع القرار تعتمد على احترام حقوق الإنسان وحقه في الاختلاف وان يكون له رأي مؤثر في صنع الحياة من حوله ،أي أن تكون هناك درجة من نضج لدى الرأي العام ذاته والقوى الاجتماعية السائدة.ذلك يكون في ظل فعالية مؤسسات المجتمع المدني وسيادة روح الاعتدال وقيم التوسط والتسامح والاعتراف بحق الأفراد بالمشاركة في العملية السياسية. ويأتي على رأس كل هذا طبيعة النظام السياسي.

- انه لمن الصعب معالجة دور الرأي العام وتأثيره في صناعة القرارات ووضع السياسات بمعزل عن الفلسفة الديمقراطية السائدة في المجتمع باعتبارها المناخ الذي يسمح أو لا يسمح للمواطنين (المحكومين) بإدارة شؤونهم بأنفسهم.ويتفق الفقهاء والباحثون على الأهمية الكبرى للرأي العام في الدول الديمقراطية والأخرى ذات الحكم الاستبدادي على السواء مع اختلاف فعاليته ودوره في كلا منها. يقول جيمس برايس James Bryce – في هذا الشأن– : إن الرأي العام يوجد في الدول التي تحكم حكما ديمقراطيا كما يوجد في الدول التي تحكم حكما ديكتاتوريا،ولا يمكن الخلاف بشان الرأي العام في كلا منهما .النوع الأول من الدول يحكمها الرأي في حين الثانية تحكمها القوة،حيث انه في النوع الثاني يطيع الناس القوة بالفطرة...فنرى الجماهير تتحمس للطاغية وتصفق له.وقد تكون مغلوبة على أمرها في هذا الصدد، حيث يتم توظيف أجهزة الإعلام والدعوة والثقافة وأجهزة التعليم والتنشئة الاجتماعية لترسيخ المفاهيم المغلوطة من خلال عملية غسيل المخ والدعاية الجوفاء.

[1] – بسيوني ابراهيم حمادة، **الرأي العام وأهميته في صنع القرار** .ط1، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، 2002 ، ص 03 .
[2] – المرجع نفسه،ص 04 .

أما النوع الأول وهو الدول الديمقراطية فان الناس يدركون طبيعة خلقهم الإنساني وسمو كيانهم، ولهذا فهم ينظرون إلى الحكام كوكلاء. كما يقوم الحكام بدورهم بالامتثال لقوة الإرادة الشعبية والعمل وفق متطلبتها[1]. والديمقراطية تعني تمكين المجتمع بما يكفل الحرية والتعددية والتمثيل،أي وجود مجتمع مدني مستقل عن المؤسسات الرسمية والمجتمع السياسي ولعل انسب صورة لهذه الديمقراطية هي **الديمقراطية التشاركية** التي تعتمد على قوة المجتمع المدني وتأطيره وهيكلته انطلاقا من توسيع مشاركة المواطنين في الحوار والنقاش العمومي.

وقد عرفها **جون ديوي John Dewey** على أنها مشاركة كل من يتأثر بالمؤسسات الاجتماعية حيث يشارك الفرد في رسم وإنتاج هذه المؤسسات والسياسات التي تنتج عنها [2]. أي بمعنى المشاركة الفردية من جانب المواطنين في القرارات السياسية والسياسات التي لها تأثير مباشر على حياتهم، بدل اعتمادهم الكلي في هذه القضايا على النواب النتخبين.فالأخذ بالديمقراطية التشاركية والدعوة إليها جاء نتيجة الانتقادات المتكررة والمتزايدة للنظام النيابي الذي لم يعد يوفر للمواطنين مكانة لائقة في الحياة السياسية سواء من الناحية المحلية أو البرلمانية،خاصة أن دور الناخب ينتهي بمجرد عملية الانتخاب.وقد استعملت الولايات المتحدة الأمريكية ودول أمريكة اللاتينية مثل الأرجنتين والبرازيل هذا النموذج خلال فترة السبعينات في مدينة مونتي أليغرو البرازيلية التي تشكل نموذج راق في الديمقراطية التشاركية،وبعدها انتقلت عملية التطبيق إلى الدول الأوربية خلال فترة الثمانينات خاصة في بريطانيا أطلق عليها مصطلح الديمقراطية التداولية وكذا ألمانيا من خلال مدينة برلين.أما في فرنسا فلقد استعملت مصطلح الديمقراطية الجوارية وأصدرت قانون سنة 2002 الذي جعل من الديمقراطية التشاركية ذات بعد محلي[3].

كما تحتل اليوم هذه الديمقراطية مكانة مهمة في خطابات القادة الغربيين،خاصة في ظل ثورة المعلومات والاتصالات التي وسعت نطاق الديمقراطية التشاركية حيث لطالما ارتبط مفهومها بالمجتمعات الصغيرة أين تكون فرصة التواصل المباشر بين الجماهير اكبر.ولكن ثورة الاتصالات اليوم فتحت مجلا واسعا مابين المواطنين للنقاش وتبادل الآراء وحتى نقلها إلى متخذي القرار في الدولة،وكذلك الأمر بالنسبة للتصويت

[1]- محي الدين عبد الحليم،مرجع سابق ، ص 92 .

[2]- محمد العجاتي، وهنري دي سوزا ،"من الديمقراطية التمثلية إلى الديمقراطية التشاركية "، أوراق البدائل ، منتدى البدائل العربية للدراسات ، عن الموقع الالكتروني: **http://www.afaegypt.org** . تاريخ الدخول :2012/07/09

[3]- بهلولي أبو الفضل محمد ،" الديمقراطية التشاركية بديلا عن الديمقراطية النيابية والتمثلية "، **مجلة الفكر الحر**. العدد 84 ابريل 2011 عن الموقع الالكتروني: **http://alfikr.org/View.aspx?rid=5199** تاريخ الدخول: 2012/10/28.

في الانتخابات.وبالتالي فنحن اليوم أمام ناخبين على مستوى من التعليم و المعرفة بما يدور حولهم بقدر لا يقل عن ما يعرفه ممثليهم في البرلمان،الأمر الذي جعل قراراتهم تتصف بدرجة كبيرة من الوعي حتى تلك المتعلقة بعدم المشاركة في الانتخابات.ولكن بالرغم مما يتضح من فاعلية وأهمية للديمقراطية التشاركية وإمكانية تطبيقها في عصر التكنولوجيا والمعلومات إلا أنها لا تمثل بديلا عن الديمقراطية النيابية بل هي مكملة لها، فالمواطن يمكنه الأخذ بالوسائل التكنولوجيا الحديثة لتحصيله على المعلومات المختلفة المتعلقة بقضايا الرأي العام والسياسات المتبعة من طرف حكومته ،ثم تأتي عملية إعلام النواب بتفضيلاتهم ومن تم المشاركة في عملية اتخاذ القرارات الملزمة والمتعلقة بحياتهم[1].

عموما يعتبر النظام السياسي القائم على مبدأ الديمقراطية أفضل الأنظمة السياسية لنمو وازدهار الرأي العام،لكونه يهتم بتوفير الحقوق والحريات لأفراد الشعب التي هي بالأساس لازمة لتكوين رأي عام حقيقي.لذلك كان من نتائج انتشار نظام الحكم الديمقراطي في النظم السياسية المعاصرة،واتساع حق الاقتراع العام، تزايد الاهتمام بالرأي العام المعبر عن الآراء العامة للشعب.وأصبح مبعث اهتمام الحكومات الديمقراطية هو الرغبة في تماشي قراراتها السياسة وآمال الجماهير واتجاهات الرأي العام السائدة.ولذلك فمعرفة طبيعة المجتمع ومدى قوت وفاعلية رأيه العام،وكذلك الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية السائدة فيه يجعلنا نتعرف على طبيعة القرار السياسي المتخذ من طرف الحكومة الديمقراطية.

المطلب الثاني: واقع الرأي العام في النظم التسلطية

يشير مصطلح التسلط إلى نمط من الحكم ،يستحوذ فيه فرد أو مجموعة من الأفراد على السلطة ويسيئون استعمالها لعدم خضوعهم للقانون. ويفرض هذا النوع من الأنظمة إيديولوجية وفكر معينين على المحكومين من خلال القوة المستمدة من السلطة المطلقة للدولة.يكون الحاكم هنا :فرد صاحب السيادة ، حزب معين ، مجلس عسكري ..الخ.حيث تستند العلاقة مابين المحكومين والحاكم إلى القوة وغياب الشرعية، فالانتخابات في مثل هذه الأنظمة –إن وجدت–تكون مظهر من مظاهر الديمقراطية تهدف لإضفاء الشرعية على النظام على الصعيد الدولي وصناعة رضا المحكومين على الصعيد الداخلي[2]. وقد عرفت الأنظمة السياسية خاصية فقدان الشرعية منذ العصور اليونانية ،حيث اعتبر أرسطو أن النظام الاستبدادي من أسوا أنماط الحكم وأكثرها فساداً. إذ يرتكز

[1]–س.ن.أيزنشتات، ترجمة مها بكير،**تناقضات الديمقراطية:أوجه الضعف والاستمرار والتغير** .ط1،مركز الاهرام للترجمة والنشر،القاهرة،2002،ص 42.

[2] -David Acaud,Laurent Bouvet,Dictionnaire de science politiques.2édition,2010,p486

اهتمام الحاكم فيه على تأمين رفاهيته الشخصية من دون المصلحة العامة. كما تحدث أرسطو عن أساليب الطغاة والمستبدين في احتكار السلطة قائلا : لكي يتمكن الطغاة من الاحتفاظ بعروشهم يلجئون إلى تدمير روح المواطنين لجعلهم عاجزين عن فعل أي شيء إيجابي، وفي سبيل ذلك يعملون على القضاء – وبشتى الوسائل – على المثقفين الذين قد يشكلون خطراً على الحكم، كما يلجئون إلى منع الاجتماعات ويعملون ما في وسعهم لعزل كل من يساهم في تعليم الناس وتعزيز ثقتهم بأنفسهم، كما يعملون على تنمية روح الاغتراب لدى المواطنين العادين ومحاولة قطع الصلة بينهم وبين الوطن، كما أنه كثيراً ما يلجئون إلى تقييد حرية المواطنين وعدم السماح لهم بتجاوز أبواب مدينتهم، ويعمل على بث الجواسيس في كل مكان ليكونوا على اطلاع دائم ومستمر بكل ما يقوله الرعية[1].

وما نلاحظه اليوم أن اختلاف الزمان والمكان والتغيرات المتلاحقة على الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعلمية لم يغير من جوهر أساليب النظام التسلطي التي تنعكس على العلاقة ما بين السلطة السياسية والرأي العام. فبالرغم مما عرفته الأنظمة السياسية من موجات التحول للديمقراطية التي صاحبها –خاصة في عصرنا الحالي– ازدحام الخطاب السياسي الرسمي بالتأكيد على احترام حقوق الإنسان والحريات الديمقراطية وكثرة التعديلات القانونية والدستورية لتحقيق ذلك. إلا أن الفجوة تزداد اتساعا بين الواقع والشعار، فنجد كل الدساتير في تلك الدول تشير إلى تطبيق العدالة على المواطنين كافة دون تمييز، وحرية التعبير والرأي والإعلام...الخ. إلا أن السلطات تقوم بممارسات ضاغطة على الرأي العام في ظل تشريعات استثنائية تتجاوز القضاء، تضعف من جهة التجمعات السياسية التي يمكن أن تسهم في تزويد المواطنين بالمعارف السياسية وبالتالي تشكيل وبلورة الرأي العام[2]. فنجد الأحزاب السياسية –مثلا– إما مجرد تنظيمات تحدد طبيعتها بشخصية الفرد الذي قام بتأسيسها بدلا من أرائه السياسية أو أحزاب ذات طابع أيديولوجي تتميز بالضعف التنظيمي. ومن جهة أخرى حولت تلك التشريعات وسائل الإعلام باعتبارها الأكثر تأثيرا في تشكيل وتوجيه الرأي العام ،إلى جهاز سلطوي عليه أكثر مما يعبر عنه ويعكس إرادته .فانحياز وسائل الاتصال الجماهيري (المملوكة للدولة غالبا) لرأي الحكومة وتجاهلها لاتجاهات الرأي العام يكون له التأثير السلبي على عملية تبلور رأي عام جماهيري مشارك فيكون المواطن مجرد مستقبل ومتفرج بدل مشاركته في العملية السياسية وصنع القرار السياسي. كل هذا يجعلنا

[1] - Hannah Arendt, le système totalitaire, 1ère édition, 1951.dans : **http://forum.univbiskra.net/index.php?topic=2165.0**.Consulté le : 17/01/2012.

[2] – جمال مجاهد ، مرجع سابق ، ص 192.

أمام رأي عام قائم على أساس القهر والكبت اللذان يحولانه من رأي عام ظاهر إلى رأي عام كامن يتصف بالسلبية وعدم القدرة في التأثير داخل المجتمع.

تعد **الدولة البوليسية** من خلال ما تتبعه من وسائل إكراه وقمع لإقناع الجماهير بها وسيطرتها على وسائل الاتصال الجماهيري،من أكثر الدول المناقضة للوظيفة الديمقراطية للرأي العام.فهي تلك الدولة التي تعتمد المعايير الأمنية –أهمية أساسية لقوات الأمن وأجهزة المخبرات والمؤسسة العسكرية–في التعامل مع المواطنين حيث تتدخل في جل مسائل حياتهم الوظيفية والمدنية من خلال أجهزة الأمن ألمخابراتي بحجة امن الوطن وحمايته لتجعل من المواطن أسير تعليماتها التي تعيق حريته وأدائه السياسي. كما يمتاز هذا النوع من الدول بقيم مشتركة أبرزها الشك وعدم الثقة في نوايا الآخرين–حتى مواطنيها–،مما يبرر لها في إطار متطلبات الأمن الوطني الكثير من الأهداف أبرزها اختلاق الأزمات لإبعاد النظر عن المشاكل المستعصية أو العيوب الذاتية [1] في النظام السياسي القائم .ويعد الهدف الأخطر هو مصادرة الحريات بالعنف(قوانين استثنائية، ـ إعتقال بدون تهمة ـ تجسس على خصوصيات المواطنين ـ تقييد المظاهرات ـ تضييق على حرية التعبير ..الخ) وغياب السيطرة المدنية الديمقراطية على قوات الأمن التي تعتبر هي الضمان الأساسي لسلامة أفراد المجتمع وأمنهم وحياتهم،فضلا عن حقوقهم وممارساتهم.كل هذا يؤدي إلى فقدان النظام الحاكم للقاعدة الجماهيرية اللازمة لدعمه وتأيده.

أما عن أمثلة هذه الدول فالنظام العربي الرسمي يحمل شهادة الدولة البوليسية بامتياز، من خلال تلك الأنظمة التي تتظاهر بالنظام البرلماني الغربي وتدعي أنها أفضل من الأنظمة الشمولية التي تعتمد على حكم الحزب الواحد.فيما الحقيقة أنها أسوأ من هذه الأنظمة لأنها تعتمد على نظام الحزب الواحد المؤلف من مجموعة من المخبرين الذين يتدخلون في كل شؤون الدولة والمواطنين ولا يتم أي فعل رسمي أو شعبي بدون موافقتهم.حيث يصورون للنظام مدى قوته وتأييد الجماهير له بمظاهر قوة خادعة مبنية على الإكراه والترهيب .لكن سرعان ما تستفيق الشعوب وتطالب بحقوقها بطرق سلمية ديمقراطية وتقوم بثورات شعبية مفاجأة يكون أفراد جهاز المخابرات أول الهاربين والمتنصلين من الممارسات القمعية في حق الناس وتحميلها إلى النظام الذي يصدر التعليمات وأنهم عبيد مأمورون على الرغم أنهم هم المسؤولون عن تنفيذ الأنظمة والقوانين بطريقتهم المزاجية وفي معظم الحالات من وراء ظهر النظام السياسي.

[1] – محمد فاضل نعمة، "مفهوم الأمن الوطني وهاجس الدولة البوليسية". الحوار المتمدن– المحور:مواضيع وأبحاث،العدد 2464.عن الموقع الالكتروني : **http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=153066**. تاريخ الدخول: 2012/08/20.

والثورة التونسية كانت خير دليل على قدرة الشعوب بالإطاحة بالنظم البوليسية،فلقد كانت ثورة الياسمين ثورة شعبية مدنية لا إيديولوجية ولا عسكرية أطاحت بإحدى نماذج الدولة البوليسية في الوطن العربي والذي يمثل قطيعة جذرية مع المجتمع المدني.ويقول Wieland –شاعر ألماني– في هذا السياق: إن رغبات الشعوب التي لا يمكن التعبير عنها تعبيرا علنيا أو صريحا،تبقى محبوسة في الصدور وتتخذ شكل همسات قوية تسري سريات النار في الهشيم،ولكن تحت السطح هي لا تحتاج إلا إلى فتحة بسيطة في ذلك السطح حتى تبرز للعيان ،وتخترق كل الحواجز بقوة دافعة،تستطيع تغيير أمما بأكملها ومجتمعات من جذورها، فتعطي للحياة صياغة جديدة قد تؤثر في العالم كله[1].

المطلب الثالث: دور القوى السياسية في بلورة وتوجيه الرأي العام.

القوة السياسية هي كل تكتل اجتماعي أو اقتصادي يمكنه التأثير في الحركة السياسية، حيث لا يهم أن تكون لهذه القوة أداة قانونية تتحدث باسمها–منظمة– أو لا، بالقدر الذي يهم قدرتها على توجيه الرأي العام والتأثير في صناعة القرار السياسي.فهذه القوة هي التي تحدد طبيعة العلاقة مابين الرأي العام وصنع القرار على اختلاف الأنظمة. وسنتناول في هذا المطلب كل من الأحزاب السياسية والجماعات الضاغطة باعتبارهما من أهم القوى السياسية تأثير في تكوين وتوجيه الرأي العام.

- **الأحزاب السياسية والرأي العام :**

يعرف موريس دوفرجيه **Maurice Duverger** الحزب السياسي أنه " مجموعة طوائف أو اجتماع مجموعات صغيرة تنتشر في البلاد ترتبط فيما بينها بنظم تنسق عملها للوصول إلى الحكم عن طريق الانتخاب".كما أشار إلى أن نمو الأحزاب السياسية ارتبط تاريخيا بنمو الديمقراطية واتساع مفهوم الاقتراع العام الشعبي،ليشمل كافة الطبقات وإلغاء القيود المادية[2].

وقد تعددت التعريفات التي أطلقت على الحزب السياسي لكن اغلب المفكرين يتفقون على انه يقوم على ثلاثة مرتكزات أساسية وهي: الأعضاء– التنظيم – الإيديولوجية. حيث يكون هذا التنظيم شعبي يقوم

[1] – سعد حامد عبد العزيز قاسم. مرجع سابق ،ص 93 .

[2] -Maurice Duverger, **les partis politiques** .Revue international de droit comparé, année 1953, volume 5 , numéro1, pp 204-208. dans :

http ;//www.persee.fr/web/revue/home/prescript/article/ri dc 0035-33371953 num 517739. Consulté le : 19/03/2011.

باستقطاب الرأي العام والتأثير فيه بشتى الوسائل ويهدف لتولي السلطة في الدولة . وتقوم الأحزاب السياسية بدورها السياسي الذي يعتبر أداة هامة تنشط الحياة السياسية داخل الدولة، خاصة في ظل تعدد الأحزاب الذي يسمح ببروز معارضين لسياسية الحكومة بالعمل العلني المشروع للوصول إلي السلطة والدفاع عن اتجاهاتهم. ومن ثم إيقاف تسلط الحكومة ومقاومة تجاوزاتها على حريات الأفراد[1].

كما تقوم الأحزاب السياسية إلى جانب هذا بدور لا يستهان به في عملية بلورة وتكوين وتوجيه الرأي العام،من خلال مراقبة ونقد الهيئات الحاكمة خارج وداخل المجالس النيابية.فالمواطنون منفردون لا يمكنهم القيام بهذه العملية أو الوقوف في وجه إرادة وتعسف تلك الهيئات وبالتالي يلجئون إلى التكتلات(الأحزاب) التي تقوم بهذا الدور سواء كانت في الحكم أم المعارضة.فعن طريق صحفها ومجلاتها تعمل الأحزاب السياسية على مناقشة سياسة الحكومة وإظهار مواقع الخطأ فيها بهدف إثارة الرأي العام ضدها.فهي تعرف المواطنين أهداف الحكومة وتجاوزاتها بتقديمها لمعلومات عن ذلك وشرحها. من جهة أخرى يلعب الحزب السياسي دورا في توعية وتثقيف الشعب سياسيا(نشر وتجديد الثقافة السياسية).فهو يمثل مدرسة فكرية تتولى عملية التنشئة السياسية لتشكيل اتجاهات المواطنين اتجاه الأغراض السياسية،وممارسة تأثير على القضايا البعيدة المدى للتنمية السياسيةمثل: المشاركة السياسية والشرعية.

فالأحزاب السياسية هي الإطار الأكثر ملائمة لجذب الجماهير للمشاركة السياسية في صنع القرارات السياسية ،مع ترشيد هذه المشاركة وجعلها أكثر فاعلية فالحزب يقوم بتعليم المواطن المسؤولية والعقلانية في طرح الأفكار واختيار البدائل المتاحة للحركة السياسية،وهذا من شانه أن يكفل فاعلية الهيئة الناخبة وإبعاد العناصر الغير واعية عن قنوات التأثير والسلطة السياسية.

نشير هنا إلى أن هذه الأدوار الايجابية للأحزاب السياسية تكون في المجتمعات المتقدمة، ويختلف الأمر في تلك المتخلفة أين يمكن أن يكون لتلك الأحزاب ضرر على المجتمع.وذلك من خلال التقييد بالمصالح الحزبية الضيقة وتقديمها على المصلحة العامة،فنجد كل حزب من خلال ما يملكه من وسائل يحاول إظهار نفسه المدافع الحقيقي والوحيد عن مصلحة الشعب. وتلعب هنا قوة الحزب الدعائية وأسلوبه الدعائي دورا في كسب ثقة الجماهير وفي بعض الأحيان تكون الدعاية كاذبة الأمر الذي يشوه ويضلل الرأي العام.

- **الجماعات الضاغطة والرأي العام :**

[1]–جمال مجاهد، مرجع سابق ، ص 232.

تعرف جماعات الضغط Pressure Groups .أنها: تنظيم قائم للدفاع عن مصالح معينة وهو يمارس عند الاقتضاء ضغطا على السلطات العامة بهدف الحصول على قرارات تخدم مصالح هذه الجماعة.ويشترط لقيامها تواجد ثلاثة عناصر أساسية هي: وجود علاقات ثابتة بين أعضاء الجماعة (تنظيم)، توفر الشعور بالدفاع عن مصالح معينة، وأخيرا القدرة على ممارسة ضغط على السلطات العامة لتحقيق مصالحها [1].تأخذ الجماعات الضاغطة -بكثرة صورها ونشاطاتها- شكلين أساسين هما : جماعات المصالح Groupes des intérêts وتشمل جماعات التجارة والأعمال المهن ..الخ. وجماعات الأفكار Groupes des idées وهي تنشا للدفاع عن فكرة أو هدف محدد مثال: خطر الخمور، مضار الإجهاض ...الخ.

بالرغم أن ما يميز هذه الجماعات عن الأحزاب السياسية هو كون الأخيرة تسعى للوصول إلى السلطة أما الأولى فتسعى للتأثير على القرارات التي تتخذها السلطة والسياسات العامة التي تتبناها.إلا أن دورها كبير في الأنشطة السياسية، ويقول فيربا Verba في هذا السياق : إن أعضاء هذه المنظمات قد قرروا أن المناقشة السياسية تحتل نصف وقت هذه المنظمات وان الأعضاء يلعبون دورا نشطا فيما يتعلق بمشكلات المجتمع[2].

وتعتمد جماعات الضغط في تحقيق أهدافها إما على شكل رسمي، يتضح من خلال الموائد المستديرة التي تضم الجماعات ذات المصالح ورجال الحكومة الرسميين لإجراء مفاوضات، حيث تقدم الجماعات دراسة جادة عن نشاطها، والمشاكل التي تصادفها، وذلك لإقناع السلطات المعينة بوجهة نظرها. أو شكل غير لرسمي يأخذ إحدى الوسائل الأربع: 1- إرسال متحدث باسم الجماعة يتفاوض مع الحكومة. 2 - المساومة أو الضغط المباشر على الحكومة، فمثلا عندما يحاول مجلس الأمة تشريع قانون يتعلق بمصالح العمال أو أرباب الحرف تنشط هذه الجماعات وتقوم بأعمال ضغط على أعضاء المجلس إما بالمساومة أو عن طريق مساعدة مالية أثناء الانتخابات أو التهديد بمعارضة المرشح في حالة امتناعه عن التصويت أو معارضة القانون المتضمن مصلحة الجماعة . 3- الاعتماد على الإضراب. 4- خلق أزمة بين النقابة والسلطات العامة لإجبار الأخيرة على حل المشكلة[3].

كما وتحتل علاقة الرأي العام بالجماعات الضاغطة مكانا هما في نشاطاتها، ولكن يختلف باختلاف المجتمعات السياسية لاختلاف الإيديولوجية والفلسفة السياسية السائدة. فنجد الدول المتعددة الأحزاب والحامية للحريات العامة تسمح بمثل هذه الجماعات بصفة رسمية بصفتها امتداد لحق التعبير عن الرأي،وتكتسب المشروعية

[1]- سعاد الشرقاوي،**الأحزاب السياسية وجماعات الضغط**.ط1، دار المعارف، 1998،ص55.

[2]- فيتش دابيل، ترجمة المركز الثقافي للتعريب والترجمة، **السياسة والرأي العام : مصاعب في طريق الديمقراطية**.دار الكتاب الحديث،2008،ص 237.

[3]- رفيق السكري، مرجع سابق ، ص 77.

على اعتبارها احد الوسائل السلمية لنقل مطالب المواطنين والشركات إلي السلطة وإعداد الدراسات بمهارة اعلي في مواضيع محددة،وأنها آلية لملئ الفراغ في الفترات ما بين الانتخابات.

وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية بشكل خاص الحقل الأساسي الذي تنبت فيه هذه الجماعات والميدان الواسع لنشاطها لأنها تعتبرها إحدى مظاهر الديمقراطية (اللوبي الصهيوني، بالأخص لجنة العلاقات العامة الإسرائيلية الأمريكية AIPAC).حيث يدرك أصحاب القرار الأمريكي مدى تأثير جماعات اللوبي وقدرتهم على حشد التأييد لهم حول قضية وتشريع أو عند خوض انتخابات سواء كانت رئاسية أو تشريعية فعندما يشعر أصحاب القرار أن جماعة اللوبي فاعلة ومؤثرة وقادرة على خلق حالة تأييد شعبي لهم فإنهم غالباً ما يتبنون مطالبها أو وجهات نظرها ويحولونها إلى سياسات أما إذا شعر أولئك بعدم أو بضعف تأثيرها فإنهم غالباً ما يحجمون عنها ولا يتبنون وجهات نظرها[1].

أما عن مصدر القوة لهذه الجماعات فيتمثل في مواردها المالية الهائلة والسيطرة على وسائل الإعلام المختلفة والتي تساهم بشكل كبير في توجيه الرأي العام.كما يمكن أن يكون الهدف المباشر لتأثير هذه الجماعات على الرأي العام هو تربية الجمهور على سبيل المثال مسالة الكفاح ضد الكحول، ولكن في معظم الحالات يكون المقصود هو التأثير على موقف السلطات العامة وقراراتها.حيث يكون من الصعب على السلطة اتخاذ تدابير ضد جماعة تتمتع بتيار رأي عام ملائم،وتلجا الجماعات الضاغطة هنا إلى التحايل عن طري خلق ما يسمى "رأي حول الرأي العام"في ذهن المسؤولين الحكوميين بغرض إقناعهم أن الجمهور متعاطف مع المطالب المقدمة أو القضايا المدافع عنها، ويكون هنا –أيضا- دور فعال لوسائل الإعلام التي تمتلكها الجماعات في مقدمتها الصحافة[2].

أما فيما يخص النظم التسلطية فهي ترفض هذه الجماعات لاعتبارها مغايرة للإيديولوجية السائدة، من جهة فغالبية هذه الدول تعاني من مشاكل كثيرة على جميع الأصعدة (تخلف اقتصادي، اجتماعي، مستوى دخل منخفض، ارتفاع نسبة المواليد والجهل ...الخ). فوجود ضغط هذه الجماعات يؤدي إلى تدهور أكثر لأنه يعرقل ويؤخر عمل الحكومة في سعيها لتحسن هذه الأوضاع بشكل أو بأخر.

في طل تكنولوجيا الاتصال تنوعت وسائل تأثير الجماعات الضاغطة على الرأي العام حيث نجد اليوم عبر الانترنت مواقع خاصة بذلك،على سبيل المثال يبدأ موقع التواصل الاجتماعي الشهير فيسبوك

[1] – يونس زكور ، "الجماعات والقوى الضاغطة، ماهيتها وحدود وظيفتها في الحقل السياسي"،الحوار المتمدن، العدد 1875 . عن الموقع الالكتروني : **http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=91386** . تاريخ الدخول : 2012/06/05.

[2] – جان مينو ، ترجمة بهيج شعبان ،**الجماعات الضاغطة** .دار منشورات عويدات ،بيروت-لبنان ، 1971 ، ص 47.

facebook شراكة مع كل من ايباي **eBay** وهو موقع المزادات الأول على الإنترنت (يلعب دور الوسيط بين البائع والمشتري والمجال مفتوح لأي شخص لكي يعرض بضاعته للبيع أو الشراء) وغوغل Google وأمازون**amazon.com** وهي شركة أمريكية متعددة الجنسيات متخصصة في تجارة الإلكترونيات. لإنشاء جبهة ضغط سياسي ضخمة في العاصمة الأمريكية واشنطن. ومن المفترض أن يبدأ مشروع الشراكة في سبتمبر 2012 بنشر موضوعات تحليلية وسياسية عبر الفضاء الاليكتروني حيث يقوم موقعا فيسبوك وغوغل حاليا برصد أموال كبيرة لنشر موضوعات مشابهة بهدف الضغط السياسي لاتخاذ قرارات معينة أو تجنب قرارات أخرى. ومن الجدير بالذكر انه بين مطلع ابريل إلى نهاية جوان الماضيين انفق موقع غوغل نحو أربعة ملايين دولار بهدف الضغط السياسي بينما انفق موقع فيسبوك ما يقارب مليون دولار للهدف نفسه[1].

المبحث الثالث : ظاهرة الرأي العام في الوطن العربي .

غالبا ما يستعمل مصطلح الرأي العام للإشارة إلى رأي الشعوب في كل من أمريكا وأوروبا، بينما يشار إلى رأي الشعوب العربية ب الشارع العربي. لذلك سنحاول في هذا المبحث التعرف على أسباب هذا التصور، من خلال تطرقنا إلى إشكالية مفهوم الرأي العام العربي، واهم عامل يساعد في تشكليه وهو الإعلام. لتعرف في النهاية على حقيقة استطلاع الرأي العام وأهميته في الوطن العربي.

المطلب الأول: إشكالية مفهوم الرأي العام العربي.

انطلاقا من تعريفنا للرأي العام انه ذلك الشكل الذي تعبر فيه جماعة ما أو أغلبية عن مواقفها وأرائها حول قضية تتسم بطابعها الجدلي العلني العام سواء كانت سياسية، اقتصادية، اجتماعية، وحتى ثقافية،تكون هذه الجماعة على مستوى محلي أو وطني أو إقليمي أو دولي . يمكننا أن نصنف الرأي العام في خانة الرأي العام الإقليمي. فمجموع مواقف الرأي العام في أغلب البلدان العربية يعبر عن ما يمكن وصفه بالرأي العام العربي.ولكن هذا التصور واجه إشكالية،إذ يرفضه القوميون العرب بشدة ويعتبرون أن الدول العربية كينونة واحدة ومن تم يملون إلى الحديث عن رأي عام عربي واحد يتجاوز في تكوينه وتأثيره الحدود القطرية المصطنعة على حد قولهم [2]. وفي نفس السياق نجد ممثلي تيار الإسلام السياسي في المنطقة يوافقونهم التصور ويتطلعون إلى الإطار الإسلامي من

[1]- موقع بي بي سي عربي " **فايسبوك يشارك أمازون وغوغل وايباي لإنشاء جماعة ضغط بواشنطن** ."عن موقع الالكتروني : **http://www.bbc.co.uk/arabic/worldnews/2012/07/120726_facebook_google.shtml**. تاريخ الدخول : 26 /07 /2012.

[2]- سناء محمد الجبور، مرجع سابق ، ص 222.

منطلق الأمة الإسلامية ومن ثم يدعون إلى رأي عام إسلامي.مقابل هذا انطلقت العديد من الكتابات حول الرأي العام في الوطن العربي من منظور قطري أو وطني،أي أن الدولة الوطنية هي المجال الطبيعي لتشكيل الرأي العام وتأثيره.وفعلا لقد انقسم الرأي العام العربي على نفسه في عدة مواقف وكان لكل دولة رأي خاص وحتى معارض للدول الأخرى ، ومن أهمها الموقف من احتلال العراق للكويت والموقف من الاستعانة بالقوات الأجنبية لتحرير الكويت. ثم تكرر الانقسام في المواقف لكن بصورة اقل حدة إزاء الاحتلال الأمريكي للعراق. إشكالية أخرى يواجهها مفهوم الرأي العام العربي والتي يمكن اعتبارها الأكثر جدلا هي هل يوجد –أصلا– رأي عام عربي؟ وهنا يتقاسم تياران فكريان تكييف الساحة الفكرية لمسالة الرأي العام ومدى أهميته ودوره في التأثير على السياسات العامة في وطننا العربي.

يرى أولهما انه لا يوجد رأي عام عربي أساسا، إذ ينفي هذا التيار وجود شيء اسمه الرأي العام داخل الدول العربية لان هناك في الواقع عزوف عام عن السياسة من جهة ،وخوف من إبداء الرأي أو الإعلان عنه حتى في ابسط المسائل الاجتماعية من جهة أخرى.ويرجع أصحاب هذا الاتجاه سبب ذلك إلى عقدة الخوف التاريخية لدى شعوب المنطقة من كل ما من شانه أن يمس السلطة أو الشأن العام من قريب أو من بعيد [1].هذا فضلا عن قناعة غالبية الشعوب العربية التي مفادها انه لا جدوى من التعبير عن الرأي وتحمل تكلفة الإعلان عنه طالما انه لا يؤثر في توجهات صناع السياسات العامة.

أما التيار الأخر –المضاد– يرى انه يوجد هناك رأي عام داخل الدول العربية ولكنه يعاني من مشكلة كيفية التعرف عليه.وبالتالي يدعوا أنصار هذا الاتجاه إلى البحث عن أساليب تمكننا من التعرف أو ملاحظة توجهات الرأي العام في دول المنطقة. على سبيل المثال الأحاديث مع الناس في الشارع أو البرامج التلفزيونية خاصة الفضائيات،أو الاستطلاعات الالكترونية التي تجرى عبر مواقع الانترنت وذلك كبديل عن استطلاعات الرأي التي تعتمد على قياسات علمية بغرض التعرف على توجهات الرأي بدقة والتي تكاد تنعدم في وطننا العربي.إذن هذا التيار يستند إلى حقيقة مفادها انه لا يمكن تصور مجتمع ما دون أن يكون هناك رأي عام بصرف النظر عن فاعليته،فالرأي العام في الوطن العربي موجود لكنه كامن[2] .

في الحقيقة،ومن خلال ملاحظتنا للواقع الاجتماعي و السياسي العربي المعاش.يمكن استنتاج أن التياران الفكريان يمثلان طرفا خط مستقيم والرأي العام العربي يقع في نقط ما من هذا الخط. إذ تقع في بعض الأحيان

[1]– صبحي عسيلة ، مرجع سابق، ص 55.

[2]– المرجع نفسه ،نفس الصفحة.

أحداث تجعله يقترب من التيار الأول وأحيانا أخرى تنشا أحداث تجعله قريب من التيار الثاني.حقيقة أخرى نستنتجها من ذلك الواقع وانطلاقا من الحالة الصحية لأي رأي عام التي تكتمل عندما يكون مبني على أساس قوي من المعلومات يجعله متنور نتيجة الحوار الفكري. وهي أن الرأي العام العربي لا يزال يعاني من انعدام النضج بسبب نقص المعلومات في قضايا عديدة، فنجد الحكومات العربية تعيش في حالة تكتم مستمر على مستويات عديدة.من جهة أخرى تأثره بالعلاقات الاجتماعية كالقبيلة والأسرة والتي تقيد رأي الفرد في إطار ضيق وتجعله في حالة من الجمود بسبب قلة الحوار والجدل بين أفراد المجتمع وتياراته ، الذي يؤدي وجودهما إلى تقبل الآراء وتغيرها[1].

أخيرا يمكن القول انه رغم تعدد الإشكاليات حول مفهوم الرأي العام العربي وحقيقة وجوده، فهو موجود ولكن في طور التشكل وهو يحتاج إلى عوامل عددية تساعد في بلورته وجعله رأي عام فعال في مقدمتها انتشار التعليم وتطوير مناهجه بما يلاءم كل مجتمع،خلق نوع من الحرية في وسائل الإعلام
التقليدية(صحافة،راديو،تلفزيون) من خلال التمتع بالجرأة في طرق قضايا المجتمع ومناقشتها، وأخيرا الاستفادة من الدور الذي يلعبه الإعلام الجديد من خلال المنتديات والمدونات على شبكة الانترنت في كسر جدار الصمت من خلال ظهور صحافة المواطن واستطلاعات الرأي العام الالكترونية في جو من الحرية خارج عن سيطرة الحكومات الاستبدادية.

المطلب الثاني: الإعلام العربي ودوره في تشكيل الرأي العام

يعتبر الإعلام في أي دولة آلية ديناميكية قادرة على التحرك والتأثير في المنظومات السياسية والثقافية والاجتماعية بسبب فعاليته الاجتماعية وانتشاره الواسع. فهو– الإعلام –بقدرته على الحراك الثقافي والاجتماعي ومخاطبته القسم الأعظم من التكوين المجتمعي ، يمتلك الإمكانية على التأثير الذي لا يأخذ صورة مباشرة وإنما يقوم بتشكيل الوعي المجتمعي بصورة غير مباشرة وبوتيرة متسارعة. وهذا ما يحتاج إليه الرأي العام ليكون على درجة من التثقيف والإرشاد ودراية بالمواضيع المحاطة به.

وبالنظر إلى مجتمعنا العربي نجد أن الإعلام بأصنافه المختلفة إنما هو تعبير عن واقع قائم، تتحكم فيه جملة من العوامل التي تحدد مسار الأحداث في الدول العربية. وقد كانت العلاقة بين المؤسسة السياسية ونظيرتها الإعلامية باستمرار هي العلاقة المحورية المفصلية في قائمة أولويات الأنظمة السياسية العربية. فالإعلام الرسمي العربي

[1]–. صبحي عسيلة، مرجع سابق ، ص 56.

مازال يقبع في سجن التردد والخوف من إغضاب السلطات لعدم الانسجام مع التعليمات الرسمية،إضافة إلى ترويج رواية السلطات ومواقفها[1].

فهذا الإعلام لا يزال رغم تعدد وتطور وسائط الإعلام والاتصال واقفا عند حدود الإعلام الجاف ،فهو يكتفي بتغطية الاجتماعات الرسمية ولقاءات الرؤساء والوزراء والقمم العربية ...الخ بالمقابل يتم إهمال معالجة القضايا المطروحة في هذه اللقاءات والقرارات المتخذة.مما جعل بعض الجماهير العربية تتجه نحو أجهزة الإعلام الغربية خاصة في المجالين السياسي والثقافي لشعورها بان إعلامها الوطني لا يمثلها ولا يعبر عن مشاكلها وأرائها.فأصبحنا –على سبيل المثال– أمام مواطن عربي يحمل كم من المعلومات لا يستاهن به حول الحكومة الفرنسية وأعضاءها ونوابها وعن نائب الوزير والانتخابات وحتى النظام الانتخابي الموجود في أمريكا.فيما يجهل اسم واحد من أعضاء أي حكومة عربية .**أما** البعض الأخر فنجدهم راضيين عن السياسيات الإعلامية الرسمية المؤسسة على سياسة المنع والحجب والإخفاء ،متأثرين بذلك بما يدعيه مسؤولو الإعلام عن الحفاظ على الكرامة العامة ،وامن واستقلال الأمة،ووحدة المجتمع وضرورة تحصينه في مواجهة الغزو الإعلامي والثقافي.وكنتيجة للثورة في ميدان الصورة وتوزيعها عرف العالم إلى جانب هذا الإعلام ، إعلام الفضائيات هذا الذي خرج إلى الوجود منذ منتصف القرن الماضي ووصل إلى عالمنا العربي في بداية التسعينيات[2].

كانت الانطلاقة سنة 1991 بقناة MBC (Center Broadcasting Middle East) التي ساهمت في إخراج الظاهرة الإخبارية التلفزيونية العربية من دائرة القطرية الضيقة إلى دائرة عربية فسيحة شملت بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والوجود العربي المقيم بأوروبا وبلاد الغرب عموما , وبمحتوى خرج وبشكل واضح عن المألوفات التلفزيونية العربية في إطار ما يعرف بالإعلام الموجه أو التنموي.لتلتحق بها مجموعة من الفضائيات العربية منها قنوات A R T ، قنوات دبي الفضائية ، ANN ...الخ.كلها كانت تهدف إلى تعديل كفة الميزان لفائدة رأي أخر طالما غيب في ظل إعلام السلطة وهو رأي المواطن العربي. فلم يكن ظهور وانتشار القنوات الإخبارية الفضائية العربية في التسعينيات مجرد تطور شديد الأهمية في مجال الإعلام، وإنما كان قفزة تاريخية في مجال السياسة العربية كلها؛ نظرًا لدورها وتأثيرها على مختلف جوانب الحياة السياسية العربية، سواء فيما يتعلق بمفهوم سيادة الدولة أو العلاقة بين الدول أو توجهات الرأي العام داخلها[3].

---

[1]– منذر سليمان ، "الإعلام–السلطة–المال: مثلث النفوذ وخطاب الصورة"، المستقبل العربي، العدد 383،جانفي 2011 ، ص 53.

[2]– عبد الرحمان عزي وآخرون، **لعرب والإعلام الفضائي**. ط1. مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت، أغسطس 2004 ،ص 7.

[3]– كاي حافظ و فليب سيب ، **القنوات الفضائية العربية(دور الشبكات الإخبارية العابرة للحدود في التحول السياسي)** . ط1،المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، القاهرة ، 2011، ص 65.

إذن أصبحت تلك الفضائيات-من خلال برامجها الحوارية المباشرة- متنفس شفهي لما بداخل الفرد العربي من انشغالات وأراء سياسية خاصة التي لا يمكنه ممارساتها فعليا.بالإضافة إلى استقطاب النخب المثقفة –خاصة المعارضة- وعرض أرائها.مما جعلها تبدو كأنها الملاذ الديمقراطي الوحيد في مجتمعاتنا العربية والمشكلة للمزاج الشعبي العام في غياب الدور الحقيقي للأحزاب السياسية.

إلا إن الانطلاقة الفعلية للإعلام السياسي العربي المستقل كانت بانطلاق **قناة الجزيرة** في 1996/12/01، القناة العربية الإخبارية المتخصصة الأولى ذات النشأة والإدارة والتمويل العربي.التي انتهجت سياسة الرأي والرأي الأخر أي فتح المجال لكل الآراء المؤيدة والمعارضة [1].ولقد أصبحت بعد سنوات قليلة من بثها الملاذ الرئيسي للفرد العربي،وذلك بسبب تطرقها إلى مواضيع كانت تحتاج لتصريح من الأمن الوطني للحديث عنها،فضلا عن عدم اكتفائها بنقل الخبر بل إتباعه بتحليل مختلف الرؤى والزوايا.مما ساهم في تثقيف وتوعية المواطن العربي في اغلب المجالات وعلى جميع الأصعدة.

وفي دراسة للباحثة هالة البغدادي تحصلت من خلالها على درجة الدكتورة بكلية الإعلام –جامعة القاهرة-،تحت عنوان " التغطية الإخبارية للقضايا العربية-مقارنة بين قناتي الجزيرة القطرية وقناة النيل للأخبار المصرية". أظهرت أن الجزيرة تأتي في مقدمة القنوات الإخبارية التي تحدث تأثيرا بالغا في اتجاهات الرأي العام العربي اتجاه الأحداث الجارية.وقد جاءت نتائج الدراسة التي قارنت بين تعرض الجمهور العربي للعديد من القنوات الإخبارية لتوضح أن نسبة اعتماد الجمهور على قناة الجزيرة هي 96%، تليها قناة العربية 75.3%، ثم قناة النيل للأخبار 44% ثم هيئة الإذاعة البريطانية 38.3% وشبكة "سي أن أن" الإخبارية الأميركية 31.7% وقناة الحرة ذات التمويل الأميركي 11.3%.[2]

هذا وقد تسببت السياسة الإعلامية والبرامج الحوارية لقناة الجزيرة في حدوث أزمات دبلوماسية بين قطر- مقر المحطة- وبعض الأنظمة العربية.ففي عام 2002 استدعت المملكة العربية السعودية سفيرها في قطر كرد فعل على كثافة البرامج المناهضة للملكة. من جانبها الأردن استدعت سفيرها أيضا في نفس العام رادا على ما اعتبرته إهانات تنال من العائلة الهاشمية الحاكمة تم بثها عبر القناة.أما في تونس فقد شن الرئيس السابق زين العابدين بن

[1] – طارق آل شيخان الشمري، **الجزيرة قناة..أم حزب..أم دولة؟ دور قناة الجزيرة الإعلامي والشعبي والسياسي في العالم العربي والإسلامي والغربي**. دار الكتاب الحديث، 2007، ص 5.

[2] – دينا محروس،"الجزيرة تكتسح الفضائيات الإخبارية العربية بلا منازع"، جريدة الراية القطرية الالكترونية، عن الموقع الالكتروني : **http://www.raya.com/site/topics/printArticle.asp?cu_no=2&item_no=234561&version**. تاريخ الدخول: 2012/09/08.

علي هجوما عنيفا على القناة اتهمها بالظلم والانحياز[1]، وفي الجزائر تم غلق المكتب الخاص بالجزيرة اثر تولي الرئيس بوتفليقة الحكم في 1999 وهناك من يرجع سبب ذلك للحوار الذي اجري معه قبل توليه الرئاسة في برنامج بلا حدود لأحمد منصور الذي وجه له اتهامات بالاختلاس في فترة حكم بومدين ،بينما يرجع الآخرون–المسؤولون خاصة– إلى الطريقة التي تعرضت لها القناة في معالجتها للعشرية السوداء في الجزائر التي اتسمت حسب رأيهم بتزييف الحقائق والتشكيك في الأحداث من خلال طرها لسؤال : من يقتل من في الجزائر. في حقيقة الأمر إن هذه الخلاقات تؤكد لنا أن الدولة تبقى في إعلامنا العربي هي اللاعب الرئيسي في تشكيله حتى في ما يخص المحطات الفضائية المستقلة في مقدمتها الجزيرة. فخصخصة وسيلة الإعلام لا تغير من طبيعتها السياسية.

إذ أن نفس الحكومات والمنظمات السياسية التي قادت الإعلام العربي في الماضي من خلال وسائل الإعلام الحكومية لازالت تتمتع بنفوذ هائل داخل ما يسمى بـ 'الإعلام الخاص' عن طريق الدعم المالي. فقناة الجزيرة مثلا التي تتمتع بالدعم القطري تستطيع أن تتحدث عن العديد من الموضوعات السياسية الحساسة مثل الاحتلال الأمريكي في العراق والإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية، إضافة إلي قضايا الفساد بدول المنطقة مثل مصر والمملكة العربية السعودية ولكن تغطيتها الإخبارية لا تتسم بهذه الصراحة والجرأة في تقاريرها الخاصة بالشئون القطرية[2].

وبهذا أصبح المواطن العربي اليوم تائها في توجهاته وتشكيل أرائه حول قضايا بلده أو سائر بلدان العالم ، فالإعلام الرسمي قائم على ما يسمى بالظاهرة الأحادية في مسار المادة الإعلامية والتي تؤدي إلى ضعف مستوى الاستجابة أي التغذية العكسية ،فهو إعلام من القمة إلى القاعدة، وهذا ما يؤدي إلى عدم خلق التفاعل أو المشاركة الجماهيرية في عملية الاتصال ذاتها ،وبالتالي التجاوب مع متطلبات التنمية الشاملة.هذا النمط من الاتصال الذي تتحدث فيه الأقلية للأغلبية التي لا يتوفر لها الفرصة في أن تقول رأيها هو أشبه بعملية توزيع للأفكار والتوجهات التي تريدها السلطة [3].بالمقابل نجد الفضائيات الإخبارية العربية الخاصة خاضعة لمبدأ الكفيل.فبالرغم من إعلانها عن ذاتها كوسائل إعلام خاصة تؤمن بحرية الرأي والتعبير، إلا أننا نجدها غير مستقلة تماما عن الهيئات الحكومية الداعمة لها ماديا سواء بشكل مباشر أو بطرق غير مباشرة وبالتالي نجدها تمتع بحرية شبه مطلقة في تغطيتها الإخبارية للقضايا التي لا تخص كفيلها.وكثيرا ما تتطلب مصالح الكفيل وأجنداته –لا

[1] – مأمون أفندي ،حروب كلامية : **الإعلام والسياسة في العالم العربي**. ط1، دار الساقي ، بيروت ، 2008 ، ص 11.

[2] – المرجع نفسه،ص 181.

[3] – قلاتي عبد الكريم ،مرجع سابق،ص 124.

تكون من أولويتها توعية الرأي العام- تزييف الحقائق أو تضخيم الأحداث للتأثير على عاطفة المتلقي وبالتالي تزويد جمهور الرأي بمعلومات خاطئة غير دقيقة يشكل من خلالها رأيه الذي غالبا ما يكون زائف.

خلاصة القول هنا ، أن العلاقة الديالكتكية ما بين وسائل الإعلام و تشكيل الرأي العام تتطلب على الإعلام العربي الرسمي والخاص الكثير من الإصلاحات حتى يكون اعلمها حقيقي هدفه التعبير عن مشاكل وطموحات المجتمع، وان يكون حلقة وصل بين هذا الأخير وحكوماته والمجتمعات الأخرى. ولعل بروز وسائط الإعلام الجديد من مواقع الانترنت والمدونات وغيرها، ستحدث نقلة نوعية في تلك العلاقة حيث إن هذه الوسائط جعلت العملية الاتصالية اليوم تتم بين المتعدد والمتعدد بعدما كانت أحادية الوجهة من الواحد إلى الكل. فلا نظام بن علي ولا مبارك اللذين كانا قائمين على سياسية السيطرة والرقابة على وسائل الإعلام الوطنية وحتى الخاصة صمدا أمام جماهير أثبتت أنها لم تصبح أسيرة المعلومات ذات المصدر الواحد.

المطلب الثالث: إشكالية استطلاعات الرأي العام في الوطن العربي.

ليس ثمة شك في تلك العلاقة الوطيدة بين استطلاعات الرأي العام والممارسات الديمقراطية. حيث تهدف هذه الاستطلاعات من خلال ما تقوم به من عملية قياس لأراء عينة من مجتمع ما — في وقت ومسالة معينين — لمعرفة موقفهم المؤيد أو المعارض إلى تحقيق المصلحة العامة، من جهتها لم تعد الممارسات الديمقراطية تقتصر – في يومنا هذا- على شكلها القانوني أي مجرد ورقة تلقى في صندوق الانتخاب أو مقعد تحت قبة البرلمان، بل تعني ممارسة يومية تطال جميع مناحي الحياة وهي قواعد تعني وتطبق على الجميع دون تمييز[1].

وبالنظر إلى منطقتنا العربية يلاحظ انه ليس هناك احترام ولا تقدير لعمليات استطلاعات الرأي العام التي تجري على الجماهير العربية التي تعاني من غياب الديمقراطية بانتهاك الحريات العامة ، والتضييق على المنابر التي من خلالها تعبر عن آراءها بحرية وشفافية : كالبرلمانات والصحافة ومراكز الدارسات وغيرها.وهذا ما يجعل الرأي العام العربي يعاني من التهميش بل ونجده متهم من طرف الأنظمة السياسية الحاكمة بالسطحية أو عدم الموضوعية بالرغم من إدراك تلك الأنظمة أهمية قياس الرأي العام فيها لارتباط هذه العملية بنجاح برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتربوية والثقافية بمدى اعتمادها على القدر الكافي من المعلومات والبيانات الخاصة

[1]- سعيد بن سلطان الهاشمي،" استطلاعات الرأي العام والممارسة الديمقراطية في الوطن العربي : تفكير في وضع يتجاوز الراهن" . المستقبل العربي ، العدد 382 ، ديسمبر 2010 ، ص 48.

باتجاهات الرأي العام[1].وقد اجمع العديد من الباحثين العرب على عدة صعوبات تكتنف استطلاع الرأي العام وقياسه ودراسته في الوطن العربي يمكن تلخيصها فيما يلي :

- نقص المعلومات المتاحة للأفراد داخل مجتمعاتنا العربية عن الموضوعات التي يمكن أن يقاس رأيهم بشأنها.فالحكومات العربية تحرص على تغييبها ولا تهتم بوجود قوانين وطنية للإفصاح عنها وغالبا ما تعرقل قيام مراكز وطنية أو خاصة لجمع وارشفه وتنظيم البيانات الوطنية الخام، وهذا ما يعيق تكوين رأي عام مستنير فعال مبني على معلومات صحيحة وبالتالي تغيب أي قيمة سياسية ممكن أن يقدمها استطلاع لهذا الرأي.
- ارتفاع نسبة الأمية في غالبية المجتمعات العربية مما يؤثر بالسلب على إيصال المعلومات إن وجدت خاصة من خلال وسائل الإعلام التي تجد صعوبة في أداء رسالتها الإعلامية لانخفاض قدرة الأفراد الأميين على تلقي وفهم المعلومة وربطها ببعضها البعض بطريقة تؤدي إلي تكوين رأي عام مستنير .
- عدم مواكبة الأحداث الخاصة بالمجتمع بسبب تعطيل إجراء الحصول على تصريح امني لإجراء عملية الاستطلاع. وهي من أهم مشاكل استطلاع الرأي في وطننا العربي إذ يتطلب الحصول على تصريح من الجهات الأمنية– وهي ضرورية للقيام بالعملية– بعد تقديم طلب للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء مدة 3 أشهر فما فوق.
- تعاني مراكز استطلاع الرأي العربي من مشكلة التمويل، فاستطلاعات الرأي العام يتم إجرائها على عينات قومية تمثل مجتمع معين تكلف الكثير ماديا.مما يؤدي إلى عدم قدرة هذه المراكز– إن وجدت– على توفير النفقات اللازمة.وهذا ما يجعل عملية الاستطلاع تجرى في مجالات معينة تكون خاصة بتلك الجهات الممولة، أو تكون دورية كتلك التي تتم قبل الانتخابات .أو أنها تتوقف في مرحلة ما حيث لا يتم متابعة النتائج المتوصل إليها. هذا بالإضافة إلى مجموعة من المشكلات والمعوقات المنهجية المتعلقة ب : نوع أدوات البحث ،طرق جمع المعلومات، نوع المناهج المستخدمة وغيرها .مما يؤدي إلى التعدي على الموضوعية والمنهج العلمي المستعمل عند إجراء الاستطلاعات ويجعلها تجرى بأسلوب إعلامي أكثر منه علمي.
- مشكلة المعارضة والتشكيك في عملية الاستطلاع، حيث تعاني هذه الأخيرة والقائمين عليها في وطننا العربي العديد من الاتهامات مثال : العمالة لطرف أو أخر ، التشكيك في غرض الدراسة.وتزداد

[1]– سعيد بن سلطان الهاشمي،مرجع سابق ،ص 50.

هذه الاتهامات كلما كان الاستطلاع متعلق بالقضايا السياسية لان الأنظمة الحاكمة هنا تتصور أن أي معلومة تتعلق بهذه القضايا تمس الأمن القومي ولا يجب الاقتراب منها.[1]

وعلى الرغم مما أنتجته هذه المعوقات من ازدياد للفجوة بين الرأي العام بمؤسساته واتجاهاته، وبين صانع القرار السياسي والاقتصادي في وطننا العربي. بسبب الأهمية المتزايدة للاستطلاعات التي أصبحت الوسيلة الأسرع والأدق- إلى حد ما- لمعرفة أراء الناس ،واحد آليات الإصلاح الديمقراطي. إلا أنه لا يمكن تجاهل النمو التدريجي لتأثير الرأي العام في منطقتنا خلال السنوات العشر الأخيرة، بسبب القفزات النوعية التي حققها الإعلام العربي في المجال المرئي، إلى جانب التطور الهائل في مجال التواصل الالكتروني وثورة المعلومات التي أتاحت تقدما في مجالات النشر الالكتروني المجاني(المدونات، المنتديات، الصحف الرقمية) الذي عزز من حرية التعبير عن الرأي.فضلا عن اهتمام بعض الجامعات العربية بتدريس اتجاهات الرأي العام وتأثيره على مسارات بناء الدولة وتطور مساهمة الشعوب في ذلك مثال : الجامعة الأمريكية بلبنان، جامعة بيرزيت بفلسطين ، جامعة القاهرة بمصر [2].

كما تحاول من جهتها مراكز خاصة بالدراسات الاجتماعية والسياسية أن تقوم باستطلاعات رأي في مجالات مختلفة تهدف للاقتراب من توجهات وأراء الشعوب العربية.ونذكر منها المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ومقره العاصمة القطرية الدوحة وهو مؤسسة بحثية عربية للعلوم الاجتماعية، والعلوم الاجتماعية التطبيقية، والتاريخ الإقليمي، والقضايا الجيو . استراتيجية، يولي اهتماما بدراسة السياسات ونقدها وتقديم البدائل سواء كانت سياسات عربية،أو سياسات دولية اتجاه المنطقة العربية. ويعتبر المؤشر العربي من أهم مشروعات هذا المركز وهو عبارة عن برنامج يقوم فيه المركز بإجراء دراسات مسحية، للوقوف على اتجاهات الرأي العام العربي، نحو موضوعات: اقتصادية، واجتماعية، وسياسية مهمة للمنطقة، ومدى رضا المواطنين عن ظروفهم الاقتصادية والمعيشية ومستوى الخدمات.إضافة إلى مواقفهم من الديمقراطية، والمشاركة السياسية، وأثر الدين في الحياة العامة والحياة السياسية.ويتضمن هذا المؤشر "أسئلة تقيس مدى ثقة المواطنين بمؤسسات دولهم، وتعريفهم بمصادر التهديد لأمنهم الشخصي، وأمن بلدانهم، وتصوراتهم عن محيطهم العربي". وفي مطلع مارس 2012 قدم هذا المركز تقرير بعنوان "مشروع قياس الرأي العام العربي "ويتضمن هذا التقرير النتائج الرئيسة للمؤشر العربي لعام 2011م، الذي قام المركز بتنفيذه، من خلال إجراء مقابلات مع 16173 مستجيبا، ضمن عينات ممثلة

[1]- صبحي عسيلة ، مرجع سابق، ص ص 42 - 43 .

[2]- سعيد بن سلطان الهاشمي،مرجع سابق،،ص 55.

لمجتمعات اثني عشر بلدا عربيا، هي: موريتانيا، الجزائر، المغرب، تونس، مصر، السودان، فلسطين، لبنان، الأردن، العراق، السعودية، واليمن. وبذلك فإن المجتمعات التي شملها الاستطلاع تعادل 85% من إجمالي سكان المجتمعات العربية[1].

وفيما يلي نعرض نتائج بعض أقسام التقرير والتي لها علاقة بموضوع بحثنا وهي تلك المتعلقة ب مدى اهتمام المستجبين بالشؤون السياسية في بلدانهم من جهة،والمصادر الأكثر ثقة التي يستخدمها المستجبون للحصول على الأخبار السياسية:

الشكل رقم 01: مدى اهتمام المواطن العربي بالشؤون السياسية.

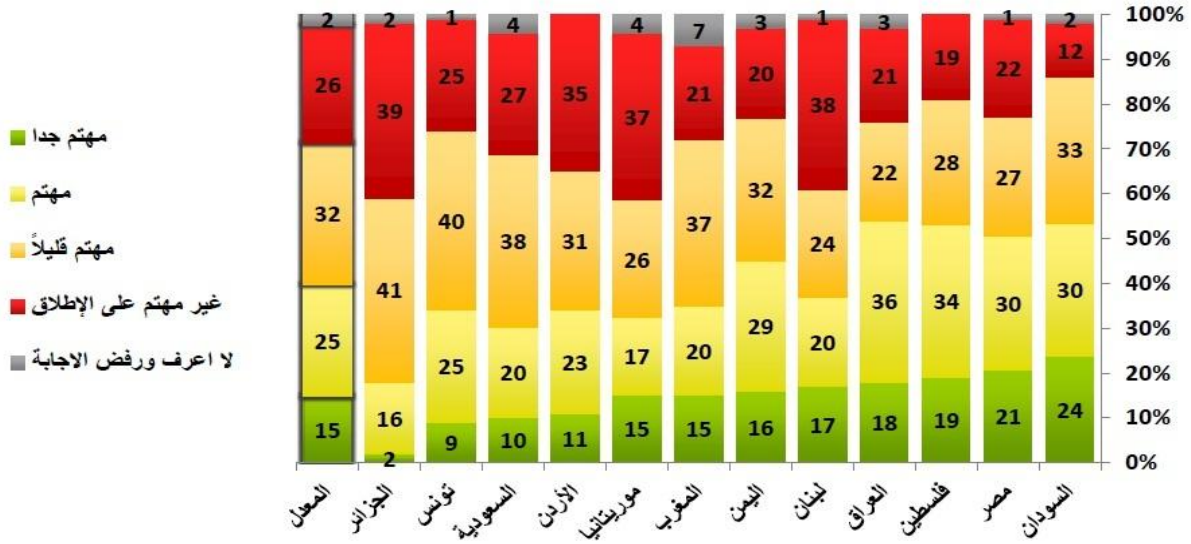

المصدر: المؤشر العربي 2011

إن أول شيء يلفت الانتباه في هذه النتائج انخفاض تلك المتعلقة بإجابة : لا اعرف أو ارفض الإجابة.وهذا دلالة على أن المواطن العربي بدا يخرج من محيطه السلبي المشكل لرأيه الكامن.حيث أن مجرد استجابته لمثل هذه الاستطلاعات والإفصاح عن رأيه في قضايا سياسية يعتبر خطوة ايجابية نحو محاولة بلورة رأي عام عربي فعال.كما نلاحظ ايضا ان تقييم المواطنين وضع السياسي في بلدانهم كان بالمجمل سلبي. اذ عبر أقل من ثلثي المستجبين (29%)في الدول كافة عن رضاهم عن الوضع ، بالمقابل عبر (60%) عن عدم رضاهم وجاءت لبنان في مقدمة البلدان التي يرفض مواطنيها الوضع السياسي فيها تليها مصر والعراق ثم اليمن وتونس.

[1]- المؤشر العربي 2011 :"مشروع قياس الرأي العام العربي". المركز العربي للأبحاث والدراسات، مارس 2012، عن الموقع الالكتروني : **http://www.dohainstitute.org/release/7b817b45-8186-4979-82a3-76616ef2bc23** . تاريخ الدخول: 2012/09/10.

نشير هنا إلى أن فترة إجراء هذه الاستطلاعات كانت خلال الشهرين الأوليين من انطلاق الثورتين التونسية والمصرية، وهي فترة شهدت العديد من الاضطرابات الاجتماعية والاقتصادية في البلديين كما أثرت في البلدان الأخرى.

الجدول رقم 02: المصادر الأكثر الثقة التي يعتمد عليها المواطن العربي لتحصيل الأخبار السياسية

	التلفزيون	الراديو	الصحف اليوميّة (النسخ الإلكترونيّة والورقيّة)	مجلات، المنشورات الأسبوعيّة والشهريّة	شبكة الإنترنت	ولا واحدة من هذه	لا أعرف ورفض الإجابة	المجموع
العراق	87	4	3	0	3	1	1	100
فلسطين	84	7	2	0	4	5	0	100
لبنان	81	2	3	0	3	8	4	100
مصر	81	1	3	0	3	10	3	100
الأردن	75	3	5	0	7	10	1	100
السّعودية	75	2	8	0	6	7	3	100
اليمن	72	4	3	0	5	11	5	100
السّودان	65	11	5	0	11	7	1	100
تونس	58	9	1	1	10	15	5	100
موريتانيا	46	39	0	0	0	15	0	100
الجزائر	45	4	10	0	7	28	7	100
المغرب	39	5	12	5	8	21	11	100
المعدّل	67	8	5	1	6	12	3	100

المصدر: المؤشر العربي 2011

يتضح من خلال هذا الجدول، أن التلفزيون هو المصدر الأكثر ثقة لدى الرأي العام في المنطقة العربية لمتابعة الشؤون السياسية (69%)، يليه الراديو، فالانترنت ثم الصحف اليومية، وأخيرا المجلات الشهرية.وهذا ما يؤكد ما تحدثنا عنه في المبحث السابق،عن ما تلعبه الفضائيات الإخبارية الأجنبية والعربية من دور رئيسي في إيصال المعلومة للمواطن وتكوين وتوجيه رأيه في القضايا السياسية من جهة،و المكانة التي أصبحت مواقع الانترنت تحتلها في حياة المواطن اليومية فيما يخص الاطلاع على الشؤون السياسية.حيث أصبحت تتقدم الصحف اليومية والمجلات الشهرية التي كانت لوقت ليس بعيد من أهم المصادر في العيد من البلدان العربية.

من خلال كل ما قدمناه في هذا الفصل يمكن أن نستنتج ما يلي :

1 - ظاهرة الرأي العام تتميز بالخاصية التاريخية،فهي ظاهرة اقترنت بوجود المجتمعات البشرية.فأينما وجدت المجتمع وجدت الجماعة وأرائها.

2 - تتباين التعريفات التي أطلقت على الرأي العام،بسب نظرة الدارسين لهذا المفهو م.فبينما يميل علماء السياسة إلى تحديد الرأي العام بمجموعة الآراء التي يعتنقها الناخبون والتي يمكن أن تؤثر في السياسة العامة،يركز علماء النفس والاجتماع على الطريقة التي تتكون بها الآراء،ونوعية الآراء التي يتم التعبير عنها،وشدة الآراء وتأثيرها على السلوك والتنظيمات والأبنية الاجتماعية التي يتكون في إطارها الرأي العام[1].

3 - ترتبط ظاهرة الرأي العام وجودا وتنوعا وتغيرا-خاصة في عصرنا الحالي- بالإعلام ووسائله المتنوعة، فهذا الأخير يحدد محتوى الرأي العام أي كمية ونوعية المعلومات المتوافرة عن القضية محط انشغال جماعة الرأي والمراد قياسها. كما يمثل الإعلام أيضا أداة للإعلان عن الرأي.من جهة أخرى تلعب الدعاية دورا لا يستهان به في تكوين الرأي العام عن طريق التأثير في شخصيات الأفراد من خلال دوافعهم وانفعالاتهم ومفاجأتهم بالأخبار والتهويل فيها وتقديم الوعود الكاذبة

4 تختلف نظرة الحكومات إلى الرأي العام باختلاف أنظمة الحكم.فبينما تعطي أنظمة الحكم الديمقراطية الكثير من الاهتمام للرأي العام وتعتبره أساسا لشرعيتها ،حيث تتيح للمواطن قدر كافي من الحرية حتى يتمكن من الإلمام بالحقائق التي تجعله يكون رأي عام دون ضغط أو قيد من أي نوع .نجد النظم التسلطية قائمة على استبداد رأي الجماهير والاستعلاء عليها ،والحيلولة بينها وبين المشاركة في مناقشتها قضاياها الأساسية،مما يجعل مواطنيها يتسمون باللامبالاة السياسية أو العداوة والبغضاء للنظام القائم وبالتالي يكون الرأي العام هنا كامن أو ضعيف مشتت ومنقسم.

5 - يدخل الرأي العام في إطار الموضوعات الإنسانية التي يمكن اختبارها بالرغم من صعوبة ذلك على الصعيد المعملي.إذ توجد مؤسسات متخصصة ووسائل كمية وأخرى نوعية تستخدم لقياس الرأي العام واستطلاعه على الصعيد الغربي والعربي حتى وان كانت تعاني من مشاكل فنية وموضوعية على المستوى الأول والقلة على المستوى الثاني.

[1] - عبد اللطيف محمد خليفة، مرجع سابق،62.

6 - يواجه الرأي العام في وطننا العربي إشكاليات عدة في مقدمتها مفهومه. كما يعاني من صعوبات على مستويين: الأول في مرحلة تكوين الرأي بسبب نقص المعلومات وقلة الجدل وضعف المؤسسات الاجتماعية، والثاني في مرحلة قياس الرأي العام العربي لقلة أو ندرة استطلاعات الرأي.

أفرزت تكنولوجيا الاتصال حالة اجتماعية واقتصادية وسياسية وثقافية، لم يعد فيها العالم كما كان عليه من قبل.حالة تقود –كما قال بارلو- إلى عالم بدون قيود يقع خارج إطار سلطة الدولة والإقليم بمعناه التقليدي بحدوده الجغرافية،وخارج إطار الضوابط والكوابح المعروفة سواء كانت من صنع الدولة أو المجتمع.حيث أتاحت هذه التكنولوجيا من خلال التطبيقات الاتصالية التفاعلية الحديثة (فضاءات الحوار الجماعي والدردشة كالمنتديات ومواقع التدوين، شبكات التواصل الاجتماعي(الفايس بوك، تويتر،مواقع بث الفيديو.)...الخ). مناخ ديمقراطي من حيث ضمان حق التواصل غير المقيد عبر الشبكة العالمية للمعلومات بمختلف استخدمتها الاتصالية،التي أدت إلي ظهور الإعلام البديل الذي ساهم بدوره في إنتاج ما يعرف الآن بالرأي العام الالكتروني من جهة،وأصبحت أداة لدعم الممارسة الديمقراطية وظهور الديمقراطية الرقمية بمختلف مظاهرها والياتها من جهة أخرى،وذلك من خلال استخدام الشبكة العنكبوتية في عملية الانتخابات وحرية التعبير عن الرأي والمعارضة،أو في عمليتي الاحتجاج والعصيان المدني أو في تخطي رقابة النظام السياسي على الإعلام.

سنحاول في هذا الفصل التطرق لجل تلك المصطلحات من خلال تعريفها وتوضيح أهميتها وتأثيراتها المختلفة.بداية بتكنولوجيا الاتصال واهم إفرازاتها وهي الشبكة العالمية للمعلومات (الانترنت) واستخداماته ا الاتصالية.الأمر الذي سيوضح لنا باقي المصطلحات. وستختم الفصل بموقع الوطن العربي باعتباره جزء من العالم النامي،من تكنولوجيا الاتصال وعملية التدفق السريع للمعلومات وتأثير ذلك على السياسية والمجتمع.خاصة بعد ما شهدته بعض الدول العربية من زيادة في الإقبال على وسائط الإعلام البديل المختلفة–مواقع التواصل الاجتماعي-،من طرف فئة الشباب الممثلة لأعلى نسبة في تلك المجتمعات.وما أدت إليه من مظاهرات وثورات 2011،حيث استعانت الجماهير العربية بشكل ملحوظ إلى تلك الوسائل – إلى جانب الفضائيا ت الإخبارية- في عمليات تنسيق الأنشطة ونشر المعلومات والأخبار.

المبحث الأول: الرأي العام في ظل تكنولوجيا الاتصال.

شهد العالم خلال النصف الثاني من القرن العشرين تطورا مذهلا شمل كافة الجوانب المختلفة،خاصة منها المتعلقة بوسائل وأساليب الاتصال.وكان من تجليات هذا التطور أن استخدمت التقنية الحديثة أو تكنولوجيا الاتصال في التعبير عن الآراء والاتجاهات ومنه تشكيل الرأي العام.

المطلب الأول : مفهوم تكنولوجيا الاتصال و علاقتها بثورة المعلومات

- **مفهوم تكنولوجيا الاتصال:**

أصبح لفظ التكنولوجيا كثير التداول في عصرنا الحالي شاملا كافة مجالات الحياة،حتى لدى المواطن العادي البسيط الذي غالبا ما يربطها بالآلات والمعدات الحديثة التي تملئ المنازل والمكاتب وحتى الشوارع ويستعملها الإنسان بصفة دائمة،كالراديو والتلفزيون والأفران كهربائية والحاسبات الآلية ...الخ.

التكنولوجيا هي كلمة يونانية تتكون من مقطعين : الأول تكنو *techno* والذي يعني الفن والصناعة والمقطع الثاني لوجيا *logia* والذي يعني علم .كما تترجم كلمة تكنولوجيا Technologie-غالبا- باللغة العربية إلى مصطلح التقنية[1].وقد أخذت العديد من التعريفات نذكر من بينها تعريف الدكتور محمود علم الدين في كتابه "تكنولوجيا المعلومات وصناعة الاتصال الجماهيري". الذي عرفها على أنها مجموعة المعارف والخبرة المتراكمة والمتاحة والأدوات والوسائل المادية والتنظيمية والإدارية التي يستخدمها الإنسان في أداء عمل ما في مجال حياته اليومية لإشباع حاجاته المادية والمعنوية[2].بمعنى أنها تلك الوسائل التي صنعها الإنسان بطرق علمية بالاعتماد على معارفه وخبراته ومهاراته ثم سخرها لخدمته.انطلاقا من الوسائل اليدوية التي تطورت إلى ميكانيكية، ثم ميكانيكية كهربائية،وصولا إلى المرحلة الالكترونية التي تعتمد على الحاسبات الآلية في كل مراحل معالجة المعارف من حيازتها حتى نشرها.

أما كلمة اتصال فيقصد بها الوسيلة أو الأداة أو الطريقة التي يتم عبرها نقل المعرفة والأفكار من شخص إلى آخر أومن جهة إلى أخرى بغرض التفاعل والتأثير المعرفي أو الوجداني في هذا الشخص أو هذه الجهة أو إعلامه بشيء أو تبادل الخبرات والأفكار معه أو إقناعه بأمر ما أو الترفيه عنه . فالاتصال في جوهره هو عملية مشاركة الأفكار والمعلومات، حيث انه يمثل تلك العملية التي يتفاعل بمقتضاها مستقبل ومرسل الرسالة (كائن

[1] - Definition of technology , Merriam-Webster Dictionaries Technology, dans :
http://www.merriam-webster.com/dictionary/technology?show=0&t=1292938305
consulté le : 19/02/2013.

[2] - محمود علم الدين،**تكنولوجيا المعلومات وصناعة الاتصال الجماهيري** .العربي للنشر والتوزيع،1990،ص17.

حي أو آلة) في مضامين اجتماعية معينة.ويتم في هذا التفاعل نقل أفكار ومعلومات (منبهات) بين الأفراد من قضية معينة أو واقع معين. فنحن عندما نتصل نحاول أن نشرك الآخرين ونشترك معهم في الأفكار لان الاتصال بالأساس يقوم على مشاركة المعلومات والصور الذهنية والآراء [1].هذا وقد هيأ التطور التكنولوجي أدوات اتصال متطورة لنقل الرسائل الإخبارية والإعلامية بسرعة ودقة وإحكام اكبر ومرونة.

بالتالي فتكنولوجيا الاتصال في ابسط تعريف لها هي مجموع التقنيات أو الوسائل أو النظم المختلفة التي توظف لمعالجة المضمون والمحتوى الذي يراد توصيله من خلال عملية الاتصال الجماهيري أو الشخصي أو التنظيمي أو الجمعي والتي من خلالها يتم جمع المعلومات والبيانات المسموعة والمكتوبة أو المصورة أو المرسومة أو المسموعة المرئية أو المطبوعة أو الرقمية من خلال الحاسبات الالكترونية ثم تخزين هذه البيانات والمعلومات واسترجاعها في الوقت المناسب ثم عملية نشر هذه المواد الاتصالية ونقلها من مكان إلى مكان أخر وتبادلها[2].

أما مفهوم تكنولوجيا الاتصال فله دلالة واسعة، إذ يشمل كل أنواع الاتصالات المستعملة في أوساط المجتمعات المعاصرة لأغراض عدة، اجتماعية، ثقافية، اقتصادية، سياسية، وغيرها.ويمكن حصرها في مجالين اثنين:الاتصالات السلكية واللاسلكية.

النوع الأول يمكن حصره في الاتصال عبر الأسلاك في داخل البلدان نفسها،عن طريق الكوابل العابرة للمحيطات والمساحات الشاسعة من الأراضي للربط بين مختلف المناطق.أما الاتصالات اللاسلكية فهي تشمل مجالين هما: تقنية الاتصال عبر الأقمار الصناعية،كما هو الشأن بالنسبة لمختلف القنوات الفضائية وبعض شبكات التلفون المحمول مثال الثريا. أما النوع الأخر هو تقنية الاتصال الرقمي أو ما يسمى بالانترنت وهي التكنولوجيا الجد متطورة والتي غزت جميع نواحي الحياة العصرية لما تمتاز به من دقة متناهية،وجودة عالية بالنسبة لما تنقله من معلومات معتمدة على الصورة والصوت سمحت بان تكون بدون منازع أهم مكون في تكنولوجيا الاتصال للألفية الثالثة.[3]ومع التقدم الذي شهده مجال التكنولوجيا،ظهرت عده ابتكارات طورت مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية من أبرزها الحاسب الشخصي (Personal Computer (PC،الذي عرف استخدامه

[1] – محمود علم الدين،مرجع سابق، ص 8.

[2] – عبد الأمير الفيصل، **"المعلوماتية: التقنيات ووسائل الاتصال"** ،عن الموقع الالكتروني :

http://communication.akbarmontada.com/t719-topic. تاريخ الدخول:2012/02/12

[3] – منصور خالد خوجة ،"الكمبيوتر والتكنولوجيا الحديثة لنقل المعلومات سمة الألفية الثالثة". مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية –العدد 5،مارس 2011،ص 186.

توسعا كبيرا.إذ انه يتيح التعامل مع كمية كبيرة من المعلومات غير محدودة سواء للاستخدام الشخصي،أو الاستفادة من المعلومات التي تقدمها قواعد وبنوك وشبكات المعلومات من خلال الربط بخط تليفوني معها، وهو ما نسميه بخدمة الخط المباشر(Online) .كما يمكن استرجاع المعلومات التي يتم تخزينها في الحاسب الشخصي عند الحاجة إليها فورا، مما يوفر الوقت والجهد.أيضا يستخدم الحاسب وسيلة ترفيهية، ويمكن ربطه بأجهزة الراديو والتلفزيون.وقد أدت عملية المزج مابين هذا الحاسب ووسائل تكنولوجيا الاتصال إلى خلق عصر جديد للنشر الإلكتروني.حيث يتم طباعة الكلمات على شاشة التلفزيون أو وسيلة العرض المتصل بالحاسب الإلكتروني لكي يتسلمه المستفيد في منزله أو مكتبه بشكل تجعله يقترب من المعلومات بالكمية والنوعية التي يرغب فيها،وفي الأوقات التي تناسبه.إلى جانب ذلك ظهرت العديد من خدمات الاتصال الجديدة مثل الفيديو تكس(V.T)،والتلتكست(T.T)،والبريد الالكتروني،والأقراص المدمجة الصغيرة (CD) التي يمكن أن تخزن محتويات مكتبة عملاقة على قمة مكتب صغير، وكذلك المصغرات الفلمية، وتطوير وصلات الميكروويف[1].

- **علاقة تكنولوجيا الاتصال بثورة المعلومات وسمات هذه العلاقة:**

إن أبرز ما يميز تكنولوجيا الاتصال منذ أول التسعينيات حتى الآن،أن العالم يمر في مرحلة تكنولوجية اتصالية تمتلكها أكثر من وسيلة لتحقيق الهدف النهائي وهو توصيل الرسالة إلى الجمهور المستهدف،لذا يمكن أن نطلق على هذه المرحلة مرحلة (تكنولوجيا الاتصال متعدد الوسائط) أو (التكنولوجيا الاتصالية التفاعلية) أو مرحلة (التكنولوجيا المهجنة) والمرتكزات الأساسية لنمو هذه المرحلة وتطورها هي الحاسبات الإلكترونية في جيلها الخامس المتضمن أنظمة الذكاء الاصطناعي فضلا عن الألياف الضوئية وأشعة الليزر(مثال: يسمح نظام الليزر الذي ينبض 22 بليون نبضة في الثانية عن طريق الألياف الضوئية إرسال عشرة قوائم كاملة من الموسوعة البريطانية كلمة بكلمة عبر خيط زجاجي رقيق في الثانية الواحدة) و الأقمار الاصطناعية [2].وفي الواقع إن ما يعرف اليوم ب الاتصال المتعدد الوسائط Multi Media ما هو إلا نتاج عملية الاندماج مابين تكنولوجيا الاتصال وثورة المعلومات.

قبل أربعة قرون كتب رجل الدولة والفيلسوف الانجليزي فرانسيس بيكون Francis Bacon أن المعلومات قوة.واليوم نرى أن عدد كبير من سكان العالم يمكنهم الوصول إلى هذه القوة.وبالرغم من أن الفترة الحالية ليست هي الأولى المتأثرة بالتكنولوجيا المعلومات كما جادل روبرت دارنتون Robert Darnton

[1] – جوزيف س . ناي(الابن) ، تعريب : محمد تفيق البجيرمي، **مفارقة القوة الأمريكية**. ط1، مكتبة العبيكان ،2003، ص 93.

[2] – عبد الأمير الفيصل، مرجع سابق.

عندما قال أن "كل عصر هو عصر معلومات بطريقته الخاصة".إلا انه لا بيكون ولا دارنتون تصورا شكل ثورة المعلومات الراهنة.فثورة المعلومات الحالية قائمة على قفزات التقدم التكنولوجي في أجهزة الكمبيوتر والاتصالات والبرمجيات التي أدت بدورها إلى انخفاضات كبيرة ومفاجئة في كلفة معالجة ونقل المعلومات[1].وهي الميزة الهامة لثورة المعلومات اليوم.

حيث أصبحت كمية المعلومات التي يمكن نقلها على صعيد العالم غير محدودة والنتيجة هي انفجار في المعلومات.فحسب احد التقديرات هناك 1.5 مليار جيغابايت من المعلومات الرقمية المخزونة مغناطسيا أي 250 ميغابايت لكل واحد من سكان العالم.وعند مطلع القرن الحادي والعشرين كان هناك 610 مليارات رسالة الكترونية و 2.1 ملياري صفحة ساكنة الشبكة العنكبوتية كما أن عدد الصفحات ينمو بمعدل 100 بالمائة سنويا[2].فلم يعد يقاس مدى تقدم الدول وارتفاع مستوى دخل سكانها على أساس ناتجها القومي فحسب،بل كذلك على إجمالي ناتجها المعلوماتي القومي" في عصر المعلومات".

هذا الانفجار المعلوماتي والتراكم المعرفي ،تحدث عنه الفن توفلر Alvin Toffler –منظر الثورة الرقمية– في كتابه الموجة الثالثة الذي أصدره سنة 1980 ونظر إليه الكثيرين على انه يقدم رؤية ثاقبة لتطور التاريخ البشري.إذ يرى توفلر أن مظاهر مجتمع المعلومات موجود في مرحلة حضارية من تاريخ المجتمعات ،و يقسم تاريخ الحضارة إلى ثلاث موجات:تمثل الموجة الأولى سيطرة الزراعة والصيد، وتمثل الموجة الثانية سيطرة الصناعة،أما الموجة الثالثة فتشكل المعلومات مادتها الأولية والأساسية،وتعزز تكنولوجيا حياة الأفراد في هذه المرحلة بطريقة تجعل العقلية لديهم منسجمة ومتلائمة مع محيط الكتروني ذكي،منتشر بشكل واسع تحت تأثير الثورة التكنولوجية. فالموجة الثالثة عند" توفلر "هي ما يسمى الآن بمجتمع المعلومات.ويشير إلى أ ن أكبر المصانع والشركات الموجودة حاليا ستصبح نصف فارغة في السنوات القادمة،ولن تصلح إلا كمستودعات أو ربما تتحول إلى أماكن إقامة للأفراد،وذلك هو منظور نظام الإنتاج الجديد الذي يجعل عودة الإنتاج في الكوخ أو المنزل ممكنة ولكنها ستكون مقامة على أسس وقواعد إلكترونية متقدمة[3].

من جهة أخرى إن هذا التغير الصاعق المفاجئ في التكنولوجيا المترابطة من اتصالات الكمبيوتر،أصبح يؤثر وبقوة في الحكومات والسيادة،فضلا عن زيادة دور العناصر الفاعلة من غير الدول وتعزيز أهمية القوة الناعمة

[1]– جوزيف س . ناي(الابن)، مرجع سابق،ص 100.

[2]– المرجع نفسه ،ص 95.

[3]– الفن توفلر، ترجمة عصام الشيخ قاسم،**حضارة الموجة الثالثة**.الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، ليبيا، 1990، ص213.

في السياسة الخارجية للدول.فعملية المزج مابين تكنولوجيا الاتصال وثورة المعلومات وتداخلهما ترتبت عليها العديد من النتائج في شتى المجالات،كالسيطرة الثقافية،وخلق نظام إعلامي جديد،والنفاذ إلى المعلومات السياسية والاقتصادية وغيرها ،والعمل على تقرير سياسات الدول وتحديدها في المجالات المختلفة،هذا فضلا عن تنمية طاقات تستجيب لواقع العولمة والتدويل خارج إطار سيطرة حكوماتها والسعي لإعادة بناء ما هو وطني- بمعنى ثقافي أو تاريخي أو غير ذلك- تحت مسوغات ضرورة تجاوز النمطية[1].

ويرى ألفين توفلر في هذا السياق - كتاب أشكال الصراعات المقبلة- أن المعرفة كوسيلة تختلف عن كل الوسائل الأخرى إنها لا تنضب ويمكن استخدامها من قبل الطرفين، وجزء محدود من المعلومات يمكن أن يعطي أفضلية إستراتيجية وتكتيكية هائلة ويمكن أن يؤدي حجزه إلى نتائج كارثية.فخطورة المد المعلوماتي الجديد تنبع من قدرته على استحواذه على القنوات والأدوات التي تصنع ثقافة الفرد وبالتالي تستحوذ على بنيته المعرفية وتتحكم في سلوكه وتوجهاته وأهدافه وبعبارة موجزة فأنها تسترقه في القطيع الإلكتروني التي يقوده قلة ونخبة تستحوذ على معظم موارد العالم[2].

أخير يمكننا إدراج بعض السمات التي تميز علاقة تكنولوجيا الاتصال بثورة المعلومات خاص في شكلها المعاصر وهي :

1- **التفاعلية** : وتعني أن يكون للمشاركين في عملية الاتصال تأثير على أدوار الآخرين،حيث يكون باستطاعتهم التفاعل معها.ويطلق على ممارستهم الممارسة المتبادلة التفاعلية(Interactive Communication).وهي تفاعلية بمعنى إن هناك سلسلة من الأفعال الاتصالية التي يستطيع فرد (أ) أن يأخذ فيها موقع شخص (ب) ويقوم بأفعاله الاتصالية،أي أن المرسل يستقبل ويرسل في الوقت نفسه، وتصل الرسالة مباشرة من منتجها إلى مستهلكها المحدد والمقصود.بيد أن المضمون الاتصالي المتبادل لا يخضع لسيطرة الدولة ويخترق حدودها إضافة إلى انه يعمل على إعادة تنشئة المتواصلين وفق قيم عالمية تعدو على قيم المواطنة المحلية أو القومية وهذا يعتبر بالأمر الخطر على سياسات الدول وتوجهات مواطنيها في مقدمتها الأنظمة العربية المغلقة.

2- اللاتزامنية : بمعنى إمكانية إرسال الرسائل واستقبالها في وقت مناسب للفرد المستفيد ولا يتطلب من كل المشاركين أن يستنفدوا من النظام في وقت واحد.ففي نظام البريد الالكتروني - مثلا- ترسل الرسالة من منتجها

[1]- ثامر كامل محمد،" العولمة من منظور ثورة المعلومات وتكنولوجيا الاتصال واليات حركها في الوطن العربي "، مجلة العلوم السياسية،العدد37،ص229.

[2]- الفن توفلر، مرجع سابق.ص 215.

إلى مستقبلها في أي وقت دونما الحاجة إلى تواجد المستقبل للرسالة. وهو الأمر الذي ييسر التعامل مع الرسائل الإعلامية والاتصالية لأنها تحرر مستقبلها من قيود الزمان[1] .

3- الحركية: وهي ميزة تكمل تحرير المستقبل مكانيا بالإضافة إلى الزمان.فلقد سمحت تكنولوجيا الاتصال بتوفير وسائل اتصالية كثيرة يمكن لمستخدمها الاستفادة منها في الاتصال من أي مكان إلى آخر أثناء حركته، مثل التليفون النقال، تليفون السيارة أو الطائرة، التليفون المدمج في ساعة اليد، كما أن هناك آلة لتصوير المستندات وزنها عدة غرامات، وجهاز فيديو يوضع في الجيب، وجهاز فاكسميل يوضع في السيارة، وحاسب الكتروني نقال مزود بطابعة...الخ.

4- **الكونية (التدويل)**: البنية الجديدة لوسائل الاتصال هي بنية دولية، وذلك حتى تتمكن المعلومة من تتبع المسارات المعقدة لعقد المسالك التي يتدفق عليها رأس المال الكترونيا عبر الحدود الدولية.ونشير دائما إلى تأثير هذه الكونية على ما هو محلي كالإعلام والسياق الثقافي للمواطن. فوسائل الاتصال بشكلها الحديث إنما تهدف إلى عولمة العالم[2].

5- **الشيوع والانتشار**: ونقصد به الانتشار المنهجي لنظام وسائل الاتصال حول العالم وفي داخل كل طبقة من طبقات المجتمع.فكل وسيلة تظهر تبدو في بدايتها ترفيهة ثم تتحول إلى ضرورة، كمثال التلفون النقال.وكلما زاد عدد الأجهزة المستخدمة زادت قيمة النظام لكل الأطراف المعنية.فحسب رأي الفن توفلر إن المصلحة القوية للأثرياء هنا أن يجدوا طرفا لتوسيع النظام الجديد للاتصال ليقصى من هم أقل ثراء،حيث يدعمون بطريقة غير مباشرة الخدمة المقدمة لغير القادرين على تكاليفها.

6- **التأثير على الجمهور** : ويكون ذلك من خلال تعدد قنوات الاتصال المتاحة أمام الأفراد، التي سخرتها لهم تكنولوجيا الاتصال الحديثة،من تلفزيون الكابل التفاعلي،التلفزيون المنخفض القوة، نظام الإرسال المباشر عبر القمر الصناعي،خدمات الاتصال المباشر بقواعد البيانات...الخ،وهي كلها وسائل تلبي حاجاتهم ورغباتهم الذاتية فهده الثورة في المعلومات وتكنولوجيا الاتصال الراهنة تتسم بسمة أساسية وهي التفاعل بين المستقبل والمرسل[3].

[1]- ثامر كامل محمد،مرجع سابق،ص 228.

[2]- المرجع نفسه،ص229.

[3]- عبد الحميد محمد، **الاتصال والإعلام على شبكة الانترنت** .ط1،عالم الكتب،القاهرة،2007،ص221.

المطلب الثاني: تعريف الشبكة العالمية للمعلومات(الانترنت) واهم استخدمتها الاتصالية

- **لحمة تاريخية عن ظهور الانترنت ومفهومها :**

الشبكة العالمية للمعلومات هي تلك الشبكة *التي يتم فيها ربط مجموعة من الشبكات مع بعضها البعض في العديد من الدول عن طريق الهاتف والأقمار الصناعية.حيث يكون لها القدرة على تبادل المعلومات فيما بينها من خلال أجهزة كمبيوتر مركزية تسمى أجهزة الخادم Server، والتي تستطيع تخزين المعلومات الأساسية فيها والتحكم بالشبكة بصورة عامة. فيما تسمى أجهزة الكمبيوتر التي يستخدمها الفرد باسم أجهزة المستفيدين Users.أما كلمة انترنت Internet فهي اختصار ل كلمة Inter التي تعني بين وكلمة Network وتعني الشبكة ، أي يقصد بها الشبكة البينية[1].

الانترنت كفكرة ولدت في وزارة الدفاع الأمريكية بسبب المنافسة الحادة في مجالي العلوم والتكنولوجيا مابين المعسكرين الشرقي والغربي –سابقا–نهاية الستينيات،فكانت البداية بشبكة اربانت Advanced Net Work Research Project Agency .وهو مشروع ممول من طرف إدارة الدفاع الأمريكية بهدف وصل هذه الإدارة بمتعهدي القوات المسلحة وعدد كبير من الجامعات التي تعمل على أبحاث ممولة من نفس القوات، من خلال وصلهم بالحاسبات الآلية القليلة العدد التي كانت موجودة في الجامعات ومعامل الأبحاث.

في أكتوبر سنة 1972 قدم بوب كان Bob Kahn – من أهم الأشخاص الذين شاركوا في تطوير اربانت– عرضا لاربانت بأربعة أجهزة كمبيوتر بفندق هلتون بواشنطن وكانت تلك أول مرة تقدم الشبكة للجمهور.وفي العام نفسه قدم راي توميلسونRay Tomlinson أول برنامج للبريد الالكتروني وتم اختيار علامة @ للإشارة إلى :في AT^2،بهدف الفصل مابين اسم المستخدم واسم الحاسب المستعمل. بعدها تم أول تشبيك دولي لاربانت مع الكلية الجامعية بلندن ومؤسسة الرادار الملكية بالنرويج.

في بداية الثمانينيات أصبح اربنات تعاني من ازدحام فاق طاقتها لكثرة الاستعمالات خاصة تلك المتعلقة بالجامعات ومراكز البحوث، فانقسمت اثر ذلك إلى شبكتين سميت احدهما ب ميلنيت Milinet التي اندمجت في شبكة المعلومات الدفاعية.بينما احتفظت الأخرى باسم اربانت وأصبحت مختصة في الاتصالات

*– **الشبكة**: هي عملية وصل جهازي كمبيوتر أو أكثر عن طريق كوابل أو تقنيات خاصة من اجل تبادل المعلومات.

[1] – جابر خليل،**شبكات الكمبيوتر ونظام نوفل**.دار صفاء للنشر والتوزيع.1997 ،ص 111.

[2]– عباس مصطفى صادق، **الإعلام الجديد– المفاهيم والوسائل والتطبيقات**. ط1، دار الشروق للنشر والتوزيع،عمان– الأردن،2008، ص61.

الغير عسكرية وبقيت الشبكتين موصولتين من خلال برنامج سمي ب برتوكول الانترنت Internet Protocol IP سنة 1983.بعد ظهور نظام التشغيل يونيكس Unix الذي اشتمل على البرمجيات اللازمة للاتصال مع الشبكة وانتشار استخدامه في أجهزة المستفيدين،أصبحت الشبكة مرة أخرى تعاني من الجمل الزائد مما أدى إلى تحويل شبكة اربانت سنة 1984 إلى مؤسسة العلوم الوطنية الأمريكية National Science Foundation NSF.والتي قامت بدورها سنة 1986 بعمل شبكة أخرى أسرع وهي شبكة نسفنت NSFnet التي يعتبرها الكثيرين بداية شبكة الانترنت.بالمقابل تم تطور برتوكول التحكم بالنقل/برتوكول الانترنت Transmission Control Protocol / Internet Protocol والذي يمثل علميا مجموعة من الوسائل التي تمكن الأجهزة المشبوكة من الاتصال فيما بينها،حيث أصبح بإمكان –بفضل ذلك التطور– شبكات البحوث العلمية حول العالم أن تتصل لتشكل فيما بينها شبكة افتراضية يشار إليها باسم Internet Workوتعتبر هذه الشبكة الافتراضية النموذج الأول لشبكة الانترنت والعمود الفقري لشبكة الانترنت القائمة اليوم[1].

أما الوجه الجماهيري للشبكة فقد تشكل في التسعينيات بظهور شبكة الويب وهو نظام برمجة معروف ب World Wide Web(www) أي الشبكة العنكبوتية العالمية وهي إحدى الخدمات الاتصالية التي توفرها الانترنت.هنا نشير إلى الخطأ الشائع لدى الكثيرين في الخلط بين مفهومي الانترنت والشبكة العنكبوتية العالمية ،فالأخيرة هي شبكة بيانات وموارد أخرى افتراضية والثانية هي شبكة فيزيائية مكونة من أجهزة حواسيب مرتبطة سلكيا.

بالرغم من الاستعمال الواسع للانترنت واتفاق العامة والخاصة–العلماء– على أهميتها، إلا انه لم يتم الوصول إلى تعريف موحد لمفهومها،فكل عالم يضع لها التعريف الذي يناسبه.العالمان الأمريكيان قلي هاراكادي Glee Hara Gady و بات ماكروجر Pat Mcregolr أجابا عندما سئلا عن ماهية الانترنت " هي شيء مختلف بالنسبة لأي منا،فهي مجموعة من الحاسبات الآلية تتحدث عبر الألياف الضوئية وخطوط التلفون ووصلات الأقمار الصناعية وغيرها من الوسائل. وهي مكان تستطيع فيه التحدث إلى أصدقائك وأفراد أسرتك المنتشرين عبر العالم.وهي مكان تقدم فيه الأبحاث التي تحتاج إليها في رسالتك الجامعية أو أعمالك التجارية

[1] – Dominique Gany, **Nouveaux média**.**Mode demploi**.Luca Venawzi EDI.PRO Belgique,2009, p 20.

وغيرها[1]".أما الدكتور فاروق حسين فيقول " إن الانترنت هي ثمرة اندماج بين الحاسبات الآلية والاتصالات وعن طريق هذه الشبكة يمكن الحصول على مزايا لا حصر لها"[2].

في أكتوبر 1995 أجاز المجلس الاتحادي الأمريكي للشبكات Federal Network Council قرارا جاء فيه " إن المجلس الاتحادي للشبكات يوافق على أن الألفاظ التالية تعكس تعريفا لمصطلح الانترنت: إن الانترنت تشير إلى نظام معلومات عالمي متصل مع بعضه بمجال عنوان قائم على برتوكول IP أو التطورات اللاحقة له.وان هذه الشبكة تمتلك القدرة على تقديم المعلومات وسهولة الاستخدام والدخول إلى خدماتها المتعددة على الاتصالات وبنيتها الأساسية"[3].

عموما يبدو أن العلماء والباحثين وحتى الأشخاص العاديين قد تجاوزوا مرحلة البحث عن تعريف لمصطلح الانترنت والخوض في الجوانب اللغوية للوصل لصيغة موحدة يتفق عليها الجميع.فالانترنت اليوم هي واقع ممارس على نطاق واسع بنظمه وبروتوكولاته وبرامجه وشركاته.وهي حصيلة جهود وإسهامات مشتركة لعدد كبير من المنظمات والمؤسسات والمعاهد التي تسهم بأنظمتها الحاسوبية وبمواردها في خدمة وصيانة وتحديث الشبكة.لذلك يصعب تحديد ملكية الانترنت ،فلا احد شخص كان أو مؤسسة يمكنه الحديث عن السيطرة الكاملة عليها.

بالمقابل يوجد هناك هيكل رسمي إداري للانترنت في مقدمته مركز معلومات الشبكة Network Information Center (NIC)،والذي تتولى رعايته المؤسسة الوطنية للعلوم (NSf).حيث يقوم المركز بتسجيل الأعضاء الجدد في الشبكة وتحديد اسم و عنوان و نطاق Domain الحاسب الجديد الداخل فيها. وأي شبكة جديدة تدخل الانترنت تستطيع أن تحافظ على أسلوبها ونظامها الخاص مع مشتركيها وسياساتها وإجراءاتها وتحديد الذين يمكن توصليهم بالشبكة وأي نوع من الحركة مسموح بمرورها عبرها،كما أن كل شبكة تدير نفسها بنفسها وتحدد الخدمات الهندسية التي تريد توفيرها وتختار نوع الخدمات التي تريد تقديمها أو عدم تقديمها للمشتركين[4].إلى جانب هذا تقوم مجموعة من الشركات الرائدة في قطاع تكنولوجيا المعلومات بممارسة نفوذها،من خلال وضع معايير لابد على جميع الأنظمة من أجهزة وبرمجيات أن تتوافق معها.

---

[1]-علي محمد شمو ،**الاتصال الدولي والتكنولوجيا الحديثة"الانترنت،القمر الصوتي الرقمي،الملتيميديا"**. ط1،مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية،الإسكندرية ،2002،ص 226.

[2]- فاروق سيد حسين، **الانترنت:الشبكة العالمية للمعلومات**. الهيئة المصرية العامة للكتاب ،1998،ص 24.

[3]- صادق عباس مصطفى، مرجع سابق،ص 60.

[4]- علي محمد شمو ، مرجع سابق ،ص 238.

في الوقت الحالي تقوم شركات تجارية بإدارة شبكة الانترنت على أسس تجارية. لذلك فمن الضروري أن يدفع المشترك مبلغا من المال مقابل استخدامه للمعلومات.وكذلك لتطوير الشبكة نفسها والمحافظة على تطورها وتحسين استخداماتها[1].

- **أهم الاستخدامات الاتصالية للانترنت :**

1 – **شبكة الويب (web) أو الشبكة العنكبوتية العالمية:** كانت الانترنت في بدايتها تقتصر على خدمات محدودة مثل البريد الالكتروني (Email) و تقل الملفات (File Transfer)،كما أن غالبية المعلومات المتداولة كانت نصية ،حيث كان لابد من استخدام برامج خاصة لعرض ملفات أو كتابات ذات تنسيقات مختلفة (الكتابات السميكة gras والمائلة italique).وفي عام 1989 تم اقتراح تكوين نظام يستطيع القيام بهذه الخدمة دون الحاجة إلى برامج خاصة، بالإضافة إلى وضع تلك الملفات في عدد من أجهزة خادم الانترنت العالمية، بحيث يمكن لجميع المستخدمين الوصول إليها.وكانت هذه فكرة الشبكة العنكبوتية العالمية والتي تم استحداثها من طرف احد الباحثين في المنظمة الأوروبية للبحوث النووية(سرن) ومقرها جنيف،حيث كان الغرض منها تسهيل تبادل المعلومات بين الباحثين والمنظمات الأوربية[2].

يطلق على هذه الشبكة تسميات عدة منها الويب ويقصد به ذلك النظام للترابط بين النصوص في الانترنت،حيث يسمح هذا الترابط المتداخل (Hyper Linking) بالانتقال فيما بين الصفحات باستعمال متصفح انترنت Web Browser*ومن خلال وصلات النص الفائق (Hyper Text Transfer Protocol) Htpp* .أو بمعنى أخر هو مجموعة من الوثائق المتصلة ببعضها والمخزنة في خادم الويب

---

[1] – عبد الفتاح بيومي حجازي،**الأحداث والانترنت دراسة متعمقة عن اثر الانترنت في انحراف الأحداث**.دار الكتب القانونية،مصر–المحلة الكبرى،2008،ص 20.

[2] – باهر عصمت، "الانترنت ومنظمة الايكان". السياسة الدولية،العدد 180،افريل 2010، ص 62.

***متصفح الويب** (Web browse)هو برنامج حاسوبي يُتيح للمستخدم استعراض النصوص والصور والملفات وبعض المحتويات الأخرى المختلفة، وهذه المحتويات تكون في الغالب مخزنة في مزود ويب وتعرض على شكل صفحة في موقع على شبكة الويب أو في شبكات محلية النصوص والصور في صفحات الموقع يمكن أن تحوي روابط لصفحات أخرى في نفس الموقع أو في مواقع أخرى . متصفح الويب يتيح للمستخدم أن يصل إلى المعلومات الموجودة في المواقع بسهولة وسرعة عن طريق تتبع الروابط. متصفحات الويب الرئيسية حاليا هي إنترنت إكسبلورر (Internet Explorer)، وموزيلا فيرفكس(Mozilla Firefox) ، جوجل كروم(Google Chrome) ، أبل سفاري(Apple Safari) ، وأبل سفاري(Apple Safari) ، وأوبرا (Opera).

***ميثاق نقل النص الفائق** أو **HTTP** هو اختصار لHyperText Transfer Protocol ، وهو الطريقة الرئيسة والأكثر انتشاراً لنقل البيانات في الويب(او www) أو هو نظام نقل مواد الإنترنت عبر الشبكة العنكبوتية.

(Web Server) وهو ملف يوجد في قرص الكمبيوتر الصلب موصل بالانترنت بعنوانه الخاص.وعندما يطبع احدهم العنوان على متصفحه تقوم الشبكة بتوصيله إلى هذا الملف. وكل موقع له صفحة بدء يتم إرسالها أولا ويقرؤها المتصفح عندما يتم طلب الموقع. فالخادم هو من يقوم بتوفير صفحات الويب من خلال إرسالها ومحتوياتها عبر شبكة الانترنت بناءا على طلب من المتصفح أو محركات البحث Search Engines .وهي برنامج صمم للمساعدة على العثور على المعلومات وتحسين عمليات البحث لان أسلوب التصفح لا يتناسب مع نظام ضخم كالويب.وكان أول محرك تم ابتكاره هو واندكس Wandex عام 1993[1]،ومن أشهر محركات البحث المستخدمة الآن نجد: Google ,MSN ,Yahoo .

تقدم مواقع الويب خدمات لا يمكن حصرها ،فهي عديدة تشمل : معلومات حكومية وبيانات إحصائية،قوانين الدول حول العالم،معلومات جغرافية عن الدول ومدنها وإعلامها ومنتجاتها المختلفة،أحوال الطقس،أسعار البورصات وأسواق المال،المعلومات السياحية (فنادق،حجر طيران...الخ)،جامعات ومعاهد،ثقافة ودين، نقاشات حول عدد هائل من الموضوعات،نسخ مجانية وتجريبية عن بعض البرامج، ذلك إلى جانب التجارة الالكترونية بكل جوانبها.

2 - **البريد الالكتروني E-Mail** : هو نظام يتم من خلاله كتابة وبعث واستقبال رسائل عبر نظم الاتصالات الالكترونية سواء كانت شبكة الانترنت أو شبكات الاتصالات الخاصة بالشركات أو المؤسسات.وللقيام بعملية التراسل الالكتروني لابد أن يتوفر لدى مستخدم الانترنت صفحة خاصة ببريده الكتروني يكون لها رقم سري يوفر عوامل الأمن والسرية حيث لا يمكن اختراق هذا البريد والاطلاع على محتواه إلا من خلاله-أو من خلال طرق معقدة لا يجيدها إلا محترفي اختراق الحواسيب الآلية- فضلا عن اسم المستخدم الذي لا يمكن الدخول إلى البريد إلا عن طريقه[2].ولذلك نجد أن البريد الالكتروني هو وسيلة أمنة وسريعة ورخيصة التكلفة مقارنة بغيرها من وسائل التراسل،وهذا ما جعله من أهم وسائل الاتصال والتواصل و أكثر الخدمات استعمالا على شبكة الانترنت.

كانت البرامج التي أصدرها راي توملیتسون« READMAIL/ SNDMSG » الأساس الأول في تطوير البريد الالكتروني الذي بدا استخدامه بنطاق واسع عام 1996.وذلك بعدما طور كل من الهندي سايبر بهاتيا Sebeer Bhatia والأمريكي جاك سميث Jack Smith عام 1995 نظاما لنقل الرسائل

[1] - - Dominique Gany.op,cit.p52.

[2] - عبد الفتاح بيومي حجازي، مرجع سابق ،ص 32.

بواسطة متصفح انترنت عرف باسم هوتمايل « HoTMaiL ».وفي سنة 1997 تم بيع الخدمة لشركة مايكروسوفت مقابل 400 مليون دولار أمريكي حيث أصبحت الخدمة تعرف آنذاك ب ام،اس،ان هوتميل MSN HOTMAIL،ثم أصبحت تعرف ب ويندوز لايف هوتميل Windows Live Hotmail.ومع دخول شركات منافسة مثل ياهو Yahoo Mail التي دخلت الخدمة نفس السنة كمنافس قوي يستخدمه ما يزيد عن 260 مليون مستخدم،امتد انتشار البريد الالكتروني بسرعة ونطاق واسع. كما اتسعت سعة تخزينه لا سيما بعد إطلاق خدمة جي ميل Gmailأو Google Mail التي بدأت بالتشغيل 7 فيفري 2007[1].

3 – **المجموعات الإخبارية (News Groups)**: وهي من الوسائل المنتشرة في الانترنت والتي تتطلب وجود بريد الكتروني وتكون مجانية.فهناك ما يزيد على عشرات الآلاف من المجموعة الإخبارية مسجلة علي الإنترنت ويضاف إليها مجموعات جديدة على فترات متقاربة،حيث توجد مصنفة في مجموعات مختلفة تغطي تقريباً جميع مجالات المعرفة بحيث يستطيع الفرد الدخول إليها لطلب أي شيء. وهي نظام يتألف من آلاف اللوحات من النشرات الموزعة التي تتناول موضوعاً معيناً،ويتم تنظيم هذه المجموعات تنظيماً متسلسلاً حسب الموضوعات التي تناقشها.حيث يكتب التوصيف العام لموضوع البحث في بداية اسم المجموعة ثم يليه أسماء الموضوعات الفرعية متدرجة التخصص،فمنها موضوعات خاصة بالتقنية وموضوعات اجتماعية وإخبارية وسياسية وثقافية وتقنية وغيرها من موضوعات الاهتمامات المتباينة لذلك نجد مجموعات مختلفة التسميات منها : مجموعة مرضى السكر– محبي بلد معين،الإيمان بإيديولوجية أو فكرة معينة...الخ[2].

ثم تأتي **غرف الدردشة وساحات الحوار** ، وهي من أهم وسائل التواصل بين الجمهور الالكتروني تنتشر بدوها في الكثير من المواقع وتشترك أيضا في مجانية الاشتراك .يمكن من خلالها التواصل والحوار والنقاش في كثير من القضايا. وتعتبر خدمة الدردشة الجماعية Chat من أبرز الخدمات الافتراضية،فهي أقوي الوسائل التي تستخدم في تشكيل العلاقات الاجتماعية الافتراضية العابرة للحدود. وترجع البدايات لاستخدام الدردشة عبر الإنترنت إلي عام 1988.حين ابتدع الطالب الفنلندي جاركو Jarklso Aikerinen نظام الدردشة علي الإنترنت الذي يمكن الناس من الاتصال عن بعد عبر الإنترنت.وكان ذلك بمثابة مدخل إلي تكوين علاقات اجتماعية ومشاركات عالمية أخذ بناؤها في التطور.وتتسم هذه الخدمة بالمرونة وذلك لأنها تتيح للفرد التحدث بطريقة مباشرة

[1] – إبراهيم بعزيز،**تكنولوجيا الاتصال الحديثة وتأثيراتها الاجتماعية و الثقافية** .ط1،دار الكتاب الحديث،القاهرة،2012،ص175.

[2] -Dominique Gany,op.cit.p85.

On line مع مجموعة من الأشخاص في نفس الوقت. ومن الآليات أيضا التي تسهل عملية التواصل و الحوار نظام المحادثة Talks وهي من الخدمات الافتراضية التي تسمح بربط الحواسيب علي الإنترنت مع بعضها بعضا ثم كتابة رسائل من شخص إلي شخص آخر. وعندما يحدث هذا النوع من الاتصال فإن المتفاعلين عبر هذه الطريقة يكتبون رسائل ثم يقوم الآخر باستقبالها كما لو أنها تكتب أمامه[1] .

المطلب الثالث: مدخل إلى المجتمع الافتراضي ومفهوم الشبكات الاجتماعية.

- **في مفهوم المجتمع الافتراضي والشبكات الاجتماعية:**

لقد ساهم الإنترنت والذي يعد أحد منجزات الثورة الاتصالية في تشكيل فضاء جديد وهو الفضاء الرمزي Cyber space الذي يعد إطارا جديدا لعلاقات اجتماعية عابرة للقوميات والأماكن.وكما سبق واشرنا –في الفصل الأول –عند حديثا عن مقومات الرأي العام،فالجماعة هي مجموعة من الأفراد يجمع بينهم قيم مشتركة وشعور بالانتماء يعيشون في بيئة جغرافية مكانية واحدة تحكمهم قيم وأعراف يجتمعون عليها ويتفقون فيما بينهم علي وسائل الردع وقواعد الضبط الاجتماعي التي تحكم ما يحدث بينهم من علاقات.غير أن الشبكة العنكبوتية ساهمت في تشكيل علاقات تتجاوز الإطار الفيزيقي المكاني وتفاعل الوجه بالوجه ،حيث شكل مستخدموها وخاصة الذين يجمع بينهم اهتمامات مشتركة جماعات يطلق عليها **الجماعات الافتراضية**(**Virtual Community**) وهي شكل جديد من أشكال التفاعل الإنساني.

تتكون هذه التجمعات من مجموعة من الأفراد والذين يستعملون الحاسب الآلي للاتصال بينهم. فقد نجح الفضاء الرمزي الذي شكله الإنترنت في الجمع بين أفراد ينتمون إلي هويات مختلفة.ويعد هاورد رينجولد Haward Rhingold من الأوائل الذين ساهموا في توجيه نظر العالم صوب دراسة المجتمعات الافتراضية وقد جاء ذلك في كتابه "الجماعات الافتراضية" والذي يؤكد فيه بأن هذه الجماعات تجمعات اجتماعية تشكلت من أماكن متفرقة في أنحاء العالم يتقاربون ويتواصلون فيما بينهم عبر شاشات الكمبيوتر والبريد الإلكتروني يتبادلون المعارف فيما بينهم ويكونون صداقات يجمع بين هؤلاء الأفراد اهتمام مشترك ويحدث بينهم ما يحدث في عالم الواقع

[1] -Guillermo Lopez Garcia, « Social Media and Public Opinion », Master's Thesis,Universety of Valencia, Septembre 2012, dans ; **http://sm-and-s.org/wp-content/uploads/2012/10/Social-Media-and-Public-Opinion-Lucas-Braun-2012.pdf** .consulté le:2013/01/22

من تفاعلات ولكن ليس عن قرب وتتم هذه التفاعلات عن طريق آلية اتصالية هي الانترنت الذي بدوره ساهم في حركات التشكل الافتراضية[1].

تنوعت التعريفات حول مفهوم الجماعات الافتراضية من ذوي التخصصات المختلفة ما بين مهتمين بعلوم الحاسب والاتصالات ومهتمين من علماء الاجتماع ورجال السياسة.فعرفها Jonathan Layzer " بأنها تجمعات تشكلت من خلال شبكة الإنترنت لا يقطن أعضاؤها في بوتقة جغرافية واحدة ولكنهم موزعون في أنحاء مختلفة ومنتشرة حول العالم يجمع بين هذه التجمعات اهتمامات مشتركة ومختلفة وتتعدد أنماطا هذه التجمعات ما بين تجمعات تجارية وتجمعات طبية وتتسع لتشمل أنماط أخري متعددة "[2].

بينما يعرفها نبيل علي" بأنها تجمعات اجتماعية تجمع بين أصحاب الاهتمامات المشتركة وأهل التخصص الواحد وأصحاب الرأي وجماعات السمر والدردشة- وتبادل المعلومات والنوادر ويمكن لأي عضو في هذه الجماعة أن يبث حديثه لجميع أعضائها دون استثناء أو يختص فريقا منهم أو يسر لفريق بعينه ما يريد أن يحجبه عن الآخرين ويمكن للعضو أن يقدم نفسه تحت أسماء مستعارة،كما يمكن للعضو أن يتنكر في شخصيات متعددة [3]. ولأنه لا توجد جماعة بدون مجتمع فهذه الجماعات الافتراضية تشكل ما يعرف بالمجتمع الالكتروني وهو ذلك المجتمع الذي يستخدم التقنية الالكترونيــة من حاسب آلي وهـاتف محمول(الجيل الثالث) وشبكة الانترنت،ويتميز بالاتصالية العالية والمشاركة الحرة والفعالة في اغناء المحتوى الرقمي ونشر المعرفة.

من بين أهم المفاهيم المرتبطة بالمجتمع الافتراضي والتي ذاع صيتها بشكل يستدعي الانتباه،مفهوم الشبكات الاجتماعية.هذه التي تأخذ اليوم حيزا كبيرا من الدراسات الأكاديمية في واقع يسير على نحو سريع، لم يعد يتواكب مع سرعة النظريات والمناهج العلمية الخاصة بدراسته.والشبكات الاجتماعية تنمو في مجال المجتمع الافتراضي ويشكل الفضاء المعلوماتي الحيز والإطار الذي يتم في سياقاته تجمع خيوط هذه الشبكات.عرفت الشبكات الاجتماعية- بصفة عامة- على أنها "مجموعة من المواقع ظهرت مع الجيل الثاني للويب*web2 وهي تتيح التواصل

---

[1]- وليد رشاد زكي، "المجتمع الافتراضي: نحو مقاربة للمفهوم". مجلة الديمقراطية،عن الموقع الالكتروني: **http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=96350&eid=897**. تاريخ الدخول:2013/02/06.

[2]- إبراهيم بعزيز،مرجع سابق،ص87.

[3]- نبيل علي،ا" لثقافة العربية وعصر المعلومات". سلسلة عالم المعرفة، الكويت،العدد 265،جانفي 2001، ص325.

* **ويب 2.0 web2** هو مصطلح يشير إلى مجموعة من التقنيات الجديدة والتطبيقات الشبكية التي أدت إلى تغيير سلوك الشبكة العالمية للمعلومات.وقد سمعت كلمة "ويب 2.0" لأول مره في دورة نقاش بين شركة أوريلي ميديا الإعلامية المعروفة، ومجموعة ميديا لايف (MediaLive) الدولية لتكنولوجيا المعلومات في مؤتمر تطوير ويب الذي عُقد في سان فرانسيسكو في 2003 وذلك للتعبير عن مفهوم جيل جديد للشبكة العالمية.

بين الأفراد في بنية مجتمع افتراضي يجمع بين أفرادها اهتمام مشترك أو شبه انتماء (لبلد- مدرسة- جامعة- شركة ...الخ).يتم التواصل بينهم من خلال الرسائل،أو الاطلاع على الملفات الشخصية ، ومعرفة أخبارهم ومعلوماتهم التي يتيحونها للعرض. وهي وسيلة فعالة للتواصل الاجتماعي بين الأفراد سواء كانوا أصدقاء تعرفهم في الواقع أو أصدقاء عرفتهم من خلال السياقات الافتراضية[1]".

من خلال هذا التعريف يمكن أن نستنتج أهم ما تبثه الشبكة الاجتماعية من خدمات عديدة،كالملفات الشخصية وصفحات الويب،تكوين علاقات مع أصدقاء يشاركون الفرد اهتماماته في المجتمع الافتراضي أو التواصل مع أولئك الذين يعرفهم في الواقع،فضلا عن إرسال رسائل الكترونية لهم أو لغيرهم ممن لا يتواجدون في لائحة الأصدقاء.كذلك تتيح الشبكات الاجتماعية إنشاء عدد لا نهائي من البومات صور وإتاحة المشاركات لهذه الصور للاطلاع عليها وتحويلها أيضا.إلى جانب السماح بتكوين مجموعات بهدف معين أو لأهداف محددة حيث يوفر موقع الشبكة لمؤسس المجموعة أو المنتسبين والمهتمين بها مساحة من الحرية تكون أشبه بمنتدى مصغر.

بلغت شعبية الشبكات الاجتماعية ذروتها في الفترة مابين 2002-2004 من خلال ظهور ثلاثة مواقع اجتماعية تواصلية،كان أولها موقع Friendster سنة 2003،ثم تلاه موقع My space وموقع Bebo سنة 2005.ليبرز بعدها موقع Facebook سنة 2004[2] ويحتل اليوم الصدارة في المواقع الاجتماعية خاصة بعد انفتاحه على الأفراد من خارج الولايات المتحدة الأمريكية.و لقد باتت اليوم الشبكات الاجتماعية تشكل واقعا اجتماعيا له مردوده على الكيانات السياسية والاجتماعية.

- **أهم الشبكات الاجتماعية استعمالا عالميا وعربيا :**

- موقع الفايس بوك Face book:

تأسس هذا الأخير من مساكن الطلبة في جامعة هافارد على يد مؤسسه مارك زوكربيرج Mark Zuckerberg في فيبراير سنة 2004.وكان الهدف منه، هو إنشاء شبكة اجتماعية لزملائه في الجامعة لأجل تبادل الأخبار والصور والآراء التي تخصهم. ولقيت هذه الشبكة رواجا سريعا وشعبية أوسع بين طلبة هارفاد، الأمر الذي جعل مارك يفكر في توسيع قاعدة الذين يحق لهم المشاركة في الموقع،وقد عمل لتحقيق ذلك .فب عد فترة وجيزة انضم كل من إدواردو سافرين (المدير التنفيذي للشركة) وداستين موسكوفيتز (مبرمج) وأندرو ماكولام (رسام جرافيك) وكريس هيوز إلى زوكربيرج لمساعدته في تطوير الموقع. وفي شهر مارس من عام 2004، فتح

[1]- وليد رشاد زكي، " الشبكات الاجتماعية.. محاولة للفهم". السياسية الدولية، العدد 180 ، افريل 2010 ، ص 97.

[2]- مرسي مشري،" شبكات التواصل الاجتماعي الرقمية: نظر في الوظائف". المستقبل العربي العدد395،جانفي2012، ص 155.

الفيس بوك أبوابه أمام جامعات ستانفورد وكولومبيا وييل.ليتسع بعدها الموقع أكثر ويفتح أبوابه أمام جميع كليات مدينة بوسطن وجامعة آيفي ليج، وشيئًا فشيئًا أصبح متاحًا للعديد من الجامعات في كندا والولايات المتحدة الأمريكية.وفي شهر يونيو من عام 2004تم نقل مقر الفيس بوك إلى مدينة بالو آلتو في ولاية كاليفورنيا. ليصدر بعدها الفيس نسخة للمدارس الثانوية في سبتمبر من عام 2005، كما أتاح الموقع أيضا اشتراك الموظفين من العديد من الشركات،من بينها شركة أبل المندمجة وشركة مايكروسوفت.وفي 26 سبتمبر من عام 2006 فتح الموقع أبوابه أمام جميع الأفراد البالغين من العمر ثلاثة عشر عامًا فأكثر[1].

واليوم يقارب عدد المشتركين في الموقع حوالي 600 مليون مستخدم على مستوى العالم.فحسب نتائج دراسة نشرتها شركة "كوم سكور" المتخصصة في شؤون الانترنت أن موقع الفايس بوك تفوق على غالبية المواقع الاجتماعية بدخول حوالي 122 مليون زائر خلال شهر جوان 2008، فضلا على أن زوار الموقع يزداد بواقع 153% سنويا[2] .

والاشتراك في عالم الفايس لا يتطلب سوى الدخول إلى موقع facebook.com وتسجيل الاشتراك بداية بتسجيل اسم المشترك ثم عنوان بريده الالكتروني وكلمته المفتاحية (كلمة المرور) وبعض المعلومات التفصيلية(البلد،محل الإقامة،طبيعة الدراسة ونوع العمل، الاهتمامات السياسية، الهوايات..الخ.وبقبول التسجيل يصبح الفرد عضوا في الموقع له حق الاشتراك في المجموعات الموجودة به أو إنشاء مجموعات جديدة،كما يمكن وضع كافة البيانات المتعلقة بالحالة الاجتماعية والأصدقاء والصور الشخصية والمفضلات من الصور والفيديو على صفحتك الشخصية(توضيح أكثر في الشكل رقم 02).وتوجد داخل المجموعات مساحة للتحاور والتعليقات على مختلف المواضيع وبمنتهى الحرية بداية بالأحداث المحلية والقومية إلى العالمية.

إن هذا التعريف بموقع الفايس بوك يوحي لنا أن منطقه ليس سياسيا ولا اقتصاديا ، ولا يتعدى كونه وسيلة خلق فضاء اجتماعي مفتوح يعزز مقولة القرية الافتراضية المندمجة.لكن الواقع اثبت غير ذلك، فبمجرد العلم بان مجلة فوربس Forbes قد صنفت زكربيرج من أثرياء العالم وقدرت ثروته ب 5 ملايير دولار.فضلا عن المبالغ الضخمة التي عرضت للاستثمار في الموقع أو لشرائه من اكبر الشركات العالمية (آكسيل بارتنرز 12 مليون دولار للاستثمار ، موقع الياهو مليار دولار للشراء، شركة مايكروسوفت شراء حصة في فيس بوك بلغت 1.6٪ بقيمة

[1] – نخبة من أساتذة الإعلام ، **الاتصال الدولي**. ط1، دار الفكر العربي، القاهرة، 2011، ص 134.

[2] – شادي ناصيف، **فضائح Face Book أشهر موقع استخباراتي على شبكة الانترنت..ماله وعليه**.ط1،دار الكتاب العربي،دمشق،2009، ص،ص 29،30.

240 مليون دولار...الخ).يجعل للجانب الاقتصادي أهمية بالغة للموقع. من جهة أخرى قيام بعض الدول بحظر الدخول إلى الموقع في مقدمتها سوريا وإيران.على سبيل المثال ذكرت الحكومة السورية أن قرار الحظر جاء استنادًا إلى قيام البعض بالتحريض على شن هجمات ضد السلطات من خلال الموقع.إضافةً إلى ذلك،فإن الحكومة السورية تخشى التسلل الإسرائيلي للشبكات الاجتماعية في سوريا من خلال الفيس بوك.كما أنه تم استخدام الفيس بوك من قبل بعض المواطنين السوريين لتوجيه الانتقادات إلى الحكومة، حيث أن توجيه انتقاد علني للحكومة السورية يعد جريمة يعاقب عليها بالسجن. وفي إيران، تم حظر استخدام الموقع بسبب مخاوف من أن يتم استغلال الموقع في تنظيم حركات معارضة للحكومة [1]. وهذا ما يؤكد أن للفايس بوك تأثيرات في المجال السياسي.وسيكون في الفصل الثالث توضيح لهذا التأثير.

الشكل رقم 02: كيفية فتح حساب على الفايس بوك .facebook

للحصول علي حساب جديد بموقع فيس بوك أدخل علي الموقع من الرابط التاليwww.facebook.com بعد دخولك للموقع ستجد علي يمينك جزء مخصص لتسجيل مستخدم جديد كما هو موضح بالصورة.

[1]- نخبة من أساتذة الإعلام،مرجع سابق،ص 135.

قم بإدخال الاسم الأول,ثم الاسم الأخير,ثم البريد الالكتروني,ثم أعد كتابة بريدك الإلكتروني وبعد ذلك اكتب كلمة مرور جديدة خاصة بك ,ثم اختر جنسك, وبعد ذلك اختر تاريخ ميلادك .وفي النهاية أضغط علي زر " Sign Up". ليصبح لديك حساب جديد عل القايس بوك، ويوضح الموقع بعدها خطوات تفعيله.

المصدر : كتاب الانترنت في خدمة التعبير ص 85.

-موقع التويتر: Twitter

ظهر الموقع في أوائل سنة 2006 كمشروع تطوير بحثي أجرته شركة Odeo الأميركية في مدينة سان فرانسيسكو، وبعد ذلك أطلقته الشركة رسمياً للمستخدمين بشكل عام في أكتوبر 2006. ليبدأ الموقع في الانتشار كخدمة جديدة على الساحة في عام 2007 من حيث تقديم التدوينات المصغرة، وفي أبريل 2007 قامت شركة Odeo بفصل الخدمة عن الشركة وتكوين شركة جديدة باسمTwitter .

هو موقع شبكات اجتماعية،مجاني يقدم خدمة التدوين المصغر(إرسال رسائل قصيرة أو تحديثات كتابية تصف الأحداث التي يعاصرها الشخص في يومه وعلى مدار الساعة). والذي يسمح لمستخدميه بار سال تحديثاتTweets عن حالتهم وذلك بحد أقصى 140 حرف للرسالة الواحدة[1] ويمكن للمستخدمين الاشتراك في توتير عن طريق الصفحة الرئيسية للموقع،وذلك من خلال تكوين ملف شخصي باسم الحساب،حيث تظهر أخر التحديثات بترتيب زمني و تدور حول السؤال "ماذا تفعل الآن؟ "What are you doing?" "،وبعد أن يقوم المستخدم بتحديث حالته ترسل التحديثات إلى الأصدقاء. ولم يكن يتوقع مؤسسي الموقع ،الذي كانت انطلاقته كمجتمع للأصدقاء من شتى بقاع العالم،أن يصبح واحد من أهم المنصات التي يعتمد عليها النشطاء في الدعوة لمظاهرات وانتفاضات التغيير الديمقراطي والاجتماعي في أكثر من دولة. ويمكننا القول أن نصيب الأسد عاد للمنطقة العربية -بخصوص استخدامه من قبل حركات التغيير الديمقراطي- ،ف 140 حرف فقط ساعدوا بشكل كبير في نقل أخبار التظاهرات في مصر وتونس والبحرين واليمن وسوريا وليبيا،أكثر مما نقلته وسائل الإعلام التقليدية، خاصة وأن ناقلي الخبر على تويتر هم أنفسهم صناعه[2].

الشكل رقم03 : كيفية فتح حساب على التويتر Twitte

يمكنك الحصول على حساب بموقع تويتر عبر الدخول إلى الموقع

[1] - Romain Rissoan, **Les résaux sociaux (face book,twitter,linkedln,googel+)**.Copyright Edition, Octobre,2011, p 82.

[2] -احمد مختار الجمال، "الميديا الاجتماعية المعاصرة."، الموسوعة السياسية المعاصرة (الحلقة 16)، في مجلة شؤون عربية ، العدد 145، ربيع 2011،ص126.

www.twitter.com

وتسجيل حساب جديد.

بعد الدخول للموقع

شكل 1

لاحظ وجود جزء أسفل على اليمين خاص بتسجيل مستخدم جديد في تويتر، كما بالصورة التالية نقوم بإدخال الاسم، والبريد الالكتروني وكلمة المرور، ثم نضغط sign على الزر up for Twitter

بعد الانتهاء من العملية السابقة،تظهر لك صفحة جديدة لكمال التسجيل،تأكد من الاسم والبريد الإلكتروني،وكلمة المرور الذي قمت بإضافتهم في الخطوة السابقة،ثم قم بإدخال اسم المستخدم كما موضع بالصورة.بعد الانتهاء قم بالضغط على الزرcreate my account . بعد الانتهاء من الخطوة السابقة تفتح لك صفحة جديدة هي مجرد صفحه ترحيبية،قم بالضغط على الزرnext لاكمال خطوات التسجيل.

المصدر : كتاب الانترنت في خدمة التعبير ص35.

- موقع اليوتيوب Youtube :

هو اكبر موقع على اكبر موقع على الشبكة العنكبوتية يسمح للمستخدمين بمشاهدة ومشاركة ورفع مقاطع فيديو بشكل مجاني. وقد انشأ الموقع بفكرة من ثلاث شباب Chard Hurley ,Steve Chen

Jawed Karim, وهم موظفين في موقع PayPal. وكان ذلك عند التقاطهم لمقاطع فيديو في حفلة لأحد الأصدقاء و أرادوا أن ينشروها فيما بعد على عدد اكبر منهم، ومن ثم بدا التفكير في طريقة ما تسمح بذلك خاصة أن البريد الالكتروني كان وقتها لا يقبل الملفات الكبيرة الحجم. و اجتمعوا بعدها في عام 2005 بمدينة سان فرانسيسكو لتجسيد الفكرة وتأسيس الموقع وتأسيس شركة له ذات مسئولية محدودة في سان برنو بولاية كاليفورنيا[1].

ونظراً للنجاح الذي حققه الموقع في وقت قليل للغاية اشترته شركة جوجل العالمية بمبلغ قدره 1.65 بليون دولر أمريكي ,وتعمل الآن شركة يوتيوب ذات المسئولية المحدود تحت شركة جوجل العالمية ويستخدم الموقع تقنية الادوبي فلاش لعرض المقاطع المصورة علي شبكة الانترنت مباشرة. وقد أصبح الموقع اليوم أحد أهم الأدوات التي يستعملها النشطاء والمدونين ومستخدمي الانترنت العاديون، ورغم حداثة نشأته إل انه تمكن من أن يصبح ضمن أكثر 10 مواقع علي مستوي العالم من حيث عدد الزوار سنويا[2].

يعد موقع اليوتويب المسئول عن تحقيق نوع جديد من الصحافة، يعرف باسم صحافة الفيديو الشعبية لما أتاحه للمستخدمين من إمكانية نشر ما يلتقطونهمن فيديوهات مصورة للأحداث مجاناً ودون تحميلهم أي أعباء مالية. وفي ظل التطور الذي شهده التدوين عاى شبكة الانترنت تم استخدام موقع يوتيوب فيما عرف بالتدوين بالفيديي،وهو أن يقوم مدون بتصوير مشاهد لنفسه وهو يتناول موضوع معين لتدوينته المصورة .

أصبح اليوتيوب اليوم يستخدم كوسيلة إعلامية شعبية تمنح سقف عالي من الحرية يستخدمها بعض الإعلاميين والنشطاء في عرض برامج عاى مستخدمي الشبكة العنكبوتية، ومنها ما حقق نجاح لم تحققه البرامج التي تبث علي القنوات الفضائية والتلفزيونية وهذا ما أدى لتحول بعض مدوني الفيديو علي يوتيوب لإعلاميين محترفين يعملون في القنوات الفضائية مقابل أجر[3].

الشكل رقم 04: كيفية فتح حساب على اليوتيوب You tub

[1] - Romain Rissoan, op.cit.p90.

[2] - محمد الطاهر وآخرون، **الانترنت في خدمة حرية التعبير**. الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان، القاهرة ،ص 44.

[3] - نفس المرجع ، ص 45.

إذا كنت تمتلك بريد Gmail أنت تمتلك حساب علي يوتيوب مباشرة. أما إن لم يكن لديك بريد إلكتروني عليGmail فعليك إتباع الخطوات التالية للتسجيل ادخل علي موقع يوتيوبwww.youtube.com إذا كنت تملك حساب اضغط"sign in"كما موضح بالصورة، أما إذا لم تكن تمتلك بريد إلكتروني فأضغط "Create Account"كما هو موضح بالصورة المقبلة.

بعدها تنتقل للصفحة التالية لبدء تسجيل الحساب الجديد علي يوتيوب إملئ البيانات كما هو موضح بالصورة

وبعد ذلك نستكمل التسجيل ويصبح لديك حساب جديد، وفقا الخطوات الموضحة في الصورة التالية

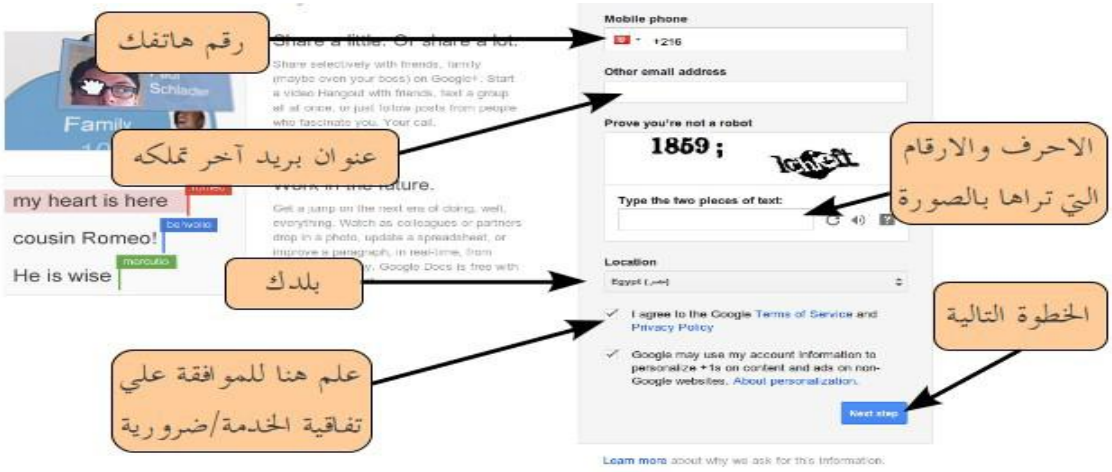

المصدر: كتاب الانترنت في خدمة التعبير ص46.

المطلب الرابع: ماهية الرأي العام الالكتروني ودور الإعلام الالكتروني في تشكيله.

انطلاقا من التعريفات السابقة للجماعات الافتراضية والمجتمع الالكتروني،يمكن تعريف الرأي العام الالكتروني على انه عبارة عن مجموع أو نسبة آراء جمهور المشاركين عبر التقنية الالكترونية في زمن محدد تجاه قضية أو موضوع معين تعرضوا له وبادروا إلى الكشف عن رأيهم بشأنه سواء لكونه يلامس اهتماماتهم أو لأنهم تأثروا بطرحه للمناقشة أو الحوار. إذن في ذلك المجتمع الافتراضي كل فكرة ، اقتراح ، مشاركة، أو حتى لفظ ،اعتراض غاضب أو نكتة تعبر عن توجه معين أو تدافع عن أيدلوجية بعينها أو تنبع من تجربة شخصية سواء فردية أو جماعية تكون لنا في الأخير نتيجة سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية عامة يتم توصيلها كرسالة اتصالية من خلال الشبكة العنكبوتية.لتأخذ دورها في المشاهدة والإطلاع من قِبَل كل من يملك أو يستطيع استخدام تلك الخدمة، والإطلاع في الوقت نفسه على تلك القنوات التي يستخدمها الآخرون ليتكون ما نعرفه بـ "الرأي الإلكتروني".

- **خصائص وسمات الرأي العام الالكتروني وتأثيره:**

يتضح لنا مما تقدم بان هذا الرأي يتميز كالرأي العام التقليدي بخصائص يمكن إدراجها في ما يلي:

1 - **الجمهور الالكتروني** : لا يتكون الرأي العام الالكتروني من رأي فرد واحد فقط، بل هو يعنى بمجموعة كبيرة من الناس تأثروا بهذا الرأي و اتبعوا وتبنوا الفكرة أو المعارضة فينتج عن ذلك في النهاية رأياً عاماً. ويتميز الناس المشكلين لهذه المجموعة بأفكارهم المتداخلة والمتشابكة بعضها مع بعض – غالبا– وتأتي في شكل كلمات أو اختيار محدد، ويكون عرض الآراء إما بشكل كامل عن طريق الكلام المنطوق أو الكلام المكتوب أو كليهما عبر التقنية الالكترونية. كما قد يكون التعبير عن الآراء بشكل مختصر فتكون حالة التأييد أو المعارضة أو الحياد من خلال الموافقة بكتابة نعم أو المعارضة بكتابة لا أو الحياد بكتابة محايد أو ما شابهها أو من خلال النقر على أحدهم[1].

2 - **الموضوع**: يكون للرأي العام الالكتروني موضوع معين يدور محوره حول قضية معينة تهم الجمهور أو المجموعة المشاركة في النقاش.وسواء كانت هذه الأخيرة شعبا أو فئة معينة كالشباب مثلاً. فهم يعيرون هذه القضية انتباههم واهتمامهم من خلال تأثيرها فيهم بشكل مباشر لمساسها بمصالحهم أو ظروف حياتهم أو عقيدتهم. وتوجد هناك قضايا تؤثر في الناس بشكل غير مباشر فتلامس مشاعرهم أو تؤثر في نفسيتهم وعواطفهم.

3 – **المشاركة الحرة الحوار**: إن جوهر تشكيل الرأي العام الالكتروني هو نتيجة تفاعل اتصال الأفراد و تلاقي أفكارهم مع بعضهم البعض، وقدرتهم على التعبير عن هذه الآراء بحرية.[2]

4 – **التقنية الإلكترونية**: يقصد بها الشبكة العنكبوتية من خلال المواقع الالكترونية والبريد الالكتروني،الى جانب هواتف الجيل الثالث وغيرها من الأدوات.حيث أنها أصبحت ملاذاً آمناً نسبياً للتعبير عن آراء الناس بحرية وأخذ استطلاعاتهم دون خوف أو هلع.ونشير هنا لأهم المشكلات التي تؤثر على عمومية الرأي العام الالكتروني في المجتمعات العربية وهي تفشى الأمية الالكترونية خاصة بالنسبة للمواقع الأجنبية والتي تعد منبع مواقع تبادل الرأي وحرية التعبير و استطلاعه.مما جعل هذا الرأي يعرف بعض التأخر لنقص معرفتهم بكيفية الاستخدام.ولكن ظهور الصفحات الالكترونية باللغة

[1] – جبار محمود:"الإعلام...والرأي العام".مجلة لنبأ،العدد14.عن الموقع الالكتروني : **http://www.annabaa.org/nba41/eelam.htm**. تاريخ الدخول: 2012/12/15

[2] – المرجع نفسه.

العربية سهل عملية التعبير عن الآراء،و التعامل مع هذه التقنية للوصول إلى الهدف المنشود وهو التعبير عن الآراء والمشاركة في عملية التواصل عبر التقنية.

5 - **الزمن المحدد**: الزمن وكذلك الوقت هما من العناصر الأساسية لعملية الرأي العام الالكتروني وخاصة بعد الطفرة الهائلة في مجال الاتصالات.فمراعاتهما في نقل الخبر يسهل سرعة التفاعل والانتشار. ويقصد بالزمن التاريخ (يوم، شهر، سنة)،والوقت(ثانية، دقيقة، ساعة). فكل زمن ظروفه الخاصة والتي تؤثر في آراء الناس وتشكيلها،وتتغير بتغير أو بانتهاء المسببات لها والظروف ربما تكون سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية أو ثقافية أو دينية أو خليط مما سبق[1].

إلى جانب هذه الخصائص يرتبط تكوين الرأي العام الالكتروني بمتغيرين أساسين هما: مستوى التعليم و تواجد شبكة للاتصالات وخدمات الانترنت.أما المتغير الأول فيرتبط بعدد من المتغيرات الفرعية،مثل عدد المدارس والجامعات والمعاهد العلمية،فضلا عن مدى توفر ثقافة الإنترنت من خلالها، ومستوى التعليم. أما المتغير الثاني فيرتبط بعدد خطوط التليفون ومدى قوة الشبكة الموجودة.إلى جانب عدد الشركات التي تقدم هذا النوع من الخدمة،وكذلك الأماكن المتاحة لها كمقاهي الإنترنت مثلا.وبصفة عامة أي مكان يوفر تلك الخدمة ويتميز بالإتاحة والمجانية والسرعة.[2]

كما يتميز الرأي العام الالكتروني بسمات ذاتية،وهي تلك الصفات التي تميزه عن الرأي العام التقليدي و التي تسهم في تقديم تصور وافٍ عنه.نذكر منها صفة انتشار الرأي العام وتجدده،وذلك لاعتماده على وسائل الكترونية تسمح بوصول الرأي العام مكتوبا أو منطوقا إلى شريحة اكبر من ناس وبسرعة فائقة مما يسمح بتجدده.من جهة ثانية يتميز هذا النوع من الرأي بميزة التفاعل مع غالبية المواضيع وانخفاض تكاليف التواصل.فهو يتواجد في اغلب القضايا التي تهم الناس في مختلف المجالات وبدون استثناء.كما يلاحظ الانخفاض المتتالي في كلفة التواصل الأمر الذي ساعد في انتشار هذا التفاعل.

فيما يخص تأثيرات الرأي العام الالكتروني،فالمتابع لواقع مستخدمي الإنترنت يدرك أن هناك تزايدا في الإقبال على التفاعل و المشاركة بأشكالها وسبلها المختلفة، وهنا تتأرجح التوقعات المستقبلية للمشاركة عبر سياقات المجتمع الافتراضي بين الإيجابية والسلبية. فأما الايجابية فتتمثل في إتاحة الفرصة أمام تنوع ثقافي خلاق واستثمار المعلومات على نحو يمكن من خلاله تحقيق مكاسب فردية واجتماعية. فتأثيرات الرأي العام الالكتروني

[1] - شراف شناف،"الإنسان التداولي والمواطنة الافتراضية".المستقبل العربي،العدد 382،ديسمبر 2010، ص 82.

[2] - المرجع نفسه ، ص 83.

تبدو واضحة بالنسبة للأفراد و أيضاً للمجتمع.إذ انه ساعد الأفراد على تكيفهم مع مجتمعاهم،وتعزيز الحوار بين أفراده وإبداء الرأي دون خوف.فضلا عن انه مكنهم من معرفة موقف من حولهم اتجاه أي قضية مطروحة.من جهة أخرى ساهم الرأي العام الالكتروني في التأثير على قرارات السياسات العامة، إما بتأييدها ومنه نجاحها أو معرضتها أي فشلها.كما ساهم هذا الرأي في ما يعرف بعولمة الرأي العام[1].

كما اتخذت الاتجاهات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ،طابعاً عالمي مستفيدة من التطور الهائل الذي وصلت إليه تقنية الاتصالات.الأمر الذي حول الشبكة العنكبوتية إلى ساحة للفعل المدني والتعبوي في أرض الواقع من خلال التشبيك بين الناشطين والتنسيق بينهم، والمثال كان واضحا من خلال تلك المظاهرات التي تم تنظيمها ضد الحرب على العراق (15 فبراير 2003) في 80 مدينة كبرى في نفس الوقت. وكذلك المقاطعة للسلع وللدول في حالة حدوث خلافات دبلوماسية بين البلدان، والتي يتم الدعوة لها من خلال مواقع الإنترنت التي تؤثر على السلوك الاستهلاكي اليومي. وبطبيعة الحال ينتشر التفاعل من تلك الشريحة الناشطة إلى غيرها من شرائح المجتمع التي قد لا تسمح لها ظروفها بدخول هذا العالم الافتراضي-، وهذا يؤدي بدوره إلى انتشار اثر الانترنت في ارض الواقع[2].بالمقابل هناك من يرى أن نشاط هذه الشريحة من الجماهير التي تمثل الرأي العام الإلكتروني ينحصر داخل هذا العالم الافتراضي.فالأمر لا يتعدى من جهة وسيلة جديدة للتواصل والنقاش وتبادل الآراء أو لعمليات التثقيف ونشر الوعي.

من جهة أخرى وسيلة من وسائل نشر مبادئ العولمة ومناهضتها وتحديها في الوقت نفسه. ومن هنا تأتي سلبية الرأي العام الالكتروني،باقتصاره على مستخدمي شبكة الإنترنت وحائزي التقنيات الالكترونية الأخرى وبالتالي الرأي العام الالكتروني يتكون بين هذه الشريحة وفقط .كما يصعب في الكثير من الأحيان معرفة نوعية الجمهور المتفاعل مع القضايا المطروحة.ونشير هنا إلى خاصية استخدام الأسماء المستعارة التي تساعد على عدم ظهور شخصية ونشأت حوارات سيئة أحيانا ومحرضة أحيانا أخرى.وذلك يكون بسبب إدخال بعض المعلومات الخاطئة،فتكون النتيجة الإساءة لبعض الناس أو انتشار بعض الظواهر السلبية من خلال استغلال المشاركة الافتراضية في أعمال العنف والإرهاب والجريمة[3].

---

[1]-. مراد بن علي زريقات،"الرأي العام الالكتروني(تأثير وسائل الاتصال عل الرأي العام)". ورقة عمل من ندوة الجرائم الالكترونية،جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، الفترة : 02-2008/06/04، عن الموقع الالكتروني : **http://www.f-law.net/law/showthread.php?28528-** تاريخ الدخول: 2012/05/07

[2]-.المرجع نفسه.

[3]- مراد بن علي زريقات، مرجع سابق.

- **الإعلام الالكتروني وتشكيل الرأي العام :**

منذ تحول النموذج الحضاري من المجتمع الصناعي إلى المجتمع المعلوماتي غير المحدود،بدأت التكنولوجيا الحديثة تحتل مكانها تدريجيا وسط أدوات المشاركة السياسية ذات الصبغة الإعلامية.من خلال خلق موجات تحديث أشبه بما يطلق عليه موجات الديمقراطية.تهدف إلى تمكين المواطن من خلال تعزيز الحرية المطلقة لنشر المعلومات وقد اتخذت هذه الظاهرة اسم الإعلام الالكتروني.

*- دواعي التحول من الإعلام التقليدي إلى الإعلام الالكتروني:

إن التطور الحاصل في علم الاتصال أدى إلى إنتاج إشكاليات جديدة لا يمكن حلها إلا بالرجوع إلى مقاربات جامعة وشاملة، تأخذ بعين الاعتبار تعقد العناصر الفاعلة في عملية التواصل ووضعها الديناميكي والمتغير من جهة إلى أخرى، إذ أصبح من المستحيل دراسة العملية الاتصالية بشكل عام من منطلقات جزئية .ومن هذا المنطلق ارتأينا الحديث عن بعض المتغيرات الرئيسية لدراسة الظاهرة الإعلامية الجديدة في ظل الواقع الدولي الجديد،والتي ساهمت في بروز الإعلام الالكتروني على حساب الإعلام التقليدي.

بداية بالمتغير السياسي الذي تبرز فيه ظاهرتين أولهما **العولمة**.حيث فرضت نفسها بعد نهاية الحرب الباردة وأفرزت نظاماً عالمياً يعتمد على الانفتاح الإعلامي الدولي، وعلى التجدد السريع للتكنولوجيا وزيادة التقارب الاتصالي بين الدول، الذي كان من ميزات الثورة الاتصالية التي رافقتها حركة اجتماعية دولية،أصبحت تستخدم بموجبها أشكالاً جديدة من وسائل النقل وتكنولوجيا الاتصال المرئية.ومن هذا المنطلق ذهب قسم من الباحثين إلى الحديث عن مفهوم **عولمة الإعلام** بوصفها عملية تهدف إلى التعاظم السريع والمستمر في قدرة وسائل الإعلام والمعلومات على تجاوز الحدود السياسية بين المجتمعات، بفضل ما توفره التكنولوجيا الحديثة من وسائل خاصة الشبكة العنكبوتية التي تساهم بالوتيرة الأكبر في تنشيط العولمة حسب معالم الساحة العالمية- ذات الطابع الأمريكي-[1].وذلك بغية دعم توحد أسواق العالم ودمجها من ناحية وتحقيق مكاسب لشركات الإعلام والاتصالات،على حساب تقليص سلطة ودور الدولة في المجال الإعلامي من ناحية أخرى.الظاهرة الأخرى تمثلت في **موجة الديمقراطية والإصلاحات** والتي عدت من ملامح السياسية العالمية خلال العقود الثلاثة الأخيرة بداية بجنوب اروبا وامتدادا إلى أمريكا الجنوبية فأسيا ثم أوروبا الشرقية ،وصولا إلى الدول العربية.هذه الأخيرة التي استوجب فيها التحول الديمقراطي إجراء فعلي للإصلاح بسبب عدة عوامل منها: مشكلات التمنية،غياب اقتصاد قوي يمكن الاعتماد عليه،عدم استقرار السياسيات العامة المختلفة،التوتر السياسي،غياب المشاركة

[1]- أحمد بخوش، **الاتصال والعولمة : دراسة سوسيوثقافية**.ط1، دار الفجر للنشر والتوزيع،القاهرة،2008، ص 130.

السياسية.وعليه أصبحت وسائل الإعلام والخطابات الرسمية العربية تركز في غالبية المناسبات على مضامين تنادي بالإصلاح عبر محاور مختلفة جسد كل منها موضوعاً أو نمطاً إصلاحياً بعينه.على الصعيد السياسي مثلا كان هناك تكرار عبارات: إصلاح أو تغيير النظم السياسية في المنطقة،إطلاق مناخ حريات التعبير والإعلام، وتعزيز المشاركة الشعبية،والتعددية السياسية،إطلاق الأساليب الديمقراطية في الحكم...الخ. وعلى الصعيد الاقتصادي كانت هناك دعوة إلى إصلاح البني الاقتصادية وفتح الأسواق وتعزيز دور القطاع الخاص وتقليص هيمنة الدولة على الاقتصاد[1].

المتغير الثاني هو المتغير التقني أو التكنولوجي وال ذي تمثله **ثورة الاتصالات** .والتي مثلتها وسائل الاتصال الحديثة بسرعتها المستمرة وقدرتها على اختراق الأفاق واختزال الأبعاد والمسافات،بشكل أدى إلى انتشار الثقافات بصورة لا مثيل لها،بحيث لم يعد أي بلد في العالم قادر أن يعيش بمعزل عن الدول الأخرى.بل لقد أصبح تطور الأمم مرهون بمن يملك تلك التقنيات الاتصالية الحديثة ويطورها وفقا لاحتياجاته.

والإعلام لم يبقى بمنأى عن هذه التحولات التكنولوجية التي ميزها ظهور الانترنت،التي أصبحت اليوم تلعب دورا أساسيا في مواجهة الدولة.حيث كانت هذه الأخيرة تتصرف من منطلق أنها القوة الشرعية الوحيدة التي لها الحق في تنظيم وتحديد مضامين العملية الإعلامية من مرجعية سياسية أو إيديولوجية.فالتفاعل عبر الانترنت احدث تغيرات وتساؤلات في المشهد السياسي للدول العربية[2].إذ انه سابقا كانت وسائل الإعلام التقليدية تسهم إسهاما فعالا وكبيرا في تكوين الرأي العام باعتبارها تمثل المصادر الأكثر أهمية والمحركة لجمهور الناخبين.فجاءت الانترنت لتقلل من الاعتماد على تلك الوسائل إلى جانب الفضائيات والإذاعات والصحف. وأصبحت تقوم بانجازات اتصالية عديدة ومأثرة في توجهات الرأي العام وقناعاته.

المتغير الآخر وهو الاقتصادي ويتضح من خلال **اقتصاد السوق وما ينتج عنه من موارد واستثمارات في المجال الإعلامي**.حيث أوضح هذا المتغير نتيجتين أساسيتين هما: ا- تحول المؤسسة الإعلامية إلى مشروع اقتصادي ضخم بحاجة إلى استثمارات مالية كبيرة، مما أدى إلى حصر ملكية هذا المشروع بيد الدولة أو رأس المال،وتحددت حرية التعبير بموجب ذلك على هاتين القوتين[3] .

---

[1]- إبراهيم عبد الرزاق و صفد حسام الساموك، **الإعلام الجديد..تطور الأداء والوسيلة والوظيفة** .ط1،الدار الجامعية للطباعة والنشر والترجمة،بغداد،2011، ص 16.

[2]-عبد القادر تومي،**العولمة فلسفتها مظاهرها تأثيراتها**.مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع،2009،ص184.

[3]- عبد القادر تومي،مرجع سابق،ص180..

الحقيقة المؤكدة اليوم،أن وسائل الإعلام الجماهيرية أصبحت عبارة عن مشاريع تجارية ضخمة.بسبب تزايد الدور الذي يقوم به الإعلام في تكوين الأنساق المعرفية والفكرية للمواطن العادي،على حساب دور المؤسسات التكوينية والتربوية التقليدية(البيت،والمدرسة...وغيرهم) مما أدى إلى زياد تلاصق الإعلام برأس المال الضخم،قابلته زيادة تلاحم الدولة الحديثة برأس المال،وهو ما أدى- بالنتيجة -إلى تحول المؤسسات الإعلامية الكبرى إلى مشاريع اقتصادية- إيديولوجية تنطلق من مواقع سياسية واقتصادية وثقافية تحددها القوى الاقتصادية التي تملكه،فالقوى المالكة والموجهة للوسيلة الإعلامية هي التي تحدد إستراتيجيات وسياسات ومنطلقات وأهداف ووظائف هذه الوسيلة[1].

المتغير الأخير هو المتغير الإعلامي.والذي يمكن اعتباره الأكثر أهمية لاشتماله المتغيرات السابقة وتأثيره فيها من خلال مساهمته في حراكها الدولي وامتداد ذلك الحراك في المجتمعات المحلية. ويتجسد هذا المتغير في **الفاعلون الجدد في عملية تغيير الأنماط الإعلامية السائدة** .في وقت صار فيه انتقال المعلومات ونشرها دون عوائق أو قيود من أساسيات تشكيل المجتمع المعلوماتي.هذا الذي يهيئ لتعميم ظاهرة التحول من تقديم الخدمات الإعلامية للمتلقي في عملية الاتصال الجماهيري من دون مشاركته في جوانب نشر المعلومات، إلى عنصر مشارك في عملية التبادل والتفاعل الإعلامي داخل المجتمع الواحد وبين المجتمعات الأخرى. فلقد أكدت معظم نماذج الاتصال التقليدية،ابتداء من نظرية شانون وويفر(*Shannon &Weaver*) مرورا بنظرية الطلقة السحرية (*Magic Bullet*)،ونموذج نقل المعلومات على مرحلتين (*Two – Step Flow Of Communication*) ونموذج الانتباه والإدراك الانتقائي (*Attention &Perception.*) وصولاً إلى نموذج ويستلي وماكلين (Westley& MacLean) ومفاهيمها عن حراس البوابة (*Gate Keepers*).على أن وسائل الإعلام التقليدية وسائل اتصالية ذات اتجاه واحد وتفتقر إلى رجع الصدى الفوري في حين أن التفاعل الحقيقي يتطلب نموذجا اتصاليا ذي اتجاهين أو اتجاهات متعددة[2].

مع ظهور وسائل الاتصال الحديثة- بما تمتلكه من أدوات تفاعلية -أصبح للمستقبل القدرة على المشاركة النشطة الأكثر فاعلية في العملية الاتصالية بحيث أصبح الجمهور يسعى للحصول على المعلومات واختيار المناسب منها،وتبادل الرسائل مع المرسل - أصبح صعباً التمييز بين المرسل والمتلقي في حالات متعددة- في ظل استخدام

[1]-Noam Chomsky et Robert W.McChesney, internet et la révolution numérique ».dans :**Propagande**,**médias**,**et démocratie**. Les Editions El-Hikma,Alger,2000,p126.

[2]- إبراهيم عبد الرزاق و صفد حسام الساموك،نرجع سابق،ص 80.

هذه الوسائل التي هيأت الطريق السريع للوصول إلى المعلومات والذي عادت نتائجه على العملية الاتصالية. حيث مد المجال الاتصالي بوسائل إعلام جديدة New Media،التي زادت في البدائل المطروحة أمام المتلقين،كما أن ميزته التفاعلية أتاحت لمستعمليه مزيدا من التحكم في المعلومات وتبادلها.

* مفهوم الإعلام الالكتروني (تعريفه ، نظريته(المجال العام)، أشكاله و تأثيراتها على الرأي العام) .

إن حداثة مصطلح الإعلام الالكتروني أدت إلى اختلاف العلماء والخبراء في وضع تعريفا محددا إلى جانب تعدد المصطلحات المرادفة له.وبداية بالتعريف،من بين التعريفات العامة التي أعطيت له هي " انه نوع من الإعلام يتم عبر الانترنت يستخدم فيه فنون وآليات ومهارات العمل في الإعلام التقليدي فضلا عن مهارات وآليات تقنيات المعلومات التي تتناسب مع الانترنت كوسيلة اتصال بما في ذلك استخدام النص والصوت والصورة والمستويات المختلفة من التفاعل مع الجمهور، لتقصي الأخبار الآنية وغير الآنية ومعالجتها وتحليلها ونشرها للجمهور عبر الانترنت بسرعة".

بينما عرفته اللجنة العربية للإعلام بأنه" الخدمات والنماذج الإعلامية الجديدة التي تتيح نشأة وتطوير محتوى وسائل الاتصال الإعلامي آلياً أو شبه آلي في العملية الإعلامية باستخدام التقنيات الالكترونية الحديثة الناتجة عن اندماج تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات كنواقل إعلامية غنية بإمكاناتها في الشكل والمضمون ويشمل الإشارات والمعلومات والصور والأصوات المكونة لمواد إعلامية"[1].

ومما سبق يمكننا وضع تعريف مختصر للإعلام الالكتروني انه يعبر عن نوع جديد من الإعلام ينشط في الفضاء الافتراضي ويستخدم الوسائط الالكترونية كأدوات له تديرها دول ومؤسسات وأفراد بقدرات وإمكانيات متباينة يتميز بسرعة انتشار وقلة التكلفة وشدة التأثير.

فيما يخص المصطلحات المرادفة له والتي كثرت هي الأخرى باختلاف الثقافات والأطر الفكرية المتباينة. نذكر من بينها :- **الإعلام البديل (Alternative Media)** و يستقي دلالته من جمهوريته، فالجمهور اتخذوه بديلاً عن الوسائل الإعلامية التقليدية وهذا المصطلح إنما يصدق في الدول العربية خاصة لأنه يعكس نوع من النقص في الإعلام الأصلي- الرسمي خاصة-. - **الإعلام الجديد (New Media)**،نسبة لشكل الممارسة الإعلامية الحديثة الغير مألوفة. - **الإعلام الرقمي و التفاعلي Interactiv and Digital (Media)**،وهو رقمي لاعتماده في عملية الاتصال عن بعد مابين أفراد يتبادلون الأدوار في بث الرسائل الاتصالية من خلال النظم الرقمية المختلفة ووسائلها. أما الصفة الأخرى فهي نسبة للخاصية التفاعلية التي فرضتها

[1]- إبراهيم عبد الرزاق و صفد حسام الساموك،مرجع سابق ،ص 90.

التكنولوجيات الحديثة التي أدخلت على وسائل الإعلام و أعطت فرصة للجمهور كي يتفاعل مع المادة الإعلامية بأن يعبر عن أرائه ومقترحاته وتعليقاته من خلال مساهماته على المواقع والبوابات والمدونات الالكترونية المختلفة.- **إعلام المجتمع** (**Media Society**) (**الإعلام الشعبي، إعلام المواطن**) يعبر هذا الأخير **عن** المحتوى الإعلامي الذي يقوم أفراد المجتمع أو الجمهور بإنتاجه وبثه عبر الوسائل الاتصالية الشبكية،مثل: كاميرات الفيديو والكاميرات الرقمية وأجهزة الموبايل[1].

بالتالي هو إعلام مسموع مرئي و يطلق عليه نتيجة لذلك مصطلح إعلام الفيديو وقد شاع استخدامه ولاعتماد عليه،مع انتشار المواقع الالكترونية التي تسمح ببث تلك الفيديوهات وجعلها في متناول الجميع ويعتبر موقع اليوتيوب you tube أشهر هذه المواقع.

بالنسبة للجانب النظري لهذا النوع من الإعلام، فيمكن إرجاعه إلى نظرية المجال العام public sphere للفيلسوف الألماني المعاصر يورغن هابرماس Juergen Habermas.بالرغم من انه تحدث عن هذا المجال في كتابه 'التحول البنيوي للمجال العام " Structual Trsnsformation of the Puplic Sphere" سنة 1962،إلا أن انتشار المصطلح جاء بعد ترجمة النظرية إلى الانجليزية سنة 1989. ويقصد هابرماس بالمجال العام ، انه مجال من مجالات الحياة الاجتماعية يتشكل فيه الرأي العام.فهو يتوسط المجال الخاص الذي يتضمن المجتمع المدني – عالم التبادل السلعي والعمل الاجتماعي-، والمجال الخاص وهو مجال السلطة العامة المتعلق بالدولة ويعبر كلا المجالين من خلال آلية الرأي العام التي تجعل الدولة بصيرة بحاجات المجتمع. وهذا ما يميزه عن الدولة ويجعله مجال لإنتاج الخطابات التي غالبا ما تكون ناقدة للدولة.كما انه من الجانب الاقتصادي هو مجال للنقاش والجدل لا للبيع الشراء[2].

إذن من الملاحظ أن نظرية المجال العام تسعى إلى إتاحة ساحة سياسية تحترم حقوق الأفراد وتزيد من قوة المجتمع لأن الاتصال الذي يحدث في المجال العام يخلو من الإكراه المؤسسي كما أن الحوار في هذا المجال العام يمكن أن يؤسس لخطاب ديمقراطي والذي يتحقق وفق هابرماس من خلال التوحيد وبناء الإجماع في المناقشات التي يتغلب فيها المشاركون على اختلاف الآراء لصالح الاتفاق المنطقي.وتسعى نظرية المجال العام التي وضعها هابرماس

[1]- محمد عواد، **مدخل إلى الإعلام الجديد**. د م ن،2011 ،ص19.

[2]- السيد ياسين، "انهيار المجال العام وصعود الفضاء المعلوماتي" ، مجلة الأهرام الرقمي ،عن الموقع الالكتروني :
http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=96344&eid=448. تاريخ الدخول:2013/01/14.

إلى نشر قيم التنوير عن الحرية والديمقراطية في المناقشات الحديثة والتي تهدف إلى تحقيق الإجماع البرجماتي. كما يأمل إلى خلق حوار يقع خارج سيطرة الحكومة والاقتصاد.

وإذا ما حولنا قواعد هابرماس إلى الشبكات الالكترونية الحالية فإن الإمكانية التي تثار للديمقراطية تستطيع بالفعل أن تمثل كلاً من اهتمامات المواطن أو الفرد واهتمامات الجماعة خاصة في المجتمعات العربية التي طالما عانت من القمع وخنق الحريات. فاتساع استخدام الشبكة العنكبوتية حاول قيادة المجتمع العربي إلى حالة من الديمقراطية من خلال إمكانية الوصول غير المحدود للمعلومات والمشاركة المتساوية في المناقشات الثقافية. فمنذ ظهورها كوسيلة اتصال في المجتمع أصبح المستخدمين قادرين على التفاعل على مستوى متساو.ولأن أعضاء المجال هم كائنات عقلانية–وفق النظرية– فإن أساس إقامة الاستمرارية هو في قوة الحجج التي تأتي من داخل الذات بعيدا عن ضغوط القوى المادية في المجتمع وبدون رقابة. إذن حسب هابرماس فالإعلام الالكتروني جعل المجال العام يتميز – بتأثير الثورة الاتصالية– بكونه مجالا جديدا للمعلومات والمناقشة والمعارضة والصراع السياسي. وهذه الوظائف المتعددة خلقتها الميديا المتعددة الجديدة وتكنولوجيات الكمبيوتر, والتي من شأنها أن تعيد صياغة المجال العام بعد أن اتسعت آفاقه[1].

أما عن أشكال الإعلام الالكتروني،فنقصد بها الوسائل التي يعتمد عليها هذا الإعلام للزيادة في مدى التغطية الإعلامية. ونذكر منها:

1 - **الصحف الالكترونية** (Electronic Newspaper): تتسم الصحف الالكترونية بالعديد من الخصائص الاتصالية، التي تنطلق من قدرات شبكة الانترنت كوسيلة اتصال حديثة، وأكدت معظم الأبحاث والدراسات على أنها أصبحت وسيطا إعلاميا فعالا، فالصحيفة الالكترونية تكون في متناول القارئ طول اليوم،فضلا عن إمكانية إنتاجها بناءا على طلب المستخدم وفقا لما يعرف بخدمة الأخبار عند الطلب (New On Demand)،التي تمكن المستخدمين من اختيار المعلومات التي يريدون مطالعتها من بين تلك الكثيرة المقدمة من هذه الصحف.كما تتسم هذه الصحف بإمكانية تعديلها لتلبي حاجات المستخدم– لا تحتاج لتوزيع جماهيري– فيما يعرف بشخصنة الصحف الالكترونية.فمنتج الصحيفة يمكنه أن يجهز قائمة بالأخبار التي يختارها المستخدم مسبقا،ويجدها جاهزة فور دخوله إلى موقع الصحيفة. لقد قامت مواقع الصحافة الالكترونية وفقا لهذه الخصائص،بإدماج آليات لتواصل الأفقي والجمعي الذي يمثل الفرق

[1]– السيد ياسين،مرجع سابق.

الجوهري بين الصحيفة الورقية ومثيلتها الالكترونية [1]. فهذه الأخيرة تقوم على نمط جديد من التفاعل عن طريق خلق مساحات للحوار وبالتالي المشاركة برأي القراء، إما بمناقشة المحررين أو الرد على المنشورات وإبداء وجهة نظر القارئ الخاصة.وتجدر بنا الإشارة هنا إلى وجود نوعين من مواقع الصحف الالكترونية،فهناك الصحيفة الالكترونية الخاصة بالنسخة الورقية لجريدة ما مثال : جريدة الخبر الجزائرية وموقعها http://www.elkhabar.comأو الصحف الالكترونية الكاملة (On-line Newspaper) مثال : مجلة الدولية المصرية وموقعها http://www.doualia.com

2 - **منتديات ومدونات الانترنت (internet forum and blogs):**

منتديات الانترنت internet forum هي من أهم تطبيقات المشاركة والتفاعل التي جاءت بها شبكة الانترنت.وهي عبارة عن مجموعة من البرامج المختلفة تعمل على تطبيق نوع من التواجد الحي-لتحقيق إسماع صوت الجميع- للتجمعات البشرية على الانترنت.ويعود نشاطها إلى عام 1995 أين بدأت بالظهور وقد مثلت وقتها مرحلة انتقالية أو تطورية لنشرات الالكترونية BBS (**Bulletin Board System**) ومجموعات الأخبار التي سادت في الثمانينات والتسعينيات،لتخلق نوع من المجتمعات الافتراضية التي تتناقش حول موضوعات عدة.

ويطلق على المنتديات أسماء مثل: منتديات الويب،منتديات التراسل، منتديات النقاش،مجموعات النقاش.كما يطلق عليها اسم المنابرأيضا.لكل منتدى صاحب هو من يبادر بها ويطلق عليها اسم ،ويقوم بتعين مجموعة من زوارها ونشاطاتها وإدارتها ومراقبة كل ما يكتب فيها، ويوجد نوعين من المنتديات بعضها مفتوح يطلق عليه Un-moderated web forumحيث تعمل بدون رقيب،بينما البعض الأخر يدار بواسطة مجموعة تعمل بمثابة حارس بوابة.أما عن نشاطاتها فالمنتديات تعمل كمنابر لجماعة سياسية أو دينية أو ثقافية أحادية التوجه، تقوم بنشر أفكارهم وبرامجهم أو ترسل رسائل محددة لأعضاء الجماعة عن طريق الانترنت[2].

كما تلعب المنتديات دورا إعلاميا في الترويج للأفكار ونشر البيانات المكتوبة والمصورة،بل وأصبحت وسائل الإعلام التقليدية -حتى بعض وكالات الأنباء- تلجا لما تكتبه وتعيد بث الصور التي عرضت فيها.كما تعرف بعض البلدان نوع من المنتديات يعرف بالمنتدى القومي مثلما هو الحالي في اليابان الذي يستقبل فيه منتدى

[1] - محمد عواد،مرجع سابق،ص 75.

[2] - مرسي مشري،مرجع سابق،ص162.

2channel ملايين الرسائل يومياً[1].

في السودان أيضا يوجد منتدى باسم سودانيز أون لاين تم إنشاءه من طرف مغترب سوداني(بكري أبو بكر) بالولايات المتحدة الأمريكية.وأصبح مع الوقت منبر أساسي يجتمع فيه السودانيين ليتثاقفوا ويعرضوا وجهات نظرهم المختلفة في شتى الموضوعات،بل و حتى محاولة إيجاد حلول لبعض المشاكل.إذن يتضح أن المنتديات هي وسيلة سريعة وغير مكلفة يمكن الاعتماد عليها في نشر الأخبار والترويج للأفكار ،فقد أصبحت بعضها ذات بعد سياسي وعلى درجة كبيرة من الشهر لدرجة أن الاشتراك فيها يكون بمقابل مالي وذات عضوية مكلفة،بل وهناك أسماء منتديات تباع بأسعار باهضة نتيجة الشهرة التي حققتها.ومن أشهر المنتديات السياسية نجد مثلا: منتدى النقاش المحايد وموقعه هو http://news.bbc.co.uk/ ،منتدى الشبكة الليبرالية العربية وموقعه هو http://www.liberalls.org/vb/index.php.

لكن مع مرور الوقت أصبحت هذه المنتديات منابر لنشر بعض الوثائق السرية التي من شانها الإساءة لسمعة احدهم أو نشر بعض الأفكار المتطرفة، كما يستعملها البعض خاصة في وطننا العربي لقتل الوقت وملئ الفراغ،فضلا عن بث صور ومقاطع فيديو غير مرغوبة أو لا تتماشى ورغبات صاحب المنتدى الذي في الواقع لا يعتبر فعليا صاحبها لأنها تتحول تدريجيا إلى ملكية جماعية . هذا الأمر الذي أدى بالبحث عن وسيلة أخرى تحقق طبيعة الفردية وتم إثره إنشاء **المدونات blogs**.

المدونة أو ما يعرف بالبلوغ Blog (weblog) هي عبارة عن موقع –صفحة ويب- يستخدم كصحيفة يومية الكترونية فردية تعبر عن صاحبها.هذا الذي يتحكم في عدد التدوينات المؤرخة والمرتبة ترتيبا زمنيا المنشورة في المدونة.يعرفها فرانسيس بيزاني Francis Pisani " البلوغ هي يوميات شخصية على الشبكة يتم إدراجها بواسطة برامج تسمح بطبع نص على الكمبيوتر وإرساله فور الاتصال بالشبكة ليظهر على صفحة الموقع الرسمي. وهي تمزج بين المعلومات والآراء وتكون متصلة بمصدر أصيل أو مفكرة أخرى أو مقالة ينصح بها كاتب المدونة أو يعلق عليها." [2]وقد تقتصر المدونة على شخص واحد أو على جماعة يعرف أصحابها باسم المدونين Bloggers كما نجد لها أنواع،فمنها الذي يعتمد على الصور والتعليق عليها تسمى Fhotoblog،ومنها القائمة على أساس نشر المحتوى بالصوت والصورة وتعتبر الأكثر انتشارا ويطلق عليها Videoblogs.كما يوجد نوع أخر يعرف ب Moblog وهو مصطلح يمزج بين كلمتي mobil و blog وهي نوع من المدونات

[1]- صادق عباس مصطفى،مرجع سابق ،ص 193.

[2]-. زياد القاضي وآخرون، **مقدمة إلى الانترنت**.ط1،دار صفاء للنشر والتوزيع،عمان ،2000،ص85.

يشمل نظاما لإرسال الرسائل من الهواتف النقالة إلى الانترنت أو أي نوع من الأجهزة الالكترونية المماثلة [1].أما فيما يخص محتوى المدونات،نجد بعض المدونين يخصصون الكتابة حول موضوع والآخرون في مواضيع شتى.حيث تدور هذه الأخيرة ما بين يوميات وخواطر أو إنتاج أدبي أو أخبار ،فضلا عن التخطيط للحملات الاجتماعية والسياسية وغيرها من الموضوعات.

ولقد أدى انتشار المدونات إلى زيادة استخدام الانترنت وتعاظم دورها باعتبارها وسيلة للتعبير والتواصل أكثر من أي وقت مضى.إذ أصبح التدوين من أهم وسائل النشر للعامة خاصة انه يتيح نشر ما لا يسمح بنشره في وسائل التعبير الأخرى.هذا وقد سمحت بعض الأحداث السياسية البارزة كحرب العراق الثالثة والانتخابات الأمريكية لسنة 2004،بتحول المدونات إلي مصدر لتتبع الأنباء وكذلك الحصول على رأي القسم الأكبر من جمهور الانترنت خاصة فئة الشباب.ونذكر في هذا السياق نموذج الموقع الذي عرف شهرة كبيرة وهو موقع سلام باكس Salam Pax،حيث قام شاب من العراق بتدوين يومياته بشكل منتظم في مدونته Where is read ? وكان يحكي فيها عن مشاهد الحرب وتفاصيل حياته الأسرية والاجتماعية، وحتى خصوصياته.إلى جانب نقل مناحي الحياة اليومية في بغداد المحتلة.وقد أثار هذا الموقع وشخصية صاحبه فضول واهتمام وسائل الإعلام الدولية التي كرست له عددمن المقالات في مقدمتها جريدة الجاردين التي خصصت له زاوية يكتب فيها مقالا دوريا بل وقام بإصدار كتاب بعنوان:" سلام باكس : اليومية السرية لعراقي عادي."[2]

3 - **الهاتف النقال:** يعتبر من احدث وسائل الإعلام الجديدة التي فرضت نفسها بقوة في الوقت الراهن.ويعد هذا الجهاز أداة مهمة في يد المراسلين والعاملين في مجال الإعلام،فمن جهة يستخدم كوسيلة لزيادة وسرعة مصادر الصحف الإخبارية.وتقدم المؤسسات الإعلامية والقنوات الفضائية أخبارها وخدماتها للأفراد عبر خدمات شركات الاتصالات من جهة أخرى.وقد ازدادت تأثيرات هذا الجهاز اثر إمكانية ربطه بالانترنت وأصبحت خدمات كالبريد الالكتروني وبث الفيديو الرقمي وغيرها متاحة عليه.خاصة مع ظهور الجيل الثالث محمول G3 الذي سهل استخدام أي تطبيقات للانترنت بشكل أكثر فعالية وأسرع تنفيذا (مكالمات الصوت والصورة vedio call،انترنت السرعة الفائقةbroad band)[3].

[1] – صادق عباس مصطفى،مرجع سابق،ص203.

[2] – المرجع نفسه ،ص 199.

[3] – فؤادة عبد المنعم، **الإعلام الدولي** .ط1،عالم الكتب،القاهرة،2010، ص 172.

نشير أيضا إلى نوع من الهواتف المحمولة التي استطاعت أن تكون المرافق الدائم والضروري للصحفيين والمراسلين عبر العالم- خلال السنوات الأخيرة- وهو جهاز بلاكبيري Blackbery،وذلك لتجميعه مزايا الهاتف النقال وجهاز لاسلكي لاستقبال وإرسال البريد الالكتروني.فعلى سبيل المثال اعتداءات لندن 2005 تم مشاهدتها بفضل تغطية احد الصحفيين الأجانب بواسطة هذا الجهاز،كذلك في نفس السنة تم نقل خبر وفاة يوحنا بولس الثاني عبر رسالة الكترونية من بلاكبيري إلى وكالة " اسوشيتد برس".[1]

المبحث الثاني: التوظيف السياسي للشبكة العالمية للمعلومات.

أصبحت الشبكة العالمية للمعلومات من أهم الأدوات التي تعتمد عليها البشرية في تحقيق مهام عدة. وفي الشأن السياسي توجد العديد من المسارات التي يتم من خلالها توظيف تلك الشبكة لتحقيق أهداف وممارسي السياسية والمشاركين في العملية السياسية،وذلك من خلال توليدها لآليات وأدوات لممارسة الديمقراطي ة بمظهر رقمي.

المطلب الأول: مفهوم الديمقراطية الرقمية واهم مظاهرها.

كما ساهمت الشبكة العنكبوتية في إلغاء حدود الزمان والمكان ،وقربت المسافات وأتاحت فرصا أكثر للتشاور والنقاش،مما جعل المجتمع يتخذ طبعا أليا أكثر منه بشريا. ساهمت أيضا في التأثير على الأمور السياسية محاولة الربط بين فروع الدولة وخلق نوع من التطور على الديمقراطية التشاورية بغية فتح قنوات أوسع للحوار والتمثيل،وذلك من خلال ما يعرف اليوم بالديمقراطية الرقمية.

- **في مفهوم الديمقراطية الرقمية** : بادئ ذي بدأ، نلاحظ أن مصطلح الديمقراطية الرقمية يضم شقا سياسيا وأخرا تكنولوجيا. **الشق الأول** يقصد به ذلك المصطلح الذي شغل حيزا كبيرا ومهما في الفكر الإنساني،بداية بالحضارة اليونانية فيما عرف بديمقراطية أثينا المباشرة ووصولا إلى ما يلقاه اليوم من رواج على المستوى العلمي ،لحد بلوغه مرحلة شن الحروب والتدخل في مصائر الشعوب باسم نشر الديمقراطية وقيمها. وما بين ديمقراطية أثينا والحرب باسم الديمقراطية يوجد ما لا يعد ولا يحصى من الكتب والبحوث والأعمال لمفكرين وفلاسفة وسياسيين حول هذا المصطلح. ورغم كثرتهم إلا انه هناك شبه اتفاق فيما بينهم على أن الديمقراطية لا تقوم على القوانين أو النظم التي يسنها الحكام،بل هي أساسا تقوم على مستوى ونوعية الثقافة السياسية لدى الشعوب ومدى القبول والتقيد بها مجتمعيا.فهي لا تنشا وتتبلور من دون فهم وإدراك للمجتمع السياسي

[1]- فؤادة عبد المنعم ، مرجع سابق،ص 173.

بعملية البناء الديمقراطي. وهنا تبرز قوة الدولة في تنوير الشعب بأحقية هذا المبدأ [1]، ويكون ذلك عن طريق المؤتمرات والندوات التثقيفية لزيادة الوعي السياسي لدى المواطن فضلا عن السماح للأحزاب والكيانات السياسية بان تكون طرفا فعالا في الحياة السياسية.

أما الشق الثاني والمتعلق بمصطلح الرقمية،فمنبع هذه الكلمة يعود إلى الطريقة التي يتم بموجبها تخزين البيانات أو المعلومات على الحاسبات الآلية بشكل رقمي،يتيح تخزين كميات هائلة من المعلومات على وسائط أو حيز تخزين صغير جدا. كما يتيح تبادل ونقل تلك المعلومات بسرعة وسهولة شديدين،بين الحواسيب المختلفة المشتركة في شبكات المعلومات.فضلا عن سهولة تشفير وتكويد تلك البنات والمعلومات وضغطها وتصغير حجمها بنسبة 1001 من الحجم الأصلي[2] لتنتقل عبر الشبكات ثم يعاد فك ذلك الضغط من الطرف المستقبل لها ليتحصل عليها كما هي.

ببلوغ التدوال الرقمي للمعلومات اليوم حد السطوة والقوة ،من جانبه الاحتياج للديمقراطية بلغ في المجتمعات المعاصرة حد الشغف،كان لا بد للشقين أن يتلاقى.فقد نجحت البيئة الرقمية لتوليد وجمع ونقل ومعالجة المعلومات وتداولها،في أن توفر للديمقراطية منظومة قادرة على تداول المعلومات المستخدمة في الممارسة الديمقراطية بسرعة وكفاءة فيما بين الأطراف المشاركة. وهذا الأمر هو في الواقع جوهر الديمقراطية كفكرة وممارسة. فكما المواطن يكون بحاجة دائمة لمعرفة معلومات عن حقوقه وكيفية الحصول عليها واستخدامها ووسائل ممارستها،الحاكم أيضا أو المسؤول السياسي يكون في حاجة وبصفة دائمة لمعرفة معلومات عن مواطنيه واتجاهاتهم واراهم واحتياجاتهم.فضلا عن أن حرية الرأي والنقد والإعلام كحقيقة أصيلة من قيم الديمقراطية لا قيمة لها بدون حرية كاملة في تداول ونشر المعلومات.[3]

إذن وكمحاولة لتعريف الديمقراطية الرقمية الماما بشقيها،يعرفها الدكتور جمال محمد غيطاس في كتابه "الديمقراطية الرقمية" قائلا " هي توظيف أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الرقمية في توليد وجمع وتصنيف وتحليل ومعالجة ونقل وتداول كل البيانات والمعلومات والمعارف المتعلقة بممارسة الديمقراطية والياتها المختلفة. بغض النظر عن نوع هذه الديمقراطية وقالبها الفكري ومدى انتشارها وذيوعها ومستوى نضجها وسلامة مقاصدها

[1] – جمال محمد غيطاس ، **الديمقراطية الرقمية**.ط1،نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع،2006،ص 34.

[2] – المرجع نفسه ،ص 38.

[3] - روبرت حسين،ترجمة بسمة ياسين، مرجع سابق،ص 169.

وفعاليتها في تحقيق أهداف مجتمعها" [1].بمعنى أن الديمقراطية الرقمية هي وجه جديد للمشاركة السياسية في عصر الاتصالات الرقمية،بعدما تأثرت بما يشهده العصر من تحولات خاصة فيما يتعلق بانتشار استخدام الشبكة العنكبوتية. ويمكننا أن نستنتج في إطار هذا التعريف نقطتين أساسيتين هما :

1 - ليست الديمقراطية الرقمية بنوع جديد يضاف إلى أنواع الديمقراطيات الأخرى(الليبرالية، الاجتماعية، المسيحية).فتكنولوجيا الاتصالات لا تصنع نموذج فكري أو مؤسسي جديد يحتل مكان ما كان قائما من أفكار وكيانات ومؤسسات، بل تقدم أدوات جديدة تجعل تلك الأخيرة تمارس فعاليتها بشكل أكفا وأسرع وأوسع نطاقا.

2 - تأثر تكنولوجيا الاتصالات في الممارسات الديمقراطية،ويمكنها أن تستحدث منها ما لم يكن موجود.وذلك بسبب قوتها في إيجاد وسائل شديدة التنوع فيما يتعلق بالتواصل بين البشر.حيث أفرزت توجها نحو العالمية على حساب القوميات المحلية، وأخر نحو إلغاء الخطاب الجمعي والتركيز على الخطاب المفتت الذي يصل لمستوى كل مواطن على حدى.

- **من أهم مظاهر الديمقراطية الرقمية :**

نهتم في هذا العنصر بذلك التغيير الذي عرفته آليات ممارسة الديمقراطية،من خلال اعتمادها على أدوات تكنولوجيا الاتصال وممارستها بشكل الكتروني رقمي . وفي مقدمتها **آلية الانتخابات** وما تتضمنه من آليات فرعية خاصة كالحملات الانتخابية و أعمال الدعاية والتواصل مع الناخبين.ثم آلية التعبير عن الرأي التي لا تحدها قيود ولا سيطرة من احد في ظل الديمقراطية الرقمية.

1 - الانترنت والعمل الانتخابي (الحملة الانتخابية للرئيس الأمريكي اوباما 2008) :

ينصب الوجه الرقمي للانتخابات على تغيير طبيعة هذه الآلية لتتخلى عن بيئة العمل اليدوي القائم على الورقة والقلم وذهن الموظفين ومدري الانتخابات. لننتقل إلى بيئة العمل الرقمية التي فسحت المجال للحاسبات الالكترونية وشبكات الاتصال والبرمجيات المتقدمة، والنظم العملاقة المتخصصة في معالجة أحجام ضخمة من البيانات في اقل من ثواني.

ارتباطا بموضوع البحث والدراسة سوف نركز على جانب الأنشطة المصاحبة للانتخابات كأعمال الدعاية والتواصل مع الناخبين.إذ أصبحت اليوم الحملات الالكترونية في الانتخابات ذات أهمية بارزة. فبعدما كان– ولا يزال في عالمنا العربي– المرشح يلجا إلى وضع صوره وبرنامجه في لافتات ورقية ليملأ بها الشوارع ليعرفه الناس ويجوب

[1]- جمال محمد غيطاس، مرجع سابق،ص 45.

أعضاء الحملة الانتخابية شوارع المدينة ليحددوا مقرا للقاء مع الناس. بات المرشح الآن يلجا إلى فريق من الدعاية الالكتروني المكون من مبرمج ومصمم جرافيك وخبير تسويق الكتروني،ومختصين في صفحات مواقع التواصل الاجتماعي (فيس بوك، توتير ...الخ)،ليقوم هؤلاء بحملة الكترونية للمرشح تشمل أرجاء البلاد وتصل إلى الجميع في المنازل والأعمال وحتى المقاهي من خلال أقوى مجتمع افتراضي عبر الانترنت.

سوف سنستشهد بالحملة الانتخابية التي قام بها الرئيس الأمريكي اوباما ، والتي ركز فيها على التواجد على شبكة الانترنت في معظم مواقع الشبكات الاجتماعية،فضلا عن استخدام عملية التسويق السياسي * عبر محركات البحث وتطبيقات الايفون.

لقد كان اوباما يعي جيدا أهمية الدور الذي تلعبه الشبكة العنكبوتية في العمل السياسي،فهو من مستخدمي المدونات منذ عضويته في مجلس الشيوخ.حتى انه كان يخاطب أصحاب تلك المدونات على مواقعهم ويرد على اقتراحاتهم ويناقش أفكارهم،بل وكانت له مداخلة في 2005 وكتب بنفسه في إحدى أشهر المدونات السياسية الأمريكية Daily Kos كنوع من التفاعل مع جمهورها[1].وقبل أن تبدأ حملته الانتخابية بشكل رسمي.

وكانت هناك مجموعتان على موقع الفيس بوك كونهما شباب بهدف دعم ترشيحه.الأولى تكونت من 56 ألف والأخرى من 200 ألف،حيث يرجع الفضل لاحدهما في ترتيب اول فعالية مهمة يحضرها كمرشح للرئاسة سنة 2008.ومما يؤكد حرص اوباما على الاستعداد الجيد لتعامل مع كل أشكال التكنولوجيا الجديدة في حملته،الموعد الي حدده سنة 2007 مع مارك اندرسين Marc Andreessen –عضو مجلس إدارة فيس بوك واحد المساهمين في إنشاء نت سكيب–.وذلك بهدف التعرف على ما يمكن أن تتيحه له الشبكات الاجتماعية من إمكانيات في حملته الانتخابية ، وما يستلزمه تفعيلها من معدات وأجهزة واستعدادات تقنية وبشرية.[2]

---

* – **التسويق السياسي** : يعتبر التسويق السياسي عملية اتصالية تعتمد على تقنيات محددة تدرس حاجيات الناخبين وتطلعاتهم وسلوكهم الانتخابي بهدف استثمارها في تقديم مرشح أو ترويج مشروع سياسي ما بطرق شبيهة بالإشهار وبالأنماط البلاغية التي تستهدف الإقناع وإحداث التأثير. وتركز هذه التقنيات على المظاهر الانفعالية شأنها في ذلك شأن الدعاية . وفي ظل تكنولوجيا الاتصالات أصبح أساس العملية التسويقية تقنيا حيث يعتمد على الصورة والصوت والكتابة عبر المواقع الالكترونية المختلفة. ويعرفه **كافانا** " هو مجموعة استراتيجيات وأدوات تتبع لدراسة الرأي العام قبل وأثناء الحملة الانتخابية لتطوير اتصالات الحملات وتقييم أثارها". حيث يقول كافانا أن الأحزاب في هذا الأمر يشبهون رجال الأعمال الذين يسعون لترويج لمنتجاتهم.

[1] – سكينة بوشلوح، ' تأثير الانترنت على العمل السياسي..اوباما نموذجا' ،عن الموقع الالكتروني : **http://www.aljazeera.net/books/pages/24f6e8f8-666f-4dc5-896c-bae7274d82e0**. تاريخ الدخول: 2012/09/13.

[2] – منار الشوربجي،"دور تكنولوجيا المعلومات في حملة اوباما الانتخابية". السياسة الدولية،العدد 180،افريل 2010،ص82.

مع بداية الحملة الانتخابية كان لها موقعا خاصا بها، ولكنه كان متميز عن باقي مواقع منافسيه.حيث انه يسمح للمستخدم بالبحث عن أهم اللقاءات أو الفعاليات الخاصة بالحملة والتي تبعد ب 5 أميال مثلا عن منزله، وبمجرد أن يسجل المستخدم بياناته يتلقى فورا رسالة الكترونية بالحجز.الى جانب ذلك كان للحملة تواجد فعال في المواقع الاجتماعية خصوصا تلك التي يرتادها الشباب كالفايس بوك وماي سبيس، توتير ...الخ.غير أن الأهم في حملة اوباما كان الشبكة الخاصة بحملته والتي أطلق عليها اسم My Barack Obama والتي أصبحت تعرف اختصارا ب (MY BO).وهي شبكة تعمل كباقي الشبكات الاجتماعية الأخرى ،حيث يمكن لأي شخص من خلال موقعها إنشاء حساب لنفسه يقوم بإضافة من يشاء من أصدقاء ، ووضع معلومات وصور وتعليقات خاصة باوباما وحملته بحرية كاملة. واستطاع الموقع أن يجمع آلاف الأحاديث والصور والخطب والتسجيلات لاوباما وأتيح للمستخدمين استعمالها كما يشاءون، مما أدى إلى وصول عدد المستخدمين الذين يملكون صفحة خاصة على هذه الشبكة بمليوني شخص[1].

كما قدم الموقع إرشادات مختلفة للعمل التطوعي بشكل مبسط للغاية،على سبيل المثال: كان يوجد في احد أركانه مدخل يسمى ب "**كيف**" وكان تحته عدد من المفاتيح التي تقدم للمستخدم معلومات أساسية،من بينها كيفية مساعدته في أن يسجل نفسه ضمن الناخبين،كيفية إجراء اتصالات هاتفية لحشد التأييد للمرشح،كيفية إجراء ما يعرف بحملات طرق الأبواب...الخ،وكلها مهارات وخبرات معروفة في العمل السياسي والانتخابي في الولايات المتحدة الأمريكية.البريد الالكتروني أيضا كان من بين الاستخدامات الاتصالية التي لم تنسها حملة اوباما،فلقد كان مساعدوه يجمعون أسماء المؤيدين وبريدهم الالكتروني خلال جولات اوباما في البلاد،إلى أن أصبح لديهم قاعدة بيانات ضخمة ضمت 13 مليون شخص كان يتم مراسلتهم بشكل مستمر بواقع 5 إلى 20 رسالة في الشهر الواحد[2].

تكنولوجيا المحمول أيضا لم تغيب عن هذه الحملة،حيث استخدمت برامج وإمكانيات هواتف الايفون Iphone لإعداد قوائم المؤيدين والمتطوعين بأسماء أصدقائهم ومعارفهم المطلوب الاتصال بهم وإقناعهم أو تعبئتهم.فضلا عن إرسال رسائل إلى نحو 3 ملايين محمول بهدف مخاطبة المؤيدين. ونشير هنا إلى أن حملة اوباما

[1]- منار الشوربجي،مرجع سابق، ص 83.

[2]- المرجع نفسه،ص84.

استغنت عن المؤتمر الصحفي في إعلانها عن اختيار نائب الرئيس جوبايدن Joe Biden وعوضته برسائل المحول[1].

في الأخير،نقول أن تكنولوجيا الاتصالات بالرغم من أهميتها إلا أنها تبقى مجرد وسيلة مثل غيرها من الأدوات التي يمكنها أن تساعد في نجاح حملة انتخابية ما وفوز مرشح في حال أحسن استخدامها. فهي لا تكفي لوحدها لتحقيق نصر انتخابي فالعالم الافتراضي وحدة لا يمكن أن يخلق الحملة القاعدية المهمة لتحقيق ذلك الفوز.

2 – حرية التعبير عن الرأي والمعارضة (المعارضة السياسية الإيرانية بعد الانتخابات الرئاسية ل2009.):

تنفرد آلية التعبير عن الرأي والمعارضة في إطار الديمقراطية الرقمية بخاصية يندر وجودها في الآليات الديمقراطية الأخرى.وهي التعبير عن الرأي داخل الانترنت بلا قيود ولا تدخلات من أي طرف.فالفضاء الالكتروني المترامي الأطراف يتعامل معه ما يربو على المليار شخص من مختلف الأعمار والملل والتخصصات والجنسيات والألوان والاتجاهات السياسية والاقتصادية والعقائدية.ومكنت تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات الفرد من صناعة المحتوى السياسي واستقباله وإرساله وذلك بالاستفادة من إمكانات الهاتف المحمول وقدرته على التصوير والاتصال بالإنترنت وغيرها من الخدمات المختلفة. الأمر الذي خلق ما يعرف بالمشاركة الشخصية من خلال القيام بأعمال فردية غير خاضعة لأي توجهات معينة بل لقناعات سياسية خاصة[2]،خلافا لوسائل الاتصال التقليدية. وهذا ما أنتج ما يطلق عليه بالصحافة الالكترونية للمواطن وغيرها من أدوات التعبير عن الرأي.

من جانبها مسالة معارضة الحكومات تعتبر من أهم الخدمات التي تسهلها الشبكة العنكبوتية،فعن طريقها يمكن تسهيل عملية جمع المعلومات اللازمة لمحاسبة الحكومة ومساءلتها،ويكون ذلك بجمع ونشر المواد الإعلامية التي تكون أداة نقد للحكومة وسياستها العامة أو فضح أساليب القمع والعنف المتبعة اتجاه التيارات المعارضة للنظام الحاكم.وفي هذا السياق ندرج مثال المعارضة السياسية الإيرانية واعتمادها على الانترنت لتعبير عن

[1] - David Carr,"How Obama Tapped into Social Network's power."The New York Times,nov.9.2008.in :
http://**www**.**nytimes**.**com**/**2008**/**11**/**10**/**business**/**media**/**10carr**.**html**.consulted:2013/01/02 .

[2] – عادل عبد الصادق محمد، "الانترنت والديمقراطية: الأبعاد النظرية وملامح التأثير" . دراسة حالة إيران .مجلة الديمقراطية، عن الموقع الالكتروني : **http**://**digital**.**ahram**.**org**.**eg**/**articles**.**aspx?Serial=96532&eid=9723**. تاريخ الدخول: 06/02/0/2013.

أرائها ونقل أخبارها محليا وعالميا بالرغم من قمع السلطات الحاكمة،وذلك نظرا لما خلقته تداعيات مرحلة ما بعد الانتخابات الرئاسية الإيرانية ل 2009 من جو للدراسة والبحث حول مسالة استخدام الانترنت في عملية التحول الديمقراطي.

بعد حوالي الساعتين من إغلاق الاقتراع وإعلان فوز أحمدي نجاد بالانتخابات الرئاسية بنسبة 63%،نزل مؤيدو الحركة الإصلاحية إلى الشوارع احتجاجا على هذه النتيجة.واستخدم المتظاهرون الهواتف النقالة لتصوير الأحداث ثم تحميلها ونقلها عن طريق الشبكة العنكبوتية إلى المواقع الإخبارية وموقع يوتيوب you tube .من جهتهم المرشحين والناشطين قاموا ببث أخبار المظاهرات والاعتقالات وحتى المفاوضات التي دارت في الكواليس عبر مواقعهم،كل هذا جذب الملايين من الإيرانيين وغير الإيرانيين لمتابعة التطورات عبر الانترنت.[1]

نشير في هذا السياق أن عدد مستخدمي الانترنت في إيران قد عرف نقلة نوعية،فبينما كان لا يتجاوز 250 ألف مستخدم سنة 2000 أصبح يتعدى ال 32 مليون و 200الف مستخدم بحلول سبتمبر 2009 هذا إلى جانب امتلاك ما يقارب 45 مليون شخص جهاز الهاتف المحمول.ويرجع ذلك إلى السياسة الإعلامية المتبعة من طرف الحكومة الإيرانية والتي تتميز بالرقابة المشددة انطلاقا من الصحف ذات التوجه الإصلاحي التي كان مصير أغلبيتها المصادرة والإغلاق ووصولا إلى القنوات التلفزيونية الخاضعة للدولة ذات الأخبار الانتقائية. بالإضافة إلى التشويش المتكرر على غالبية القنوات الفضائية الأجنبية.

بالتالي لجا الإيرانيون في ظل هذا الحظر إلى أدوات التعبير عبر الانترنت كالمدونات والتي وصل عددها في إيران إلى 700 ألف مدونة ،ومكن استخدام تلك الأخيرة إلى جانب الرسائل النصية والتراسل عبر تقنية البلوتوث ونشر أشرطة الفيديو عبر موقع يوتيوب للمنشقين والمعارضين والطلبة الإيرانيين فرصة الوصول إلى شريحة واسعة النطاق من الجماهير ومكنهم من تحدي وسائل الإعلام الرسمية في البلاد، ونقل تطورات الأحداث في إيران وأراء مواطنيها إلى العالم.ولكن كل هذه الجهود كانت تصطدم بالإجراءات التي تتبنها الدولة[2].

ففور إعلان نتائج انتخابات 2009 وخوفا من رد الفعل العنيف عليها،قامت إيران بحجب مواقع الفيسبوك واليوتوب بالإضافة إلى عدد من مواقع الاصطلاحين كما قامت بوقف مؤقت لشبكة المحمول الأولى التي تديرها الدولة وذلك خوفا من استغلال تلك الأدوات في تنظيم المظاهرات والحشد والتجنيد لها.ولقد كان لهذا الأمر الكثير من السوابق ففي مطلع العام 2008 مثلا استنكرت السلطات الإيرانية الأخطار المزعومة التي تشكلها كتابة

[1] – ميلاد يورنيك ،"الانترنت والمعارضة السياسية الحالة الإيرانية". السياسة الدولية.العدد 180،افريل 2010،ص93

[2] – المرجع نفسه ، نفس الصفحة.

المدونات على الإنترنت والرسائل النصية القصيرة وغيرها من وسائل الاتصال الشعبية إلى حد أنهم هددوا باتهام بعض كتاب المدونات على الإنترنت بالبدعة والهرطقة، وهي جريمة قد يتعرض مرتكبها لعقوبة الإعدام، وقد اعتقل العديد من أصحاب المدونات الإلكترونية الإيرانيين وقضوا عقوبات في السجن لنشر آرائهم على الانترنت.[1]

إذن فبالرغم مما لعبته الإنترنت كأداة فعالة لنشر الديمقراطية والحرية الفردية وقدمت من فرص للصحافيين والمواطنين الذين يكافحون في ظل القيود المفروضة على استخدام الإنترنت في إيران. ودعم التعاون بين الإصلاحيين والمنظمات الأهلية لإحياء حركة التغير الديمقراطي.إلا أنها في واقع الأمر لم تستطع أن تكون وسيلة فعالة –خاصة في يد المعارضة– في تنظيم مظاهرات شعبية، وذلك يرجع إلى طبيعة الانترنت المفتوحة إلى جانب الإمكانيات التقنية للجهاز الحكومي التي تسمح له بمتابعة أي محاولة في ذلك الصدد والتعامل معها. على سبيل المثال الإعلان الذي نشره مهدي كروبي على موقعه بعزمه على لقاء المتظاهرين في الذكرى 31 لثورة الإسلامية في مكان وزمان محددين. الآمر الذي سمح للحكومة بالاطلاع عليه والتدخل لمنعه من الوصول إلى التجمع.هذا ما جعل الانترنت في إيران وسيلة أكثر فعالية في نقل المعلومات إلى خارج البلاد أكثر منها في تنظيم العمل الاحتجاجي على المستوى المحلي[2].

فلقد أدى التواصل على موقع التويتر مثلا إلى خلق نوع من التعاطف مع الموجة الخضراء وهي ترمز إلى الحركة الإصلاحية في المجتمع الإيراني بقيادة مير حسن الموسوي. وشمل هذا التعاطف أوساطا ليس لها صلة شخصية بإيران،حتى من جانب دراسات أكاديمية عن هذا البلد.واتخذ هذا التعاطف الالكتروني أشكالا متعددة منها استخدام اللون الأخضر في المواقع الاجتماعية أو استخدام التوقيت المحلي لإيران وغيرها.أيضا ساهم تواصل الإيرانيين عبر الانترنت في عملية التحريض بالقيام بظاهرات مناهضة للحكومة الإيرانية في مختلف دول العالم.حيث نشرت احد المواقع الاسترالية دعوة لتظاهر أمام السفارة الإيرانية تضامنا مع الشعب الإيراني،كما وجهت بدورها Amnesty International [3]رسالة على الانترنت تطالب كل من يقراها بالتضامن مع المعارضة الإيرانية و المساعدة في رفع أصوات هؤلاء الداعيين للحرية والعدالة داخل إيران.

المطلب الثاني: العصيان المدني في العصر الشبكي (العصيان المدني الالكتروني).

[1]– عادل عبد الصادق محمد،" الانترنت والديمقراطية:الأبعاد النظرية وملامح التأثير ".دراسة حالة إيران.مرجع سابق.

[2]– ميلاد يورنيك، مرجع سابق ، ص 94.

[3]– نفس المرجع،نفس الصفحة.

إن أهم ما يكفله مبدأ الديمقراطية للمواطنين،هو القيام بالعديد من الأنشطة السياسية على المستوى الميداني والجماهيري.بحيث تعتبر تلك الأنشطة وسائل للتعبير عن التأييد أو الرفض العلني والاعتراض على ما يرونه مساسا بحقوقهم من جهة،ووسائل للنضال والضغط على الحكومات من اجل تحقيق مطالب معينة.وتأتي حركة العصيان المدني في مقدمة هذه الأنشطة. وقد كان أول من استعمل هذا المصطلح وأشار إلى فكرته ،الكاتب الأمريكي هنري دايفيد ثوراو Henry David Thoreau في مقاله الشهير "العصيان المدني" المنشور في سنة 1849. وقد كتب ذلك المقال عقب امتناعه عن دفع ضرائب الحرب احتجاجاً على العبودية والقمع والاضطهاد والحرب التي كانت تخوضها الولايات المتحدة ضد المكسيك[1].

يعرف هنري العصيان المدني على أنه نشاط شعبي يعتمد أساسا على مبدأ اللاعنف.وهو نشاط غير قانوني يعبر عن تحدي لأمر ما أو لقرار ما،يكون هدفه المباشر هو المحافظة على ظاهرة معينة في المجتمع أو تغييرها.كما يرى هنري أن المواطنين هم الذين يشكلون ويصنعون الجزء الأهم في جماعة العصيان المدني،لذلك لا ينبغي على حركة العصيان أن تنشغل بتوجيه خطابها إلى الحكام أو النظام وتغفل عن اختيار خطاب مناسب للجماهير،يتم فيه دعوتهم للمشاركة والتحريض فضلا عن ربط مستقبلهم بنجاح هذا العصيان.واكتساب الجماهير إنما يكون من خلال تقديم نموذج قائم على رفض الانصياع للأوامر،فكلما صمد هذا النموذج أمام العقوبات كلما ازداد عدد المنضمين للعصيان.

كما يصف هنري ذلك الأخير على انه نوع من الحوار.حوار مع الخصم من خلال أشكال المقاومة،وحوار مع المواطنين من خلال تحفيزهم للمشاركة في نشاط المقاومة.فمن الضروري-حسب هنري- أن يستمر هذا الحوار وألا يتم تجاهله،فيستهدف بذلك جر المجتمع كله من مسئولين ومواطنين إلى حوار مكثف[2].

فاستمرار العصيان المدني وتحقيقه لأهدافه وازدياد قوة حركته مرهون باستمرار الحوار،والعكس سيؤدي إلى تعزيز لموقف وقوة النظام. ونشير هنا انه في حركة اللاعنف هذه، كلمة " مدني " تعني عكس ما تعنيه كلمة عنف وهذا معناه أن المشاركين في أي نشاط للعصيان المدني إنما أصلا يتصرفون بشكل مدني أي متحضر.فهي لا تتصل بصفة المواطن كما يتبادر إلى الذهن،فهو مرادف للعصيان المتحضر لا عصيان المواطن.وعلى مستوى العلوم السياسية فهو مصطلح يدل على نوع من المقاومة ،تتميز عن الثورة والانقلاب أو التمرد المسلح.

[1] – أحمد عبد الحليم وهشام مرسي،"العصيان المدني مقاومة أم احتجاج؟."، أكاديمية التغيير، سلسلة العصيان المدني، عن الموقع الالكتروني : **http://taghier.org/arabic/articles/civil01.htm**. تاريخ الدخول: 2012/05/18.

[2] - Per Herngren ,PATH OF RESISTANCE.THE PRACTICE OF CIVIL DISOBEDIENCE. Revised edition,2004,p22

رغم تع د د الآراء في تعريف المصطلح، فإن معظمها يلتقي على عناصر رئيسية لاستخدام الكلمة، **أهمها**:1- المنطلق: و هو الشعب أو فئات واسعة منه. 2- الهدف: و هو التعبير عن رفض أمر محدد. 3 - الأسلوب : الملتزم عمومًا وهو أسلوب التعبير السلبي والسلمي عن الرفض .ثم تبقى أمور تتعدّد حولها الآراء، مثل مدى سريان العصيان المدني على حالات يقتصر التعبير فيها عن الرفض من أقلية أو نسبة منخفضة من الشعب،ثم الاختلاف على اعتبار استمرار فعاليات الاحتجاج ومظاهر التعبير عنه زم نا طويلا نسبيا شرطا ليكتسب الرفض صفة العصيان المدني، وغير ذلك[1].

من صور العصيان المدني نجد: الامتناع عن تسديد الضرائب، أو مقاطعة خدمات وسلع معينة، أو التباطؤ في العمل، أو حتى القيام بالمسيرات السلمية. و بشكل عام، غلب على وسائله الحرص على الجانب السلمي فيها وهو ما يستهدف تج نب الصدام والتعرّض لأخطار مباشرة.وبالتالي فهو يعتمد على جمع العدد الأعظم من السكان، والوصول في مواجهة الطرف الأقوى،المتمثل في سلطة استبدادية أو جيش احتلال إلى مستوى الإحراج الشديد سياسيا، والإضرار المادي به إضرارا يتصاعد حجمه تدريجيا[2].

لقد كان العصيان المدني احد أهم أساليب الحركات القومية في المستعمرات البريطانية السابقة في كل من إفريقيا واسيا.ويعتبر المهاتما غاندي السباق في اتخاذ هذه الحركة لتحدي القوانين الجائرة،إذ أوضح بشكل لا يقبل الشك أن العصيان يقوض من سلطة الدولة إلى حد بعيد.فيقول " لو أن الرجل يشعر أنه ليس من الرجولة أن يطيع القوانين الجائرة فلن يستطيع أي طاغية أن يستعبده." وغاندي هو أشهر من دعا شعبه إلى العصيان كسبيل للمقاومة السلمية ،و كانت من مظاهر هذا العصيان المدني الامتناع عن شراء الملح المحتكر من قبل سلطات الاحتلال البريطاني في الهند[3].

في الولايات المتحدة الأمريكية سار مارتن لوثر كينج على خطا غاندي –في إطار حركته المطالبة بالحقوق المدنية– مبتكرًا أسلوبي المسيرة والجلوس الاحتجاجيين،لخلق موقف متأزم مستحكم يُرغم الحكومات والأنظمة على فتح باب النقاش والتباحث[4].

[1]– أحمد عبد الحليم وهشام مرسي ،مرجع سابق.

[2] – Per Herngren .op. cit.p55

[3]– أحمد عبد الحليم وهشام مرسي، مرجع سابق

[4]– جمال محمد غيطاس، مرجع سابق، ص109.

وطننا العربي أيضا عرف عدة حركات للعصيان المدني أبرزها كان في مصر،حيث أول عصيان مدني شعبي تم تسجيله في التاريخ المعاصر قامت به جماهير الشعب المصري في إطار ثورة 1919.كما شهدت بعض محافظات اليمن الجنوبي أيام ثورة الحراك الجنوبي السلمي عام 2007 التي قامت ضد نظام الاحتلال الشمالي للجنوب عصيان مدني.تمثل بإغلاق المحال التجارية وبعض الدوائر الحكومية.

مع إطلالة عصر العولمة،و سن العديد من القوانين الدولية، وإبرام الكثير من المعاهدات التي ترتب حقوق ومصالح الدول والشركات الكبرى في العالم على حساب الشعوب الفقيرة منها والغنية على حد سواء –سعت بعض الجماعات النشطة سياسيا والمناهضة لتلك الهيمنة إلى ابتكار شكل جديد للعصيان المدني يفي بمستجدات العصر ومشاكله ذات الطابع العالمي،وهو ما يعرف اليوم بالعصيان المدني الالكتروني Electronic Civil Disobedience (ECD).ويعبر هذا الأخير عن شكل من أشكال الضغط– غير العنيف–على المؤسسات الحكومية أو الرسمية المنخرطة في أعمال غير أخلاقية أو غير قانونية، أو تضر بالإنسانية بطريقة أو بأخرى.

حيث يمكن من خلال بيئة إلكترونية تدويل وحشد وتنظيم وتأليب الرأي العام عالميا[1]، وهو ما ظهر جليا في عيد العمال أول ماي لسنة 2008؛حيث اشتعلت الأرض بالتظاهر في معظم أرجاء المعمورة مرة واحدة ضد العولمة، كذلك من أمثلة توارد الرسائل من جميع أرجاء العالم تأيدا لموقف سياسيا معينا، أو احتجاجا على آخر. توقيع مائة ألف شخص من مختلف الأوطان والأديان سنة 2001– خلال أيام معدودة – مذكرة مرفوعة إلى مندوبية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان عبر الإنترنت، تطالب بمحاكمة "أرييل شارون" بجرائم الحرب التي ارتكبها عام 1982 إبان الغزو الإسرائيلي لبيروت. فهذه الصيغة الجديدة للاحتجاج والتظاهر ثمرة من ثمرات الإنترنت، وتعبير عن الإمكانات السياسية التي يوفرها. وقد دعاها بعض الباحثين "المجتمع المدني العالمي"[2].

يحاكي العصيان المدني الإلكتروني ECD ما يحدث من عصيان في الشارع لكن دون ما خسائر مادية.فبينما يقوم المتظاهرون بسد المداخل والمخارج والممرات لمنع تدفق المسؤولين، يعترض ناشطو العصيان الإلكتروني التدفق المعلوماتي لمختلف الهيئات لشلها وتعطيلها الأمر الذي يحدث ضغطا ماليا، لا يمكن للتظاهر البشري الذي يجري في الشارع أن يحدثه. وذلك لان تدفق المعلومات ورؤوس الأموال من أهم عناصر الحياة في المجتمعات الرأسمالية[3].

---

[1]– مراد بن علي زريقات، مرجع سابق.

[2]– محمد بن المختار الشنقيطي، "الإعلام والسياسة في عصر الانترنت".، عن موقع:
http://www.alrakoba.net/news.php?action=show&id=14971. تاريخ الدخول: 2012/02/07

[3]– جمال محمد غيطاس، مرجع سابق، ص 110.

وللإحاطة بمصطلح العصيان المدني الالكتروني، لابد لنا من الحديث عن الاتجاهات التي توضح أساسيات هذه المفهوم من حيث الناشطين والهدف والأسلوب. وبالرغم من انفصال تلك الأخيرة إلا أنها في الواقع متداخلة ومكلمة لبعضها البعض وهي كالتالي:

1 - **الاتجاه الأول**: ويمثله أولئك المؤيدون لتظاهرات الشوارع والمتجاوبون معها عبر الانترنت، ويميز هذا الاتجاه اختفاء العنف لطبيعته العصيان المدني الإلكتروني حيث لا تكون هناك مواجهة بدنية. إذ يكفي جلوس عدد كبير من الناشطين سياسيا وراء شاشات الحواسب والاتصال بالإنترنت للتظاهر أو لتكوين رأي عام ما،وبصور ووسائل قد تكون –أحيانا– أكثر فلاحا من المواجهة الحقيقة مع السلطات مثل: إرسال آلاف الرسائل الاحتجاجية والمنددة إلى شتى الجهات المعنية بصورة ضاغطة مزعجة عن طريق البريد الإلكتروني؛ فيما يعرف في دنيا الأعمال باسم الـ " spamming"(غير أنه يستخدم هنا لغرض سياسي لا لترويج سلعة أو الدعاية لها) .أو الدخول إلى غرف الدردشة في الشبكة العنكبوتية للقيام بحوارات، وتكوين رأي مناصر أو مناهض لقضية من القضايا، فيما يعرف باسم political chatting.إلى جانب تكوين جماعات سياسية lobbies political داخل مجموعات المناقشة discussion groups في الشبكة [1].من بين الوسائل أيضا عملية القيام بتعطيل موقع ما عن طريق دخول عدد كبير من المستخدمين على ذلك الموقع في وقت واحد.وهذا يعني ورود عدد هائل من الطلبات التي يجب أن يلبيها الخادم الذي ينطلق من خلاله هذا الموقع، وإغراق الخادم تحت هذا الطوفان من الطلبات.حيث يقوم الناشطون بالدعوة لذلك العمل المنظم قبلها بفترة كافية،حتى يتسنى لأكبر عدد من المشاركين الدخول في توقيت واحد دقيق بفتح عدد غير محدود من نوافذ المتصفح، وكتابة عنوان الموقع فيه، والضغط عليه في ساعة صفر معروفة سلفا فيما يعرف بـ " service attack denial of" أو اختصارا " DoS".كل ذلك يؤدي إلى حرمان المستخدم العادي غير المنخرط في ذلك النشاط من الوصول إلى الموقع أو الخدمة التي يقدمها الموقع، وهو عقاب للموقع، ومَن وراءه[2].

2 - **الاتجاه الثاني**: ويعتبر تطور وارتقاء للاتجاه الأول،من خلال تطوير لوسائله. وقد أعطي لهذا الاتجاه اسم hacktivism، ويضم سحرة تكنولوجيا الاتصال والمعلومات إما لنزعة سياسية لديهم أو لضيق وضجر من

[1] – مراد بن علي زريقات، مرجع سابق.

[2] – المرجع نفسه

احتكار الحكومات والمؤسسات للمعلومات وفرضها ستارا كثيفا حول معرفتها.مما يحرم هؤلاء التقنين من الوصول إليها،وهو ما يدفعهم للحرب ضد تلك الحكومات والمؤسسات. ومن بين الوسائل التي استحدثت بدخول التقنين إلى الأنشطة السياسية، برنامج يعرف باسم automated e-mail bombs وهو نوع من الفيروسات التي تنتشر عبر البريد الإلكتروني، وتقوم بعمل تخريبي بناء على زمن أو حدث ،يتم ضبط انفجار الشحنة المتفجرة عند الوصول لأي منهما، وكذلك الفيروسات الشبكية التي تستهدف خادما أو شبكة بعينها لقطع الاتصال بين جهازين أو شبكتين بعينهما، أيضا الاختراق المباشر وكسر الحاجز الأمني firewall لشبكة أو نظام مستهدفين التشويش أو التخريب أو الحصول على معلومات حساسة سرية أو غير ذلك[1].ومن أمثلة هؤولاء الناشطين نذكر: جماعة X-Pliot : التي اقتحمت موقع وزارة المالية في المكسيك، واستبدلت الصفحة الرئيسية بوجه الثائر "إميليو زباتا".وذلك تعاطفا مع جبهة زباتيستا في منطقة تشيباس بجنوب المكسيك، جماعة kaotik البرتغالية: اقتحمت 45 موقعا إندونيسيا تابعا للحكومة؛ لمؤازرة أهالي تيمور الشرقية لمساندتهم في الحصول على الحكم الذاتي للمنطقة.إن كل هذه الأمور إنما تهدف بالدرجة الأولى إلى رفض الصدام المباشر الناتج عن العصيان المدني البدني ،وتوفيرا للجهد والوقت بشكل يكسب العصيان فاعلية ما كن للناشطين السياسيين أن يحققوه أو يصل والى النتائج المكتسبة لا في المواجهة المباشرة ولا في الاتجاه الأول.ونشير هنا إلى أن أولئك التقنين قاموا بتطوير برامج تقوم بالجزء الأكبر من عملية الحصار و الحصول على المعلومات بشكل ألي تلقائي، فيما يعرف ببرامج " Denial DdoS Distributed of Service" وهم يتناقلونها عبر الانترنت لجعلها متاحة على مواقع متخصصة لأكبر عدد من مستخدمي الشبكة العنكبوتية[2].

بصفة عامة من خلال العصيان المدني الالكتروني،يمكن لوسائل الاتصال الإلكترونية الحديثة أن تساعد في ميدان تنظيم فعاليات الاحتجاج السلبي والسلمي المختلفة،وهو عامل بالغ الأهمية نظ را لارتباط النتائج بارتفاع عدد المشاركين،وبتركيز الضربة المؤثرة المطلوبة في قطاع ما بحيث تعطي أثرا كبيرا، خلال وقت محدّد.كما يمكن أن تساهم هذه التقنيات إسها ما كبيرا في "التمرّد على الاستبداد" بصورته التقليدية داخل بلد من البلدان.وبغض النظر عما إذا كان تمردا سلميا أو شمل العنف فالتقنيات الحديثة توفر ميزات كبيرة ومعروفة،مثل: التواري عن مراقبة السلطات الاستبدادية،أو نشر معومات لا تريد السلطات لها الانتشار...الخ.

[1] – جمال محمد غيطاس ، مرجع سابق ،ص 111.

[2] – مراد بن علي زريقات، مرجع سابق.

المطلب الثالث: دور الانترنت في تخطي رقابة السلطات للإعلام وتوجيه الرأي

(موقع ويكيليكس نموذجا) .

لقد فتح موقع ويكيليكس المجال لبروز جبهة افتراضية جديدة لمواجهة الحكومات،مستخدما الحق الكامل لأي فرد في التعبير عن رأيه وفق ما كفلته له المواثيق الدولية،وروجت له الديمقراطيات الراسخة. وبذلك مثل تعبيرا حيا عن إعلام الموطن.بداية لا بد من فهم لطبيعة هذا الموقع،وذلك بالاقتراب من توصيف تسميته تقنيا ومضمونا.

تقنيا، تقسم كلمة ويكيليكس إلى جزئيين هما: ويكي wiki وهي إشارة إلى برنامج ويكي التقني الذي ينتمي إلى البرامج الالكترونية الجماعية Collaboractive Software،والتي صممت بالأساس لخدمة فريق عمل يقوم بمهمة مشتركة لتيسير تحقيق أهدافهم. والجزء الأخر ليكس هو ترجمة حرفية للفظ اللاتيني leaks التي تعني تسريبات.أما مضمونا، فيطلق على هذا الموقع والمواقع المشابهة له بالمواقع الواشية Whistle-blower websites التي تعتمد في تفاعلاتها على نشر الوثائق السرية[1]..

بالتالي موقع ويكيليكس،هو موقع تسريب الوثائق وفقا تشعب وتوثيق ومشاركة، وحرية مطلقة وثقافة عمل فريق وكلها صفات تميز برنامج الويكي التقني.

ترجع فكرة تأسيس الموقع إلى جوليان اسانج صاحب 29 عاما والاسترالي الجنسية. وقد اشتهر منذ صغره- 16 سنة- بمحاولات القرصنة الالكترونية، التي برع فيها. وفي سنة 2006 بدا في إنشاء موقع ويكيليكس إيمانا منه بان حرية تداول المعلومات يجب أن تلعب دورا في إصلاح النظم الحاكمةوتم تدشين الموقع رسميا في 2007. ولكنه لم يلقى رواجا إلا سنة 2010،وكان ذلك عقب نشر وثائق حرب أفغانستان في شهر جوان وتسريبات حرب العراق في شهر أكتوبر ، والمراسلات الدبلوماسية الأمريكية في نوفمبر ، من السنة نفسها.ويشرف على هذا الموقع حوالي 10 ألاف مساهم يعرفون –حسب الموقع- بالمخلصين لقيم الحرية والشفافية.وهم : صحفيين،محررين، محامين،ناشطين،حقوقيين، مبرمجي ومهندسي شبكات، محاسبين ومتطوعين[2].

[1] - « Qu'est-ce qui se chache derriére Wikileaks ? ».La voix du nord. Actualité France-Monde .dans :

http://www.lavoixdunord.fr/France_Monde/actualite/Secteur_France_Monde/2010/12/03/article_qu-est-ce-qui-se-cache-derriere-wikileak.shtm. consulté le: 10/02/2012.

[2] -Ibid.

أما عن طريقة عمل ويكيليكس،فقد حاول توظيف القدرات التقنية المتطورة في تحصين خصوصية وسرية مصادر معلوماته.حيث يقوم الموقع بتزويد أي فرد بأية وثيقة يرى أنها من المهم أن تنشر عن طريق الموقع أو البريد التقليدي. وقد تكون الوثيقة أوراقا أو مرسلات أو مكاتبات رسمية أو تسجيلات فيديو.ويقوم محرر الموقع بتحليل الوثائق والتحقق منها وكتابة خبر صحفي عنها New story ،بعدها ينشر الخبر مصحوبا بالوثيقة.نشير هنا إلى أن ويكيليكس عمل إلى جانب وسائل الإعلام التقليدية في مقدمتها الصحف والتلفزيون(الفضائيات الإخبارية).من أهم هذه الصحف نجد : الجارديان البريطانية والنيوويرك تايمز الأمريكية،وديرشبيجيل الالمانية، وانضمت إليها فيما بعد اللوموند الفرنسية و إلبايس الإسبانية.

وتقوم هذه الصحف بعمل ما يشبه الاستشارات الإعلامية للموقع.كإبداء الرأي في صلاحية بعض المواد اقتراح صيغ منقحة لبعض الوثائق لتشاور بشأنها بين الموقع والصحيفة،..الخ[1].

فيما يخص الفضائيات الإخبارية شاركت كل من قناة الجزيرة والقناة الرابعة البريطانية الموقع عند نشره لوثائق الحرب على العراق.وعلق اسانج على عملية الشراكة المرئية هذه،إلى انه رغم انتشار الموقع بين قراء الصحافة الرقمية والمقروءة إلا أن الاستفادة من التأثير العاطفي الذي يحدثه التلفزيون غاية في الأهمية.هذا فضلا عن توظيف ويكيليكس إلى الإمكانيات التي تتيحها مواقع التواصل الاجتماعي كالفايس بوك والتويتر بهدف الترويج للموقع، حيث تم إنشاء صفحات خاصة بويكيليكس توافي المتابعين بأخر أخباره،وحشد المزيد من المؤيدين.

أما عن تأثيرات هذا الموقع،وبالرغم من أن انطلاقته بدت كأنها حملة دعائية ضد الولايات المتحدة الأمريكية، إلا أن الوثائق التي سربت فيما بعد أكدت غير ذلك. إذ استطاعت بعضها إحداث تغيير في دساتير دول بل وإزاحة حكومات عن مناصبها. نذكر منها : – إزاحة رئيس وزراء تنزانيا إثر نشر تقارير فساد. — وثائق خاصة بالحرب الدائرة في الصومال والتي بينت ضلوع مصالح صينية فيها.– تقارير حول عمليات غير مشروعة لكبرى البنوك الدولية.إذن فمحاور اهتمام الموقع تشمل قضايا متعلقة بالدبلوماسية، التجسس، الاستخبارات، الفساد،الاقتصاد، التجارة، حرية الإعلام [2]،قضايا بعد ديني وغيرها. وكلها مواضيع تصب في سياق السياسات الداخلية والخارجية للدول.

على مستوى الدول العربية، فقد مثلت الوثائق الخاصة بالقضية العراقية أولها وأهمها. حيث أنها وضحت محورية العملية التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية بالنسبة لمصالحها في العالم وبالأخص العربي.وجاءت هذه

[1]–. رنا أبو عمرة، " ويكيليكس..نموذج لواقع إعلامي جديد"، السياسة الدولية. العدد 183،يناير 2011، ص 182.

[2]–رنا ابو عمرة، مرجع سابقن ص183.

الوثائق ضمن 3 مجموعات، جاء في الأولى منها تسجيلات فيديو تصور عمليات القتل العشوائي التي قامت بها القوات الأمريكية في العراق، مثال عملية نفذت في ميدان المنصور بمدينة بغداد الجديدة راح ضحيتها عاملين في وكالة رويترز للأنباء. أما المجموعة الثانية كان عبارة عن وثائق للبنتاجون حول الفترة الممتدة من 1 يناير 2004حتى 31 ديسمبر 2009 من الحرب على العراق والتي أوضحت ما يلي : أكثر من 109 ألف مواطن عراقي قتلوا في هذه الفترة، بمن فيهم 66081 مدنيًا، و23984 ممن يوصفون بالأعداء (المقاومة)، و15196 من أفراد قوات الأمن العراقية، و 3771 من جنود التحالف.أما المجموعة الثالثة فهي عبارة عن برقيات ورسائل بريد الكتروني التي تبادلتها وزارة الخارجية الأمريكية مع 274 سفارة[1].

إن ما يهمنا في هذه الأرقام و الوثائق المسربة من طرف الموقع- سواء عن العراق أو عن أي بلد عربي أو غربي- هو توضيح أن موقع ويكيليكس،لا يهدف فقط إلى نشر الحقائق وإنما أيضًا المشاركة في جمع المعلومات التي دائما ما تكون مخفية عن الناس، ونشر ما يصعب نشره عن طريق الإعلام التقليدي كما يمكن وصفه بأنه يسرب تلك المعلومات بلا رقابة.

وكما قال جوليان فإن ويكيليكس خرج حينما لم يقم الإعلام التقليدي السائد بدوره الفاعل حتى في المجتمعات الديمقراطية،بإخراج المواد الإعلامية التي حجبت بواسطة الساسة ولذلك فإن الموقع يتميز بهذه الخاصية فيقوم بتعويض هذا الفشل في الإعلام من خلال إخراج المواد السرية الحساسة التي يحتاجها المواطنين لتسود مجتمعاتهم المعلومات ومنه المعرفة،فالمعلومات التي كانت محتكرة إلى جهة معينة أو مؤسسة تحولت الآن إلى الجميع وأصبح الكل لديه القدرة في معرفة الحقائق وهذا بالتحديد ما حدث مع موقع ويكيليكس [2]. وبالتالي المساهمة في نشر الوعي وتشكيل الرأي العام،فثورة الإعلام الالكتروني والشبكات الاجتماعية أعطت الشعب خاصية التفاعل وتحويل الفرد إلى عضو في منظمة اجتماعية فاعلة تلعب دورا لا يستهان به في التوجيه السياسي.

المبحث الثالث: تأثيرات الشبكة العالمية للمعلومات على المجتمعات و الحكومات العربية

يزداد تأثير الإنترنت الهائل على الأفراد والمجتمعات والأنظمة، في كل يوم بل في كل ثانية لدرجة انه لم يعد بإمكان أي دولة في العالم أن تستغني عنها وعن اتصالاتها. لما لهذه التقنيات من دور هائل في عمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية.بل أن نظرية الاقتصادي الشهير "أدم سميث" التي تتلخص في أن " التخصص

[1] – ايمان رجب، " العراق في تسريبات ويكيليكس "، السياسة الدولية. العدد183، يناير 2011، ص 186.

[2]- فتحي بولعراس،"ويكيليكس والجيل الثاني من الانترنت ".المجلة العربية للعلوم السياسية،العدد32،أكتوبر 2011،ص112

يؤدي إلى زيادة الإنتاجيّة" باتت تُطرحُ اليوم بطريقةٍ جديدةٍ وهي أن الاتصالات والتواصل يؤديان إلى الإنتاجيّة Connectivity is Productivity. ولذلك كان على لابد للعالم العربي أن يعايش هذه الثورة في الاتصالات ويسير في ركبها مستعملا وسائطها،على الرغم من الفجوة التي تفصله عن مستوى الاستخدام العالمي. وسنحاول في هذا المبحث توضيح تلك المسايرة وتأثيراتها على الجانب المجتمعي والسياسي.

المطلب الأول: واقع وتداعيات تكنولوجيا الاتصال في المجتمعات العربية.

شهد العالم خلال العقدين الآخرين تغيرات جذرية في مجال المعلومات والاتصالات،بلغت ذروتها في التزاوج بين تقنيات الحواسيب وتقنيات الاتصالات،ونتج عن هذه النقلة العلمية والتكنولوجية ظهور ما يعرف بالمجتمع المعلوماتي،هذا المجتمع الذي تشكل المعلومات فيه المورد الأساسي والاستراتيجي.من جهة أخرى يعتقد الكثير من علماء المعلومات أن التطورات في مجال تقنيات المعلومات والاتصالات التي حدثت، سوف تؤدي إلى تقسيم المجتمعات إلى: مجتمعات مشارك (The Doers) ،وهي التي يمكنها أن تقوم بإنتاج التقنيات الجديدة في مجال الاتصالات والمعلومات. ومجتمعات أخرى متصلة (The Users) وهي التي تتصل بالعالم من خلال التقنيات الحديثة[1].

ويمكننا تصنيف الدول العربية في خانة المجموعة الثانية من هذا التقسيم.فالتقدم في تقنية المعلومات والاتصال أدى إلى نمو كبير في مختلف الخدمات المتاحة للتبادل دوليا،مما جعل الدول العربية ومجتمعاتها تستفيد من زيادة صادراتها من الخدمات في مقابل الخدمات التقنية والالكترونية غير المتوافرة لديها.ولما كان الاتصال قوة محركة للمجتمع ويؤدي إلى حركته بصورة مؤثرة ومتأثرة وكانت وسائله ترتبط بالنظام الاجتماعي والاقتصادي والسياسي. كان لابد أن تتبين ثورة وسائل الاتصال على المجتمعات العربية على جميع الأنظمة تلك.فعلى مستوى تكنولوجيا الاتصال المتعلقة بالأقمار الصناعية مثلا أتاحت الفضائيات التلفزيونية والإذاعات الأجنبية للمواطن العربي الحصول على مختلف المعلومات التي أدت إلى زيادة وعيه الاجتماعي من جهة وزيادة ارتباطه وتفاعله مع أفراد مجتمعه وقضاياه من جهة أخرى(تفاصيل أكثر في المطلب الثاني من الفصل الأول).وبفضل النظم التفاعلية الجديدة يستطيع المواطن العربي أن يشترك في عملية التمنية والانخراط فيها،كما توفر للسياسي العربي طرقا جديدة لتواؤم مع واجباته تفوق الطرق المتواجدة لديه[2].

[1]- مايكل هيل ،**أثر المعلومات في المجتمع دراسة لطبيعتها وقيمتها واستعمالها** .ط1، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية،2004، ص320.

[2]- طه عبد العاطي نجم،**الاتصال الجماهيري في المجتمع العربي الحديث (الموضوع والقضايا)** .دار المعرفة الجامعية،2004،ص109.

من الناحية الاقتصادية أثبتت التجارب أن المجموعات التمويلية التي تستثمر في مختلف فروع الاتصالات هي التي تأتي في الصدارة من حيث الإنتاج والأرباح.وقد برهنت آليات المعلومات الاقتصادية على انتشارها الواسع وتأثيرها الحقيقي،لان هدف وسائل تكنولوجيا الاتصال ليس فقط نقل المعلومات و توفير سرعة تدفقها ،بل أيضا التحكم في الحاجات والأنماط والسلوك لدى المستهلكين والمنتجين من خلال الاتصال الفعال.في وطننا العربي بالرغم من تمتع بعض دوله بأداء جيد في مجال الاتصالات خاصة بلدان الخليج والشرق الأوسط إلا أن ميزة الاقتصاديات العربية في مجال الالكترونيات الدقيقة هي طغيان استيراد الوسائل التكنولوجيا الاستهلاكية في مقدمتها التلفزيون والهواتف النقالة والحواسيب،حتى تكاد السوق في بعض البلدان العربية تفوق في كثافتها الدول المصنعة[1].

فالقطاع الصناعي في معظم البلدان العربية لازال الأقل استفادة من تطور تقنيات الالكترونيات الدقيقة التي يظل إدخالها مرتهن على الشركات الأجنبية الكبرى.إذ تقتصر اقتصادياتها على إدخال بعض المؤسسات الهندسية في عدد من البلدان العربية تطبيقات التصميم المعان بالحاسبات (Computer Aided Desing CAD) ،كما أدخلت مؤسسات محددة جدا في العراق ومصر نظم الإنتاج الصناعي المؤقت[2] (Computer Aided Manufacture(CAM)).

في هذا السياق ننتقل إلى الوسيلة الاتصالية الأكثر انتشارا و القائمة أصلا على الحواسيب، وأكثرها تأثيرا في عصرنا الحالي على مجمل الأصعدة في مقدمتها المجتمعية والسياسية ،وهي الشبكة العنكبوتية . فما هو واقع هذه الشبكة واستخداماتها في المجتمعات العربية؟

لكن قبل الإجابة على هذا التساؤل حبذا لو نتحدث بإيجاز عن مراحل تطور استعمال الحواسيب في وطننا العربي.لقد كان انتشار الحاسبات في البداية-منتصف السبعنيات- محصورا في المؤسسات الكبرى،التي لها امتدادات أجنبية خاصة تلك المختصة في صناعة النفط.ثم بدأت تأخذ طريقها تدريجيا إلى العديد من المؤسسات والدوائر وبقي استخدامها محصور في مهام : الإحصاء وأنواعه وشؤون المالية والمحاسبة...وفي الثمانيات بدأت الحاسبات تستخدم في تطبيقات خاصة ك أمن الموانئ والمطارات والجمارك والتوثيق العدلي والقضائي،إلى جانب

[1]- مصطفى مصمودي،"العالم العربي وعصر المعلومات"، **ثورة المعلومات والاتصالات وتأثيرها في الدولة والمجتمع بالعالم العربي** .ط1، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية،أبو ظبي، 1998،ص164.

[2]- حسن الشريف، "البلاد العربية وثورة الالكترونيات الدقيقة." ، في **العرب وثورة المعلومات**.، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2005، ص90.

ظهور أقسام علوم الحاسبات وكليتها المستقلة في الجامعات العربية بشكل خاص في العراق والسعودية والجزائر[1].(فترة التسعينات إلى يومنا هذا)

ننتقل الآن للإجابة على التساؤل الخاص بثورة الانترنت وتداعياتها على المجتمعات العربية.وهنا يبرز لنا موقفان إحداهما متفائل داعم لتأثيرات هذه الثورة،والآخر نقدي. **الموقف الأول** يرى أن ثورة تكنولوجيا الاتصال هي السمة المميزة لهذا العصر،وهي التي مكنت المواطن العربي بأن يتزود بخيارات متعددة لتلقي المعلومات وتوزيعها،وأصبح بإمكان الفرد تبادل الملايين من المعلومات من خلال الهاتف الثابت وأدوات البث الفضائي والهواتف النقالة والحواسيب واتصالات المايكروييف،وخاصة الانترنت هذه التي فتحت مجالا واسعا في نقل المعلومات ومضامينها المتنوعة في مختلف الخدمات (ثقافة،اقتصاد،سياسة،تعليم ،طب،...الخ) من خلال تحقيقها لعدة إستراتجيات في الوطن العربي أولها كسر احتكار المعرفة .

فقد أصبح اليوم من الممكن الارتباط ببنوك المعلومات العالمية لمعظم المؤسسات العلمية والحكومية،وبالتالي الحصول بسهولة على مختلف المعلومات العلمية والاقتصادية والسياسية.من جهتهم يستطيع الباحثون العرب تبادل المعلومات والاتصال بزملائهم بشكل يومي وسهل وبأقل تكلفة الكترونيا، كما يمكن هذا النوع من التواصل مابين الباحثين والمفكرين العرب وأمثالهم من العالم الغربي من نقل المعلومات الخاصة بالوطن العربي ونشرها عبر العالم بدون أي عوائق مما يساهم في تعريف الشعوب الأخرى بمثيلتها العربية وتراثها وسعيها للتقدم والاستقلال .احتكار آخر كسرته ثورة الانترنت وهو سوق المعلومات وتقنيتها، ذلك من خلال كونها واسطة مهمة للتبادل التجاري حيث يقدر حجم هذا الأخير عبر الانترنت بأكثر من 200 بليون دولار[2]..

وكسر الانترنت للحواجز الاقتصادية يعطي فرصة للمنتجين العرب لعرض منتجاتهم في السوق العالمية.من جانب أخر إن التوسع في استخدام الانترنت وغيرها من الوسائل التكنولوجية ساهم في اطلاع المجتمعات العربية على تجارب ومظاهر الديمقراطية في المجتمعات الأخرى،مما عزز فكرة الديمقراطية في الوطن العربي.فقد مارس التواصل والتفاعل عبر تلك الوسائل نوع من التعليم للأساليب الديمقراطية ومفرداتها،كالنظم الانتخابية المختلفة وحملاتها،الحوار السياسي،أهمية المعارضة السياسية ،...الخ[3].

[1]- حسن الشريف ،مرجع سابق،ص93.

[2]- علي الأعم، " عوامل إنجاح شبكة انترنت عربية:تقنية ،تخطيط،استثمار" . المستقبل العربي،العدد 222/أوت 1998، ص 95.

[3]- وليد عبد الحي ،**انعكاسات العولمة على الوطن العربي** .ط1، مركز الجزيرة للدراسات،الدوحة-قطر، 2011. ص51.

فنجد المجتمع المدني المتعطش إلى وسائل تعبير أكثر تحررا ومرونة وأقل تكلفة قد وجد في الانترنت الوسيلة المثلى للإفلات ولو النسبي من سيطرة الحكومات العربية.من جهتها المعارضات العربية المختنقة إعلاميا جعلت من الانترنت منقذها من إشكالية القطيعة مع الشعب بامتلاكها فضاء مستقل مفتوح للجميع ،عن طريق إنشاءها لمواقع الكترونية مختلفة بين صحف ومنتديات وغيرها،على سبيل المثال: موقع **المرصد السوري لحقوق الإنسان** للمعارضة السورية،والذي يعتبر مصدر الأخبار الموثقة بما يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان في سورية حيث ينقل لنا ما يدور على الأرض السورية من خلال المنظمات الإنسانية المتواجدة في الداخل السوري لحظة بلحظة ويوما بعد يوم، كما يعتبر مصدر الأخبار لمعظم وكالات الأنباء (**http://www.syriahr.com**).

ويدعم هذا الموقف تلك الإحصائيات الدالة على الانتشار السريع لشبكة الانترنت في الوطن العربي وزيادة المستخدمين في مختلف أقطاره بنسب انفجارية.على سبيل المثال واعتمادا على بيانات الاتحاد الدولي للاتصالات في إحصائه لمعدلات نمو استخدام الإنترنت في بعض الدول العربية بين العامين 2000-2007:في سوريا ازداد عدد مستخدمي الانترنت من ثلاثين ألف ا عام 2000 إلى أكثر من مليون في منتصف عام 2007،والمغرب ازداد فيها عدد المستخدمين من مئة ألف إلى أكثر من أربعة ملايين ونصف،أما مصر ازداد فيها عدد مستخدمي الشبكة العنكبوتية الذي كان خمسة وأربعون ألف أكثر من عشرة أضعاف خلال نفس الفترة[1].

اليوم ومع وجود ثلاث مليارات ومئة مليون إنسان حول العالم يملكون أجهزة كمبيوتر يرسلون يوميا تريليون وسبع مئة مليار رسالة الكترونية-توقعات بارتفاع أجهزة الكمبيوتر المتصلة بشبكة الانترنت إلى خمسة عشر مليار جهاز عام 2015- يوجد حوالي مئة وثلاثة مليون مشترك عربي على شبكة الانترنت ،حيث تبلغ اعلى نسبة بمصر 31 مليون مستخدم، وأقل نسبة 110 آلاف مستخدم بالصومال،ويأتي الأردنيون في الصدارة من حيث الإقبال على استخدام موقع "فيسبوك" وذلك مقارنة بعدد سكانه،حيث يبلغ عدد المستخدمين نحو 2.1 مليون من حوالي 6.7 مليون نسمة[2] .

جانب أخر يدعم موقف أصحاب النظرة الايجابية للانترنت وهو حجم وعدد الاستثمارات التي حدثت لشركات الانترنت والتقنية في العالم العربي مابين عام 2010 و 2011،حيث أظهر تقرير أجراه موقع سندباد بزنس (**http://web.sendbad.net/webs/s348.htm**) كيف أن حجم الاستثمارات قفز

[1]- مصطفى مصمودي،مرجع سابق، ص 66.

[2]- وفقا لتقرير صادر عن الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان /**http://www.anhri.net** ومؤسسة فريدريتش نومان من اجل الحرية /**http://www.fnst-egypt.org**.

بشكل كبير في عام 2011 مقارنة بعام 2010،إذ شهد هذا الاخير 17 استثمار فقط بينما شهد عام 2011 حتى شهر أوت 48 استثمار،مع الأخذ بعين الاعتبار بأن كثير من الجهات والشركات وحتى الأفراد لا يقوم بالإعلان عن الاستثمارات التي قام بها.وجاء قي التقرير مايلي:

- تم إجراء 65 صفقة استثمارية لنفس الفترة المذكورة وتم تمويل هذه الاستثمارات من قبل 13 شركة
- بلغ إجمال المبالغ التي تم ضخها للشركات التي تم الاستثمار فيها لنفس الفترة بمقدار 24 مليون دولار
- أكثر دولة حصلت على الاستثمار هي الأردن بواقع 30 استثمار وبعدها الإمارات بواقع 11 استثمار ومن ثم مصر بواقع 9 استثمارات.[1]

فيما يخص **الموقف الثاني**،تقوم وجهة نظهره على أساس أن الانترنت في الوطن العربي تحتاج إلى مقاربة نقدية.فهذا الوسيط الإعلامي المتميز ومن ورائه تلك الإضافات الاتصالية الحديثة التي جاءت بها تكنولوجيا الاتصال،جعلته الدول العربية برنامجا لتشغيل أجهزتها.ليس التشغيل الإداري وإنما تفعيل رموز الدولة وتحديث خطابها الموجه إلى مواطنيها والعالم،كما كان للتلفزيون في الماضي دور من هذا القبيل.وهذا بدلا من جعله برنامج للتنمية والتطوير لأجل خلق مجتمع المعرفة.كما يذكر الدكتور وليد عبد الحي أنه من أهم التأثيرات السلبية لتكنولوجيا الاتصال- الانترنت خاصة- هي أن استخدام القوى المناهضة للتوجهات الديمقراطية أصبح بنفس كفاءة وسرعة الأخرى المساندة،بل ويربط بعض الباحثين بين سرعة انتشار التوجهات المتطرفة في الدول العربية و تنامي استخدام هذه التكنولوجيا.فالتنظيمات السياسية المتطرفة قوميا ودينيا تجد لها مواقع على شبكة الانترنت تنشر من خلالها ثقافة معاكسة للديمقراطية جعلتها أكثر قدرة على الوصول إلى جمهور اكبر خاصة في خلال استخدام الصوت والصورة الحية للتحريض السياسي[2].

النقطة الأخرى التي يركز عليها هذا الموقف في انتقاداته هي تلك المشكلات المادية والهيكلية التي تهدد أيه إمكانية للتوظيف السليم للأشكال المتعددة لوسائل الاتصال الرقمي.على سبيل المثال،في الوقت الذي أصبحت فيه جامعات عدة في العالم تؤمن دروسا عن طريق ما يعرف بالجامعة الافتراضية.مازال في الوطن العربي قرابة 65 مليون راشد أميين ثلثهم من النساء ولا يزال هناك 10 ملايين فتى وفتاة خارج المدارس(حسب تقرير التنمية العربية 2002-2003).كما أن النخب الجامعية الأكاديمية يتوقف حماسها للانترنت فقط لأدائه المعرفي

[1]- عالم التقنية،" تقرير للاستثمار في شركات الانترنت والتكنولوجيا الناشئة في الوطن العربي."، عن الموقع الالكتروني: **http://www.tech-wd.com/wd/2011/10/20/sindibad-investment-report-2011/**. تاريخ الدخول: 2012/08/20.

[2]- وليد عبد الحي، مرجع سابق،ص 55.

والعلمي،من خلال استعماله كوسيلة تعليمية بيداغوجية لسد ثغرات غياب الترجمة واستيراد الكتب والبقاء على صلة مع العلم والمعرفة الإنسانية.هذا فضلا عن قلة الاستثمار في البحث والتطوير العلمي والتقني،الأمر الذي ضعف من الاستثمار في قاعدة المعرفة لدى العرب وأنتج ما يعرف **بالفجوة الرقمية**[1]. تلك الممثلة لإحدى ملامح الفروقات بين عالمي الشمال والجنوب في مرحلة العولمة والتشابك المجتمعي،والتي يسود فيها استخدام وسائل وتقنيات الاتصالات والمعلومات والتعامل الرقمي والشبكة العنكبوتية و الهواتف النقالة الذكية.

فمهما أتاحت التقنيات الاتصالية فرص التواصل الحر والتفاعل المتدفق مع عوالم ومجتمعات خارج نطاق السيطرة الحكومية، فان قدرة المجتمع على الاستفادة من الفرص الحقيقية التي يتيحها استخدام تقنيات الاتصال تظل مرهونة بحالة المجتمع الاقتصادية والسياسية والبنية الأساسية للاتصالات.فمن الصعوبة تجاهل دور الشركات الكبرى المسيطرة على صناعة الاتصالات –من حيث برامج التشغيل،وخطوط الكابل العابرة للمحيطات وغيرها– في التأثير على الطريقة التي يمكن أن تنجح أو تفشل بها أي دولة عربية بذاتها إن سعت إلى سد الفجوة الرقمية. وذلك مهما كانت إرادة المجتمع في التغيير ومهما بلغ حجم الموارد المتاحة –كميا– المخصصة لسد الفجوة تلك[2].

فشركة مايكروسوفت– على سبيل المثال– تعقد صفقات تسويق لا مع مؤسسات إقليمية عربية كما هو الحال في جنوب أسيا، بل تتعاقد مع حكومات دول عربية بأكملها تحولها إلى سوق تحتكرها.يحدث هذا تحت حماية الدولة القطرية التي توفر حماية الملكية الفكرية للبرامج والشركات الأجنبية،الأمر الذي يقف عائقا في وجه صناعة الملتيميديا في الوطن العربي[3]. ولعل مقولة المفكر البريطاني بول جونسون التي أوردها الدكتور نبيل علي في كتابه " العرب وعصر المعلومات"، الدليل الأنسب لتوجهات هذا الموقف النقدي حيث قال " لقد ضيع العالم العربي فرصته الكبيرة التي سنحت له مع طفرة الازدهار النفطي،لقد كان بوسع العرب أن يطوروا أنفسهم وكان بمقدرتهم أن ينتقلوا بفكرهم إلى العصر الحديث.وكان بإمكانهم أن يستحدثوا نظاما اقتصاديا وصناعيا خاصا بهم، ولكنهم لم ينجزوا هذه المهام، وأنا أتوقع أن يدخل العالم العربي القرن 21 وهم اقل أهمية مما كانوا عليه."[4]

ما يمكن استخلاصه من الموقفين، انه لا احد يمكن أن يلغي أهمية ودور الشبكة العنكبوتية في الحياة العصرية سواء للأفراد أو المؤسسات أو الدول نفسها.فهي من وفر سبيلا عالميا للمعلومات جعل من هذه الشبكة

---

[1]– جمال الزرن،"تساؤلات عن الإعلام الجديد والانترنت".في **العرب وثورة المعلومات**، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2005 ، ص 112.

[2]– حسن أبو طالب، " الفجوة الرقمية والتنمية في ظل العولمة"، السياسة الدولية.العدد 181،افريل 2010،ص 72.

[3]– جمال الزرن ،مرجع سابق ، ص 114.

[4]– نبيل علي، **العرب وعصر المعلومات**.المجلس الوطني للثقافة والفنون، الكويت (عالم المعرفة :عدد 184)،1994،ص 25.

أسرع وأفضل وسيلة للعرب لتوفير الأخبار والأنباء،بل وحتى المعلومات الاقتصادية والسياسية المهمة الخاصة بمجتمعاتهم والتي لم تكن في متناولهم في زمن الإعلام الرسمي، من جهة أخرى شكلت الانترنت ساحة غير محدودة يتم التعبير فيها عن جميع التيارات السياسية والفكرية والدينية.

بالمقابل الشبكة العنكبوتية شانها شان أية وسيلة أخرى للاتصال هي سلاح ذو حدين،تبرز سلبياتها في مجتمعاتنا العربية إلى جانب كل المزايا،خاصة فيما يتعلق بالغزو الفكري للعقول واختراق الهويات وزعزعة العقائد من خلال ما تطرحه المؤسسات الصهيونية من معلومات وهذا في ظل احتكار التقنيات الاتصالية من شركات أجنبية.لذلك يتوجب على الدول العربية أن تهتم بتحرير قطاع الاتصالات،وتعطي وقتا للقيام بعملية التحول ودعم الهياكل اللازمة لبناء المجتمع المدني، وتحفيز الأطراف الاقتصادية الوطنية والعربية – العربية ومنه الاستثمارات الخاصة بإنشاء طريق المعلومات السريع في مختلف قطاعات الاتصال .

المطلب الثاني : وسائل الإعلام الالكتروني الأكثر استعمالا في الوطن العربي وتأثيراتها على الرأي العام

يبدو أن الحديث عن الإعلام الإلكتروني العربي، كبديل عن الإعلام التقليدي- المكتوب خاصة- الذي بقي لأعوام طويلة في حالة سبات عن هموم الإنسان العربي،وبقي مرتهناً لهيمنة ما، أو للمصالح التجارية الكبرى بدأ يأخذ صد ى أكبر مع الإقبال الهائل من مختلف الفئات الاجتماعية لاستخدام الشبكة العنكبوتية، حيث يتضاعف عدد مستخدمي الإنترنت سنوياً بمعدلات ملفتة، تتراوح بين 80 إلى 100 مليون مستخدم.

فالإنسان العربي وجد في التطورات التكنولوجية المعاصرة ضالته. ورغم أن الإعلام الإلكتروني عربيا قد نجح في إثارة النقاش حوله، إلا أن الدراسات العربية في هذا المجال تبقى نادرة خلافا ا لكثافة الدراسات الغربية في هذا الموضوع،حتى إن جامعات غربية مثل جامعة "هارفرد" قد سبقت فيما يتعلق بدراسة المحتوى الإلكتروني العربي الخاص بالمدونات على سبيل المثال، حيث قام مركز "بيركمان للإنترنت"، والمجتمع التابع لجامعة " هارفرد" عام 2009 بدراسة نحو 35000 مدونة عربية، لتشكيل صورة واضحة لخارطة التدوين العربي على الشبكة، سواء باللغة العربية يليها الإنجليزية والفرنسية،وهي خطوة واجبة عربياً بالدرجة الأولى[1].

ومما يزيد من أهمية الإعلام الالكتروني في الوطن العربي،هي الشريحة التي تتعاطى معه. والتي يعتقد أن أغلبها من جيل الشباب.هذا الجيل الذي لم تسمح له ظروف العصر بأن يتعلم ويتطور فكريا من خلال قراءة الكتب كما كان عليه الوضع في الجيل الذي سبقنا،ولم تسمح له السيطرة الرسمية على وسائل إبداء الرأي،في التعبير عن أرائه بشكل من الحرية.وبالتالي فان الحوارات والنقاشات سيكون لها دور كبير في تقريب الأفكار وازالة الشاذ منها.

[1]- عصام سليمان الموسى،" الثورة الرقمية تضع الإعلام العربي على مفترق طرق". المستقبل العربي، العدد 376،جوان 2010،ص 96

فيما يلي أهم وسائل الإعلام الالكتروني استعمالا وانتشارا في الوطن العربي،مرتبة حسب تواجدها و أولويتها لدى جمهور الرأي العام العربي :

- **الهاتف النقال:** بالنسبة لواقع استخدامات وتأثيرات هذه الوسيلة في الوطن العربي فاغلب التقارير التي قامت بها وكالات ومؤسسات اتصالية عربية وعالمية أكدت على الارتفاع الدائم والمتنامي في المجتمعات العربية. بل وأكدت إحدى تقارير شركة ام تي سي للاتصالات المتنقلة mtc وهي من اكبر الشركات المتخصصة في الهواتف النقالة في منطقة الشرق الأوسط، أن استخدام هذه الوسيلة في العالم العربي له أثار عديدة على الجانب الاقتصادي والاجتماعي والسياسي بشكل قد يساهم في تغيير وجه المنطقة.ويمكن إرجاع سبب ذلك إلى عدة أسباب من بينها : تنشيط شركات الاتصالات للبورصات العربية وخلق مجال للاستثمار والمساهمة في الدخل القومي،وتوفير فرصا للعمل سواء في هذه الشركات أو عن طريقها وهذا بالنسبة للجانب الاقتصادي.

أما على المستوى الاجتماعي والسياسي،وفضلا عن كونه وسيلة سهلت العلاقات الاجتماعية العائلية،بتسهيل الاتصالات بين أفرادها مهما كانت المسافات الفاصلة- الأسر واللاجئين الفلسطينيين مثالا-،تتخطي هذه الوسيلة الحواجز الرقابية وتتيح الفرصة للاتصال المباشر بالوسيلة الإعلامية دونما حسيب. مما جعل الفرد عضوا فعلا في العملية الاتصالية من خلال صحافة المواطن، فضلا عن تسهيل هذه الوسيلة التقاط الصور للأحداث التي يجد المواطن نفسه في وسطها، ويقوم ببثها عبر شبكة الانترنت أو الفضائيات.

في تقرير ل مجموعة المرشدين العرب *Arab Advisors Group ، صرح بان مشغلو الهاتف النقّال في 19 دولة عربية بنهاية مارس 2012 وصل إلى 367.5 مليون خط.مسجّلين بذلك ارتفاعاً من 362 مليون خط في نهاية العام 2011، بنسبة نمو مقدارها 1.5 في المئة[1].

*– هي شركة مساهمة خاصة محدودة، تابعة لمجموعة بنك الاستثمار العربي الأردني. تختص شركة المرشدون العرب بعمل أبحاث و دراسات تحليلية كما و تقدم خدمات استشارية فيما يتعلق بأسواق الاتصالات و الإعلام و التكنولوجيا و الأسواق المالية،و تختص الشركة بتغطية أسواق العالم العربي،حيث توفر الشركة خدماتها في مجال الدراسات لأسواق مختلفة في 19 دولة عربية.و تعقد شركة المرشدون العرب مؤتمر سنوي بعنوان اندماج وسائل الإعلام و الاتصالات و يشهد هذا المؤتمر نجاحاً كبيرا في كل عام بمشاركة كبرى شركات الاتصالات و الإعلام في العالم. لمزيد من المعلومات يرجى زيارة الموقع الخاص بالمؤتمرعلى. http://www.arabadvisors.com/Convergence/index.htm

[1]– " مؤشرات الأداء الرئيسية لمشغلي الهاتف الخليوي " صحيفة الوسط البحرينية – العدد 3716 ، عن الموقع الالكتروني : **http://www.alwasatnews.com/3716/news/read/714483/1.html** تاريخ الدخول : 2012/12/09.

- **فضاءات الحوار الجماعي:** فضاءات الحوار الجماعي تقوم على منطق الديمقراطية في المشاركة – إلى حد ما– بالتواصل ما بين الجمهور،وتأخذ شكل الدردشة أو الحوار (راجع المطلب الثاني) ويتمثل المبدأ العام الذي يميزها في أن أفرادا تجمعهم مشاكل وأراء وأهداف مشتركة،يقررون الائتلاف ضمن مجموعة افتراضية ليتحدثوا ويتناقشوا ويتبادلوا الآراء حولها.فيشكلون بهذا المعنى جماعة يتواصل الأعضاء فيها أفقيا إذ إن كل عضو هو في الوقت ذاته مرسل ومستقبل[1].

على الصعيد العربي لم يستفد المتلقي العربي بشكل فاعل من تلك الفضاءات الالكترونية في مجال التوعية السياسية والديمقراطية عند انطلاقتها فوفقا للتقارير العربية للتنمية الثقافية-2002-2004- المتعلقة بدوافع استخدام الفرد العربي للانترنت، أن دافع الترفيه والتسلية جاء بنسبة(% 46) في المرتبة الأولى،فيما سجل دافع التماس المعلومات نسبة 26% فقط. .لكن مع نهاية 2005- بداية التفاعل ونقل المعلومات عبر الانترنت بالوطن العربي- ،ظهرت موجة من النضج لدى المستخدم العربي للانترنت،وأصبح مواقعها-خاصة مواقع التواصل الاجتماعي - تلعب دورا هاما وأساسيا من خلال مساهمتها بشكل كبير في نقل ثقافات جديدة إلى داخل المجتمعات العربية،لا سيما تلك المتعلقة بالقضايا السياسية.مثل فكرة الديمقراطية،حماية الحقوق العامة والحريات والدفاع عنها،المشاركة في عملية صنع القرار السياسي ،ونظريات سيادة الشعوب ودولة القانون والمساواة.

فقد وجد أبناء الشعوب العربية مواقع التواصل الاجتماعي مكان مناسب لتعبير عن أنفسهم وما في داخلهم وتقنيه مريحة للبوح عن أرائهم وتبادل المعلومات والحقائق وتحولا في المشهد الإعلامي وعلاقته بالمتلقي بحيث أصبح المتلقي ليس مستهلك فقط للإعلام وإنما منتجا له. ما أدى إلى تنامي الروح الاحتجاجية والثورية لدى أبناء الشعب العربي وتبني المواقف والتنظيم للقيام في حركات الاحتجاج والثورات والتنسيق لمسيرات أو اعتصامات،على صعيد كبير وموحد للخروج إلى الشارع والتعبير عن أرائهم ومواقفهم تجاه الأنظمة وسياساتها [2].والمطالبة بالإصلاح ومحاربة الفساد ،وتحسين أحوالهم المعيشية والتخلص من خوف الملاحقات الأمنية والمسؤولية الفردية.وأصبحت فضاءات الحوار الجماعي و مواقع التواصل الاجتماعي أداة من أدوات العمل السياسي بعدما كانت أداة لدردشة وإفراغ الشحن العاطفية.

[1] – إبراهيم بعزيز،"دور وسائل الاتصال الجديدة في إحداث التغيير السياسي في البلدان العربية". المجلة العربية للعلوم السياسية،العدد31،جويلية 2011،ص 178.

[2] – المرجع نفسه، ص183.

- **المدونات** : في عالمنا العربي أصبحت المدونات بمثابة مصدر لصناعة الخبر.حتى باتت في نظر البعض وسيلة إعلامية منافسة لوسائل الإعلام خاصة منها الرسمية.ويرجع ذلك لسرعة تعاطيها مع الأحداث بعيدا عن الرقابة المؤسسية،ونقلها رأي رجل الشارع دون رقابة.فالعالم الافتراضي خلق متنفسا لمدونين العرب وفتح مجالا للتعبير والخوض في موضوعات غير مسموح الكلام والنقاش فيها في الشارع العربي.فضلا عن هذا بدأت المدونات العربية تتجه نحو صناعة الرأي العام المؤثر في صناعة القرار السياسي،خصوصا بعد أن شمل اهتمام المدونين أمور السياسية وأدوار الساسة والمسؤولين.حيث أصبح الحديث عن تلك الأخيرة بالكلمة والصوت والصورة، الأمر الذي عرض الكثيرين من أولئك المدونين للملاحقات الأمنية[1].
- **الصحف الالكترونية** يقصد بالمواقع الالكترونية تلك الخاصة بالصحف الالكترونية والتي تعرف بمواقع النشر الإعلامي الموازي،أو بمواقع النشر الإعلامي الجزئي أو مواقع النشر الإعلامي الخاص. فيما يخص الصحف الالكترونية العربية تشير مجمل الدراسات التي أجريت،أن التركيز فيها يكون على المضامين الإعلامية السياسية والاقتصادية والعسكرية على حساب المضامين الإعلامية الرياضة والفن والحوادث والتسلية كما تغلب الطبيعة المحلية على المضامين الخبرية المعروضة على هذه المواقع، ويتراجع إلى حد كبير اهتمام مواقع هذه الصحف بمضامين الخدمات. وبالرغم من أن المؤسسات الصحافية العربية كانت قد بدأت مع أوائل الألفية الجديدة في السعي لنشر المحتوى الإعلامي الخبري والإعلاني على شبكة الإنترنت، وأخذت تستعين بالشركات المصممة لمواقع الويب و حجز مساحات لها على الشبكة. إلا أن هناك من يرى أن الصحف الالكترونية ضمن حدود المجال الإعلامي العربي قد لا تتفوق على المطبوعات التقليدية في توزيعها وشعبيتها ووصولها إلى جمهور عريض من المتلقين في وقت قريب،حيث مازالت هناك عقبات كثيرة تقف في وجه الصحيفة الالكترونية،فقراءة صحيفة على شاشة الحاسوب لا يعد أمرا معتادا وفقاً لعادا المتلقي العربي[2].

لكن هذا لا يحول دون وجود عدد لا يستهان بيه من قراء الجرائد الالكترونية حتى وان كانت نسخة عن الطبعة الورقية،خاصة في السنوات الأخيرة حيث تعددت وسائل الربط بالانترنت في كل مكان.

[1] -Jeffrey Ghannam, « Social Media in the Arab World :Leading up to the Uprising of 2011. »,A Report to the center for International Media Assistance,February 2011.p16.

[2] – إبراهيم عبد الرزاق و صفد حسام الساموك، مرجع سابق ،ص 29.

يوضح الشكل التالي الفرق البسيط في بعض الدول العربية،بين قراء الجرائد الالكترونية والجرائد الورقية.

الشكل رقم05 : الفرق بين قراء الجرائد الالكترونية والورقية في بعض الدول العربية.

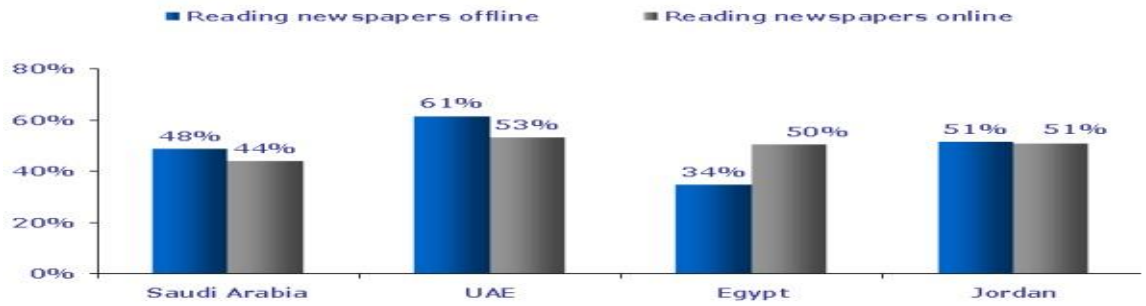

المصدر: Center for International Media Assistance[1]

إذن نلاحظ أن النسب متقاربة في كل من مصر والأردن،حيث يتساوى في تلك الأخيرة قراء الجرائد من النوعين الالكتروني والورقي.بينما تغلب في مصر فئة قراء الجرائد الالكترونية بنسبة 16%.بينما تزيد نسبة قراء الجرائد الورقية في دول الخليج العربي(السعودية: فرق 4% والإمارات العربية المتحدة فرق: 7%) بنسب ليست بالكبيرة.

المطلب الثالث: الحركات الاحتجاجية والتغيير السياسي في ظل الشبكة العالمية للمعلومات.

شهدت المنطقة العربية مع بداية الألفية الثالثة حركا سياسيا واجتماعيا، بعد حالة من الركود السياسي شهدنه خلال سنوات مضت. ووصل هذا الحراك ذروته مع بداية تفكك بنية النظم التسلطية بفعل انتفاضات شعبية بداية بتونس ومصر،ثم ليبيا، والأردن والبحرين، اليمن، سوريا.والهدف كان واحدا هو إسقاط الأنظمة السياسية ،سواء كليا بتغيير شامل للنظام، أو بإدخال إصلاحات سياسية واقتصادية. وقد ارتكزت هذه الانتفاضات في أساسها على حركات احتجاجية اجتماعية واسعة النطاق مستخدمة احدث الوسائل التكنولوجيا للتعبير عن رأيها وتحقيق أهدافها.

***- الحركات الاجتماعية وتغير مطالبها و فواعلها عبر الوسائل التكنولوجيا الحديثة(الانترنت):**

إن ظاهرة الاحتجاجات هي حالة عابرة للنظم السياسية باختلاف أنواعها.فكما نجدها في النظم السياسية الديمقراطية ،نجدها في تلك الغير ديمقراطية. غير أنها في الأولى غالبا ما تؤدي إلى تطوير النظام ولفت انتباهه إلى ثغر ومظالم اجتماعية أو تهميش سياسي يؤدي إلى تحسين أدائه وأحيانا تجديد نخبته. بينما في الثانية فهي تكرس –أحيانا تعمق– أزماته لأنه نادرا ما تحدث استجابة هذه الأنظمة للمحتجين السياسيين. وقد تكون

[1] --Jeffrey Ghannam.op.cit.p12.

استجابتها للمطالب الاجتماعية عن طريق تغيرات في بنية العلاقة بيم النظام والمحتجين حيث يلبي جانب ويرفض جوانب أخرى كثيرة.وهذه الصورة لا تجعل هناك إمكانية للنظام من الاستفادة لأجل تحقيق أي تطور ديمقراطي أو انفتاح سياسي[1].

قبل الحديث عن تأثيرات الحركات الاجتماعية واختلاف مطالبها عبر الفترات الزمنية المتعاقبة لابد لنا أن نقف أمام مفهوم هذه الحركات واهم مقوماتها.يعرفها عالم الاجتماع الفرنسي **ألان ثورين Alain Touraine**، أنها " فعل موجه ثقافيا،وتصارع اجتماعي يقوم به فاعل معرف من خلال وضعه المسيطر أو التابع.إنها بذلك تعمل دائما على أن تمتلك التاريخ لنفسها من خلال الدفاع عن هويتها واستقلالها ضد معارضيها كلما دعت الضرورة إلى ذلك.

فأهم لحظة تمنحها صفة الحركة الاجتماعية هي المرور من الهوية الدفاعية إلى الهوية الهجومية، فعن طريقها يستطيع المجتمع أن ينتصر لوجوده عبر مجموعة من المبادئ وهي مبادئ الوجود : مبدأ الهوية، مبدأ التعارض، مبدأ الكلية."يوضح ثورين أيضا أ ن الحركات الاجتماعية قادرة على توجيه المجتمع بأكمله على حساب القيم الثقافية الجديدة،لأنها بمثابة المحرك الأساسي وبالأحرى المنتجة للمجتمع والمغذية له كما يؤكد في هذا الصدد أن الفاعلين الاجتماعيين هم من جهة مشاركين في إنتاج المجتمع ومن جهة ثانية ملتزمون بالعلاقات الاجتماعية بحيث يمثلون طرف من العلاقات الاجتماعية إن لم نقل المنتجة لهذه العلاقات[2].

من الواضح حسب التعريفين أن هذه الحركات الاجتماعية مرتبطة بالمجتمع المدني فكما يوحي اسمها هي عبارة عن تنظيمات شاملة مؤلفة من جماعات متنوعة المصالح،تضم حال تشكلها طبقات مهمة في المجتمع،كالعمال والجمعيات النسائية والطلاب ...الخ.

على الصعيد العربي يشير بعض المفكرون العرب منهم برهان غليون إلى أن المجتمع المدني في حالة هشاشة ناتجة عن عدم قدرة الطبقة الوسطى من استغلال هذا المجتمع ولجوؤها لتحالف مع الدولة.كما انه يرى أن قوة المجتمع ستقوى مع الاشتغال القاعدي ضمن مشروع يفترض تغيير الدولة والمجتمع [3].ولعل انتشار الحركات

---

[1]- ربيع وهبة وآخرون، **الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي(مصر– المغرب–لبنان–البحرين)**.ط1، مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،2011،ص 8.

[2] - Alain Touraine, **Critique de la modernité**. Fayard, Paris, 1992, p 271.

[3]- إبراهيم البيومي غانم، " الحركات الاجتماعية.. تحولات البنية وانفتاح المجال "، عن الموقع الالكتروني :

http://www.onislam.net/arabic/madarik/concepts/94432-social-movements.html. تاريخ الدخول: 2013/03/15.

الاحتجاجية في العالم العربي خلال السنوات الأخيرة اكبر دلالة على هذه الهشاشة من جهة وتراجع شرعية النظم القائمة من جهة أخرى،وعدم قدرتها على استيعاب مطالب القوى الصاعدة في مقدمتها الشباب والعمال والأقليات الدينية والعرقية.

نشير هنا إلى الأنماط الثلاثة الرئيسية التي ظهرت في الدول العربية خلال العقد الأخير: -الحركات الاحتجاجية السياسية كحركة 18 أكتوبر بتونس،التي طالبت بإصلاحات سياسية ودستورية تحقق الشفافية والديمقراطية.الحركات العمالية في الجزائر وتونس والتي ركزت على مطالب ذات طابع اقتصادي واجتماعي. الحركات الاحتجاجية ذات الطابع الطائفي أو العرقي في كل من السودان والمغرب التي طالبت بتحقيق المساواة بين الأقلية والأغلبية إما بلحكم الذاتي أو الانفصال التام عن الأمة[1].

وفي ظل القيود التي تفرضها النظم العربية التسلطية على الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني،لجأت هذه الحركات إلى سبل المشاركة غير التقليدية مثل المظاهرات ،الاعتصامات، العصيان المدني ، كما استخدمت العنف في بعض الأحيان كالسودان واليمن.

إن أهم ما يميز الحركات الاجتماعية العربية اليوم هي عملية الانتقال في المطالب،حيث بدأت تلك الأخيرة عفوية مرتكزة على المطالب الاقتصادية الفئوية ثم انتقلت إلى الحركات الاجتماعية السياسية التي لا تقتصر في مطالبها على إصلاحات سياسية جزئية بل إلى تغيرات جذرية.وسبب هذا الانتقال هو نتيجة لخليط من المشاكل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.فهذه الحركات الاحتجاجية إنما قامت لأجل الخروج من مركزية الدولة وديكتاتورية مؤسستها،بعد التهميش والإقصاء السياسي والاقتصادي التي تعرضت له جماهير الدول العربية.

وقد كان فئة الشباب في مقدمة هذه الحركات بل والدافع الأول لتلك الثورات،حيث نجح هؤلاء في التحايل على دولهم البوليسية التي تصورت أنها سوف تمنع هذه الفئة من التعبير عن مطالبها والمطالبة بحقوقها باستخدامها لأساليب العنف التقليدي.

كما لعب حرص مؤسسي الحركات الشبابية منذ البداية التأكيد على استقلاليتها وعدم تبعيتها لأي حزب أو قوة سياسية،فتسمت غالبيتها بطابع تحالفي عابر للإيديولوجيات وذلك من خلال التركيز على الأهداف المشتركة والعمل السياسي المباشر والابتعاد عن المجالات الفكرية والنظرية التي اهتمت بها الأجيال السابقة. وكان هذا عامل في نجاحها، فضلا عن اعتمادها على أدوات الاتصال التكنولوجيا الحديثة ، مثل رسائل المحمول، مواقع

[1]- دينا شحاتة و مريم وحيد،" سياسات الشارع: تصاعد دور الحركات الاحتجاجية في المنطقة العربية." السياسية الدولية. العدد 186،أكتوبر 2011، ص 78.

الانترنت في مقدمتها شبكات التواصل الاجتماعي (الفايس بوك وتويتر واليوتيوب)كوسائل لتعبير وأيضا التعبئة والحشد والتنظيم[1].

ويمكن اعتبار استخدام الإعلام الالكتروني من طرف الحركات الاحتجاجية العربية ظاهرة ترجع أسبابها إلى:

1- بعد مؤسسي: يتمثل في ضعف دور الأحزاب السياسية والمجتمع المدني وممثلي السلطة التشريعية كمؤسسات وسيطة بين الحاكم والمحكومين، وعدم التوافق بين التغيرات في الرأي العام وبين عملية وضع السياسات، بالإضافة إلى الضغط الخارجي المتمثل في ارتفاع الأسعار العالمي.

2-بعد تكنولوجي : تمثل في الارتباط المتزايد بتكنولوجيا الاتصال والمعلومات، ووفر فرصاً أمام لاعبين جدد، وخاصة مع ما وفره الانترنت كوسيلة سهلة ورخيصة وسريعة الانتشار. وكذلك اندماج الخدمات مع بعضها حيث يتيح الإنترنت خدمة الاتصال وإمكانية التراسل المجاني، فضلا عن الحرية المتاحة وارتفاع سقفها عن وسائل الإعلام التقليدية.

3- بعد تنموي : فالمجتمعات التي تكون في طور التحول يكون لديها حالة متصاعدة من الحراك السياسي، ، بالإضافة إلى أن الانفتاح على الخارج ولدّ حالة من الطموح والتطلعات التي تمثل ضغطا على صانعي القرار، وقد لا تتوافق مع الواقع الاجتماعي والاقتصادي.

4- بعد ذو طابع جيلي أو عمري: حيث أن المجتمعات العربية تحوى فئة عمرية من الشباب تشكل ما يقرب من60% لديهم رؤى للتغيير وعلى دراية كافية بتكنولوجيا الاتصال والمعلومات والتفاعل معها. وهذا مقابل الفئات العمرية الأكبر سناً التي تمثل نخبة المسؤولين ومتخذي القرارات والتي ما زال بعضها ينظر إلى الفئات الأصغر عمراً بعين المتشكك ويحاول أن يطبق سياسات أمنية تقليدية لا تتوافق مع تطورات العصر[2].

بالرغم من أن العالم العربي قد عرف التفاعل عبر الشبكة العنكبوتية فيما يخص نقل الأخبار والمعلومات منذ سنة 2005 بالأخص.إلا أن استعمالها من طرف الحركات الاحتجاجية الشبابية ظهر بشكل ابرز في 2011.حيث كان عام الانترنيت بالدرجة الأولى،فلا أحد ينكر مساهمة مواقع التواصل الاجتماعي بشكل كبير في إسقاط كل من النظام بن علي بتونس، ونظام حسني مبارك بمصر، ونظام القذافي بليبيا وبعض الأنظمة العربية التي أخذت فيها الحركات الاحتجاجية مسار سياسي ومذهبي كالبحرين وسوريا، حيث اتخذت مجموعة من

[1]- دينا شحاتة و مريم وحيد، مرجع سابق،ص 80.

[2]- عادل عبد الصادق محمد، " الاحتجاج الالكتروني والفاعلون الجدد في الحياة السياسية."، ملف الأهرام الاستراتيجي ، عن الموقع الالكتروني: **http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=704220&eid=9723**. تاريخ الدخول:2013/02/06.

الشباب من إمكانيات الشبكة أهم وسيلة لتناقل المعلومات وتغطية الأخبار المرتبطة بالحركات الاحتجاجية، وفي عقد اجتماعاتهم ووضع استراتيجيات ومخططات للانتفاضة ضد الأنظمة الاستبدادية.

فقد كان للانترنيت الفضل في التأثير عن باقي وسائل الإعلام على جمهور الرأي العام، وفي خروجهم إلى الشارع والاحتجاج من خلال مجموعة من التطبيقات التي ساهمت فيها مواقع التواصل الاجتماعي كالصور والفيديو والمدونات.

نذكر هنا على سبيل المثال المملكة المغربية والتي مثلت فيها الحركات الاحتجاجية قوة ضغط على النظام الملكي الحاكم أدت بمحمد السادس إلى إجراء إصلاحات تمثلت في بعض التعديلات الدستورية. ومن أهم هذه الحركات التي قادت التظاهرات في المغرب "حركة 20 فبراير" التي تم تأسيسها بموقع التواصل الاجتماعي الفيسبوك على يد مجموعة من الشباب. نادوا من خلالها بالنزول إلى الشارع في يوم 20 فبراير 2011 احتجاجا على الأوضاع السيئة التي تعرفها البلاد من فساد واستبداد سياسي، والمطالبة بإصلاحات ملموسة تمثلت فيما هو اجتماعي واقتصادي وسياسي[1].

عموما يمكننا القول،أن الحركات الاجتماعية وجدت في الشبكة العنكبوتية الوسيلة الفعالة في عملية التعبئة والتنظيم لتحقيق الأهداف والغايات المرجوة. المتمثلة في الدفاع عن مطالبها المشروعة كالعدالة الاجتماعية ومحاربة الفساد والاستبداد والحفاظ على هويتها.

***- علاقة السلطة السياسة بالانترنت ومحركات التغير السياسي:**

يحمل التغيير في إطاره العام معنى الحراك وعدم الثبات وعكسه الجمود، والتغيير الذي نتحدث عنه في هذه الدراسة هو ذلك الحراك المجتمعي الرافض لواقعه أو بعض جزيئاته،إذ يسعى إلى الانتقال به نحو مرحلة جديدة تمثل الهدف من عملية التغيير.وقد سعت الشعوب لاستخدام كل الوسائل المتاحة في سبيل حصولها على الحرية والديمقراطية ومنه التغيير نحو الأفضل. وتأتي وسائل الإعلام على رأس تلك الوسائل. حيث كان لها – منذ نشأتها- الدور الكبير في تلك العملية، طبعا مع توقفه على طبيعة النظام السياسي القائم ومدى الحرية السياسية المتاحة، فضلا عن نوعية الوسيلة الإعلامية المتاحة. وقد كانت البداية مع ظهور القدرات التحريرية اثر اختراع الطباعة،التي ساهمت في ظهور السياسية الحزبية والديمقراطية الدستورية الانجليزية.إلى درجة وصف بعد المفكرين الصحافة آنذاك أنها "مجلس برلمان ثالث"[2].

[1]- إبراهيم البيومي غانم، مرجع سابق.

[2]- ياسر الغرباوي، **حركات التغيير والحراك الجماهيري**.ط1، المجموعة الجيو إستراتيجية للدراسات،2007،ص 148.

لتشهد بعدها وسائل الاتصال تطور مذهلا(التلفزيون،الاتصال عن طريق الكابلات،لحواسيب الالكترنية...الخ)،وقد كان ظهور الشبكة العنكبوتية أهم وأبرز سماته.حيث وفرت جوا افتراضيا مفتوحا لتواصل جميع البشر ،كما خرج من رحمها شبكات لهذا التواصل . وقد كانت تصب اهتماماتها في البدايات على الجانب الاجتماعي والعلمي.لكن في الفترة الأخيرة حدث تطور واضح في طبيعة استخدام مواقع الشبكة،إذ أصبحت من الأدوات الفاعلة التي تستعين بها الشعوب في تنظيم التظاهرات والاحتجاجات المطالبة بالحرية والتغيير.هذا وقد شهدت العديد من الدول عبر العالم أحداثا مختلفة كان للتفاعل عبر الوسائل التكنولوجية الحديثة دورا كبيرا في مسارها.

عربيا لا يخفى على احد سياسات الرقابة والحجب التي اتبعتها النظم السياسية حيال هذه الوسائل، حيث ترى حكومات تلك النظم أن عملية الرقابة تمكنها من التحكم في توجهات المواطنين الثقافية والاجتماعية ومن ثم إمكانية التحكم في توجهاتهم السياسية،خاصة إذا ما اعتبرنا أن التوسع في نشر المعلومات يمكن أن يكون أداة مضادة للحكومات القمعية.فغالبية الحكومات العربية ترى في عملية تدفق المعلومات عبر الحدود غير الخاضعة للقيود إنما تمثل تهديدا محتملا لأمنها القومي،خاصة في حالة اتحاد هذا التدفق المعلوماتى مع حالة الجمود الاقتصادي والتخلف النوعي لهذه البلدان من ناحية،وغياب الديمقراطية الحقيقية ونقص التعددية وتراجعها وازدياد معدلات الكبت السياسي من ناحية ثانية[1].

ونضرب بعض الأمثلة التي توضح تعامل الأنظمة العربية مع وسائل تكنولوجيا الاتصال خاصة مواقع التواصل الاجتماعي. بداية **بسوريا** وهي صاحبة السبق في هذا الصدد، حيث ضمت السلطات موقع "فيس بوك" إلى عشرات المواقع الأخرى التي حجبتها في نوفمبر 2007،وبدون سابق إنذار استيقظ عشرات الآلاف من السوريين من رواد الموقع على حجبه عن الخدمة،بعد أن أنشأ عدد من الفنانين والمثقفين والكتاب صفحات شخصية ومجموعات أثارت قلق النظام السوري.يذكر أن سوريا، التي تخضع لحكم قانون الطوارئ منذ 1963 غيبت قانون عمل الصحافة الإلكترونية، وسمحت للجهات التنفيذية بالتحكم بشبكة الإنترنت في البلاد، حتى إن وزارة الاتصالات في سوريا أصدرت أوامر لمديري المواقع، بمنع نشر تعليقات القراء على المواد الإعلامية بأسماء مجهولة، مع تهديد واضح بالإغلاق في حال عدم الاستجابة[2].

[1] – صافيناز محمد أحمد،" حرية التعبير في ظل ثورة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.، أحوال مصرية،عن الموقع الالكتروني : **http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=402826&eid=471**. تاريخ الدخول:2013/01/25.

[2] – المرجع نفسه.

أما في **تونس** لم يكتفي نظام بن علي بسياسيات الحجب والتضييق على مواقع الانترنت،بل اتبع سياسة المواقع المضادة وهي مواقع خاصة بمساندة بن علي وزوجته،فضلا عن زرع فيروسات من خلال روابط في صفحات مواقع التواصل الاجتماعي بهدف الإيقاع بالمشرفين على أهم الصفحات وإنجاحها في حشد الرأي العام.لقد أصبحت شبكة الانترنت العدو الافتراضي الأكبر لنظام زين العابدين بن علي وذلك لصعوبة السيطرة على مئات الصفحات التي ترى النور يوميا. معظمها للكشف عن مجريات الأحداث في تونس في ظل تعتيم إعلامي قاتل وخطاب شبه رسمي في وسائل الإعلام التونسية أضجر المتتبعين . وقد تمكن الرقيب الالكتروني المكنى " بعمار 404 "من حجب صفحات زادت شعبيتها عن" اللزوم" بالنسبة للحكومة التونسية كصفحات "تونس – تونيزي– تونيزيا " التي تعرضت للقرصنة لعدة أيام أواخر سنة 2011،وتبنت عملية القرصنة مجموعة قالت إنها من شباب الحزب الحاكم : التجمع الدستوري الديمقراطي والتي قامت بقرصنة الصفحة ردا على الأكاذيب التي تضمنتها – على حد تعبيرهم– ووضعوا صورة للرئيس بن على وزوجته ليلى وشحوها بشعارات تمجد الرئيس وانجازاته للوطن. بالمقابل قامت مجموعة من قراصنة الانترنت تسمى " **أنانيموس** "بتعطيل أبرز ثمانية مواقع حكومية في نفس الفترة، وأكدت في شريط مصور على اليوتوب إنها ستواصل استهداف المواقع الرسمية التونسية إلى أن تتوقف الحكومة عن العبث بصفحات الانترنت في تونس[1].

وقد أسفرت هذه الحرب المعلوماتية على فشل النظام السياسي التونسي عن إسكات تلك الأصوات من رواد الانترنت المنددة بالأوضاع في تونس والراغبة في التغيير الجذري، ودفعت بالملايين من المواطنين التونسيين إلى الشوارع هاتفين بصوت واحد " الشعب يريد إسقاط النظام" وقد كان ذلك اثر هروب بن علي في 14 جانفي 2012.إذن،لقد أسقطت تكنولوجيا الاتصال أعظم اذرع الأنظمة البوليسية العربية والمتمثلة في القضاء على التجمع وإنشاء الأحزاب ،والتي طالما وفرتها لها حالة الطوارئ.وما فشلت في تحقيقه النخبة والمعارضة على مر سنوات في المطالبة برفع هذه الحالة، نجحت فيه فئة الشباب من خلال إدراكها للواقع المعاش والتعامل معه من خلال توظيف أدوات التواصل الاجتماعي التي هزمت الطوارئ،وبعيدا عن "تجريم التجمع" الذي تنص عليه قوانينها وتشريعاتها التي تجرم اجتماع أكثر من خمسة أشخاص .فموقع كالفيس بوك كان يجمع عشرات الآلاف اطر مجموعة واحدة، ولهدف مشترك،ودون تنظيمات سرية،في عالم افتراضي أثبتت التجربة عدم انفصاله،وسهولة

[1]– عماد بن سعيد، " التوتر ينتقل من الشارع إلى ساحة الانترنت و"فيس بوك "، عن الموقع الالكتروني : **http://www.france24.com/ar/20110106-internet-tunisia-digital-war-youth-vs-sidi-bouzid-regime**. تاريخ الدخول: 2012/01/06،

تحوله إلى أرض الواقع.لكن رغم هذا الدور الفعال الذي لعبته وسائل الاتصالات الحديثة في عملية الحراك والتغيير السياسي في العالم العربي،إلا انه لا يجب المغالاة في القول أنها هي من صنع الثورة،هذا القول الذي راحت تتناوله وسائل الإعلام في مقدمتها الفضائيات الإخبارية والمواقع التي شكلت منبر لهذا التغيير.وفي هذا الصدد يقول المفكر العربي الدكتور "عزمي بشارة" أن مواقع التواصل كان لها تأثير كبير في ثورة تونس،لكنه رفض التهويل من تأثيرها وقال "لو جلس الجميع على فيسبوك لما قامت الثورة.. لقد أصبح كل من لديه فيسبوك يظن أن له دورا كبيرا في صناعة التاريخ.. هذه المواقع قامت فقط بدور التعبئة الأيديولوجية في الثورات" [1] من جهة أخرى أعرب تشارلي بيكيت مدير مركز بوليس للأبحاث في لندن عن أهمية مواقع التواصل الاجتماعي في تجميع الناشطين، والتنسيق بينهم ولكنه رفض القول بأن تكون هي من خلقت الثورة. وقال "بيكيت":"مواقع التواصل الاجتماعي على الإنترنت لا تخلق ثورات،بل يخلقها الفقر والغضب والحكام المستبدون، لكن في هذه الحالات شاهدنا كيف عملت مواقع التواصل الاجتماعي على الإنترنت على تنظيم الناس والترويج للرسالة، وكانت وسيلة للهجوم على من هم في السلطة، ولإبلاغ العالم الخارجي أن الناس هنا غاضبون ومتحمسون، لذلك أعتقد أن مواقع التواصل الاجتماعي على الإنترنت كانت فعالة بصورة ملحوظة في وقت قصير جدا"[2].

فالاحتجاجات والانتفاضات التي أدت إلى ثورات ومنها إلى إسقاط أنظمة عايشت أجيالا عدة،كان نتيجة عدة عوامل على رأسها معاناة الفئة الممثلة لثلث سكان العالم العربي وهي الشباب، من إشكالات متعددة كالإقصاء والتمييز جعلتها ساخطة على الأوضاع الراهنة،وهذا بالرغم من مما تسخر به هذه البلدان من ثروات طبيعية هائلة.والتي شهدت في العقود الأخيرة خللا كبيرا في منظومة توزيع الثروة جعل من نخبة ضيقة ذات ارتباط وثيق بالسلطة تستأثر بمقومات هذه الثروة،ذلك مع التوجه لتبني آليات السوق الحر والتجارة الحرة اللذان يطرحان ضغوط كبيرة على سوق العمل و تضخم الضرائب،إلى جانب تراجع الدور الاقتصادي والاجتماعي للدولة.فضلا عن القمع والاستبداد وغياب الحريات،وانتهاكات لحقوق الإنسان مع تركيز السلطة في يد نخب ضيقة مرتبطة بالحزب أو الأسرة الحاكمة[3].

[1]- حسين المصري،" الانترنت والسياسة : حدود العلاقة فيما بين هو إعلامي وما هو سياسي".عن الموقع الالكتروني : **http://mypage.traidnt.net/P-4-34.html**. تاريخ الدخول: 2012/01/06.

[2]- المرجع نفسه.

[3]- دينا شحاتة ومريم وحيد،" محركات التغيير في العالم العربي."، السياسة الدولية. العدد 184، افريل 2011،ص11.

من خلال ما تقدم في هذا الفصل يمكن القول أن تكنولوجيا الاتصال اليوم من خلال وسائل الإعلام الالكتروني،قد ساهمت في تمكين الأشخاص في التعبير عن أفكارهم وانتقاداتهم بكل حرية عبر مواقع الشبكة العنكبوتية (المدونات الشخصية مواقع التواصل الاجتماعي...الخ).والتي تمثل جزءا من محاولات اختراق حاجز الصمت ووسائل المنع التي تستخدمها الحكومات أمام الصحافة الحرة وحرية التعبير. الأمر الذي مكن فئة الشباب العربي خاصة وبتكاليف بسيطة من الكتابة والتعبير عن آرائهم وانتقاداتهم بكل حرية .كما ساهمت تلك التكنولوجيا بقدر كبير في السماح بالتعددية وتبادل الآراء ومناقشة جميع القضايا، والنظر للمسائل والمواضيع من مختلف الزوايا.

وبالتالي فتكنولوجيا الاتصال تعيد تشكيل الديمقراطية من خلال ظهور نظام سياسي جديد يميزه بروز الجمهوريات الالكترونيةة(التصويت الالكتروني في الانتخابات،الحكومات الالكترونية...الخ) وزيادة سلطة المواطنين بظهور الرأي العام الالكتروني ،تجلى ذلك في قدرة المجتمع الافتراضي على فرض رأيه على زعمائه في المجتمع الواقعي، شكل قد يؤدي إلى إزاحته عن منصبه في حالة معارضة ذلك الرأي لسياساته.

إن الدور الريادي لمصر – عربيا– في مجالي الإعلام والسياسة ،جعل اختيارنا يقع عليها كنموذج تطبيقي لهذه الدراسة .فهي أكبر دولة عربية من حيث تعداد السكان ولها التأثير ين السياسي والإعلامي الأكبر على الساحة العربية حيث قادت المنطقة نحو تطوير إعلام مكتوب ومسموع ومرئي قوي ومنفتح نسبياً.فلطالما استقطب الإعلام المصري جماهير من القراء والمستمعين والمشاهدين في أرجاء المنطقة العربية كافة ناقلا إليهم الثقافة المصرية واللهجة والرسائل السياسية.من جهة أخرى لعبت وسائل الإعلام الجماهيري من صحافة وتلفزيون وإذاعة على مر الزمن دورها البارز في رسم وتشكيل الرأي العام المحلي للدولة.

نظام الحكم في مصر جمهوري رئاسي،وفقا للدستور سنة 1971 .وقد حققت مصر تقدما في سعيها نحو ديمقراطية متعددة الأحزاب بعد سنين على نظام حكم الحزب الواحد القائم منذ ثورة 1952.بالمقابل ونظرا للضغوط الدولية والمنظمات غير الحكومية الدولية و المصرية ،وظهور الإعلام الخاص،فلا عن ضغط رجال الأعمال والمعارضين من أجل إرساء الديمقراطية وحرية الصحافة،قامت الحكومة المصرية بخطوات جادة من أجل خصخصة الإعلام الخاضع منذ نشأته لسيطرة الدولة. وكان للصحافة الحصة الأكبر،حيث أصبح للأحزاب المصرية كافة حق إصدار مطبوعاتها الخاصة مع خضوعها للضغوط الحكومية إذا تخطت بعض الخطوط الحمر.

مع بروز تكنولوجيا الاتصال في المجتمع المصري خاصة وسائل الإعلام الالكتروني (مدونات ومواقع تواصل اجتماعي وصحف الكترونية).فتح بابا واسعا لحرية الإعلام وسهولة إيصال المعلومات ونشرها بين أطراف هذا المجتمع.الذي تعاني الشريحة الأكثر عدد منه وهي فئة الشباب–المتعلمين– من الحرمان في المشاركة السياسية،والتي فشلت القوى السياسية المعارضة من استقطابها.فكان لوسائل الإعلام الالكتروني الدور البارز في توعية هذه الشريحة ومطالبتها بالإصلاح المدني وقضايا المسائلة عن الفساد الذي تفشى في البلد على كافة الأصعدة.بل وأدت التفاعلية عبر تلك الوسائل لاستجابة السلطة الحاكمة لضغوطها وعرف المشهد السياسي المصري صورة جديدة من النشاط الشبابي السياسي غاب على مدار أعوام طويلة.

المبحث الأول: أساسيات الرأي العام بمصر وعلاقته بالنظام السياسي.

يدخل الرأي العام بمصر في إطار الرأي العام للدول التسلطية وفي مقدمتها الدول العربية،وذلك من حيث المفهوم وعوامل التكوين و التأثير والتأثر واستطلاعات الرأي. ومن ثم سيكون هذا المبحث بمثابة إسقاط لما ذكرناه في الفصل الأول حول ماهية الرأي العام وعلاقته بالعملية السياسية على الحالة المصرية (مجتمعا وحكومة).

المطلب الأول: مقومات الرأي العام المصري وعملية استطلاعه.

*- عوامل قيام الرأي العام بمصر :

لا يختلف واقع الرأي العام بمصر عن نظائره في باقي الدول النامية عامة والعربية خاصة،ذلك الواقع الذي يعبر عن مناخ سياسي واقتصادي واجتماعي غير ملائم لظهور رأي عام فعال.حيث النظام السياسي قائم على حكم الفرد المهيمن على مؤسسات الدول،إلى جانب انتشار الفقر الذي يؤدي إلى انخفاض متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي ومنه إلى انتشار البطالة وتدهور الخدمات الاجتماعية .هذا فضلا عن أزمة المثقفين في تلك الدول التي تجد نفسها بين مطرقتين:أولهما القهر السياسي والاجتماعي،وثانيهما محاولات الاستيعاب والاحتواء التي تمارسها الأنظمة حيالهم.وملامح البناء السياسي والاقتصادي والاجتماعي المصري لا تخرج عن هذه الصفات التي ترتبط ارتباطا وثيقا بوجود رأي عام غير واعي ولا مؤثر[1].إلى جانب أخر واستنادا لبعض العوامل المحددة لمفهوم الرأي العام،والتي تنحصر في وجود موضوعات خلافية بين الجمهور،وحدوث تفاعل اجتماعي حولها،ثم التعبير عن رأيهم اتجاهها.يمكن أن نلخص على سبيل المثال- لا الحصر- ثلاثة عناصر من خلالها نستطيع الحديث عن رأي عام مصري وهي :

1 - **وجود قضية خلافية لها أهميتها بالنسبة للجمهور:** يعتبر هذا العنصر من أهم مقومات الرأي العام بصفة عامة،و أول محك يمكن الاستناد إليه في تقرير إمكانية وجود رأي عام بمصر.فبالنظر إلى الواقع السياسي والاجتماعي لمصر عقب الفترات الزمنية المتعاقبة إلى يومنا هذا، نلاحظ أنها دولة تقوم بتغيير في سياساتها الاقتصادية مما يترتب عليه تغيرات في البناء الاجتماعي فضلا عن إصدار الدولة للعديد من القوانين لكي تتواكب مع التغيرات الجديدة.وبالتالي تتولد قضايا تهم فئة كبيرة من المواطنين تختلف الآراء حولها، وينشا حيالها الرأي والرأي الأخر [2].فهذا العامل أو المقوم يساهم في

[1]- إسماعيل علي سعد، **دراسات في العلوم السياسية**. ط1، دار المعرفة الجامعية،2002، ص 210.

[2]- جمال مجاهد،.مرجع سابق ، ص 69.

وجود رأي عام مصري،ولكن طبيعة البناء السياسي لا تسمح في بعض الأحيان بظهور مثل تلك القضايا الخلافية والتي غالبا ما تؤدي بتعدد الآراء إزاءها.

2 - **التفاعل الاجتماعي(المناقشة الجدلية)**: يكمل هذا العنصر الذي سبقه،على اعتبار وجود قضايا هامة حيوية لا بد لها من تفاعل اجتماعي من جماعات المصالح حتى نتحدث عن رأي عام.ويحدث هذا التفاعل خلال تصادم وجهات النظر المعبرة عن مصالح الجماعات.حيث نتصور وجود قضية تختلف وجهات نظر جماعات معينة حولها تبعا لمصالح كل منها،بالمقابل نجد جماعة أخرى لا تمس هذه القضية مصالحها. فتحاول كل جماعة كسب مؤيدين من الجماعة الغير معنية بالقضية عن طريق المناقشة الجدلية،مما يخلق الرأي والرأي الأخر.نشير هنا إلى أن نوعية الرأي العام تتوقف إلى حد كبير على فاعلية المناقشة العلنية،كما أنها تعتبر أهم عملية يتم بمقتضاها تكوين الرأي العام الحقيقي[1].

بالنظر إلي الواقع المصري يمكن الحديث عن توفر هذا العامل،بناءا على الهامش الديمقراطي المسموح به خاصة من بعد حكم أنور السادات،مما أتاح الفرصة لوجود مناقشة وعرض لأراء مختلفة،ولكن نشير دائما إلى توقف تلك المناقشة على نوعية القضية المثارة للجدل ومدى مساسها بمصالح النظام القائم.

3 - **التعبير عن الرأي:** حرص العديد من الباحثين تأكيد أهمية هذا العنصر،على اعتباره يؤكد على الوظيفة الأساسية للرأي العام والمتمثلة في المساهمة بعملية اتخاذ القرار.فبدون التعبير عن الرأي لا يمكننا الحديث عن رأي عام يصل إلى من يصنع وينفذ القرار[2].

قياسا بالنظام السياسي المصري ومتخذي القرارات فيه، فهو يسمح – أحيانا- بالتعبير عن رأي الجماهير،ولكن يبقى هذا التعبير مرهون بمدى أهمية القضية المطروحة للنظام القائم،ومن جهة أخرى يحرص النظام على معرفة اتجاهات الرأي العام، ولكن نادرا ما يكون الغرض هو رسم سياسات عامة واتخاذ قرارات وفقا لهذه الآراء .

إذن في ضوء العوامل الثلاث والتي بدونها لا يمكن الحديث عن رأي عام، يمكننا القول بوجود فرصا لتشكيل رأي عام إزاء قضايا هامة وحيوية بمصر،ولكن تبقى المشكلة- مصريا وعربيا- في مدى فعالية هذا الرأي في صناعة القرار بمصر.

[1] - Floyd H.Alpport, op.cit.p19.

[2] – جمال مجاهد ، مرجع السابق، ص 71.

*- عملية استطلاع الرأي المصري:

كما اشرنا سالفا – الفصل الأول- تعاني عملية قياس الرأي العام بالدول النامية من مشاكل عدة، حددها بويد و كوشنير Boyd et Kushner في خمس صعوبات هي:صعوبات تصميم المشروع،التصريح الحكومي،عدم ملائمة أدوات البحث،صعوبة الحصول على المعلومات،عدم كفاية الأفراد المدربين.

ووضعية استطلاعات الرأي العام بمصر لا تختلف كثيرا عن وضع هذه الدول،فلطالما ارتبطت- ولازالت- بطبيعة النظام السياسي القائم والذي يقوم بتقييد هذه العملية بحيث لا تخرج في دورها ولا تصطدم في نتائجها عن خدمة أغراضه.فلم يسمح النظام السياسي في جميع عهوده بانتشار مراكز هذه العملية.وان سمح بها تكون إما تابعة بصورة مباشرة أو غير مباشرة للنظام.مما أدى إلى عدم فعالية هذه المراكز،ومنه غياب دورها الرئيسي في خدمة المجتمع في قضاياه التنموية المختلفة.

رغم ذلك فلقد بدأت قياسات الرأي العام في مصر مبكرا مقارنة بالدول النامية العربية الأخرى.وكانت الانطلاقة في عهد الرئيس الراحل جمال عبد الناصر،حيث أجرى احد الباحثين عملية استطلاع رأي حول موضوع "منح المرأة المصرية حقوقها السياسية" وكان ذلك عام 1956 عقب صدور الدستور الذي نص على حق الانتخاب للمصرين على السواء. وقد اتبع الباحث خطوات علمية رغم البدايات المبكرة لهذا الاستطلاع وقلة الإمكانيات الموجودة تلك الفترة والتي جعلت الدراسة تقتصر على محافظة القاهرة فقط[1].

إلى جانب الاستفتاءات والانتخابات، لم يتعرض الرأي العام المصري للقياس في هذه الحقبة الزمنية إلا من خلال تقارير معينة تعدها هيئات حكومية بغية توضيح الصورة أمام المستويات الحكومية الأعلى. وتعد تقارير **الهيئة العامة للاستعلامات** – أنشئت عام 1954- أهمها.وقد انبثق عن هذه الهيئة "معهد الرأي العام والإعلام" الذي كان يؤدي وظيفة إبلاغ واضعي السياسة في مصلحة الاستعلامات بحالة الرأي العام العالمي والمحلي بالنسبة للموضوعات ذات الأهمية الجارية.ليبدأ بعدها سنة 1958 في القيام بعدة دراسات كبرى تضمنت جمع بيانات ميدانية وتاريخية عن الأحداث الجارية المحلية على الصعيدين الاجتماعي والسياسي[2].

[1]- عبد الغفار رشاد القصبي، **الرأي العام والتحول في عصر المعلومات**.مكتبة الآداب،جامعة القاهرة،2004،ص311.

[2]- عاطف عدلي العبد،**تصميم وتنفيذ استطلاعات وبحوث الرأي العام والإعلام : الأسس النظرية والنماذج التطبيقية** .دار الفكر العربي ، القاهرة،2002،ص 256.

وعلى الرغم من أن تلك التقارير المقدمة من هيئة الاستعلامات والمراكز المنبثقة منها تقدم صورة للرأي العام إزاء موضوعات جارية،ودلالة للاهتمام بمسالة استطلاعات الرأي.إلاأنها ابتعدت عن المصداقية لسببين:أولهما الأساليب التي كانت تتبعها في عملية القياس(أسلوب التخمين، أسلوب الملاحظة، أسلوب الاتصال الشخصي،أسلوب الاتصال المباشر) والتي غلب عيوبها على مزاياها خاصة فيما يتعلق بأسلوب التخمين الذي يبتعد عن الموضوعية ويرتكز على وجهة نظر الباحث الشخصية وهذا يخالف أساسا تطبيق المبدأين العلميين اللذين يقوم عليهما الاستطلاع وهما الصدق (أدوات تقيس الموضوع بعينه) والثبات (الحصول على نفس النتيجة في تكرار عملية القياس). وثانيهما هو كونها مؤسسة من مؤسسات الدولة، وذلك يعيق قيامها باستطلاعات خاصة بالموضوعات الحساسة فضلا عن كون نتائج استطلاعاتها تصبغ وجهة نظر الحكومة فاغلب مواضع الدراسة هي من اختيار الحكومة[1].

مع مجيء أنور السادات إلى الحكم بدا عصر الانفتاح- إلى حد ما- في مصر مع إنشاء المنابر وانتهاج سياسة الانفتاح الاقتصادي مما أدى إلى جلب استثمارات والمؤسسات الأجنبية،وبالتالي ظهور الحاجة إلى بحوث جادة حول أوضاع السوق،تفضيلات الجماهير،عادات الشراء والاستهلاك،وعادات استخدام وسائل الإعلام. وفي هذا الصدد قام كل من بويد وكوشنير بدراسة عام 1979 كانت نتيجتها الرئيسية هي أن التلفزيون بمصر يستخدم مصدرا للترفيه أكثر منه لتسلية. إلى جانب دراسات ومحاولات عديدة أنشئ على أثرها العديد من المكاتب والشركات العامة والخاصة.نذكر منها **المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية** الذي تأسس سنة 1976 واعتبر جهاز الرأي العام بهذا المركز أول جهاز متخصص في هذا المجال حتى أن غالبية الباحثين اعتبروه النقلة النوعية لعلمية عملية الاستطلاع.وذلك يرجع إلى التنظيم القائمة عليه لجان وهيئات الجهاز: مجلس إدارة متكون من خبراء ومشرف عام،مستشرين،هيئة تتولى التخطيط للاستطلاعات واختيار الموضوعات،وهيئة فنية لاختبار العينات وإجراء التعديلات اللازمة،وإعداد برامج الخاصة بالحاسب الآلي وتنفيذها،إضافة إلى فريق من الباحثين للبحث الميداني موزعون على المحافظات المختلفة،حيث يتم تدريبهم في دورات متتابعة[2].

وقد قام هذا الجهاز بعدة استطلاعات للرأي والتي تناولت موضوعات مختلفة اجتماعية وسياسية،واقتصادية واعتبرت حجر الزاوية في دراسة الرأي العام بمصر لما قدمته من خبرة وتجربة في هذا المجال.

[1]- علي الصاوي،"تحليل دور الرأي العام في دول العالم الثالث"، في كتاب **اتجاهات حديثة في علم السياسة**. المجلس الأعلى للجامعات: اللجنة العلمية للعلوم السياسية والإدارة العامة، 1999. ص 244.

[2]-، عاطف عدلي العبد،مرجع سابق، ص 102.

لكن رغم ذلك يبقى جانب من القصور يلاحق هذه الأجهزة،أهمها الانتماء الحكومي الذي يعيق عملية الاستطلاع في نوعية المواضيع،إلى جانب عامل البيروقراطية الذي لا يتماشى مع سمات إجراء استطلاع الرأي العام الدقيق القائم على السرعة في إصدار القرارات وتنفيذها .

جاءت فترة حكم مبارك التي عرفت طفرة في ظهور عدد كبير من تلك المراكز خاصة فترة التسعينيات حيث تم إنشاء حوالي 8 مراكز بحثية في الفترة مابين 1991-1993 فقط. كانت غالبيتها ذات مبادرات فردية لشهد نهاية التسعينات تزايد الاهتمام باستطلاع الرأي في المجال السياسي.

على سبيل المثال قام **مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام** * بعدة دراسات حول المشاركة السياسية نذكر منها تلك التي قام اشرف عليها جمال عبد الجواد عن الواقع الراهن لسلوك المصريين السياسي ومعتقداتهم واتجاهاتهم نحو مؤسسات النظام السياسي وكان ذلك في متصف عام 1998،حيث تكونت عينة الدراسة من 1300 مفردة بحث من ثلاث محافظات تمثل الأقاليم الثلاثة الرئيسية المكونة للمجتمع المصري: القاهرة، الصعيد، الدلتا.كشفت الدراسة عن عدة نتائج أهمها: – المصري العادي لا يهتم بالسياسة، وعلى الرغم من انخفاض معدلات المشاركة في الانتخابات العامة إلا أنها لا تزال أهم أشكال الممارسة السياسية.– تتزايد نسبة المشاركة في الريف أكثر من الحضر.– يقدر المواطن المصري بشدة الدرجة العالية من حرية الصحافة وحرية وسائل الإعلام،بينما لا يرى الشيء نفسه فيما يخص مجالات أخرى مثل حرية الأحزاب أو الجمعيات أو النقابات.– توجد للمواطن المصري ميولا نحو الديمقراطية بالرغم من عزوفه عن المشاركة السياسية.الأمر الذي ينعكس على تفضيلاته للنظام الديمقراطي[1].

وقد شهدت السنوات العشر الأخيرة تقدما يعتد به، في مجال استطلاعات الرأي العام في القضايا السياسية الذي أخذ دفعة قوية منذ تحمل مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام عبء القيام بهذا النوع من الاستطلاعات.ولكن مواضيع الدراسة لم تخرج عن إطار الانتخابات.وكانت غالبية النتائج–خاصة دراسات الفترة 2002-2006– تؤكد على هشاشة العلاقة مابين المواطنين المصريين والأحزاب والجمعيات الأهلية حيث بينت إحدى هذه الدراسات أن نسبة 53% من أفراد عينة الدراسة ليس لديهم خبرة عن العملية الانتخابية،فيما

* – **مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية** هو معهد بحثي للدراسات السياسية في مصر .أنشئ المركز عام 1968 كإطار عامل في مؤسسة الأهرام .حتى العام 1972 اختص المركز بدراسات قضية الصراع العربي الإسرائيلي، ليتوسع نطاق بحث المركز فترة الثمانيات في القضايا الدولية مع التركيز على القضايا والأحداث التي تهم العالم العربي ومع حلول التسعينيات ازداد الاهتمام ب الدراسات السياسية المحلية. صدر عن المركز حتى الآن نحو 148 كتابًا .تضم الهيئة العلمية للمركز من 35 خبيرا وباحثا.

[1] – عبد اللطيف محمد خليفة، مرجع سابق ، ص ص 225- 226.

ارتفعت معدلات التصويت بين المواطنين الذين عبروا عن رغبتهم في التصويت لصالح الحزب الوطني (الحزب الحاكم) [1].نشير هنا إلى أن غالبية المشرفين على هذا المركز هم من أتباع النظام السياسي لمبارك،فجمال عبد الجواد وهو المشرف على غالبية الدراسات التي أجريت في بداية الألفية الثالثة هو عضو في سياسيات الحزب الوطني،هذا فضلا أن نتائج تلك الدراسات كانت تنشر في "صحيفة الأهرام" والتي أطلق عليها اسم صحيفة رجال أعمال مبارك.

وهذا ما يؤكد أن استطلاعات الرأي العام بمصر رغم كثرتها وتنوع مصادرها إلا أنها لا تزال تعاني من أزمتها النابعة من طبيعة ال دولة التي رغم تعاقب حكامها واختلاف إيديولوجياتهم وسياساتهم، لم تتعاف بعد من الاستبداد والفساد مما ينتج استطلاعات رأي عام ظلت على مدى عقود تلو عقود سرية و محكومة باعتبارات أمنية بوليسية وفي خدمة الحاكم الفرد وحزبه ورجاله وأجهزته.

بعد سقوط نظام مبارك،ظهرت مراكز للاستطلاع الرأي نذكر من أهمها مركز "**بصيرة" المركز المصري لبحوث الرأي العام** ،والذي عرف على انه مركز مستقل،ولا يوجد له أي انتماءات حزبية أو سياسية،لإجراء بحوث الرأي العام بحيادية ومهنية.تأسس في افريل 2012 في أعقاب ثورة 25 يناير.ويلتزم بتزويد الباحثين،وواضعي السياسات،وقادة الأعمال،وعامة الناس بمعلومات موثوق بها عن مستوى واتجاهات الرأي العام بخصوص الموضوعات والسياسات ذات الاهتمام العام.وتعتمد بصيرة في إجراء بحوث الرأي العام على مجموعة متنوعة من الأدوات كالمقابلة الشخصية والهاتف الثابت،إلى جانب الاعتماد على مواقع الانترنت والهاتف المحمول.ويصف المركز نتائج استطلاعاته بأنها ذات مستوى عال من الجودة والمصداقية[2].

في أول تجارب للمركز لم تكن نتائج استطلاعاته بعيدة عن الواقع،وذلك في الاستطلاع الذي آجرته بصيرة عقب إغلاق باب الترشح للانتخابات الرئاسية بمصر الذي نشرته في صحيفة " المصري اليوم".ووفقا لنتائج بلغت نسبة الذين لم يحسموا أمرهم فيما يتعلق باختيار الرئيس القادم 38%.فيما جاءت اختيارات 62% من المشاركين لرئيس مصر المقبل،كالتالي: عمر سليمان 20%،عبد المنعم أبو الفتوح 13%،حازم أبو إسماعيل 12%، عمرو موسى 7%، وخيرت الشاطر 3%، حمدين صباحي 3%، وأحمد شفيق 2%،ولم يتجاوز باقي المرشحين 1.%. فتوقعات المركز صدقت فيما يخص المرشح احمد شفيق والذي تحصل على نسبة % 43,66

[1]– عاطف عدلي العبد، مرجع سابق ، ص 110.

[2]– " نتائج انتخابات الرئاسة بمصر بعد الجولة النهائية، موقع انتخابات مصر 2012، عن الموقع الالكتروني: **http://elections.masreat.com/19275**/. تاريخ الدخول: 2013/01/16.

مقابل الفائز بالانتخابات محمد مرسي بنسبة 56,34% [1].بينما لم يكن هناك مجرد إشارة ولو بنسبة ضئيلة للفائز.كما يلاحظ أن غالبية المحصلين لنسب اعلي في الاستطلاع هم من رموز النظام السابق. وهذا ما سبب شكوك في هذه النتائج، التي جاءت لصالح الاتجاه السياسي الرافض للقطيعة مع نظام مبارك. ومما يؤكد ذلك هو معرفة أن الدكتور ''ماجد عثمان'' مدير مركز '' بصيرة '' كان عضو في لجنة سياسات جمال مبارك و زميل لجنة مشروع التوريث مع المشرف على استطلاعات مركز الأهرام الدكتور ''جمال عبد الجواد "،كما كان رئيس لمركز معلومات مجلس الوزراء قبل الثورة. وبالتالي فنتائج استطلاعات المركز هدفها هو تضليل الرأي العام.وتكفى الإشارة هنا إلى أن عدم وجود الرئيس محمد مرسى بين المرشحين المرجح أو المتوقع فوزهم في الانتخابات[2]،يعنى ببساطة أن كل الاستطلاعات كانت تعمل بقصد أو بدون قصد لتزييف إرادة الناخبين وتوجيههم للتصويت لمرشح بعينه.

فيما يخص الاستطلاعات الالكترونية حول الرأي العام المصري،فلا يكاد أي موقع على الشبكة العنكبوتية يخلوا منها بصفة يومية ومستمرة،سواء المواقع الإخبارية أو الصفحات الخاصة ببعض الصُحف أو برامج "التوك شو" علي مواقع التواصُل الاجتماعي وبالأخص الـ Facebook،وترتكز أكثرها في الرسائل اليومية التي تطالب المشترك في موقع ما أو زائر له بإبداء رأيه الخاص حول موضوع معين مطروح على الساحة السياسية والاجتماعية.وفي بعض الأحيان مجرد استطلاع حول رضا المشترك على الموقع وماذا يريد إن يتغير فيه.ولقد انقسمت أراء الخبراء والمتخصصين في دراسات الرأي العام والمشرفين على مراكز استطلاع الرأي بمصر عن مدى مصداقية هذا النوع، وأكد غالبيتهم على عدم دقة وموضوعية هذه النماذج فيما يخص نتائج استطلاعاتها،حتى أن البعض يراها لا تستحق أن يطلق عليها اسم استطلاع رأي عام[3].

في هذا السياق يرى الدكتور بسيوني حمادة أستاذ الإعلام والرأي العام بكلية الإعلام- جامعة القاهرة، إن استطلاعات الرأي التي يتم إعدادها من خلال مشتركي الإنترنت لا تمثل المجتمع المصري بشكل عام، لأنه بالرغم من ارتفاع نسبة استخدام الشبكة إلا أن هناك العديد من أفراد المجتمع المصري ليسو مشتركين. وأشار إلي أن الضوابط التي من المفترض أن تجري من خلالها استطلاعات الرأي العام الالكترونية غير متوفرة، أي أن بيئة الرأي

[1]- بصيرة ، المركز المصري لبحوث الرأي العام ،عن الموقع الالكتروني : **http://www.baseera.com.eg/organizational_structure_ar.htm**. تاريخ الدخول:2013/13/24.

[2]- جمال عبد الجواد،"استطلاع أراء قادة الرأي العام إزاء قضايا الفساد والشفافية في مصر"،مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، مؤسسة الأهرام،مارس 2012،ص 18.

[3]- محمد شومان ، " أزمة استطلاعات الرأي العام"، صحيفة الأهرام اليومي الالكترونية، العدد 06، أكتوبر 2012،عن الموقع الالكتروني : **http://digital.ahram.org.eg/Policy.aspx?Serial=1050638**. تاريخ الدخول: 2013/01/16

العام الإلكتروني لا تسمح بالحصول علي نتائج موضوعية وواضحة،فطبيعة الإنترنت لا تحمل في طياتِها معايير الثقة والموضوعية اللازمة في هذه الاستطلاعات.كما أشار إلى احتمالات التزوير والتضليل وإساءة استخدام الموقع الالكتروني التي تقاس من خلالِه استطلاعات الرأي،واردة إلي درجة كبيرة جد اومثال ذلك تعرض استطلاع رأي جريدة «المصري اليوم» على بوابتها الإلكترونية المتعلق بآراء القراء تجاه الإعلان الدستوري الجديد الذي أصدره الدكتور محمد مرسي- رئيس الجمهورية- الخميس 22 نوفمبر 2012 لهجمة إلكترونية،وذلك بهدف توجيه نتيجة الاستطلاع في فترة لم تتجاوز 12 ساعة فقط[1].

وقد أكد الفريق التقني الخاص بـ«بوابة المصري اليوم» أن الاستطلاع تعرض لهجمة من حساب وهمي قادم من العاصمة الروسية «موسكو»، موضحًا أن نتيجة الاستطلاع ليلة 27 نوفمبر 2012 كانت 77% مؤيد الإعلان الدستوري، و20% رافض، و3% محايد، فيما أصبح بعد الهجمة الإلكترونية صباح 28 نوفمبر 75% رافض، و23% مؤيد، و2% محايد، وذلك بتسجيله أكثر من 58 ألف إجابة لتوجيه نتيجة الاستطلاع[2].

كما أكد في جانب أخر أن تلك النوعية من الاستطلاعات لا تعكس إلا رؤية المجتمع الافتراضي والذي يراه حمادة مجتمع شبابي من الدرجة الأولى، ويمثل أيضاً شريحة واحدة من الشباب وهي المتعلمة الميسورة الحال بالمقابل هناك فئة غير متعلمة،وأخرى متعلمة تعاني الفقر الذي يمنعها من الاشتراك في الانترنت أو حتى امتلاك جهاز كمبيوتر.مشكل أخر يطرحه الدكتور هو أن عمليات استطلاع الرأي العام في مصر يتم إجراؤها من خلال مؤسسات فاقدة الاستقلال والأهلية بالإضافة إلي أنها موظفة وممولة لخدمة مُرشحين بعينهِم.بالإضافة إلى عدم وجود خبرة كافية ومؤهلات مهنية تصلُح لإجراء مثل هذه الاستطلاعات حني في حالة الاستقلال.

أما عن سؤاله لسبب اختلاف النسب في النتائج بين الجهات التي تُجري استطلاعات الرأي بوجه عام في مصر مُقارنة بما يحدُث في الخارج من تقارُب في النتائج مثلما شاهدنا في نموذج الانتخابات الفرنسية الأخيرة، فذكر أن تلك الفروق تؤكد حقيقة واحدة،وهي أن هناك عدة مشاكل عندنا، منها ما يتعلق بالاستقلال – الأمانة- ومنها ما يتعلق بالمهنية[3].

---

[1]- شيريهان المنيري،" استطلاعات الرأي العام الالكترونية في مصر..أحلام افتراضية في مواجهة الواقع، صحيفة أخبار القاهرة الالكترونية، العدد 645،عن الموقع الالكتروني: : **http://www.alkaheranews.com/details.php?pId=10&aId=3973**. تاريخ الدخول: 2012/10/23.

[2]- بوابة المصري اليوم،" تغيير نتيجة استطلاع من تأييد قرارات مرسي إلى رفضها"، عن الموقع الالكتروني: **http://www.almasryalyoum.com/node/1274436**. تاريخ الدخول: 2012/12/28.

[3]- شيريهان المنيري، مرجع سابق.

بالمقابل هناك من دافع عن استطلاعات الرأي العام الالكترونية ونتائجها من بينهم الدكتور محمود علم الدين- وكيل كلية الإعلام جامعة القاهرة-فهو يرى أن توظيف فيسبوك في مجال استطلاعات الرأي هي خطوة شديدة الذكاء، فمن خلال اختيار هذا الموقع يتم اختيار العينة التي تهتم الآن أكثر من غيرها بالشأن العام للدولة،واختيار المنبر الذي يدخله نحو 6 ملايين مواطن من الناشطين والمتابعين،وربما المهتمين بالشأن العام.ومن خلال الاستطلاع يمكن معرفة —مثلا- اتجاهات هذه الفئة من المجتمع نحو الشخصيات المزمع ترشحها للرئاسة أو التي يطالبها الناس بالترشح كما أن الرصد اليومي لنتائج هذه الاستطلاعات يعطى مؤشرات لقياس الشعبية،وهل هناك ارتفاع أم انخفاض فيها وما يصاحبها من متغيرات في المجتمع سواء اقتصادية أو اجتماعية.

والمقارنات أيضا تعطى مؤشرات قد تؤثر على اتجاهات الجمهور نحو المرشحين،فيدفعهم إلى إعادة صياغة توجهاتهم كما يمكن أن تؤثر على المرشحين أنفسهم فيغيروا في حملاتهم.والعينة التي يتم التعامل معها من خلال الانترنت هي «عينة رضائية» أي تدخل للمشاركة في التصويت بنفسها وقد لا تكون ممثلة للمجتمع لأننا لا نعرف السن والنوع والمستوى الاجتماعي والوظيفي ولكنها قد تكون صادقة لأن لديهم الرغبة في المشاركة وهذا ما افتقدناه في مصر من زمن[1].

تبقى عملية استطلاع الرأي العام عنصرا رئيسيا من عناصر تحقيق الديمقراطية ،إذ أنها توضح الاتجاهات السائدة في أوساط الرأي العام نحو القضايا المختلفة كما أن استخدامها بحرفية ومهنية،وأخلاقية يساعد في تضييق الفجوة بين صانعي القرار والرأي العام.ولضمان ذلك يجب تحديد العينات بشكل يضمن تمثيلها للمجتمع الأصلي على المستوى التعليمي والاقتصادي والنطاق الجغرافي فضلا عن اختيار طريقة لجمع البيانات لتلاءم ثقافة المجتمع.

المطلب الثاني : واقع وسائل الإعلام في ظل الأنظمة السياسية المتعاقبة

مرت وسائل الإعلام بمصر بمراحل متعددة،شهدت خلالها تطورات كثيرة محاولة اللحاق بالتطور المعاصر في تكنولوجيا الاتصال. فيما عكست هذه الوسائل باستمرار إيديولوجية النخبة الحاكمة ابتداء من عهد الرئيس جمال عبد الناصر إلى أنور السادات ووصولا لعهد الرئيس المخلوع محمد حسني مبارك.وهي الإيديولوجية المحددة للخط السياسي والاجتماعي والاقتصادي للدولة وموقفها من الإعلام ودوره ووظائفه.وعليه كانت الميزة الخاصة لوسائل الإعلام هي الاتساق الشديد في التعبير عن أفكار وقيم النخبة المسيطرة.كما جسد الإعلام من خلال الكلمة

[1]- محمد شومان ،" أزمة استطلاعات الرأي العام". مرجع سابق.

المطبوعة والمسموعة والمرئية طبيعة البناء الفكري والمادي في المجتمع المصري،فضلا عن تجسيده الواقع الاجتماعي في سياقه التاريخي مستخدما وسائل الإعلام كأدوات للتعبير والتوجيه والضبط الاجتماعي[1].

منذ بدء تاريخ الإعلام المصري –حوالي قرنيين من الزمن- والحكومات المصرية المتعاقبة تفرض رقابتها عليه.فقد صدر حتى بداية 2008 حوالي 186 قانون بمعدل مادة جديدة كل شهر على الصحافة خاصة.هذه التي تقترن حريتها بحرية التعبير عن الرأي ،إلى جانب كونها أول وسيلة إعلام واتصال عرفها المجتمع المصري.فقد عرفت مصر صدور أول صحيفة رسمية حكومية - بعد تولي محمد علي شئون مصر – يومية أطلق عليها اسم "الجرنال" التي كانت تصدر يوميا عن مائة نسخة،ثم تحولت هذه الصحيفة عام 1828 إلى صحيفة "الوقائع المصرية"التي ما زالت تصدر حتى الآن.وبعد صياغة الدستور المصري سنة 1923 الذي أكد على حرية الصحافة،حضت حينها الصحافة المكتوبة بحرية نوعية حتى ثورة 1952.

مع تولي عبد الناصر الحكم أبدى حرصا فائقا على امتلاك علاقة وثيقة وحميمة مع الصحفيين مثل مصطفى أمين ومحمد حسنين هيكل وغيرهم.من جانبه مجلس قيادة الثورة أدرك الدور الأساسي للإعلام في تشكيل الرأي العام،فاتخذ في الفترة الممتدة بين 1953-1960 عددا من التدابير للحد من حرية الصحافة والتعبير والتحكم بالإعلام.حيث قام المجلس سنة 1954 بحل مجلس نقابة الصحافيين وفوض وزير الإرشاد القومي صلاح سالم بتشكيل لجنة الصحافيين لتحل محله وتكون بإدارة ضباط من مجلس قيادة الثورة. وبعد دستور 1956 أنشئت وزارة الإرشاد القومي ومكتب الرقابة سنة 1957 لضمان التزام الإعلام بالمعايير الثقافية والسياسية[2].

في عام 1960 أمم عبد الناصر الصحافة،وأصبحت بذلك أداة دعائية في يد النظام الحاكم تمجد إنجازات الرئيس ونجاحات النظام الاشتراكي.لقد جعل هذا القانون من الصحفيين موظفين حكوميين،واستخدم عبد الناصر الإعلام للتعبئة الشعبية والتنمية،كما أكد على المثال السلطوي القائل أن الإعلام يجب أن يكون حكرا على النظام الحاكم.ولعل ذلك يعود إلى افتقاده الحزب السياسي الجماهيري مما دفع عبد الناصر للاهتمام بأدوات تشكيل الرأي العام وتحقيق التواصل معها[3].

---

[1]- ثروت مكي،**الإعلام والسياسة وسائل الاتصال والمشاركة السياسية**.ط1،عالم الكتب،القاهرة،2005،ص135.

[2]- المرجع نفس،ص 138.

[3]- مجموعة باحثين، **الإعلام في الدول العربية رصد وتحليل(الأردن-لبنان-المغرب-مصر)**.المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة،بيروت،2007،ص 462.

مع تولي أنور السادات الحكم في بداية السبعينات أدرك هو الآخر أهمية وخطورة الدور الذي تلعبه وسائل الإعلام في تشكيل الرأي العام،فطالب على الفور بقيام هذه الوسائل بوظائفها والتزام الموضوعية .حيث أشار في احد أحاديثه الصحفية إلى أن الصحافة ملك للشعب وليست ملكا لأحد والتعبير يجب أن يكون مستمدا من واقع المرحلة التي يجتازها الشعب ،وليس مجرد آراء شخصية للمباهاة وإثارة البلبلة [1].وبموجب ذلك خفت الرقابة على الإعلام،وأصبحت مصادر الأخبار متاحة ومفتوحة أمام الصحافيين- في حدود-.

كما طلبت نقابة الصحافيين برفع الرقابة غير أن ذلك لم يتم قبل سنة 1974 أين رفع السادات الرقابة وخفف من حدة القيود على الصحافة.وبتاريخ 11 مارس 1975 اصدر السادات مرسوما انشأ بموجبه المجس الأعلى للصحافة،الذي يعطي الترخيص للصحافيين والصحف ويضع الخطط لتوسع القطاع، و يحكم الخلافات التي تنشب في قطاع الصحافة.كما وضع المجلس ميثاق الشرف الصحافي الذي يضمن حرية الصحافة،ويؤكد في أول بنود مرسومه على أن الصحافة المصرية هي مؤسسة وطنية حرة مهمتها أن تراقب الحكومة.

مع إعلان النظام تعدد الأحزاب سنة 1976،تم السماح بإصدار مطبوعات أسبوعية معارضة للأحزاب التي أنشأت.ولكن بحلول سنة 1978 عاد السادات إلي قوانين التقييد واصدر مشروع قانون يقيد حرية الصحافة من جيد،بل وتدخلت المواد 12 -13-14-18 من هذا القانون بسياسات الصحف الداخلية وحولت الصحف المصرية إلى شركات حكومية [2].وقبيل وفاته حدد الرئيس الراحل أنور السادات ضوابط حرية الإعلام قائلا: " إن بعض الناس يتصورون أنهم يستطيعون تقليد الصحافة الأمريكية ويحلمون بأنهم عن طريق قضايا مثل ووترجيت يستطيعون إسقاط رئيس الجمهورية ... ولكن هؤلاء جميعا ينسون أين يعيشون"[3].

بالنسبة لعهد الرئيس المخلوع محمد حسني مبارك ،يمكن اعتباره عهد الصحافة الحرة نسبيا من حيث إعطائه لهامش من الحرية أوسع مما كان عليه قبل.إذ ارتفع منحى الحريات السياسة في مقدمتها حرية الرأي والتعبير المكفولة بوسائل الإعلام والصحافة خاصة.وبدل مبارك قانون الصحافة الذي أصدره 1995، بقانون اقل مرونة حيث منح هذا الأخير الصحافة حرية اكبر.كما تعرضت الحكومة للنقد في كافة وسائل الإعلام فضلا عن المعارضة وبعض الاحتجاجات السياسية والتظاهرات،وقابلتها بنوع من الصبر ولكنه كان لفترة زمنية

[1]- ثروت مكي، مرجع سابق،ص 159.
[2]- مجموعة باحثين، مرجع السابق،ص 460.
[3]- المرجع نفسه، ص 462.

محدودة،فأدخلت بعدها العديد من هؤلاء المعارضين والمنشقين إلى السجون ونشرت عناصر الشرطة في الشارع بشكل مكثف.

من أهم ما ميز فترة مبارك أيضا هي القيام بتلك الخطوات الجادة من اجل خصخصة الإعلام،وذلك تجاوبا مع ضغوط دولية ومنظمات غير حكومية ورجال أعمال ومعارضين لأجل إرساء الديمقراطية وحرية الصحافة.وساعد هذا الأمر في زيادة عدد الصحف المستقلة والمعارضة وتمتعت بنوع من الحرية بسبب رقابة الدولة المستمرة.وتقوم المطبوعات المعارضة على سبيل المثال صحيفة "العربي"الأسبوعية بانتقاد مباشر للحكومة،كما تخصص مساحات في صفحاتها لمواضيع الفساد وانتهاكات حقوق الإنسان.لكنها تبقى دائما محرومة من مصادر المعلومات الحكومية وإجراء المقابلات مع المسؤولين الرسميين مما يؤدي إلى تضاؤل مصداقيتها اتجاه الرأي العام. وتمتلك الحكومة المصرية الحصة الكبرى في الصحف اليومية الثلاث الأبرز" الأهرام"و"الجمهورية"و" الأخبار"،ويعين رئيس الجمهورية رؤساء التحرير في هذه الصحف عبر المجلس الأعلى للصحافة،الذي يرأسه الناطق باسم مجلس الشورى.ويتم اختيار موظفوها من بين أعضاء الحزب الحاكم- الحزب الوطني الديمقراطي في عهد مبارك- وتتبع الصحف الخط السياسي الحكومي وتنتقد الحكومة ضمن حدود .كما تملك الدولة بالإضافة إلى دور النشر" وكالة أنباء الشرق الأوسط"[1].

فيما يخص البث الإذاعي والتلفزيوني في مصر هو نظام احتكار مطلق تحت إشراف الحكومة المباشر. فهو نظام مركزي يعمل به منذ ثورة 1952 تحت مظلة الاتحاد العام للإذاعة والتلفزيون في القاهرة. ويعود سبب هذا النوع من الأنظمة إلي رغبة الحكومة المصرية في الحفاظ على الوحدة الوطنية،إذ أنها تستخدم الإعلام المرئي والمسموع كأداة سياسية قوية وفعالة لاسيما أن نسبة الأميين في مصر عالية وهو ما يضمن نسبة مشاهدة عالية ويعطي الكلمة المسموعة أهمية خاصة.لذلك تحرص الدولة على الحفاظ على هذا القطاع بعيدا عن الجهات المعارضة أو المعادية،ليظل دائما سلاح في يدها لتوجيه الرأي العام وتعبئته[2].

رغم كل هذا يعتبر نظام البث الإذاعي بمصر اكبر واعرق نظام بث في المنطقة العربية ،حيث لعبت دورا كبيرا في الترويج للقومية العربية والحركة الناصرية في الخمسينيات والستينيات،عبر توليفة ناجحة بين الدعاية والثقافة والترفيه،بينما ركزت في السبعينيات والثمانينات والتسعينات من القرن الماضي على الترويج لقضايا الفلسطينيين والسلام والتعاون الإقليمي.ومع إطلاق قمر نايل سات 101 في افريل 1998،توسعت الإذاعة المصرية

[1]- رفقي محمد مظلوم ،**الإعلام التعددية السياسية**.دار الكتاب الحديث،2009، ص 113.

[2]- مجموعة باحثين، مرجع سابق ، ص456.

وأصبحت تضم 9 شبكات إذاعية قومية يغطي بثها كافة الدول الإفريقية والأوروبية وبعض الدول الأسيوية بالإضافة إلى الولايات المتحدة الأمريكية.كما توجهت الحكومة إلى خصخصة شبكات الإذاعة وفتح موجة اف ام fm للقنوات، وكان السبب الرئيسي لذلك هو عدم ترك سكان الأرياف وذي الدخل المحدود والأميين وهم جمهور المستمعين المستهدف من الإذاعة المحلية بين أيدي الإعلام الأجنبي[1].

في مصر قناتان أرضيتان وست محطات محلية تخضع إلى سيطرة اتحاد الإذاعة والتلفزيون التابع للحكومة. هذا إلى جانب كم هائل من الفضائيات التابعة للاتحاد والأخرى الخاصة المختلفة المجالات:الفضائية المصرية الأولى و الثانية قنوات النيل المتخصصة(الإخبارية، التعليمية،...الخ). قناة الناس،المحور،اون تيفي ontv وغيرهم.وتستقطب هذه القنوات أعداد كبيرة من المشاهدين وتلعب بالتالي دورا كبيرا في حصولهم على المعلومات ورسم توجهاتهم سواء من المصريين أو العرب.وكما هو الحال في الإعلام المكتوب،يتم تعيين غالبية موظفي الإذاعة والتلفزيون من طرف وزير الإعلام وتدعم الحكومة هذا القطاع،الذي يحاط بكم كبير من الرقابة الذاتية على البرامج والأخبار بالإضافة إلى الرقابة الحكومية.وتتركز التغطية الإخبارية على الأخبار البروتوكولية،أي أنشطة رئيس الجمهورية ووزراءه،وبعض التغطية الدولية،بينما تترك تغطية أكثرية القضايا المحلية التي قد تؤثر سلبا على الحكومة إلى بعض الإعلام المكتوب والقنوات الفضائية[2].

مع التوجه إلى الخصخصة أعطت الحكومة حرية اكبر للنقد وتغطية بقضايا التي تطرح المشاكل المحلية على جميع الأصعدة خاصة منها الاجتماعية والاقتصادية،لا سيما عبر البرامج الحوارية في الفضائيات الخاصة كما تحسنت نوعية إنتاج عدد من البرامج الشعبية خاصة مع إطلاق مدينة الإنتاج الإعلامي.ولكن رغم كل هذه الجهود المبذولة تظل مظلة الحكومة المراقبة سواء على الإعلام الرسمي أو الخاص مستمرة،الأمر الذي دفع بالمشاهدين في المنطقة للانصراف لمشاهدة الفضائيات العربية الجديدة خاصة منها الإخبارية كالجزيرة والعربية واورونيوز وغيرهم.وذلك لقلة المصداقية وعدم الرضا عن البرامج المحلية المراقبة.كما تجب الإشارة هنا إلى الدور الذي لعبته الشبكة العنكبوتية في تأثيرها على وسائل الإعلام وظهور ما يعرف بالصحافة الالكترونية والتي عرفتها مصر في عهد حسني مبارك.

[1]- حسين أمين، "وضع الإعلام في مصر"،الجامعة الأمريكية بالقاهرة،مايو،عن الموقع الالكتروني:
http://www.google.dz/url?sa=t&rct.edu%2FfileLibrary%2FWord_Documents%2FAm
in_print.doc&ei=Lw9tUeiAHOG84ATxl4CoAg&u. تاريخ الدخول: 2013/02/06.

[2]-المرجع نفسه.

على غرار واقع هذا النوع من الصحافة في الوطن العربي، لم تعطي المؤسسات الصحفية المصرية اهتمام في البداية للصحافة الالكترونية، واقتصر نشاطها على فتح مواقع للصحف المطبوعة كالشعب والأهرام وغيرها ووضع نسخة طبق الأصل للصحيفة المطبوعة على الانترنت.وبالتالي ما هي إلا توأم للصحف المطبوعة لا تتوافر فيها شروط الصحيفة الإلكترونية. هذه التي تعبر عن أداة إعلامية مختلفة عن الصحيفة المطبوعة،تجمع مزايا العديد من وسائل الإعلام الحديثة غير الموجودة في تلك الأخيرة،من هذه المزايا نذكر التفاعلية والتحديث المتواصل للمعلومات وإمكانية البحث والاسترجاع والتخزين على وسائل إلكترونية مختلفة إضافة إلى الربط الإلكتروني بين المواد المتعلقة ببعضها[1].

هذا وكشف تقرير،صدر في شهر مارس 2010،عن مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء الذي حمل عنوان «الإعلام الإلكتروني في مصر» أن عدد المواقع الإلكترونية للصحف والمجلات القومية الورقية يبلغ نحو 36 موقعاً تستحوذ على نسبة 57 % من إجمالي مواقع الصحف المصرية الإلكترونية، تليها مواقع الصحف المستقلة والخاصة، ويصل عددها إلى 20 موقعا إلكترونيا بنسبة 32%، بينما تمثل مواقع الصحف الحزبية نسبة 11% فقط بواقع 7مواقع.كما ذكر التقرير أن الصحف المستقلة والخاصة هي الأكثر إتاحة لخدمة التعليق لقرائها على ما ينشر بالموقع، تأتى في مقدمتها جريدة «المصري اليوم» وتليها «اليوم السابع» و«الدستور»، ثم تأتى شريحة الصحف القومية بعدد 3 مواقع تتيح خدمة التعليق هي «الأهرام» و«روز اليوسف» و«مجلة صباح الخير». وذكر التقرير أيضا أن عدد قنوات «نايل سات» المصرية والمسجلة بالمنطقة الإعلامية الحرة، ولها مواقع إلكترونية على شبكة الإنترنت، هو 30 قناة بنسبة 58% من إجمالي قنوات النايل سات المصرية التي وصل عددها إلى 51 حتى ديسمبر 2009[2].

أما فيما يخص عهد الرئيس الحالي محمد مرسي فلا يمكننا الحديث عن حرية الصحافة أو تقييدها،بسبب عدم استقرار الأوضاع السياسية عامة بالرغم من وصول هذا الأخير إلى الحكم بطريقة ديمقراطية.حيث يعتبر أول رئيس منتخب من طرف الشعب في مصر .إلا أن التوترات التي تعاني منها البلد على جميع الأصعدة في مقدمتها الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتدنية بدأت تعكس نوع من السياسيات الإعلامية المتبعة من طرف النظام

[1]- محمد نصر مهنا،**مدخل إلى الإعلام وتكنولوجيا الاتصال(في عالم متغير)** .ط2،مركز الإسكندرية،2007،ص 99.

[2]- نشوى الحوفي،"المصري اليوم يتصدر قائمة المواقع الإلكترونية الأكثر زيارة بين الصحف المصرية"، جريدة المصري اليوم الالكترونية، عن الموقع الالكتروني: **http://today.almasryalyoum.com/article2.aspx?ArticleID=247346**.تاريخ الدخول: 2012/08/15،

الحاكم،والتي تبدو- حسب بعض الصحفيين المصريين- كأنها شبيهة بتلك التي كانت في عهد سابقيه من الرؤساء خاصة حسني مبارك.

على سبيل المثال تم تحويل الكثير من الصحفيين إلى المحكمة العسكرية،لتناولهم أموراً تخص الجيش وكانت آخر قضية في 19 جويلية 2012.حيث تم استدعاء الصحفية رشا العزب بجريدة "الفجر" ورئيس التحرير عادل حمودة إلي المدعي العسكري،وقد وجهت إليهما تهمة نشر معلومات خاطئة يمكن أن تسبب فوضى عامة بعد إصدار مقالة تتحدث عن اجتماع بين المجلس الأعلى وناشطين يقومون بحملة ضد انتشار المحاكمات العسكرية ضد مدنيين.من جهة أخرى تم الحكم بثلاث سنوات على المدون مايكل نبيل سند بتهمة إهانة الجيش بسبب مقال كتبه.كما تم أيضا منع أول صحفي من السفر وتعرضه للحبس الاحتياطي في عهد محمد مرسي بتهمة إهانة الرئيس وهو الصحفي إسلام عفيفي رئيس تحرير "الدستور".القنوات الفضائية أيضا كان لها نصيب من التقييد وصل إلى درجة الإغلاق.وتأتي في المقدمة غلق قناة ''الفراعين'' لصاحبها ''توفيق عكاشة'' المناهض لـ''جماعة الإخوان'' وللرئيس مرسي ليأتي بعدا إغلاق قنوات ''دريم1" و''دريم2" الفضائية لصاحبها رجل الأعمال الدكتور ''أحمد بهجت'' حيث تحولت إلى شاشة سوداء وكتبت على خلفيتها تنويه بإيقاف بث برامجها[1].

عموما يلاحظ أن سياسية الرقابة والتقييد لاحقت وسائل الإعلام المصرية في غالبية الأنظمة السياسية المتعاقبة،بالرغم من ظهور بعد بوادر الحرية في عهد أنور السادات وحسني مبارك خاصة من خلال سياسية خصخصة الإعلام،وبالرغم أيضا مما تنص عليه بعض مواد الدستور المصري وما تعطيه من حرية للرأي والتعبير، مثل المادة 48 التي تشير بوضوح إلى" حرية الرأي مكفولة،ولكل إنسان التعبير عن رابه ونشره بالقول أو الكتابة أو التصوير أو غير ذلك من وسائل التعبير في حدود القانون،والنقد البناء ضمان لسلامة البناء الوطني" [2]. إلا أن الواقع يبرهن على الفرق بين ما هو مكتوب ومنصوص عليه وبين ما يطبق حقا.

المطلب الثالث: ابرز القوى السياسية المصرية وتأثيراتها على الرأي العام وصنع القرار

تمثل الأحزاب السياسية والجماعات الضاغطة،حجر الزاوية في المبادئ الديمقراطية الغربية،حيث أنها تمثل الوسيلة الوحيدة في تمكين المواطنين من الاشتراك في الحكم،وغياب هذه القوى عن الحياة السياسية هو انتفاء

[1]- هدير سعيد،" حرية الإعلام في عهد مرسي.."حبس،منع،مصادرة" "، شبكة أخبار المصري، عن الموقع الالكتروني : **http://almasrynetwork.com/?p=19342**. تاريخ الدخول: 18 2012/11.

[2]- مجموعة باحثين، مرجع سابق ،ص 400.

للديمقراطية. وتسعى الدول العربية في مجملها، إلى محاولة الأخذ بهذه المبادئ وتفعيلها في أنظمة حكمها من خلال عملية التحول الديمقراطي.

في مصر كان ظهور **الأحزاب في الساحة** السياسية في مطلع القرن العشرين الميلادي في 22 اكتوبر1908 على يد مصطفى كامل وسمي الحزب بالحزب الوطني.وتأسست بعده العديد من الأحزاب ظلت تؤدي دورا فاعلا في الحركة الوطنية المصرية رغم اللغط الذي دار حول نشاط بعضها وكان أبرزهم –بالإضافة إلى الحزب الوطني –كل من حزب الوفد وحزب الأحرار الدستوريتين والحزب الاشتراكي.وعندما قامت ثورة يوليو 1952م، حلت جميع الأحزاب السياسية.حيث صدر الإعلان التاريخي من القائد العام للقوات المسلحة بصفته رئيس حركة الجيش يوم 17 جانفي 1953 يقر بحل جميع الأحزاب القائمة ومصادرة أموالها لصالح الشعب،وذلك بحجة أنها تمثل خطرا على كيان البلاد ومستقبلها وأنها تنفق الكثير من الأموال لبذر الفتنة والشقاق.جربت الثورة اثر ذلك نظام الحزب الواحد وفي 8 ديسمبر 1962 صدر قانون الاتحاد الاشتراكي وحدد طبيعة الاتحاد بأنه الطليعة الاشتراكية التي تقود الجماهير، وتعبر عن إرادتها،وتوجه العمل الوطني وتقوم بالرعاية الفعالة[1].

واستمر حظر النشاط السياسي الحزبي بمصر إلى أن برزت فكرة المنابر في عهد الرئيس أنور السادات.ففي مارس 1976 قرر السماح بإنشاء ثلاثة منابر داخل الاتحاد الاشتراكي تمثل اليمين، واليسار، والوسط،حيث يعكس كل منبر الاتجاهات الفكرية والسياسية لقوى الشعب المختلفة،وهي: العمال ، الفلاحون،المثقفون،الرأسمالية الوطنية،والجنود.وفي 11 نوفمبر 1976 أعلن الرئيس السادات في أول اجتماع لمجلس الشعب تحويل التنظيمات الثلاث إلى أحزاب سياسية.وسعى بعدها السادات إل تنشيط الحركة الحزبية من خلال تأسيس حزب جديد بقيادته تحت اسم" الحزب الوطني الديمقراطي" [2].وقد فاز هذا الحزب بالأغلبية المطلقة في جميع الانتخابات التي أجريت سواء في مجلس الشعب، أو الشورى ،أو المجالس المحلية،وذلك منذ تأسيسه إلى غاية عهد الرئيس المخلوع مبارك.وقد اعد هذا الأخير منذ توليه الحكم في 14 أكتوبر 1981،العديد من الإجراءات الهامة منها الإفراج عن المعتقلين السياسيين الذين تم اعتقالهم في عهد السادات،كما أعاد الأحزاب التي كانت قد جمدت نشاطها أو حسرته داخل مقرها إلى ممارسة عملها.

[1]– حسين عبد الحميد احمد رشوان،**الأحزاب السياسية وجماعات المصلحة والضغط.دراسة في علم الاجتماع السياسي** .مركز الإسكندرية للكتاب،2008،ص182.

[2]– المرجع نفسه، ص 189

في سنة 1983 نشا حزب الأمة كحزب إصلاحي معتدل يتبنى توجيهات إسلامية عامة.وشهدت بعدها الفترة مابين 1990- 2008،تأسيس حوالي 25 حزب مختلفة الانتماءات والتوجهات والاهتمامات(يسارية ناصرية، حماية بيئة، سياسة خارجية وداخلي، ...الخ).

و يعترف الدستور المصري بنظام التعددية الحزبية،لكن شريطة ألا تتعارض مبادئ أي حزب عند تأسيسه مع مبادئ الشريعة الإسلامية،ومبادئ ثورة يوليو 1952،وحماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعي والحفاظ على النظام الديمقراطي.وألا يقوم الحزب على أساس طبقي أو ديني أو طائفي أو جغرافي. وأن تكون أهداف الحزب ومبادئه ومصادر تمويله علنية.ويعاقب بالسجن كل من انشأ أو أسس أو نظم تنظيما حزبيا مخالفا لهذه الأحكام. ويعتبر غير مشروع ولو كان مستترا في صفة جمعية أو هيئة. والعقوبة تكون بالأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة إذا كان التنظيم معاديا لنظام المجتمع أو ذا طابع عسكري أو من منطلق تخابر مع دولة أجنبية[1].

فيما يخص الدور الذي تلعبه هذه الأحزاب في الحياة السياسة،سواء من ناحية منافسة الحزب الحاكم بهدف التداول على السلطة أو التأثير على توجهات الرأي العام أو المشاركة في صناعة القرار. بداية لا يمكن اعتبار هذه الأحزاب إحدى وسائل التجنيد السياسي،إذ لا يتم اختيار العناصر الجديدة التي تشارك في المسؤولية غالبا عن طريق هذه الوسيلة.وإنما يتم عن طريق التعيين من قبل الحزب الحاكم الذي يتولى بنفسه عملية التجنيد السياسي،على سبيل المثال انضمام العديد من أفراد النخبة الحاكمة إلى الحزب الوطني الحاكم في مصر –منذ عهد السادات إلى مبارك– فور توليهم لمناصبهم السياسية. فضلا عن ذلك يستخدم الحزب الحاكم والأحزاب المعارضة معايير لعملية التجنيد تلك،تعتبر بعيدة عن المعايير الديمقراطية،مثل:نفوذ العامل المالي والاعتبارات الشخصية،القيود القانونية التي تفرضها على ممارسة العمل الحزبي، والتي أدت إلى انتكاسة الأحزاب المعارضة في تقديم القادة وتاهليهم[2].كما ينقص الأحزاب المعارضة وجود كوادر شبابية في القيادة،مما يفسر الجمود القائم في المناصب القيادية العليا للأحزاب السياسية المصرية.

أما عملية الاتصال الجماهيري لهذه الأحزاب،فهي متأثرة بالقيود القانونية والإدارية والضغوط الأمنية المحيطة بالعمل الحزبي.ففي ظل القوانين التي سادت اثر تولي الحزب الوطني القيادة، لم يكن باستطاعة الأحزاب المعارضة في مصر عقد المؤتمرات الجماهيرية،أو لصق شعارات جماهيرية، أو توزيع بيانات مواقف الأحزاب على المواطنين،وكل ذلك تكون نتيجته اعتقال أعضاء الأحزاب بتهمة إثارة المواطنين ،وتعريض الأمن لعدم الاستقرار.

[1]- علي زغدود، **الأحزاب السياسية في الدول العربية**.متيجة للطباعة،ص 107.

[2]- حسين عبد الحميد احمد رشوان، مرجع سابق ،ص192.

وقد أدى تقييد عمل الأحزاب بمصر إلى عدم قيامها بدورها في عملية التنشئة السياسية ،حيث يقل إلى ينعدم دورها في دفع الأفراد نحو المشاركة السياسية الفعلية في الحياة السياسية،والتي تمثل الانتخابات أهم صورها. كما يرجع أيضا بالسلب على نشر الوعي السياسي بين الجماهير ،وتوجيه اهتمامه للقضايا العامة.وذلك بالرغم مما تمتلكه غالبية هذه الأحزاب من صحف يمكن أن تساعدها في أداء هذه الوظيفة.وفي دراسة أجراها مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام،أوضحت النتائج أن ثلاثة أرباع الشباب المصري لا يشاركون في الانتخابات،وان نسبة 50% فقط من كبار السن يشاركن في تلك الانتخابات،و 4% من عينة الدراسة من الشباب أعضاء بالأحزاب،و 11%من كبار السن [1].وحتى المشاركة السياسية من خلال الأحزاب قد اتسمت بالمحدودية والضعف،حيث لم تنجح هذه الأحزاب في فتح قنوات جديدة بين صانع القرار والجماهير.

ويرجع العديد من الباحثين هذا الاحتقان والتراجع في دور الأحزاب–خاصة– إلى الأزمات الاقتصادية والاجتماعية التي عانت– وتعاني– منها مصر ابتداء من سنة 2000،والتي تؤثر بالدرجة الأولى على الطبقة الوسطى من الحرفيين والمهنيين وهي الطبقة المدنية التي تشكل عماد الحياة السياسية في أي مجتمع.وبالتالي يكون لإحجامهم عن الاهتمام بالقضايا العامة،وعدم حرصها على الإدلاء بأصواتها في الانتخابات تفسيرا واحدا،وهو انشغالها بهمومها الاقتصادية والاجتماعية العديدة ومن ثم لا تجد لها وقتا لمجرد التفكير في السياسة.وتعكس نسب المشاركة في الانتخابات،وفقا للتقرير الاستراتيجي العربي وبيانات وزارة الداخلية،المعدل المتدني لنسبة المشاركة السياسية منذ بداية العمل بنظام التعددية السياسية.حيث بلغت في انتخابات خريف 2000 نسبة 21-25%، و 28% في انتخابات 2005، 27% في انتخابات (2010)[2].

من جهة أخرى أثبتت هذه الانتخابات غياب القوى السياسية الحقيقة،ففي وسط الحشد الهائل من الأحزاب التي تشير الدراسات حول أبنيتها ووظائفها وإمكانيتها ،أنها لا تحمل من الحزب إلا اسمه.تبين رصيد من العمل والتجربة لبعض من الأحزاب في مقدمتها الحزب الوطني الحاكم وحزب الوفد حزب التجمع،التيار الناصري(كحزب وجماعة من المستقلين)،والتيار الإسلامي(تحديدا الإخوان كجماعة من المستقلين).حيث تمتلك هذه القوى من المقومات لكي تكون قوى فاعلة،انطلاقا من عدة اعتبارات دستورية وقانونية،والحريات والحقوق الخاصة بالتنظيم والتكتل والتعبير والحرية في العمل الحزبي،دون مخاوف أو تهديدات،وان كانت محاولات البناء

[1]– صفوت العالم،**دور وسائل الإعلام في مراحل التحول الديمقراطي... مصر نموذجا**.مركز الجزيرة للدراسات،2013،ص06.

[2]– المرجع نفسه.ص 07.

والبقاء لا تخلوا عادة من مناورات.بداية **بالحزب الديمقراطي الوطني** الذي مثل القوة السياسية الأبرز على الساحة،فقد عرف انشقاق وصراع لم يشهد له مثيل-منذ تأسيسه-عقب انتخابات 2000،لكنه سرعان ما عرف نوع من الحوار العميق بداخله بين قوى التغيير والتجديد وإعادة البناء،وقوى الحرس القديم ممن يتمسكون بالوضع القائم ومكتسباته.

وقد حاول الحزب إثرها التخلي على الاعتماد الشديد على الدولة والاندماج في النظام السياسي، وهو الأمر الذي شكل له عائق كبير واتهامات كثيرة خاصة في ظل فساد النظام الحاكم.واستطاع الحزب تبني برنامج مثالي حول تحديث الدولة ،من خلال إعادة بناء القوى السياسية خاصة فيما يتعلق بإضفاء طابع المؤسسات على الأحزاب.وجاءت انتخابات السابع من سبتمبر 2005 وهي أول انتخابات تعددية مباشرة بعد ثورة 23 يوليو 1952 لاختيار رئيس جمهورية مصر العربية حيث سبق عملية إجراءها مبادرة مفاجأة من الرئيس السابق حسني مبارك بطلب تعديل المادة 76 من الدستور المصري ,والتي على إثرها فتحت الباب لمن تنطبق عليه الشروط أن يرشح نفسه رئيساً للجمهورية. ووكان اكتساح للحزب الوطني بمرشحه مبارك بنسبة 88،75%[1].وتكرر نفس السيناريو في انتخابات 2010.

ونشير هنا إلى احد العوامل التي تساعد هذا الحزب في تفوقه،طبعا مع التأكيد على التجاوزات الحاصلة وتباين المواقف حول جدوى المنافسة الانتخابية.وهو عامل متعلق بطبيعة المجتمع المصري خاصة منه القاطن بالأرياف،وهو عامل الخدمات.فعادة ما يختار الناخب المصري المرشح الذي يستطيع أن يقدم له الخدمات التي توفر له الحياة الكريمة، ويغيب هنا موقف هذا الناخب من القضايا العامة أو الانتماء الحزبي. ومن هذا المنطلق يختار غالبية الناخبين من هذه الفئة مرشحي الحزب الوطني،إذ أنهم أكثر قدرة على تقديم كل أنواع الخدمات بسبب وجود الحزب في السلطة من جهة،وأصحاب النفوذ المالي المنتمين للحزب[2].

ظاهرة أخرى التي لعبت دورا هاما في الساحة السياسية المصرية وكان لها اثر في التأثير على الرأي العام وحتى على صنع القرار السياسي،هي ظاهر المستقلون،التي تنمو في ظل غياب القوى السياسية الفاعلة،وعدم توفير الأحزاب السياسية القائمة القنوات التنظيمية للحركة غير المباشرة للأفراد.حيث لا يضع المرشح ثقته في حزب معين

[1]-حسن نافعة، " مصر..إلى أين؟انتخابات الرئاسة في مصر وتأثيراتها في عملية التحول الديمقراطي. رؤية تحليلية". المستقبل العربي،العدد320،أكتوبر 2005،ص21.

[2]- حسين عبد الحميد احمد رشوان، مرجع سابق ،ص 194.

يتقدم لترشيه من خلاله،أو تقابله عوائق وقيود قانونية لتأسيس حزب وفقا لأهدافه وبرنامجه،فيلجا إثرها إلى الترشيح كمستقل.

ويعتبر التيار الإسلامي في مصر الممثل بجماعة **الإخوان المسلمين لمؤسسيها** حسن البنا عام 1928 أقوى هذه الفئات.ويوجد اختلاف في إحصاء عدد الإخوان في مصر نظرا لأنه لا يوجد في الوقت الحالي تعداد رسمي لأعضاء الجماعة،والتي يتعرض أعضاؤها للاعتقال والمحاكمة بتهمة الانتماء إليها، ولكن تشير دراسة قام بها ضياء رشوان من مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية،أن عدد أعضاء جماعة الإخوان المسلمين في مصر يتراوح حاليا ما بين 2 مليون و2.5 مليون شخص وقال رشوان "أنه حدد هذا الرقم بناء على المقارنة بين الإحصائيات التي كانت متاحة لعدد أعضاء الإخوان في الأربعينات ونسبتها مع عدد السكان وقتها وعدد السكان حاليا".وبالرغم من أن هذه الجماعة ظلت محرومة من تشكيل حزب سياسي خاص بها،إلا أن مرشحي التيار الإسلامي والذين خاضوا الانتخابات التشريعية لسنة 2000 كمستقلين حصدوا 18 مقعد،لترتفع هذه المقاعد في انتخابات 2005 إلى 88 مقعد.ليصبحوا بذلك أكبر قوة معارضة في البلاد للحزب الحاكم بنسبة 20% من مقاعد البرلمان[1].

ومن المثير أن الإخوان لم يرشحوا أعضاءا لهم في كل الدوائر بل أكتفوا ب 150 مرشحا إلا أنهم حصدوا 35% من إجمالي الأصوات في البلاد، ونجح بهذا أكثر من نصف قائمتهم. والجدير بالذكر أنهم دخلوا هذه الانتخابات دونما تحالف مع أي من الأحزاب تحت لواء جماعة الأخوان المسلمون صراحة وشعار " الإسلام هو الحل"[2].

نقف هنا عند أقوى العناصر المؤثرة في توجيه الرأي العام المصري والتأثير عليه وهو العامل الديني. الذي لعب دورا هاما في الاختيارات السياسية للمواطن المصري.فالعقيدة الدينية عامل معنوي هام يعمل على تنمية وزيادة الرأي العام نتيجة لالتزامه بهذه العقيدة، وترتبط الشخصية المصرية و النسيج الفكري للمواطن المصري بصورة قوية للغاية بالدين،الذي يؤثر عليه في عمله و حياته الاجتماعية بصورة أساسية.وعليه فلجوء الإخوان إليه في عملياتهم الدعائية، كالاستشهاد بالنص القرآني أو الأحاديث النبوية الشريفة بغية توصيل فكرة،أو ترسيخها إلى الرأي العام،يكون لها الأثر الكبير في نفوس ذلك الجمهور من الرأي.لكن هذا لا ينفي أن جماعة الإخوان المسلمين

[1] – محمد فهيم درويش،**مرتكزات الحكم الديمقراطي وقواعد الحكم الرشيد**.ط1،دار النهضة العربية،القاهرة،2010،ص 319

[2] – المرجع نفسه،نفس الصفحة.

امتلكت دائما مقومات الحزب السياسي،حيث يتوفر لديهم برنامج يحظى بالاهتمام والتحديث المستمر،ووفقا لتصريحاتهم يقبل الإخوان،قواعد اللعبة السياسية،وبأسس الديمقراطية اللبرالية ،وبحزب مفتوح لجميع دون تميز على أساس دين أو عقدية.كما يعملون على الصورة إزالة المشوهة التي لحقت بهم لفترات طالت من الزمن[1].

بعد سقوط نظام مبارك،نظام حكم الحزب الوطني الديمقراطي، انقلبت الموازين الخاصة بالأحزاب السياسية المسيطرة في اللعبة السياسية.بداية بصدور حكم قضائي بحل الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم في 16 أبريل 2011،بالمقابل أسس الإخوان المسلمون حزب الحرية والعدالة يوم 6 جوان 2011 م وانتخب مجلس شورى الجماعة محمد مرسي رئيسا للحزب. وهو الرئيس الحالي لجمهورية مصر العربية.

الطرف الأخر في القوى السياسية ،والذي يعمل بطريقة تقاسم الأدوار مع الأحزاب السياسية،هو جماعات المصالح.هذه التي تختلف عن الحزب السياسي في سعيه إلى السلطة.وتتميز بتأثيرات عدة سواء على صانع القرار أو على فئات عديدة من المواطنين من خلال التحكم في درجة مشاركتهم السياسية واتجاهاتهم الإيديولوجية.وتنشط هذه الجماعات في الدول الديمقراطية بشكل اخص، ولكنها لا تغيب في النظم التسلطية،التي غالبا ما تتمركز في أصحاب النفوذ الاقتصادي.

تتميز مصر على خلاف كثير من الدول النامية،بوجود عدد كير من جماعات المصالح مثل: الاتحادات العمالية،النقابات المهنية،الجمعيات التعاونية والخيرية،المؤسسات الاجتماعية،الغرف التجارية،التنظيمات الطلابية والنسائية.ومن الميزات الرئيسية لهذه الجماعات طابعها المؤسسي،حيث اعترف بها الدستور،و كفلت المادة 55 منه حق المواطنين في تكوين الجمعيات،كما أقرت المادة 56 بإنشاء النقابات والاتحادات،وأبرزت وظائفها في المساهمة في تنفيذ الخطط و البرامج الاجتماعية،ورفع مستوى الكفاية والدفاع عن الحقوق والحريات المقررة لأعضائها.بدورها المادة 63 اعترفت بحق الهيئات الممثلة لهذه الجمعيات في مخاطبة السلطات العامة [2](الحق في التعبير عن مصالحها).

لكن على غرار ما يكتب في دساتير غالبية الدول العربية،فانه يبقى حبر على ورق والتجربة الميدانية تثبت قصور هذه المواد المنصوص عليها،حيث أن جميع هذه الجماعات السالفة الذكر انصب دورها على خدمة

[1]- محمد فهيم درويش مرجع سابق ،ص 320.

[2]- بهيج نصار ، **البحث عن مفهوم الديمقراطية في مرحلة الثورة العلمية التكنولوجية الراهنة(تصور على ضوء الخبرة المصرية)**. مركز البحوث العربية والإفريقية،2004، ص 80.

أعضائها فقط،وذلك يرجع إلى القوانين الموجودة والتي لا تسمح لها بأي دور بين الجماهير. ولذلك سنحاول التركيز على دور نوع أخر من هذه الجماعات والتي كان لها دور واثر ملموس وهي **جماعات المصالح الاقتصادية**.

تمثل تلك الأخيرة،كغيرها من جماعات الضغط السياسية والاجتماعية،قوة اعتراض واقتراح في نفس الوقت.فهي تعمل من جهة على الدفاع عن مطالب معينة،وتقوم بدور الوساطة بين الحكام والمواطنين،وتوصل ما يتوافر لديها من معلومات إلى السلطة الحاكمة،والتي يمكن اعتبارها عنصر يعتمد عليه في اتخاذ قرارات معينة.وتعتمد على وسائل عديدة في مقدمتها،عقد الصداقات مع أفراد من النخبة الحاكمة ويكون غالبا عن طريق المشاركة في المناسبات والإغراءات المالية،وذلك على اعتبار أن غالبية أفراد هذا النوع من الجماعات هم من رجال المال والأعمال.فضلا عن التأثير في أعضاء البرلمان والضغط عليهم من خلال المساندة أو الحرمان في الدعاية الانتخابية.

كما تلجا هذه الجماعات إلي تعبئة الرأي العام من خلال ما تمتلكه من صحف ومجلات وقنوات تلفزيونية وتكوين مراكز بحثية.وفي النظم السياسية للدول العربية،تزايد انتشار هذه الجماعات تزامنا مع انتشار الفساد السياسي فيها،حيث عملت على استخدام أسلوب التمثيل المباشر داخل الأحزاب أو المؤسسات الشرعية بدلا من التمثيل الغير مباشر عن طريق الوسطاء،إذ لوحظ تواجد عدد كبير من رجال المال كأعضاء في السلطة التشريعية وفي مواقع قيادية في الأحزاب الحاكمة.ويتيح هذا الموقع لرجل الأعمال فرصة التأثير المباشر في صنع القرار والتمتع بالحصانة البرلمانية والاحتكاك المباشر بذوي النفوذ القوي من صانعي القرار. ويكون ذلك بغية ضمان عدم تغيير القرارات التي تصب في صالحهم أو إصدار قرارات جديدة تحقق لهم مزيدا من الأرباح ،ومن ثم يضمن رجال الأعمال دعما هائلا في مؤسسات النظام السياسي،متمثلا في حماية توزيع إنتاجهم والحصول على قروض وتسهيلات بنكية ،وضرب المنافسين المتواجدين[1].

بالعودة إلى تأثير جماعات المصالح الاقتصادية بمصر،بالأخص الجانب المتعلق بدورها اتجاه المجتمع من خلال تدخلاتها في الاقتصاد المصري.فبالرغم من أن هناك مجموعة من هذه الجماعات أطلق عليهم الرأي العام بمصر مصطلح الشرفاء وهم الذين سعوا إلى تحقيق قدر من الاستقرار الاقتصادي وبالتالي تحسين لمستوى معيشة

[1]- محمد نبيل الشيمي،" جماعات المصالح الاقتصادية خصوصية الأهداف وقصور الرؤى"، **الحوار المتمدن**، العدد 2934-، عن الموقع الالكتروني : **http ://www.ahewar.org/debat/show.art.asp ?aid=206214**. تاريخ الدخول: 2013/03/04.

المواطن المصري،خاصة بتوفير مناصب للشغل.إلا أن الغالبية العظمى من أعضاء هذه الجماعات كان هدفهم الأساسي هي تلك الرغبة المتصاعدة في تحقيق المزيد من الامتيازات والمكاسب، ولعل أهم الأدوار التي لعبتها هذه الأعضاء هي مساهمتهم في وضع أو تعديل السياسية النقدية والسياسية المالية بمصر،بالقدر الذي يخدم مصالحها فيما كانت يجب تهدف مثل هذه السياسات إلى تحقيق التنمية الاقتصادية. ونشير فيما يلي إلى أهم مطالب هذه الجماعات، وأثرها على الاقتصاد المصري عامة والمواطن خاصة:

– التأثير على حجم الإنفاق الحكومي بما يخل بالمبادئ الأساسية، كالعادة في التوزيع حيث تم ترتيب أولويات الإنفاق العام بما يخدم مصالح جماعات الضغط.

– تخفيض سعر صرف الجنيه المصري،على أساس أن ذلك سيؤدي إلى زيادة الصادرات،في وقت كان الاقتصاد بحالة من ضعف مرونة عرض الإنتاج مقابل ارتفاع تكلفة الإنتاج. وهذا بالمقارنة بالمنتجات الأجنبية المثيلة ،فضلا عن إن مصر تستورد أكثر من 80% من الوسائط والمدخلات والسلع الغذائية.وقد أدى هذا الوضع إلى زيادة أعباء المواطنين وارتفاع تكاليف المعيشة،وكانت الفوائد من نصيب عدد من جماعة المصالح الاقتصادية،إضافة إلى بعض المصدرين.

– الحث المستمر على استكمال برامج الخصخصة،إلى جانب غلق المصانع القائمة وتحويل المعدات إلى خردة وتبوير أراضيها ثم المضاربة عليها.حيث نجد نسبة ما يزيد عن 50% من إجمالي المصانع تم خصخصتها وتشريد عمالها مثل : شركة نصر للسيارات، شركات الغزل والنسيج، ثم شركة الحديد والصلب. وكل ذلك تم بضغط من جماعات المصالح تلك،عن طريق التوقف عن إجراء عمليات الإحلال والتجديد، وإصلاح الهياكل التمويلية والمالية للشركات . مما يؤدي إلى تعثرها وانسحابها ومن تم إيجاد المبرر لتصفيتها وخصخصتها[1].

– استغلال الأراضي المملوكة للدولة والبناء عليها ، مقابل مبالغ زهيدة،ثم عرضها العقارات المبنية بأسعار خيالية،أي لا تعد على المواطن البسيط بأي فائدة.ونستشهد هنا بالخطأ الذي وقعت فيه الحكومة المصرية بتحويل الساحل الشمالي لغابة من الاسمنت لحساب فئة معينة، وهي مساحة ممتدة من محافظة الإسكندرية إلى محافظة مرسى مطروح، والتي هي بالأساس أراضي صالحة لزارعة المطرية،بل وأكد الخبراء أنها في حالة ما إذا استغلت لزراعة

[1]– محمد نبيل الشيمي،مرجع سابق.

القمح ستغطي حاجة السوق المحلي كاملة. والمثير في الأمر أن الدولة المصرية تحت ضغط من جماعات المصالح الاقتصادية،رصدت أموالا طائلة ومنحت قروضا لمشاريع البناء المشار إليها، في وقت توقفت فيه عن حل مشكلة الإسكان مثلا لمحدودي الدخل من المواطنين،وذهبت تنشئ ملاعب للغو لف للأفراد تلك الجماعات، وتعجز عن حل رغيف العيش واسطوانة الغاز للمواطن البسيط.

ولم تقتصر مطالب هذه الجماعات على المجال الاقتصادي ،بل وصل الأمر إلى العمل على إسقاط الاستجوابات المقدمة من أحزاب المعارضة، والتي تتهم الحكومة بتجاوزات أو حالات فساد. هذا فضلا عن مساندة بعض الفاسدين وتسهيل عملية هروبهم من البلاد،مثال مالك عبارة السلام والتي راح ضحيتها أكثر من ألفي مواطن مصري بخلاف منقولاتهم أيضا[1].

إن غياب دور الأحزاب السياسية اتجاه المجتمع من جهة،وعدم تمثيلها لكل التيارات السياسية والاجتماعية والدينية بفاعلية من جهة أخرى، فضلا عن غياب الدور الرئيسي لجماعات الضغط المصرية في عملية صنع القرار بما يخدم المواطن البسيط،إنما تبرز طبيعة النظام السياسي القائم على قانون الطوارئ والقوانين الاستثنائية، والذي يؤدي إلى تهميش فعالية الرأي العام، وبالتالي تعميق الاحتقان والكراهية بين المجتمع والنظام الحاكم.

المبحث الثاني: الاستخدام والتأثير السياسي والمجتمعي للشبكة العنكبوتية بمصر

" لا يوجد معارضة حقيقية في مصر وبناء عليه طاقة الشباب التي كان من الممكن أن تستغل في اتجاه المعارضة لم تجد معارضة قادرة على امتصاص هذه الطاقة،وبناء عليه توجهت إلى منافذ أخرى مثل الفيس بوك والمدونات". احمد ماهر ناشط سياسي مصري.

انطلاقا من مقولة ماهر نحاول تسليط الضوء في هذا المبحث على واقع مواقع الشبكة العنكوبتية في مصر. بداية بالاستخدام الحكومي ونموذج الحكومة الالكترونية المصرية، ووصلا إلى اعتماد أفراد المجتمع المصري على تلك المواقع واتخاذها كمنبر لتعبير ومعارضة سياسات النظام القائم.

المطلب الأول: نظرة عامة للانترنت في مصر

*- ظهور الانترنت بمصر :

[1]-. محمد نبيل الشيمي، مرجع سابق.

عرفت مصر الإنترنت مع نهايات عام 1993 لتكون بذلك من أوائل الدول ذات العلاقة المبكرة عربيا بعصر المعلومات وكانت الانطلاق عام 1992،حين تم تمديد بنية تحتية بين شبكة الجامعات المصرية وشبكة «بت نت» الفرنسيّة،واقتصر توفير الخدمة وقتها على جهتين فقط،هما شبكة الجامعات المصرية ومركز المعلومات. مع بداية عام 1994 بدأ المركز في إدخال خدمة الإنترنت للوزارات والهيئات الحكومية والمحافظات، وتخصصت شبكة الجامعات في إمداد المعاهد الأكاديمية والجامعات بالخدمة، وبداية من عام 1997 بدأ المركز في خصخصة خدمات الإنترنت من خلال إتاحة الخدمات لعدد من الشركات الخاصة كمزودين للخدمة ISPs والذين يقومون بدورهم ببيع الخدمة للمواطنين والشركات. ومع نهاية العام نفسه،تواجد بالسوق المصري 16 شركة خاصة لتقديم خدمات الإنترنت ارتبطت من خلال بوابات "المصرية للاتصالات"،ووصل عدد الشركات العاملة في هذا المجال إلى حوالي 68 شركة بحلول عام 2000[1].وبعد سنتين بدأت الحكومة المصرية في مبادرة الإنترنت المجانية وهى عبارة عن مشروع تبنته وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بعقد شراكة بين شركة المصرية للاتصالات وشركات مزودي خدمة الإنترنت لتقديم خدمة الاتصال بالإنترنت بتكلفة المكالمة العادية مع اقتسام تلك القيمة بنسبة 30% للمصرية للاتصالات و 70% لشركات تقديم خدمة الإنترنت.

في عام 2004 أطلقت الحكومة مبادرة الإنترنت فائقة السرعة (adsl)، ودخلت في هذه المبادرة سبع شركات وكان سعر الاشتراك الشهري لسرعة k256 عند بداية تقديم هذه الخدمة يصل إلى 150 جنيها مصريا، وتم تخفيض هذا المبلغ إلى 95 جنيها في الشهر اعتبارا من 13 جوان 2006.في جويلية 2007 أعلن وزير الاتصالات المصري طارق كامل عن تطبيق نظام جديد حيث تم تحديد كمية التحميل حسب سرعة الاشتراك. فمثلا تحميل 2 جيجا بايت في الشهر لسرعة k256 بسعر 45 جنيها وهكذا أسس الهيكل الجديد لتخفيضات الإنترنت، الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات. وفي أبريل 2008 قدمت خدمة ADSL+2 التي تصل السرعات بها إلى 24 ميجا / الثانية[2].

يبلغ عدد مزودي خدمة الإنترنت في مصر 220 شركة وتنقسم هذه الشركات إلى 3 مستويات (أ، ب، ج).ضمّ المستوى «أ» حوالي أربع شركات،هي : تي إي داتا Te Data، لينك دوت

[1] – تاريخ الانترنت في مصر، الهيئة العامة للاستعلامات،عن الموقع الالكتروني :
http ://www.sis.gov.eg/ar/LastPage.aspx ?Category_ID=1188. تاريخ الدخول:2013/01/26.

[2] – أسس الهيكل الجديد لتخفيضات الانترنت، الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات، عن موقع الالكتروني:
http ://www.ntra.gov.eg/arabic/News_NewsDetails.asp ?PID=36&ID=116. تاريخ الدخول:2013/01/22.

نت LINKdotNET ، نايل أون لاينNileOnline ،إيجي نت EgyNet،وهي الشركات التي تملك البنية التحتية للشبكة العنكبوتية في مصر.أما المستوى «ب» فيضم الشركات التي تقدم خدمة الإنترنت من خلال الشراء من الشركات التي في المستوى «أ».والمستوى «ج» يضم الشركات التي تقدم الخدمات للجمهور من خلال الشراء من المستويين «أ» و«ب»[1].

إن تركيز سياسية الحكومة على إضفاء الطابع الديمقراطي على التكنولوجيات الجديدة في الإعلام والاتصالات في مصر،حيث عمدت إلى تخفيض الرسوم،زيادة عدد موفري الخدمات الإلكترونية(فودافون،مجموعة النور..)،مساعدة الناس في شراء الحواسيب،...الخ.جعل مصر تتميز ببنية تحتية متميزة عن باقي الدول العربية،خاصة منها الإفريقية،فيما يتعلق بخدمة الاتصالات السلكية واللاسلكية.حيث تنتمي مصر لأكبر مجموعة اتصالات عابرة للقارات،تعمل على امتداد حوالي 17 بلد من الشرق الأوسط إلى أسيا و إفريقيا.

إن هذه الطبيعة الذي تتميز بها شبكة الانترنت في مصر ،جعلت من نسبة المستخدمين ترتفع بشكل مذهل سنة عن أخرى. ففي البداية – نهاية التسعينيات – كان العدد محدودا،حيث لم يكن يتجاوز عدد المستخدمين 400 ألف مستخدم.ثم وصل مع منتصف 2006 إلى 5 ملايين،وهو ما يعطي مؤشرا عن زيادة المهتمين بخدمات الشبكة العنكبوتية،بسبب تزايد أجهزة الكمبيوتر بعد مبادرة الدولة لسنة 2002 (كمبيوتر لكل أسرة). وطبقا لتقارير الاتحاد الدولي للاتصالات 2010،بلغ عدد مستخدمي الانترنت بمصر 16 مليون مستخدم أي ما يوازي 21% من تعداد السكان.وفي تقرير أخر لشركة «جوجل» مصر اجري في نهاية شهر نوفمبر 2012،متعلق بحجم سوق الإنترنت ونسبة مساهماتها في القطاعات المختلفة،وقدر المساهمة في الإنتاج الإجمالي للدخل القومي في مصر .كشف عن أن إجمالي عدد مستخدمي الإنترنت في مصر بلغ نحو 31 مليون مستخدم بواقع 38% من السكان لديهم اتصال بالإنترنت،مشيرًا إلى نمو انتشار الإنترنت بواقع 17% عن سنة 2011[2].

*- الحكومة الالكترونية ومبادرة مجتمع المعلومات بمصر :

[1] - Internet Egypt History,Internet Egypt :Quality Internet Services, in : **http** ://**www**.**internetegypt**.**com**/**Why_IE**.**htm**. consulted :2013/01/24

[2]- محمد فتحي،" جوجل:31 مليون مستخدم للانترنت في مصر..و10 ملايين هاتف ذكي"،صحيفة المصري اليوم الالكترونية، ، عن الموقع الالكتروني : **http** ://**www**.**almasryalyoum**.**com**/**node**/**1278926**. تاريخ الدخول2012/11/30

ان عمر الثقافة الرقمية المصرية،باعتبارها من أوائل وأكثر البلدان العربية استخدما للانترنت، فضلا عن التزايد المطرد في عدد المستخدمين،جعل الحكومة تدرك جيدا أن تطوير قطاع تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات هو من أهم السبل في دفع عجلت التقدم الاقتصادي والاجتماعي،وبمثابة جواز مرور لدفع التنافسية المحلية في هذا المجال نحو الساحة العالمية.وقد قامت الحكومة المصرية بإنشاء وزارة الاتصالات والمعلومات في أكتوبر 1999 كدعم منها لهذا القطاع.ومنحت الوزارة امتيازات تنفيذية قوية للاضطلاع بما هو موكل إليها حيث كان أمامها من البداية أمرين: – تحويل مصر لمجتمع معلوماتي .— خلق صناعة تكنولوجيا اتصالات ومعلومات متميزة تصدرها للآخرين[1].

وقد بدا برنامج الحكومة الالكترونية المصري رسميا في جويلية 2001،إلا أن عملية التخطيط له كانت قد ظهرت منذ أكتوبر 2000.وقد وضعت خطة لتنفيذ هذا البرنامج على مرحلتين، حيث تمتد المرحلة الأولى من 2001/07/01 إلى 2007/06/30،ويتم فيها وضع خطة إستراتيجية للحكومة الالكترونية والموافقة عليها، تنفيذ وتقييم مشاريع استرشادية،بدء نشر بعض المشاريع على المستوى الجغرافي والقطاعي. أما المرحلة الثانية فتمتد من 2007/07/01 إلى 2012/06/30،ويتم فيها تحويل المشروعات الاسترشادية الناجحة إلى مشروعات قومية ، تطوير هيكلة الجهاز الإداري الحكومي بما يسمح بتنفيذ وإدارة مشروعات الحكومة الالكترونية[2].

وفيما يلي جدول يلخص أهداف برنامج مبادرة مجتمع المعلومات المصري لتوصيل الخدمات الحكومية الكترونيا (الحكومة الالكترونية بمصر)، إلى جانب التحديات التي يواجهها ، ومكونات البرنامج :

الجدول رقم 02: ملخص أهداف برنامج مبادرة مجتمع المعلومات المصري لتوصيل الخدمات الكترونيا.

[1]– محمود القدوة، **الحكومة الالكترونية والإدارة المعاصرة**.ط1،دار أسامة للنشر والتوزيع ،عمان،2010،ص 66.

[2] –National profile for the information society in Egypt. United Nation,Economic and social commission for estern asia (ESCWA) in :

http://isper.escwa.un.org/Portals/0/National%20Profiles/2005/English/EGYPT.pdf

الأه . . داف		التحدي . . . ات		المش . روعات	مكونات المش . . . روع
تهيئة الحكومة المصرية ورفع درجة استعدادها لتقبل برنامج محلي على هذه الدرجة من القوة وإعدادهللاندماج بانسيابية ويسر في المجتمع العالمي		التحديات القانونية والتنظيمية: - تقنية نظم التحقق من الهوية عن بعد. - إجراءات تأمين الأمان والسرية. التحديات التكنولوجية: - الحاجة إلى معايير موحدة. - تعدد مزودي الخدمات. - الاتصال بين الجزر المعزولة للبيانات الحكومية. التحديات الاقتصادية والثقافية: - الانتشار المحدود لبطاقات التأمين (كريديت كارد). - انعدام الوسيلة المناسبة للسداد الإلكتروني.		مشروع البنية التحتية الأساسية	- التوقيع الإلكتروني وبنية المفتاح المعلن. - وثائق المعايير الخاصة بالحكومة الإلكترونية. - بوابة الحكومة. - شبكة اتصالات الحكومة. - إطار السداد الإلكتروني البسيط الشامل.
تقديم خدمات حكومية للمواطنين والمستثمرين تتسم بالسرعة والدقة اللازمين والجودة العالية والملائمة وذلك من خلال قنوات توصيل مناسبة		- السمعة التي اتصفت بمستوى جودة الخدمات. - عدم ملائمة تقنيات توصيل الخدمة. - التداخل بين مزودي الخدمات - الأمية التكنولوجية في مجال الحاسب الآلي، ومحدودية انتشار الحواسب والإنترنت.		مشروع توصيل الخدمة لمنالها	- إعادة هندسة الخدمات وربطها للانتفاع بها عبر شبكات الاتصال (الإنترنت، والتليفون، والمحمول) - بناء مراكز خدمة في كل مكان (مكاتب البريد، ووادي التكنولوجيا، ومراكز الاتصالات). - إنشاء برامج لنشر الحاسبات الشخصية في المنازل والمؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم.
زيادة الكفاءة وضغط الإنفاق		- مقاومة نظام البيروقراطية وانعدام الثقة بكفائتها. - الصلابة وعدم المرونة تجاه تغيير أسلوب سير العمل (الاعتقاد الخاطئ في مخالفته للواقع) - تعدد جهات المراجعة والمراقبة. - تداخل السلطات بين الجهات الحكومية. - اتباع فلسفات وممارسات الإدارة الحديثة.		مشروع هيكلة نظم العمل بالوزارات والهيئات الحكومية	- نظام تخطيط موارد المؤسسة. - إدارة الوثائق والأرشيف الإلكتروني. - هيكلة نظام العمل.
توفير معلومات دقيقة مستمرة التحديث لخدمة المستثمرين ودعم عملية صنع القرار		- مقاومة مفهوم تبادل المعلومات بين الهيئات الحكومية. - إجراءات تأمين الأمان والسرية. - قضايا الملكية الفكرية وحقوق الطبع. - عدم وجود قاموس موحد للمصطلحات والتعريفات.		مشروع بناء الهيكل المعلوماتي وقواعد البيانات الاقتصادية ودعم القرار	- إنشاء وتحديث قواعد البيانات. - إصدار المعايير والقوانين الخاصة بتبادل وملكية المعلومات، والملكية الفكرية، وحقوق الطبع.

المصدر : مبادرة مجتمع المعلومات المصري[1]

إذن من الملاحظ– من خلال الجدول– أن الحكومة المصرية تواجه عقبات شديدة الصعوبة، تقف في طريق تنفيذ برنامج الحكومة الالكترونية ، بالرغم من الجهود التي يبدلها فريق العمل المسؤول عن البرنامج في تحديد هذه التحديات ومواجهتها بحلول مقترحة.ويمكن اعتبار أكثر هذه الصعوبات عرقلة،هي تلك المتعلقة بطبيعة المؤسسات الحكومية وعملها من جهة،والثقافة التكنولوجية للمواطن المصري من جهة أخرى. وذلك وفقا للعنصرين التاليين: – سير وتدفق العمل،حيث يواجه برنامج الحكومة الالكترونية تحدي الخوف من التغيير من

[1] – "مبادرة مجتمع المعلومات المصري لتوصيل الخدمات الحكومية إلكترونيا ملخص عام"، عن الموقع الالكتروني: : -**http://www.misr.gov.eg**. تاريخ الدخول:2013/01/27.

طرف الهيئات الحكومة بحجة خرق القوانين، فضلا عن تعدد جهات المراجعة مما يتسبب في بطء وروتينية العمل. هذا طبعا إلى جانب تداخل السلطات بين هذه الهيئات. ويقف هذا النوع من الصعوبات في إعاقة توصيل الخدمات الحكومية للمواطنين وتلبية حاجياتهم بالشكل الأمثل التي يعد من أهم أهداف البرنامج. – الوصول إلى الخدمة،ويعني هذا المشكل بتلك التحديات التي تقف في طريق استفادة الغالبية العظمى من المواطنين من الاستفادة من النموذج الالكتروني الحكومي: بسب الأمية في مجال استخدام الحاسب الآلي أو الإبحار في الانترنت[1].

إلى يومنا هذا،لا يمكننا الحكم على فشل أو نجاح تام لبرنامج الحكومة الالكترونية بمصر، ولكن يمكن الحديث عن بعض انجازات هذا المشروع وفقا لبيانات وإحصائيات قدمت من طرف بوابة الحكومة المصرية (www.EGYPT.COV.EG)[2*]،تثبت –إلى حد ما– بوادر نجاح جانب منه. على سبيل المثال: إنشاء 70 مركز خدمات تكنولوجية للمواطنين بالمحليات،تأسيس 60 شركة خاص الكترونيا(سنة 2010)،إلى بداية 2008 كان هناك 600 طلب خدمات الكترونية، في مقدمتها طلب الالتحاق بالتعليم الجامعي، الحجز الالكتروني (القطارات ، دار الأوبرا...الخ)، خدمات المحاكم (الابتدائي،الاستئناف،النقض)[3].

المطلب الثاني : المدونات المصرية كفاعل جديد في معارضة النظام السياسي.

لقد أتاح ما تتمتع به المدونات،من ارتفاع في سقف حرية التعبير.وكشفها لمشكلات بنيوية وتنظيمية وثقافية ودينية وقانونية داخل المجتمع، وكونها أداة للتفاعل بين الفرد والمجتمع والدولة، وتأثيرها على طبيعة ونمط العلاقة بين مدخلات ومخرجات النظام السياسي.أن أصبحت تلعب دورا فاعلا في المشاركة السياسية غير الرسمية في الوطن العربي وبمصر خاصة. وانطلاقا من تعريفنا للمشاركة السياسية، على أنها "النشاط الذي يقوم به الأفراد بصفتهم الشخصية بهدف التأثير على القرارات الحكومية"،أي أنه تتعدى مجرد التصويت في الانتخابات أو

[1] – مبادرة مجتمع المعلومات المصري لتوصيل الخدمات الحكومية إلكترونيا ملخص عام. مرجع سابق.

[*] **– بوابة الحكومة المصرية:** هي موقع متكامل للخدمات الحكومية،صمم بخبرات مصرية،حيث يضع هذا الموقع المستخدم في المقام الأول من خلال تقديم الخدمات الحكومية على شبكة الشبكة العنكبوتية لمدة 24 ساعة وطيلة أيام الأسبوع.تم الإعلان عنه في جانفي 2004، يضم خدمات للمواطنين والمستثمرين الأجانب، مثل دفع فاتورة التلفون،استخراج شهادة الميلاد، دفع مخالفات المرور،خدمات الضرائب والمصدرين،خدمة تقديم شكاوى السائحين. والموقع مزود بعدة محركات: التسجيل والتحقق من الهوية ، تتبع المعاملات،السداد.وتتصل البوابة بمقدمي الخدمات وتتكامل معهم لخدمة المواطن وتلبية حاجيات المستثمرين.

[3] – وثائق الحكومة الالكترونية، بوابة الحكومة الالكترونية،عن الموقع الالكتروني:
http://www.egypt.gov.eg/arabic/documents/default.aspx. تاريخ الدخول: 2013/01/27.

العضوية في الأحزاب السياسية.تظهر لنا قدرة المدونات في توسيع مفهوم المشاركة السياسية من خلال إعادة تعريف" السياسي" ليضم كافة التفاعلات اليومية المرتبطة بالتأثير على بنية القوة في المجتمع والتأثير على توزيعها،و كذلك في تكسير الحواجز بين العام والخاص، وبين النخبة والجماهير وبين الفرد والدولة[1].

يقوم المدونون بإنشاء قنوات خاصة خارج القنوات السياسية الرسمية للمشاركة بطريقتهم للتعبير عن آرائهم ومصالحهم،حيث تكون المدونات اقرب إلى عمل جماعي يهدف لتحسين الأوضاع السياسية والاجتماعية والثقافية والعمل على تغييرها، وخاصة من الأفراد المهمشين الذين يستخدمونها للتعبير عن حياتهم اليومية بعيدا عن الصراع القائم داخل المؤسسات الرسمية الحكومية.وتهدف ممارسة السياسة على المدونات إلى إحداث تغيير اجتماعي وحراك سياسي،ومن ثم تصبح فاعلا سياسيا ووسيطا بين الحاكم والمحكومين في مواجهة عدم كفاءة النظام البيروقراطي وجمود المؤسسات الرسمية والأحزاب السياسية التي تعاني من فقد اتصالها بالواقع السياسي والاجتماعي، فضلا عن تراخي النخبة السياسية وسيطرة المال على العملية السياسة.

يمكن تلخيص دور المدونات في تفعيل المشاركة السياسية الغير رسمية في النقاط التالية :

1 - قدرة المدونات على إثارة النقاش العام الحر حول قضايا مختلفة، وجذب فئة الشباب –الغالبة على المجتمعات العربية– للمشاركة في إبداء الرأي والرأي الأخر من خلال المساهمة بالكتابة أو تنزيل مقاطع فيديو أو التعليق عليها وتبادلها بين الشباب.

2 - خلق المدونات لصورة معارضة مختلفة عن تلك التي تطرح في الصحف ووسائل الإعلام التقليدية،حيث دعائمها هي وسائط الإعلام الجديد وقدرتها على الانتشار والوصول إلى كافة أفراد المجتمع[2].

3 - استغلال المدونات من طرف نشطاء الانترنت،كوسيلة لحشد وتعبئة الرأي العام،أو كأداة للاحتجاج على السياسات الحكومية،وذلك بعيدا عن دور النخبة التقليدي واحتكار بعض الفاعلين منها للمعلومات.

[1]– عبد الحي، احمد تهامي،المفاجئات الإدراكية لجيل الثورات العربية. السياسية الدولية،العدد184،افريل 2011،ص 95.

[2]– عادل عبد الصادق محمد،"المدونات كفاعل جديد في المشاركة السياسية".الأهرام الرقمي،عن الموقع الالكتروني:
http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=709028&eid=9723 تاريخ الدخول : 2013/02/06.

لم تكن مصر استثناءا من التطور الذي عرفته أنشطة التدوين عالميا وعربيا،والتي بدأت عام 2001 ثم انتشرت بعد ذلك بين الشباب لاستخدماها كأداة للتعبير عن أنفسهم ومواقفهم،ليتطور الأمر ويتحول إلى عملية توظيف سياسي لهذه المدونات،كانعكاس لحالة الحراك السياسي الذي شهادته مصر منذ عام 2005. وفي افريل 2008 بلغت المدونات المصرية عدد 160 مدونة بنسبة 30.7% من المدونات العربية،و0.2% من مدونات العالم. ومن سمات المدونات المصرية أنها ظاهرة شبابية ترتبط أساسا بمدينة القاهرة، فاغلب الدراسات في هذا المجال أكدت على أن عدد المدونين المصرين بلغ أكثر من 162.2 ألف أغلبيتهم من الشريحة العمرية من 20-30 سنة ،وان 82% منهم يقيمون بالقاهرة،بينما يوجد 11% في محافظات الوجه البحري،و 6.8% في محافظات الوجه القبلي [1].وهنا يمكن ملاحظ أن المدونات المصرية مرتبطة بالتمايز التعليمي والاقتصادي والاجتماعي والإقليمي.

كما أن المدونات بمصر متنوعة الاهتمامات والأولويات،مابين طابع سياسي،شخصي، فنون وآداب،قضايا اجتماعية،طابع ديني،علم وتكنولوجيا. أما عن اللغات التي تكتب بها المدونات فنجد ما نسبته 67.8%[2] مكتوبة بالعربية التي تختلط فيها العامية بالفصحى،أما البقية فهي إما مكتوبة باللغة الانجليزية أو بخليط من اللغتين.و هذه الأخيرة إنما تؤكد على أن هناك نسبة كبيرة من المدونات المصرية التي يتم تدوينها في دول أخرى غير مصر.

وفيما يلي إشارة لأهم المدونات المصرية ذات الاهتمام السياسي مع مؤسسها او كما يعرف برئيس التحرير و مواقعها على الشبكة العنكبوتية:

- **مدونة منال وعلاء –علاء عبد الفتاح-**، وهي من أوائل المدونات السياسية وقد حصلت سنة 2005 على جائزة " مراسلون خاصون بلا حدود' ، وهي إحدى أقسام جوائز " دويتش فيل" لأحسن المدونات في العالم.وقد اعتبرتها قضاة التحكيم شاهد طريق في حركة المدونات السياسية بمصر.**http// :www.manalaa.net**

- **مدونة الوعي المصري – وائل عباس–** ويكشف مؤسسيها هذا،عن الأسباب التي جعلته يدون قائلا:"أدون لأعبر عن نفسي وعن أرائي السياسية والدينية والاجتماعية وفي مختلف الأمور عموما،ثم مؤخرا

[1]- فؤاد عبد المنعم البكري،مرجع سابق ،ص 170.

[2]- المرجع نفسه،ص 171.

لأعبر عن مشاكل وهموم المصريين بشكل عام.سواء كانوا مسيسين ما لا ولا يستطعون توصيل صوتهم وما يحدث لهم،كما أن التدوين يساعدني على أن انقل ما يحدث في الشارع المصري من فعاليات لا تحظي بتغطية إعلامية مناسبة لزوار الموقع بطريقة ازعم أنها محايدة لا تخضع لمؤثرات أو أجندات"[1]،**http://misrdigital.blogspirit.com**.

–مدونة " كلنا خالد سعيد"–وائل غنيم وعبد الرحمن منصور– هي مدونة على فيسبوك،تهتم بالتعريف بقضايا حقوق الإنسان وانتهاكاتها في مصر وقد وصل عدد أعضاء المدونة مليون عضو في مارس 2011 .وكانت صفحة كلنا خالد سعيد أحد أسباب المؤدية لتفجير ثورة 25 يناير.أنشئت في البداية دعما لقضية خالد سعيد، الذي يزعم أنه قد تم تعذيبه حتى الموت على أيدي اثنين من ضباط الشرطة اللذان أرادا تفتيشه بموجب قانون الطوارئ .سألهم عن سبب لتفتيشه أو إذن نيابة، لم يجيباه وقاما بضربه حتى الموت أمام العديد من شهود العيان في منطقة سيدي جابر، الإسكندرية[2].

https://www.facebook.com/ElShaheeed

وقد لعب المدونين ومستخدمي الانترنت دورا بارزا في قضية الإصلاح السياسي بمصر، من خلال عدة مساحات أساسية. بداية على صعيد إبداء الآراء المناوئة لنظام الرئيس السابق مبارك.إذ قام المدونون بنقد شكل

[1]– عبد المولى عز الدين،"دور الإعلام في ثورة الشعب"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة عن الموقع الالكتروني:**http://www.dohainstitute.org/home/details ?entityID=5d045bf3-2df9-46cf-90a0-d92cbb5dd3e4 §resourceled=09183986-ab64-4e26-aff8-9dbb2bf42913**.تاريخ الدخول:2012/12/25.

[2]– أمينة فايد،"جروب"كلنا خالد سعيد" مليون عضو، جريدة اليوم السابع الالكترونية" ،عن الموقع الالكتروني : **http ://www.youm7.com/News.asp ?NewsID=365559**. تاريخ الدخول:2012/09/08.

صياغة المادة 76 من الدستور التي تنظم الترشيح لانتخابات الرئيسية،بل وقاموا برصد التجاوزات الصارخة التي شابت الاستفتاء على هذه المادة في ماي 2005.

هذا إلى جانب اتهام النظام باستخدام مختلف أساليب العنف (البلطجة) للقضاء على أي شكل من أشكال المعارضة السياسية.كما نشير إلى الموقف التضامني الذي أبداه المدونون مع حركة القضاة الإصلاحيين الذين كانوا هدفا لهجوم منظم من قبل الدوائر المقربة من النظام.وأوردت مجلة الإيكومونيست البريطانية- في هذا السياق- في أفريل 2007 أن هذه المواقف كافية لوصف المدونين ليس بأنهم أحد مساحات المعارضة السياسية في مصر فحسب، بل ربما جماعة المعارضة الرئيسية فيها[1].

على صعيد آخر لعب المدونون دورا مهما في الكشف عن مظاهر الخلل في بعض الأجهزة المفصلية في النظام السياسي مثل الأجهزة الأمنية، وطبيعة علاقتها غير الحيادية بالنظام الحاكم. ويتعلق هنا الأمر بما أسفر عنه شيوع تقنية تحميل الفيديوهات القصيرة من على أجهزة المحمول،من تمكين المدونون الكشف عن حالات التعذيب في عدد من أماكن الاحتجاز. وهى الحالات التي أضحت لاحقا قضايا ماثلة أمام القضاء. وقد سعاد هذا الأمر- القيام بدور دفاعي ضد التعذيب- في مد جسور التواصل ما بين المدونين والجماعات الحقوقية في الداخل، فقامت بعض المدونات،مثلا بتبني منهجية رصد خريطة بأماكن الاحتجاز التي يشيع فيها الانتهاك البدني للمحتجزين الأمر الذي وفر لقوى المعارضة المختلفة فرصة ذهبية لتوجيه سهام النقد للنظام الحاكم لاستخدامه التعذيب ليس كوسيلة لقمع الأصوات السياسية المناوئة فحسب، بل لاستخدامه أيضا كأداة لإحكام قبضته على الحراك السياسي والاجتماعي في البلاد[2].

قضية أخرى شديدة الحساسية سياسيا،وهي أوضاع الأقليات الدينية في البلاد كان للمدونات نصيب فيها. فخلال السنوات الثلاث الماضية تخصصت مدونات في نقل رؤى وتصورات الأقليات الدينية في البلاد ومطالبها وأشكال التمييز الممارس ضدها. وفي السياق لعبت مدونة " أقباط بلا حدود" لمحررتها هالة بطرس، دورا

[1]- رولا احمد،" المدونات المصرية:نوع جديد من الإعلام البديل أو الصحافة الشعبية."عن موقع الالكتروني: **http://www.menassat.com/?q=ar/news-articles/1824-**. تاريخ الدخول: 10 /2012/01.

[2]- معاذ محمود،"المدونات... السلطة الخامسة بمصر"،لوموند ديبلوماتيك النشرة العربية،عن الموقع الالكتروني: **http://www.mondiploar.com/article2448.html?PHPSESSID=a5f60c349ed7ee59ab9781433f4dc606**. تاريخ الدخول:2012/06/13.

في التعبير عن خطاب سياسي يرى في أن التمييز ضد المسيحيين لا يعد سياقا مجتمعيا فحسب بل جزء من بنية الدولة، وهو ما يختلف كلية عما يعرف في القاموس السياسي الرسمي بـ ''خطاب الوحدة الوطنية"[1].

ونختم هذه المساحات الرئيسة لدور المدونات،بحالة دخول المدونين في دائرة الصراع حول الرؤى والإستراتيجيات السياسية المختلفة للفاعلين السياسيين.وظهر هذا الأمر في مدونات العناصر المنتمية لجماعة الإخوان المسلمين وموقفها من مشروع الحزب الذي قدمه مكتب الإرشاد. ففي النقاش حول هذا البرنامج لم تكتف المدونات الإخوانية بدورها الذي عرفت به مثل التعبير عن الأفكار والأطروحات السياسية للجماعة وتجنيد عناصر جديدة على مستوى القطاعات الطلابية مثلا .بل نجحت في بلورة إضافية لصراع جناحي الإصلاحيين (مثال مدونة أنا إخوان) في مقابل المحافظين، حيث انضمت معظم المدونات الإخوانية إلى الجناح الأول من خلال رفضهم لقضايا البرنامج الجدلية مثل الهيئة المنتخبة لعلماء الدين الذين يراقبون عمل الحكومة والبرلمان، والموقف ألإقصائي من النساء والأقباط في تولى منصب رئيس الدولة[2].

إن هذه الأدوار البارزة للمدونات المصرية في الحياة السياسية،جعلتها عرضة للمراقبة والحجب،وصولا إلى اعتقال المدونين وتعرضهم للتعذيب من طرف القوات الأمنية.وقد ورد اسم مصر عام 2009 ضمن لائحة الدول العدوة للإنترنت التي تصدرها سنو ا منظمة "مراسلون بلا حدود ."وتشير هذه المنظمة إلى أن السلطات المصرية وخلافا للدول الأخرى،قلما تلجأ إلى حجب المواقع التي تعتبرها مشوشة،لكنها تعمد في المقابل إلى توقيف المدوّنين وغيرهم من المعارضين الذين يع برون عن آرائهم عبر شبكة الإنترنت .وتفيد المنظمة بأنه عندما شهدت مصر حركة احتجاج نقابي هائلة عام 2008،أوقف حوالي 500 شخص بسبب أنشطتهم على الإنترنت، وكانت التهمة الموجهة إليهم هي "الإخلال بالأمن القومي"[3].

وائل عباس صاحب مدونة الوعي المصري،اختارته مجلة "أرابيين بيزنس" (Arabian Business) في فبراير 2010 من بين الشخصيات العربية المائة الأشد تأثيراً. فهو الذي نشر عبر الإنترنت عام 2007 أفلام فيديو تصور عمليات تعذيب في أحد أقسام الشرطة وقد أحدث هذا الأمر آنذاك فضيحة كبرى وأدى إلى توقيف الشرطيين المعنيين وسَجنهم.ومنذ ذلك الوقت يتعرض هذا المدوّن الشاب لأشكال مختلفة من المضايقات وملاحقة

[1]– يولا احمد ، مرجع سابق.

[2]– معاذ محمود،"مرجع سابق.

[3]– عادل عبد الصادق محمد،"المدونات كفاعل جديد في المشاركة السياسية" . مرجع سابق

حثيثة من قِبَل السلطات. وقد اتهم مؤخراً بإتلاف أحد أسلاك الإنترنت وباستخدام غير قانوني لوصلته الإلكترونية على الشبكة[1].

مدون أخر،هو حسام الحملاوي صاحب مدونة عرباوي،صحفي ومدون ومصور وناشط اشتراكي مصري وعضو في كلا من تنظيم الاشتراكيون الثوريون ومركز الدراسات الاشتراكية وحزب العمال الديموقراطي .اشتهر الحملاوي بعد تعرضه للاحتجاز والتعذيب من قبل مباحث أمن الدولة المصرية في عام 2000،الأمر الذي جعل الكثير من الجمعيات المنادية بحرية التعبير والرأي بإطلاق حملات لدعمه. وقد استدعي حسام للمثول أمام النيابة العسكرية يوم 30ماي 2011 بعد ظهوره على شاشة قناة "أون تي في " في احد برامجها الحوارية، وتكلم عن حدوث عدة حالات تعذيب من قبل الشرطة العسكرية تجاه المتظاهرين وعن اعتداءات كشف العذرية،التي أثيرت على نطاق واسع في الرأي العام المصري بعدها.

كما قام بتنشيط موقع له عرف ب بيغيبيديا(أي موسوعة الخنازير) الذي يهتم بتسجيل أسماء وصور جميع منسوبي جهاز الشرطة في مصر الضالعه أسماءهم في قضايا التعذيب والاعتداء على حقوق المواطنين،لتصبح مستنداً لاحقاً لإثبات عمل هؤلاء الضباط لدى الشرطة، التي ساءت علاقتها مع المصريين في الآونة الأخيرة.وقد حصل حسام في 30سبتمبر2011على جائزة آنا بوليتكوفيسكايا للصحافة،على خلفية دوره في تغطية الإضرابات والوقفات العمالية في مصر منذ2006.

أحمد عبد الفتاح مدون أخر،مثل في الأول من مارس 2010، أمام محكمة عسكرية لنشره على مدونته كلاما حول وجود محسوبية في إحدى المدارس الحربية المصرية،وقد أوقف عدة أيام بتهمة "محاولة زعزعة ثقة الشعب في القوات المسلحة" ولم يفرج عنه إلا بعد أن أرغم على نشر اعتذار على مدونته[2].

أخبار المضايقات التي تطال المدونين في مصر كثيرة وهي شاهد على كره السلطات المصرية لهذه الظاهرة الجديدة من الحركة المعارِضة.فبما أن الشارع ممنوع على المتظاهرين بسبب حالة الطوارئ المستمرة منذ 1981،وجد مناهضي النظام المصري في الإنترنت مساحة تعبير لهم ما لبثوا أن استولوا عليها. ويعد اليوم فضاء التدوين المصري المسيس الذي يحركه الشباب من أهمفضاءات حرية التعبير في العالم العربي.

[1]-برنامج ما وراء الخبر،" دور المدونات والانترنت في الحراك السياسي المصري"،ضيفا الحلقة: حسين عبد الغني /مدير مكتب الجزيرة بالقاهرة و وائل عباس/ مدون مصري ،بتاريخ: 2008/08/30،عن الموقع الالكتروني: **http://www.aljazeera.net/programs/pages/3919978e-07c4-4521-adf5-4a035e3da76c**. تاريخ الدخول: 2013/01/24.

[2]- المرجع نفسه.

المطلب الثالث: العلاقة المتنامية بين الانترنت وثقافة الاحتجاج بمصر (من حركة كفاية إلى حركة 6 افريل)

*- مسار الحركات الاحتجاجية بمصر :

تعتبر مسالة الخطر السياسي على أي نظام أمر وارد،ولكنه يختلف باختلاف النظم السياسية. فبينما يتحول هذا الخطر إلى صراع سلمي على السلطة بين مختلف الأحزاب والقوى السياسية في النظم الديمقراطية،يتحول إلى انتفاضات أو ثورات شعبية أو انقلابات أو مواجهات،تقوم بها القوى السياسية المختلفة ضد النظام القائم بغرض إسقاطه في النظم الغير ديمقراطية.وقد عاشت مصر هذه الأجواء لفترات زمنية طويلة حتى السنوات الأخيرة التي شهدت حراكا سياسيا معقولا. ولكنه فشل في أن يفرض على النظام السياسي أيه إصلاحات جدية، وباتت السياسية مرادفا لأحزاب غائبة ،وقوى احتجاجية متعثرة، وتيار إسلامي يعاني حظرا قانونيا وامنيا جعله غير مؤهل لقيادة البلاد أو المساهمة الحقيقة في عملية التغيير السلمي الديمقراطي.وشهدت مصر موجات متصاعدة من الاحتجاجات المطلبية ذات الطابع الفئوي،شملت شرائح اجتماعية مختلفة طالت في بعض الأحيان فئات كانت بعيدة تماما عن ثقافة الاحتجاج.كموظفين،وعلى رأسهم موظفي الضرائب العقارية [1]،نظرا إلى كون ثقافة الاحتجاج الاجتماعي والسياسي بمصر انحصرت عادة في الطلاب والعمال،إلى أن جاءت السنوات الأربع الأخيرة ودخلت قطاعات من البيروقراطية المصرية في مسار الاحتجاجات.

وقد بدا مسار الاحتجاج في مصر بنمطين من الاحتجاجات،أنتجا مع الوقت نمط ثالث عرف بالجيل الثالث للاحتجاجات.النمط الأول هي احتجاجات سياسية وكانت قد بدأت مع الانتفاضة الفلسطينية الثانية عام 2000، لتنتقل بعدها إلى قضايا الداخل ولكنها لم تكن على قدر من التأثير،بسبب صعوبة إقناع المواطن المصري البسيط الذي يلهث وراء لقمة عيشه،وفي ظل تحريف الحياة السياسة وضعف الأحزاب،بان الديمقراطية والإصلاح يجب أن يكون على قمة أولوياته،أو أن يتظاهر في سبيلهما،معرضا نفسه للملاحقة الأمنية. النمط الثاني مثلته الاحتجاجات الاجتماعية، التي يمكن القول أنها ظهرت نتيجة لضعف الأولى من جهة،والى عمليات تنامي خصخصة القطاع العام والخدمات الاجتماعية،مثل التعليم والصحة من جهة أخرى.

[1]- سمير أمين،**ثورة مصر**.ط1،دار العين لنشر،2011،ص 23

فقامت هذه الاحتجاجات جزئية الحيز والمطالب،متبنية فكرة الاحتجاج بوسائل مختلفة للتعبير عن مطالب حياتية ملحة ومباشرة،تزايدت ضروراتها مع الوقت[1].

أما النمط الثالث فتأسس نتيجة لتوسع الاحتجاجات الاجتماعية التي غيرت من مكان احتجاجها من الشارع إلى محل العمل.وذلك بغية التعبير عن تضرر العاملين من التعسف أو هدر حقوقهم من رؤساء أعمالهم.وهكذا تدحرجت كرة الثلج الاحتجاجية من مصنع إلى أخر،وتراوحت هذه الاحتجاجات مابين الاعتصام والتظاهر والتجمهر،وصولا إلى الإضراب الكلي أو الجزئي،وبدأت من المصانع ،خاصة مصنع الغزل والنسيج،لتواصل تغلغلها فيما بعد إلى كافة القطاعات الإنتاجية والخدمية،وتمتد بعدها من فئة العمال إلى الموظفين والمهنيين.وقد فتح هذا النوع من الاحتجاجات الباب أمام حالة جديدة من الحراك السياسي والاجتماعي في مصر لم تشهدها منذ عقود. كما ساهمت الشبكة العنكبوتية من خلال التفاعل عبر مواقع التواصل الاجتماعي،في تعبئة الرأي العام وحشده، من ثم كان لها دور لا يستهان به في تصعيد هذه الاحتجاجات[2].

*- كفاية مثال عن أول واهم حركات الاحتجاج بمصر:

ظهرت حركة كفاية على الساحة السياسية المصرية في صيف عام 2004،على شكل تجمع لمجموعة من المثقفين وأساتذة الجامعات والمحامين الذين عارضوا مبدأ التمديد للرئيس مبارك لفترة حكم جديدة،وعارضوا بشدة أية محاولات لتوريث الحكم لنجل الرئيس.ونشير هنا إلى أن البيان التأسيسي للحركة،يبين أن دوافع وجودها تعود إلى مشروع الشرق الأوسط الكبير والاحتلال الأمريكي للعراق والممارسات الصهيونية.وقد حولت كفاية اهتماماتها فيما بعد إلى قضايا الداخل،حيث يرجع لها الفضل في ظهور الاحتجاج دو البعد السياسي،فتأسيسها كان دافعا قويا في عملية رقع سقف المطالب[3].

حصلت حركة كفاية على شهرة واسعة داخل مصر وخارجها على الرغم من حداثة عهدها بالعمل السياسي،وأثارت جدلاً وحركت المياه في الحياة السياسية المصرية،متفوقة بذلك على الأحزاب التقليدية المعارضة والموجودة على الساحة منذ سنوات طويلة.الحركة المصرية من اجل التغيير حصلت على اسمها " كفاية " استعارة

---

[1]- ربيع وهبه، مرجع سابق ،ص 10

[2]-محمدالعجاتي ،"الحركات الاحتجاجية بمصر..المراحل والتطور." عن الموقع الالكتروني :
http ://**elagati**.**wordpress**.**com**/**2012**/**07**/**05**/**%D8%A7%%D9%88%D8%A7%D9%84**/.
تاريخ الدخول: 2013/01/15.

[3]- شحاتة صيام، **ثقافة الاحتجاج من الصمت إلى العصيان**.ط1،مصر العربية للنشر والتوزيع،2009،ص 138.

من تصريح لرئيس الوزراء الماليزي السابق " مهاتير محمد " في لقاء فكرى معه بمكتبة الإسكندرية، قال فيه بأنه " كفاية عليا" في الحكم 24 عاماً،ذاكرا انجازاته في هذه الفترة من خفض نسبة الفقر من 70% إلى 3%،وزيادة الدخل القومي الحقيقي إلى 12%وغيرها[1].

استطاعت الحركة من خلال أنشطتها،كالوقفات الاحتجاجية،التظاهرات،الاعتصام،إصدار البيانات،تضامن القوى الشعبية،اللجوء إلى القضاء.أن تبرهن على انه ثمة ثقافة سياسية جديدة تطفو على السطح ألا وهي ثقافة الاحتجاج والرفض والمقاومة السلمية،التي تشير إلى تراجع ثقافة الخوف والترويع والانسحاب التي فرضها نظام الاستبداد.من جهة أخرى حسمت الحركة التوجه والتعبير السياسيين عن ذاتها باعتبارها قوة اجتماعية تحاول أن تجعل من برنامجها ليس برنامجا تخويفيا،وإنما برنامج وطني للتفاعل والتجاوب مع كل القوى الوطنية.وتسعى حركة كفاية من خلال أساليب نضالها إلى العمل وفقا لما يعرف بالاستراتيجيات المركبة وهي: - إستراتيجية الترويع المدني،التي تسعى من خلالها إلى التصدي لكافة آليات التعذيب، وأشكال الانتهاكات التي تقوم بها وسائط الدولة،وتحاول الحركة نقل نشاطاتها إلى فضاء تلك الأخيرة حتى تتمكن من الدفع بحملة مضادة بهدف كسر ثقافة الخوف.- إستراتيجية الأيادي النظيفة،والقائمة على التصدي لكل أنماط الفساد واليات مصادر نهب ثروات الوطن،وهو ما يفرض المطاردة القضائية لمحاسبة الفاسدين ومن يدعم وجودهم ويتضامن معهم، وهذا ما يعني أن الحركة تعمل على إدارة معركة مع ضد رموز ورجال الدولة.- إستراتيجية النصرة والتضامن، وتستند هذه الأخيرة على تأسيس تحالف قوي لتتغير، يتم بناؤه من أسفل بتضامن كامل القوى الاجتماعية، بهدف إيجاد وحدة واحدة تعمل على محاربة العدو المشترك، المتمثل في النظام السياسي الحاكم[2].

ومما زاد من شعبية حركة كفاية ،هو استطاعتها جذب الكثير من المثقفين المعتدلين- كونها غير هادفة للوصول إلى السلطة-، والذين لا يسعون للحكم..ومن أبرز قيادات الحركة: الدكتور عبد الوهاب المسيري، الأستاذ جورج إسحاق، الأستاذ أمين إسكندر،الدكتور أبو العلا ماضي،الأستاذ أحمد بهاء الدين شعبان،الأستاذ كمال خليل،الاستاذ حمدين صباحي،الدكتور يحي القزاز.

بدأت نشاطات الحركة في الدعوى إلى التظاهر السلمي الصامت،في أماكن تجمع خاصة بالمحافظات :12 ديسمبر 2004 أمام دار القضاء العالي، فبراير 2005 في معرض القاهرة للكتاب، 21 مارس 2005 في ميدان التحرير،30 مارس 2005 في ثلاث محافظات، 2 أبريل 2005 في 15 محافظة، 25 مايو 2005 يوم

[1] - إبراهيم احمد عرفات،"المعارضة المصرية الجديدة". ملف الأهرام الاستراتيجي،العدد186،جوان 2010،ص72.

[2] - شحاتة صيام، مرجع السابق، ص،ص 143-142.

الاستفتاء على الدستور، يونيو 2005 في نقابة الصحفيين، 8 جوان 2005 أمام ضريح سعد زغلول، أبريل 2008 ضمن دعوة الإضراب العام في مصر؛وذلك تعبيراً عن تحفظها لعدد من النقاط التي تثار من وقت لآخر[1].

هذا وقد نمت الحركة بشكل بالغ السرعة،وقد رد النظام على تنامي الحركة التي وصلت لـ 22 محافظة من أصل 26 في مصر،بحملات اعتقال وسحن وصفته الحركة بالوحشي، والتنكيل ببعض الرموز الوطنية الكبار، كالدكتور عبد الحليم قنديل،والفنان عبد العزيز مخيون.وقد اتهمها الرئيس مبارك صراحة باستغلال الظروف الدولية،للضغط على النظام والاستقواء بالخارج، كما شكك في مصادر تمويلها، وهو ما رفضته الحركة. ودعت الحكومة المصرية إلى الدخول في مناظرة علنية؛ للرد على هذه الاتهامات. ونشير في هذا السياق إلى مثول ابرز قيادات من الحركة أمام المحكمة العسكرية،في قضية قذف اللواء حسن الروييني عضو المجلس العسكري للحركة بقوله إنها حركة غير مصرية وتتلقى تمويل خارجي[2].

وقد لعب موقع حركة كفاية على الانترنت **http://harakamasria.org**(موقع الحركة المصرية من اجل التغيير)،والذي دعت فيه كل المصريين إلى تسجيل أنفسهم فيه كأعضاء،دورا بارزا في توسيع نطاق أعمالها واكتسابها لأرضية جديدة في الحياة السياسية،من خلال انضمام العديد من رموز النخبة والفكر المصري.ويمثل هذا الموقع بمنتدى المندرة وهو المنتدى الرئيسي لحركة كفاية،و الذي من خلاله يعرض أعضاء حركة كفاية آرائهم السياسية والاجتماعية والأدبية والفنية، كل فعاليات الحركة من مظاهرات ووقفات احتجاجية وندوات ومؤتمرات تنظمها الحركة وأعضائها.وفيها يتم إلقاء الضوء على صور الفساد والاستبداد التي تتعرض لها البلاد أو التي يتعرض لها المواطن العادي،بهدف إلقاء الضوء على تجاوزات السلطات المصرية والحكومات المتتابعة وعلى فشل السلطات المصرية في الحد من البطالة والفقر،وعدم مقدرتها على تحقيق الأمن والحرية والديمقراطية والرخاء والحد الأدنى من الحياة الكريمة للمواطن المصري، بصرف النظر عن ديانته أو توجهاته السياسية أو انتماءاته.

تعتبر المندرة،واجهة كفاية على شبكة العنكبوتية المطلة على ألعالم،حيث أن انضمام الأعضاء لا يقتصر على المصريين المتواجدين في مصر فقط، بل يتعدى ذلك بانضمام المصريين والعرب المتواجدون في مختلف دول العالم، حيث يتم تبادل الآراء والأفكار بين جميع المشاركين في المندرة سواء كانوا من ألمقيمين داخل أو خارج

[1] – إبراهيم احمد عرفات ، مرجع سابق،ص72.

[2] – رولا ميشيل،" قيادات حركة كفاية أمام المحكمة العسكرية"، مصرس محرك بحث إخباري،عن الموقع الالكتروني : **http ://www.masress.com/elfagr/37245**. تاريخ الدخول: 2012/08/09 .

الوطن. وتضم المندرة البيان التأسيسي للحركة والذي بنص على ما يلي : – أولا : إنهاء احتكار السلطة وفتح الباب لتداولها ابتداء من موقع رئيس الدولة ،لتتجدد الدماء وينكسر الجمود السياسي والمؤسسي في كافة المواقع بالدولة.– ثانيا : إعلاء سيادة القانون والمشروعية واستقلال القضاء واحترام الأحكام القضائية وان تتحقق المساواة وتكافؤ الفرص بين كافة المواطنين. – ثالثا: إنهاء احتكار الثروة الذي أدى إلى شيوع الفساد والظلم الاجتماعي وتفشي البطالة والغلاء. – رابعا : العمل على استعادة دور مكانة مصر الذي فقدته منذ التوقيع على اتفاقية كامب ديفيد مع الكيان الصهيوني وحليفة الولايات المتحدة الأمريكية[1].

يتفرع من المنتدى الرئيسي للحركة عدة أقسام خاصة كان لها الدور الكبير في تعبئة الرأي العام المصري،من خلال تزويده بحائق تخص النظام الحاكم وحاشيته. نذكر منها، **قسم تحت القبة** ، يحث يعرض فيه كل ما يخص مجلس الشعب والشورى وما يحدث من نواب المعارضة والمستقلين، وما يتم الكشف عنه من قضايا تحت قبة البرلمان. **قسم الشارع** ، وفيه يسجل كل ما يدور في الشارع المصري من أحداث : اعتصام ،إضراب،وقفات احتجاجية...الخ. كما يحتوي على أرشيف للمظاهرات وأخبارها وردود الفعل عليها ،وتوثق المعلومات هنا بأنشطة أعضاء المندرة من خلال الفيديو والصور. **قسم امسك حرامي** (**أوقف سارق**) ويتم فيه إلقاء الضوء على التجاوزات والمخالفات والفساد الحقيقي،المدعم بالأدلة والحقائق والبراهين.حيث توجد في المندرة تسجيل عن كشف حساب الحزب الوطني خلال 27 عاما[2].

هذا و قد حازت الحركة على دعم إعلامي مكثف من الصحف المعارضة التي ساهمت الحركة في رفع سقف حريتها، حيث تناول العديد من الصحفيين وبصورة شبه يومية شخصيات كان من المحظور تمامًا قبل بزوغ حركة "كفاية" الإشارة إليها مثل أسرة الرئيس المصري وخاصة زوجته وولده جمال المرشح لخلافة مبارك على عرش مصر كما تقول الحركة.

*– حركة 6 افريل :

تمثل حركة 6 ابريل نموذجا أخر من نماذج الحركات الاحتجاجية داخل المجتمع المصري، والتي لعبت دورا كبيرا في تعبئة وتحريك الجماهير المصرية.غير أنها مثلت نموذجا مغايرا لتلك الحركات– وان تشابهت معها في أمور عدة–وذلك من خلال غلبة عنصر الشباب بين قيادي الحركة، واعتمادها على الوسائل الغير تقليدية والغير معتادة

[1]– البيان التأسيسي لحركة كفاية،الصفحة الرئيسية لمنتدى المندرة،عن الموقع الالكتروني : **http ://harakamasria.org/node/803**. تاريخ الدخول : 2013/01/12.

[2]– المرجع نفسه.

على المجتمع المصري،حيث استخدمت مواقع التواصل الاجتماعي–فايس بوك– لتعبئة الشباب من اجل النزول إلى الشوارع والتعبير عن مطالبهم ،عن طريق الاحتجاج على سياسات وقرارات الحكومة.

في احد مقابلات قيادي حركة 6 ابريل تحدث احمد ماهر كأحد أهم مؤسسي الحركة في احد الفيديوهات المنشورة على اليوتيوب متحدثا عن هدف الحركة وبدايتها وشعارها القبضة الحديدية ،قائلا : " إن انضمام شباب 6 ابريل للعمل في المجال السياسي جاء ابتدءا من مشاركتها في المظاهرات المنددة باحتلال العراق تحت مظلة حركة كفاية باعتبارها الحركة الرائدة.وما لبث أن تحول اهتمام الحركة إلى الاهتمام بالشأن الداخلي تحت شعار "شباب من اجل التغيير".وقد اتخذت الحركة من القبضة الحديدية شعارا لها من اجل القضاء على الفساد والتوريث"[1].

في السادس من افريل 2008،أعلن بعض الشباب تضامنهم مع عمال مصنع غزل المحلة الكبرى المعروفة بصناعة النسيج والواقعة في دلتا النيل شمال البلاد،والذي كانوا يخططون لعمل إضراب 6 ابريل.وتبنوا فكرة الكاتب الصحفي مجدي أحمد حسين أن يكون الإضراب عام في مصر وليس للعمال فقط.وقد بدئت الحركة في تشكيل جروبات(groups) لنشر فكرة الإضراب وإرسال رسائل إلى الأعضاء المصرين بموقع face book (وصل عدد الأعضاء إلى سبعين ألف في أحد الجروبات الداعية للاضراب), بعد فترة تناولت بعض الصحف المصرية فكرة الإضراب والحركة ،وفى أيام قليلة بدئت تصل رسائل sms بشكل عشوائي إلى المواطنين تحمل نص " خليك بالبيت" ،داعية للإضراب عام[2]. اغلب أعضاء الحركة من الشباب الذين لا ينتمون إلى تيار أو حزب سياسيي معين ،إذا تحرص الحركة على عدم تبنيها لإيديولوجية معينة حفاظا على التنوع الأيديولوجي داخل الحركة،ولما تفرضه ظروف مصر من ضرورة التوحد والائتلاف ونبذ الخلاف.

بالعودة إلى اضراب 6 افريل 2008،والذي كان نقطة الانطلاقة والانتشار للحركة،نجحت هذه الأخيرة من خلال وسائل الإعلام الجديد التي تعرف شعبية كبيرة في المجتمع المصري، في تحقيق استجابة كبيرة لتلك الدعوة.حيث امتنع معظم طلاب مصر في شتى أنحاء الجمهورية من الذهاب للمدارس والجامعات ، كما خلت المصالح الحكومية من الموظفين بشكل كبير في هذا اليوم بسبب الاستجابة لدعوة الإضراب ، وتوج هذا اليوم بانتفاضة أهالي مدينة المحلة الكبرى ضد عصا الأمن العمياء وحيث كانت أكبر نسبة استجابة لدعوة الإضراب في

[1]– " دور الحركات الاجتماعية في إحداث الثورات"، المنتدى الاجتماعي العالمي، عن الموقع الالكتروني:
http ://www.fsm2013.org/ar/node/86. تاريخ الدخول: 2013/01/30.

[2]– "حركة 6 ابريل من الفاييس بوك إلى الشارع"،منتديات الفكر القومي العربي، عن الموقع الالكتروني:
http ://www.alfikralarabi.net/vb/showthread.php ?t=22995. تاريخ الدخول 2012/12/22.

مدينة المحلة الكبرى، فكانت الشوارع والمدارس والمصالح الحكومية أشبه بالخالية تماماً في هذا اليوم كما خرج أهالي المحلة في احتجاجات كبيرة واجهها الأمن بالهراوات وقنابل الغاز والرصاص مما أدى إلى إصابة العشرات واستشهاد ثلاثة مواطنين،و اعتقال المئات من أهالي المحلة.ورغم سخونة الوضع في المحلة وخطورته، لم يغيب شباب 6 ابريل عنها[1]،حيث صرحوا في بيان لهم على موقعهم الرسمي **http://6aprilbh.yoo7.com** ،أنهم كانوا شهود على غطرسة الأمن وعنفه ضد أهالي المحلة المحتجين ،وتدمير المحلة على يد البلطجية الذي استأجرهم الأمن لإكمال مسلسل حرق وتدمير مدينة المحلة قلعة الصناعة المصرية.

ورغم كل التهديدات و المضايقات و الاعتقالات يأبى شباب 6 ابريل الاستسلام أو التراجع وقرر أن يكمل مسيرتنا نحو تغيير الوضع الحالي وإصلاح نتاج أكثر من ربع قرن من الفساد والطوارئ. في هذا السياق صرح أعضاء الحركة في احد بياناتهم على موقعهم قائلين : " ... وإننا كحركة شباب 6 ابريل نرى أن التغيير وإصلاح مصر لن يأتي بالمطالبة أو بالدعوات بل يتحقق بالعمل الحقيقي وتقديم بدائل وحلول حقيقية ومدروسة من أجل إيجاد بديل حقيقي يحقق النهضة السياسية والاقتصادية والاجتماعية لمصر ويوفر الاستقرار والأمان للمواطن المصري،ونرى نحن كشباب 6 ابريل أن هذا لم ولن يتحقق إلا بتحرك فئة الشباب –وهم أصحاب المصلحة الحقيقية في التغير حيث أن نسبة الشاب تتجاوز ال60% من الشعب المصري فالشباب قادة المستقبل وطاقة اليوم – وبتعاون وبتضافر كل القوى السياسية والعمل معاً لتحقيق التغيير من اجل إصلاح مصر وتخليصها من لوبي الفساد الذي يتفنن في تدميرها وإهدار ثرواتها منذ أكثر من ربع قرن "[2].

بعد سنة من هذه الأحداث أي في 6 من افريل 2009، جددت الحركة الدعوة لإضراب جديد احتجاجا على الغلاء وتراجع الإصلاح الديمقراطي، رغم الإجراءات الأمنية الصارمة التي فرضتها السلطات.وتظاهر عدد كبير من طلاب جامعتي القاهرة وطنطا، كما تظاهر بالقاهرة عدد من أعضاء لجنة "لا لنكسة الغاز" الشعبية أمام مجلس الدولة، بينما كانت المحكمة تنظر في الطعن المقدم من الحكومة ضد القرار المتعلق بتصدير الغاز لإسرائيل.وفي السياق ذاته انسحب نواب الإخوان المسلمين وبعض النواب المستقلين اليوم ذاته،من جلسة البرلمان المخصصة لبيان رئيس الوزراء أحمد نظيف تضامنا مع هذه الفعاليات الشعبية. وكان 100 من النواب قالوا في بيان تلقت الجزيرة نت نسخة منه "لقد آن الأوان أن يعيش شعب مصر حياته بكرامة وحرية ويمارس حقوقه الدستورية كاملةً غير منقوصة"[3].

[1]– " دور الحركات الاجتماعية في إحداث الثورات"، مرجع سابق.

[2]– حركة 6 ابريل من الفاييس بوك إلى الشارع"،مرجع سابق.

[3]– " دور الحركات الاجتماعية في إحداث الثورات"،مرجع سابق

وقد ظهرت مطالب جديدة لإضراب 2009 تمثلت في النقاط التالية:- رفع الحد الأدنى للأجور من 167 جنيها (29 دولارا) إلى 1200 جنيه (213 دولارا) - إقامة حكومة وطنية لفترة انتقالية تعقبها انتخابات عامة - وقف تصدير الغاز إلى إسرائيل.- إطلاق المعتقلين السياسيين. وكانت الأجهزة الأمنية أعلنت في وقت سابق أنها أعدت خطة لمنع أي محاولات للتظاهر أو الاحتجاج. وأعلن مسؤول أمني أن تعليمات قد صدرت بتوقيف أي ناشط يحاول تنظيم مظاهرة أو المشاركة فيها.وانتشرت قوات الأمن بالزيين الرسمي والمدني في محيط القاهرة ومدينة المحلة الكبرى.وكانت سلطات الأمن اعتقلت ليلة الإضراب 20 ناشطا من حركة 6 أبريل بينما كانوا معتصمين أمام نيابة كفر الشيخ،احتجاجا على حبس طالبتين من أعضاء الحركة بتهمة توزيع منشورات تدعو إلى الإضراب. وقال المنسق العالم لشباب 6 أبريل أحمد ماهر،إن حملة الاعتقالات لم تمنع الحركة من مواصلة دعوتها المواطنين إلى الإضراب، حيث نجحت الحركة في إرسال آلاف الرسائل الهاتفية والإلكترونية بطريقة عشوائية للمواطنين، كما انتهت من الإعداد لإذاعة " 6 أبريل" الإلكترونية التي ستنطلق من نقابة الصحفيين وتبث تقريرا كل نصف ساعة عن تطورات الإضراب[1].

هذا وقد كان هناك صراع قائم على مواقع الشبكة العنكبوتية،أطلق عليه الحرب الالكترونية، وكانت دائرة بين شباب 6 افريل ومناصريهم ومناصري الحزب الوطني. حيث قالت تقارير صحفية انه برغم محاولات أنصار الحزب الوطني إحباط إضراب 6 أبريل، بقية عبارة " 6 أبريل.. يوم الغضب و الإضراب" هي كلمة السر المهيمنة على أغلب مواقع الإنترنت للتعارف الاجتماعي والمدونات. وهدفت حملات شباب 6 أبريل على الإنترنت إلى حشد أكبر عدد من المصريين للمشاركة في الإضراب على ارض الواقع. وعلى موقع "فيس بوك" حققت مجموعة الإضراب الرئيسي "6 أبريل.. يوم الغضب و الإضراب" ردود فعل قوية، بعد أن اقترب عدد المسجلين في المجموعة إلى نحو 74 ألف مصري من مختلف محافظات مصر،أعلنوا مشاركتهم في الإضراب.وتتداول هذه المجموعة التي وصل حجم المشاركات فيها إلى 115 ألف مشاركة؛ أخبار الإضراب، وأبرز التوقعات لنتائجه، وتفاعلات الشرائح المختلفة، والقوى السياسية الأخرى، وحجم الاستجابة في الواقع له، الحث على نشر فكرة الإضراب[2].

كما ظهرت بشكل كبير على "فيس بوك" خلال الأيام السابقة للإضراب، مجموعات أخرى عديدة مؤيدة لفكرة دشنها نشطاء سياسيون ومواطنون عاديون مستاءون من الأوضاع الاجتماعية والسياسية في البلاد.

---

[1]- دور الحركات الاجتماعية في إحداث الثورات"،مرجع سابق.

[2]- عاطف إسماعيل،"دولة العواجيز ورسائل جديدة إلى أبطال محمد محمود"، مدونة حركة شباب 6 افريل،عن موقع : **http://shabab6april.wordpress.com**/. تاريخ الدخول 2012/11/12.

وإلى جانب الـ فيس بوك،حملت الصفحات الأولى لعدد من المدونات المصرية صورا لشعارات الإضراب تدعو له.وأبرز هذه المجموعات :"طريقنا نحو إضراب فعال"، "إضراب 6 أبريل.. الغضب المصرى (بمشاركة 2000 مصريا)"،"إضراب 6 أبريل في مصر" (500 شخص)،"إضراب 6 أبريل اللي ليه حق يدور عليه" وشارك بداخلها 1200 شخص،"مسابقة إضراب 6 أبريل (شارك بداخلها 600 شخص).

وفى مقابل الدعوات المتزايدة لإنجاح الإضراب المنتظر،سعى مناصرو الحزب الوطني لإحباط هذه الدعوات وإفشال الإضراب عبر تدشين العديد من المجموعات المضادة.وشن أنصار الحزب الوطني عددا من المجموعات على فيس بوك منها:"لينتظر كل مخرب نصيبه والصاع بعشرة"، و" 6 أبريل . إضراب أم خراب"، و"بلطجة شباب 6 أبريل ووهم التغيير"، التي نجحت في حشد نحو 110 أشخاص.وقالت المجموعة الأخيرة: "إلى كل مواطن مصري نقول بصوت واحد: معا ضد بلطجية شباب 6 أبريل الذين يدعون للخراب والدمار،ويوهمون الشعب المصري بأنهم يتجهون نحو التغيير بهذه الطريقة.. والصحيح أنهم يشوهون سمعة مصر في الخارج" [1].كما اخترق مناصرو الوطني عددا من المجموعات المؤيدة للإضراب على الإنترنت، ونشروا فيها عباراتهم الرافضة الإضراب ودعوتهم لإجهاضه.

المبحث الثالث: الدور البارز والفعال للإعلام الالكتروني في توجيه الرأي العام والتغير السياسي بمصر.

"الثورة بدأت على الفايس بوك،وأعطاها تويتر دفعة،وقادها موظف في غوغل". هي جملة بسيطة كان يرددها الشباب المصري إبان ثورة 25 يناير 2011، التي أسقطت نظام الرئيس السابق محمد حسني مبارك بعد 30 عاما من الحكم.في هذا المبحث والذي يمثل الجزء الأخير من بحثنا،سنتطرق إلى الدور المباشر لأكثر وسائل الإعلام الالكتروني تأثيرا في عملية تعبئة الرأي العام المصري –خاصة فئة الشباب– ضد النظام الحاكم ورموزه،والتي قادته للخروج إلى الشوارع والمطالبة برحيله. وكان لها ذلك بعد 18 يوم من خروجها.

المطلب الأول : دور موقع الفايس بوك face book في التنشئة السياسية للشباب المصري.

تعرف التنشئة السياسية،بمفهومها العام،أنها الطريقة التي يتعلم بها الإنسان السياسية.هذا التعريف الذي يجعلنا أمام عدة تساؤلات هي: من يعلم ؟ ماذا؟ولمن؟وبأي طريقة؟وبأي تأثير؟. وتختلف طبيعة التنشئة السياسية من وقت لآخر تبعاً لاختلاف البيئة والظروف الاجتماعية والسياسية التي يعيشها المجتمع والجهة القائمة بعملية

[1] ا – عاطف إسماعيل، المرجع نفسه.

التنشئة وأغراضها، فعملية التنشئة مرتبطة إلى حد كبير بطبيعة الكيان السياسي القائم بها وما يسوده من أيديولوجية وما يتبناه من سياسات وأساليب في تنظيم الناس وتوجيههم نحو هدف مشترك.وعلى هذا فإن عملية التنشئة السياسية لا تعتمد أسلوباً واحداً، وإنما تتنوع أساليبها وفقاً للظروف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي يمر بها المجتمع.

كما أن التنشئة السياسية عملية ديناميكية مستمرة يتعرض لها الفرد في مختلف مراحل حياته، وليس ضروريا أن تتصل بمراحل عمرية معينة.ولذا تكمن أهمية التنشئة السياسية في ربط العلاقة بين المواطنين وقياداتهم من خلال التأكيد على الأهداف السياسية وشرح مفاهيم كالشرعية والولاء وعلاقة الحاكم بالمحكوم [1] ووفق ذلك الفهم فإن عملية التنشئة السياسية قد تقوم بدور في المحافظة على المعايير والقواعد والمؤسسات السياسية التقليدية، كما إنها قد تعد في الوقت ذاته وسيلة أو أداة للتغيير السياسي والاجتماعي، وذلك على حسب الجهة القائمة بهذه العملية والأدوات والوسائل التي تستخدمها في هذا الإطار. ومن الطبيعي أن تحاول الأنظمة السياسية –على اختلاف أنواعها وتوجهاتها– أن تؤثر في التنشئة السياسية للفرد من خلال استهداف أفكاره عن طريق غرس معلومات وقيم وممارسات يستطيع من خلالها تكوين مواقفه واتجاهاته الفكرية والأيدلوجية التي تؤثر في سلوكه السياسي. وهذا السلوك يلعب دورا في فاعلية الفرد السياسية في المجتمع، لذلك تلجأ الأنظمة السياسية الحاكمة إلى خلق قيم وأيدلوجيات مقبولة ومشروعة لها في عيون شعوبها[2].

وفي عصر تكنولوجيا الاتصال، تتعرض عملية التنشئة الاجتماعية بصفة عامة والتنشئة السياسية بصفة خاصة،إلى مجموعة من التفاعلات المستمرة،والتي نتج عنها تضاؤل الوزن النسبي لبعض مؤسسات التنشئة التقليدية أو الأساسية كالأسرة والمدرسة ودور العبادة والمؤسسات الحكومية، لحساب مؤسسات أخري استطاعت أن تجدد نفسها، وأن تخاطب قطاعات أوسع من المواطنين بحكم التطور الهائل في وسائل الاتصال الحديثة،ولعل أهمها الفضائيات ومواقع الانترنت التي ازدهرت بدرجة غير مسبوقة.

وتزيد أهمية الانترنت في هذا الإطار بوصفه أحد أهم أدوات التنشئة الحديثة التي يكتسب من خلالها الفرد مجموعة من القيم الأساسية اللازمة لبناء شخصيته وتحديد اتجاهاته الحياتية.فلم يعد الانترنت فقط مصدر للمعلومات المجردة،بل أضحى ساحة للتفاعلات والتجاذبات بين القيم الموجودة في المجتمع والقيم الجديدة التي

[1] - Nicolas S .Hopikins," La culture politique et l'Egypte ",**Egypte/monde arabe** n 24-4em trimestre ,1995,p 41.

[2] -ibid,p42.

ظهرت نتيجة لظهور أشكال ومنافذ جديدة للتواصل بين الشباب.فضلا عما يتيحه من درجة الحرية غير المسبوقة الموجودة، والتي دفعت الشباب العربي إلى المشاركة الفعالة في مناقشة قضايا الشأن العام والتعبير عن نفسه بكل حرية بمنأى عن قيود البيئة التسلطية التي رسختها معظم النظم الحاكمة[1].

في مصر – نظرا لتعاظم نسبة استخدام الانترنت- يعد الانترنت ساحة لممارسة نوع جديد من التنشئة السياسية يمكن اعتبارها تنشئة سياسية ذاتية أو غير موجهة،إذ لا تقود هذه العملية جهة أو مؤسسة ما سواء رسمية أو غير رسمية،فعلى الرغم من وجود مواقع للمؤسسات الرسمية والأحزاب السياسية بأنواعها على شبكة الانترنت ووجود صفحات لها على الشبكات الاجتماعية الشهيرة،إلا أن تأثيرها يبدو محدودا لاسيما في ضوء حقيقة أن مستخدم الانترنت يملك في هذه الحالة مطلق الحرية في التعرض للمحتوى الذي تعرضه هذه الصفحات والمواقع، فضلا عن طبيعة الانترنت التي تسمح بالحوار والانتقاد المستمر للأفكار والرؤى المطروحة من جميع الأطراف.

هذا ويعد موقع الفيسبوك من أشهر وسائل التفاعل الالكتروني وأكثرها تأثيرا في مصر، فعلى الرغم من أن تأثيره كان محدودًا للغاية داخل المجتمع المصري خلال مرحلة بدء انتشار ظاهرة الفيسبوك عالميا منذ عام 2006.غير أنها بدأت تظهر بشدة مع حالة الحراك السياسي التي وجدت في الشارع المصري بعد ذلك ومع تفجر المظاهرات والاعتصامات والاحتجاجات في كل مكان، وبين عدد كبير من القطاعات الفئوية الموجودة في نسيج المجتمع.إذ شكل هذا الموقع الافتراضي مخرجا تقنيا لعدد كبير من الإشكاليات السياسية والاجتماعية والثقافة التي ساعدت علي ترسيخ ثقافة اللامبالاة بالشأن السياسي في مصر مثل مشكلة الرقابة على وسائل الإعلام وضيق قاعدة إنتاج المعلومات وتداولها والحصول عليها[2].

بالتالي فظاهرة الفيسبوك في مصر، لم تكن عبارة عن ارتجالات طائشة لصبية يتراوح متوسط أعمارهم بين الخامسة عشر والثلاثين،كما أعتقد الكثيرون في البداية،ولكنها عبرت عن نمط جديد من أنماط المشاركة السياسية.فقد شكلت ظاهرة الفيسبوك صورة سوسيولوجية حية ومستمرة،عكست واقع المجتمع بكل اختلافاته وتفاصيله وقضاياه وعرضت كيفية تفاعل المواطنين مع معطيات الحياة اليومية التي يفرزها البناء الاجتماعي والسياسي والثقافي داخل المجتمع.

وقد جاءت بعض الدراسات المتخصصة بسبع مساحات أساسية للدور الذي لعبه الفيسبوك في عملية التنشئة السياسية أو تشكيل الثقافة السياسية لدى الشباب المصري،وذلك على النحو التالي:

[1]-محمد لعقاب،مرجع سابق،ص90.

[2]- نخبة من الأساتذة،مرجع سابق،ص135.

- المساحة الأولى: خروج عدد كبير من الشباب من ظاهرة" الشيخوخة السياسية "المبكرة التي فرضت عليهم خلال السنوات الماضية من جانب كافة هياكل ومؤسسات وأجهزة المجتمع سواء الرسمية أو غير الرسمية. وذلك لأن الفيسبوك ما هو إلا فضاء شبكاتي افتراضي يتجاوز الحدود الجغرافية أو السياسية المعروفة، وتسوده حركة دائبة ومستمرة،، كما أن هذه الحركة برزت في صورة عشوائية واستمرت كذلك مما ساعد علي ابتعادها عن أنظار الرقابة والسيطرة والقمع التي مارستها الأجهزة التنفيذية للدولة ومؤسساتها الأمنية،وبالرغم من توسع بعض الأجهزة الأمنية في الدولة (خلال الفترة التي سبقت ثورة 25 يناير 2011) في التضييق على نشطاء الفيسبوك من اختطاف وتهديد إلا أنها عجزت عن منع انتشار تلك الظاهرة بين الأوساط الشبابية[1].
- المساحة الثانية: تتعلق بالدور الذي لعبه هذا الموقع الافتراضي في نشر وتعزيز ثقافة الديمقراطية، وتوعية الشباب بالحقوق والحريات الأساسية للمواطن كما جاءت في المواثيق والإعلانات الدولية، وكما تناولتها التشريعات والقوانين الوطنية وذلك من خلال العديد من الأنشطة والفعاليات التي اهتمت بنشر ثقافة المواطنة القائمة علي قيم المساواة وعدم التمييز والمشاركة والتعددية[2].
- المساحة الثالثة: تأكيد مستخدمي شبكة الفيسبوك في مصر علي مشروعية حق المواطن في التعبير عن احتجاجه لمنعه من حقوقه،بالوسائل الجماعية ومنها الإضراب والاعتصام والوقوف الاحتجاجي والتظاهر السلمي والعصيان المدني.وقد ساهم هذا في بث روح جديدة في أوصال الشعب المصري وأعطاه أساليب جديدة لم يألفها من قبل في مقاومته واحتجاجه علي السلطة وقراراتها.وقد ظهرت هذه الوسائل بوضوح في عدد من الدعاوي والحملات التضامنية أو الاحتجاجية تجاه مجموعة من الأحداث والقضايا السياسية التي شهدها المجتمع المصري.كان من أبرزها قيام مستخدمي الفيسبوك بدعوة كافة الأحزاب والقوى السياسية والأهالي إلي المشاركة في إضراب 6أبريل في العام 2008،وهي الدعوة التي جاءت في مواجهة ظاهرة الغلاء وارتفاع أسعار السلع الأساسية في ظل تدني الأجور والمرتبات بوجه عام[3].

[1]- مروة نظير ،" دور وسائل الإعلام الجديد في عملية التنشئة السياسية."، المركز العربي للدراسات والأبحاث، عن الموقع الالكتروني : **http://www.arabicenter.net/ar/news.php?action=view&id=1716**. تاريخ الدخول: 15،/04/2012

[2]- المرجع نفسه.

[3]- مروة نظير ،" دور وسائل الإعلام الجديد في عملية التنشئة السياسية » .الموقع السابق.

- المساحة الرابعة: تحقيق قدر كبير من التواصل والتشبيك بين المجوعات الشبابية وعدد كبير من المثقفين والأكاديميين والسياسيين والصحفيين المهتمين بعمليات الإصلاح والتغيير السياسي في المجتمع المصري.حيث وجد عدد كبير من الشخصيات العامة في هذه الوسيلة التفاعلية فرصة ذهبية يمكن توظيفها من أجل تحقيق التعبئة والتجنيد السياسي وهو الأمر الذي عجزت معظم الكيانات الوسيطة التقليدية مثل الأحزاب السياسية والاتحادات الطلابية والنقابات ومنظمات المجتمع المدني عن فعله خلال العقود الماضية.
- المساحة الخامسة: دور موقع الفيسبوك في انتشار ما يعرف بظاهرة إعلام المواطن Citizen Journalism بفضل الطبيعة التفاعلية التي تميز بها هذا الموقع الافتراضي والناتجة عن تزايد حجم التطور التقني المستخدمة فيها وترجمته في وسائل مثل السيرفرات الضخمة، ومجموعات التفاعل، وقواعد البيانات. إذ مكنت هذه العوامل مستخدمي الموقع من أن يكونوا بمثابة منتجين للمحتوى الإعلامي. الأمر الذي سمح بتداول ومناقشة قضايا لا تثار بعمق في وسائل الإعلام التقليدية مثل أوضاع بعض الأقليات الدينية والعرقية في البلاد،وأحداث التوتر الطائفي بين المسلمين والمسيحيين[1].
- المساحة السادسة، تدشين جيل جديد وغير مألوف من منظمات المجتمع المدني في الواقع المصري، وهو الجيل الذي يمكن أن نطلق عليه المجتمع المدني الافتراضي، إذ تميل هذه المنظمات الافتراضية إلى جمع الناس الذين يشاركون الرأي حول قضية أو حدث معينة دون وجود قواعد وإجراءات التسجيل الروتينية، وبصورة أقل في رسميتها من منظمات المجتمع المدني التقليدية.
- المساحة السابعة: نجاح نشطاء الانترنت عامة والفيسبوك خاصة في عملية الترابط والتشبيك مع المجتمع الخارجي،للتواصل وحضور المؤتمرات والفعاليات ذات الاهتمام بالنسبة لهم.

من جهتها أكدت العديد من الأبحاث والتقارير التي أجريت قبل وأثناء ثورة 25 جانفي،على الدور المتنامي لموقع الفايس بوك لدى الشباب المصري خاصة فيما يتعلق بعملية نشر الوعي السياسي والتزويد بمختلف المعلومات المتعلقة بالأوضاع الداخلية للبلد.

من بين تلك التقارير،تقرير الإعلام الاجتماعي العربي الذي يعده دوريا برنامج الحوكمة والابتكار في كلية دبي للإدارة الحكومية.حيث يسلط الضوء على توجهات استخدام شبكات التواصل الاجتماعي في المنطقة العربية

[1]- المرجع نفسه.

على أساس البيانات الخاصة التي جمعت خلال الربع الأول من سنة 2011.كما يحلل البيانات الخاصة بمستخدمي موقعي الفايس بوك وتويتر في كافة الدول العربية.

ولإلقاء نظرة أقرب على استخدام فيسبوك أثناء الاحتجاجات والحركات الشعبية أجرى البرنامج استبيانا وزع على كل مستخدمي فيسبوك في تونس ومصر عن طريق آلية الإعلان المستهدفة لمستخدمي فيسبوك .وقد استمر الاستبيان لمدة ثلاثة أسابيع في شهر مارس2011 ،وتم إعداده باللغة العربية والإنجليزية والفرنسية وشارك في الاستبيان 126 شخصاً من مصر و 105 من تونس.

الشكل رقم : الأغراض التي تم استخدام موقع الفايس بوك لأجلها في أوائل سنة 2011.

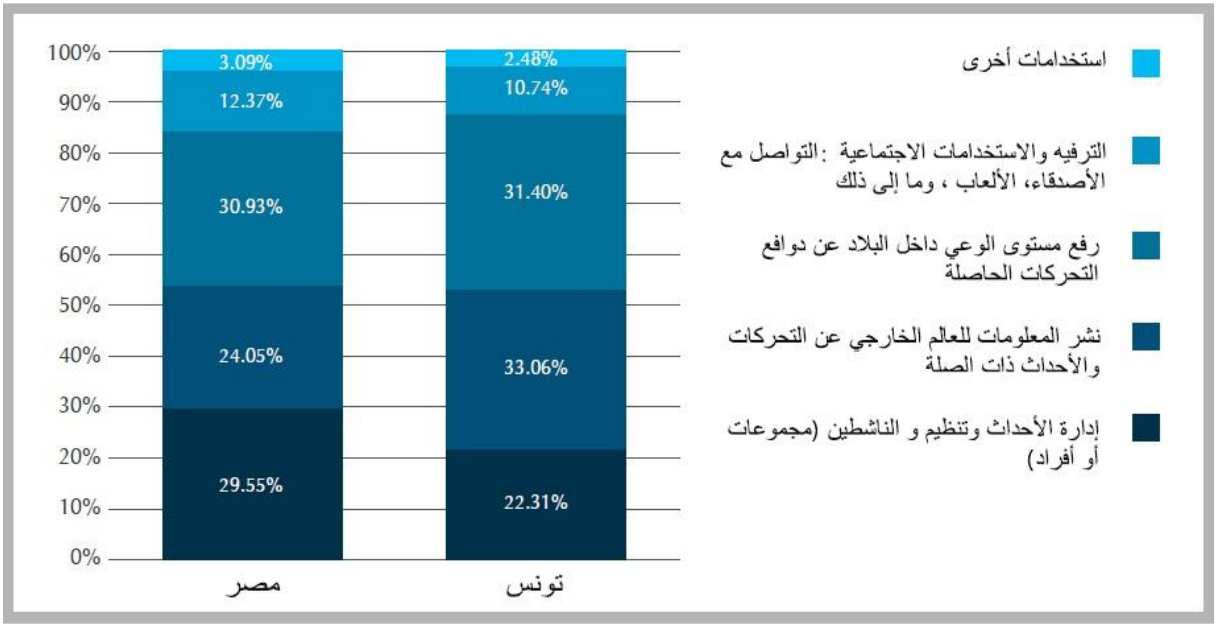

المصدر: تقرير الإعلام الاجتماعي العربي.[1]

يلاحظ من خلال الشكل أن حوالي 31% من الشعب المصري اعتمد على موقع الفايس بوك لرفع مستوى الوعي بما يحدث في بلدهم،خاصة دوافع الحركات الشعبية والاحتجاجات الحاصلة آنذاك.بينما كانت النسبة الموالية ب30% لاستخدام الموقع في عملية التنسيق بين الناشطين وتنظيم الحركات،وجاءت نسبة 25% لنشر المعلومات للعالم الخارجي عن التحركات الحاصلة.وأخر نسبة ب حوالي 13% كانت لاستخدام الموقع لتسلية وأغراض أخرى.

[1]- تقرير الإعلام الاجتماعي العربي،كلية دبي للإدارة الحكومية ، فترة ماي 2011، عن الموقع الالكتروني:
http://www.dsg.ae/(A(QDlnwlV9zgEkAAAAYWNjMTM1N2UtNjEzZC00ODdiLWJ)/ar/news/NewsDescription.aspx?

إن ما يؤكد الدور الرئيسي لموقع الفايس وتأثيراته على الرأي العام المصري في مقدمتهم الشباب ،هي تلك الجماعات الرئيسية التي دعت وشاركت بقوة في فعاليات يوم 25 يناير أول أيام الثورة ،مثل حركة 6 إبريل ومجموعة"كلنا خالد سعيد"،وشباب الإخوان،وحركة شباب من أجل العدالة والحرية "حنغير"،وغيرهم من الجماعات التي ترتكز في فعالياتها ونشاطها على مواقع التواصل الاجتماعي.وهي مجموعات غير متجانسة فكريا،ولكنها تمتلك مهارات التعامل مع الانترنت وشبكات التواصل الاجتماعي إلى جانب الروح الوطنية والإصرار على الانجاز،وقد نجحوا في تطوير قدراتهم التنظيمية والحركية وقاموا بتطوير وعيهم السياسي والثقافي خارج الأطر التقليدية لمؤسسات التنشئة السياسية القائمة في مصر، فاستطاعوا أن يفاجئوا الجيل القديم والمراقبين بقدرتهم على إحداث هذه الثورة التي أربكت الجميع.

المطلب الثاني:مساهمة الإعلام الالكتروني في كشف فساد نظام مبارك و إرباكه(نظرية الحرب المعرفية الافتراضية).

ترتبط أهمية وسائل الإعلام على اختلافها،بنوع القضايا التي تتناولها في المجتمع،كما تبرز مسؤوليتها في عملية التعبير عن مصالح الجماهير،حيث تعد من وسائط وأدوات التعبير والتوجيه والضبط الاجتماعي.وتمثل بذلك قوة مستقلة في المجتمع.ومع بروز أدوار جديدة لوسائل الإعلام في ظل الثورة العلمية التكنولوجية وسرعة انتشار وانتقال المعلومات في لحظات قصيرة،والتي من أبرزها إعادة تنظيم العلاقة بين الدولة والمواطنين،مما أسفر عن إعادة توزيع مراكز القوى السياسية والاجتماعية داخل المجتمع في المؤسسات المختلفة.كان هناك اتجاه نحو المزيد من حرية الإعلام- في ظل تكنولوجيا الاتصال- التي صاحبها تأثيراً أكثر في تكوين الرأي العام وتحديد اتجاهات.

ولطالما كان كشف الانحرافات والفساد من أهم وظائف وسائل الإعلام،هذه الوظيفة التي تهدف من خلالها تلك الوسائل إلى تحذير المجتمع ليقوم بعملية تصحيح في الوقت المناسب.ويطلق الغرب على الصحافة كلب الحراسة،لأنه يقوم بالدفاع عن المجتمع وحمايته ضد الفاسدين الذين يسيئون استغلال السلطة.وعندما ينام كلب الحراسة كما يقول فيليب سيب ينشط اللصوص في الظلام فينهبون ثروة الشعب،ويدمرون اقتصاد الدولة ويزيدون السخط والحنق في نفوس الناس[1].

[1]- بروس بمبر، ترجمة هالة النابلسي،"الإعلام والتغيير السياسي"، **في الديمقراطية الأمريكية وثورة المعلومات. اثر التكنولوجية في تطوير القوة السياسية**.ط1،لبنان،2006،ص 20.

ولما كانت مصر من أهم الدول العربية التي شيع فيها تأثير وسائل الالكتروني عل افرد مجتمعها.كان لذلك الأخير،خاصة المواقع الالكترونية لأهم الصحف العالمية والعربية،والمدونات السياسية المصرية (على سبيل المثال مدونة احمد المغربي الذي تناولت الملف الكامل لفساد نظام مبارك بالأرقام) ،الدور الرائد في كشف فساد وتجاوزات نظام الرئيس السابق حسني مبارك على جميع الأصعدة في مقدمتها الجانب الاقتصادي والمالي.وهذا في ظل نظام عرف بتقييد حرية الإعلام،والسيطرة على ملكية وسائل الإعلام من طرف رموزه وأتباع سياساته.فبينما كانت وسائل الإعلام المصرية- الرسمية خاصة- تستعرض بشكل دائم إنجازات النظام ومعدلات التنمية المرتفعة وتمجد الرئيس إلى درجة التأليه، كانت حاشية مبارك من أهله وأقاربه ووزرائه يقومون بعملية استغلال وإفقار للشعب. مما دفع بحقد المواطن البسيط وغضبه عليه وانتفاضته لتخلص منه ومن رموزه[1].

في هذا السياق،طرحها الباحثان المستقبليان الأمريكيان **"جون اركيلا ودايفيد روزنفلت"** في كتابهما " انبثاق سياسية المعرفة" الصادر سنة 1999ما يعرف بنظرية " **الحرب المعرفية الافتراضية**".التي ترتكز على مفهوم رئيسي، مفاده أن حروب المستقبل يجب أن تواكب التحولات الاجتماعية العميقة في بنى المجتمعات. وعليه فإن إدارتها الرئيسية ستكون متمثلة بالإعلام وليس بالأسلحة التقليدية أو بأسلحة الدمار الشامل أو حتى بالأسلحة الذكية. وعلى هذا الأساس يرى الكاتبان أن الإعلام هو ميزة فيزيائية مثله مثل الطاقة والمادة. وبذلك يصبح من السذاجة الاستمرار في قبول التعريفات التقليدية للإعلام على أنه مرسل ورسالة وأداة اتصال ومستقبل. ومفهوم الكتاب يحيل كلا من المرسل والمستقبل وأداة الاتصال (إرسال واستقبال) إلى مجرد عناصر. أما القيمة الرئيسية فهي للرسالة.فعن طريق الرسالة يمكن خوض الحرب عبر الشبكا ت.فحروب الغد لا يكسبها من يملك القنبلة الأكبر بل يربحها ذلك الذي يخبر الرسالة (الرواية) الفضلى. بهذا يطرح الكتاب وبجرأة مفهوماً جديداً للقوة. إذ يتنبأ بتحول القوة من عسكرية (أسلحة وعتاد) إلى إعلامية (علاقات إنسانية)[2].

بمعنى آخر فإن القوة ستتحول من مادية إلى لا مادية.ويصبح الصراع مرتك زا على قطبي: التنظيم / الإرباك،حيث النصر في الحرب يكون للطرف الأكثر تنظيم ا والأقل إرباك ا وعندها تصبح القدرة على إرباك العدو مساوية للقدرة على تدميره.

---

[1]- نضال جمني،"الاعلام البديل وكشف الفساد"،عن ا لموقع الالكتروني: **http://www.achahed.com/2013-01/article-12412.htm**. تاريخ الدخول: 2013/01/15.

[2]- محمد احمد النابلسي،" دور الإعلام في دعم الثورة المصرية وثورات الفيسبوك"، المركز العربي للدراسات المستقبلية، عن ا لموقع الالكتروني: **http ://www.mostakbaliat.com/ ?p=6093**. تاريخ الدخول: 2013/01/09.

وإذا تتبعنا أحداث ثورة 25 يناير المصرية،يتضح أنها نوع من التطبيق العملي لهذه النظرية،خاصة من زاوية نشر المعلومات الحساسة عبر وسائل الإعلام المختلفة، خاصة منها الالكترونية و بعض الفضائيات الإخبارية الأجنبية والعربية،المتعلقة –بالدرجة الأولى– بثروة آل مبارك من الأب إلى الزوجة والأولاد وصولا إلى الأقارب فالوزراء ورجال الأعمال المقربين .والتي أثبتت تورطهم في الفساد المالي و الإداري والسياسي التي عانت منهم مصر في السنوات الأخيرة.

كانت البداية بصحيفة'' الغارديان ''البريطانية،وهي الصحيفة التي تتمتع بجانب كبير من المصداقية على المستوى العالمي،حيث نشرت في تقرير لها عن ثروة عائلة مبارك ''... انه وبعد ثلاثين عاما في موقع الرئاسة وأكثر من 60 عاما في الخدمة العسكرية،كان للرئيس مبارك صلاحيات واسعة في ما يتعلق بعقود الاستثمار التي تدر على البلاد أرباحا بملايين الجنيهات المصرية.''وأضافت أن ''...معظم هذه الأموال كانت ترسل إلى خارج مصر، وتودع في حسابات بنكية سرية،ويتم استثمارها لاحقا في شراء بيوت وفنادق راقية. ووفقا لتقرير إخباري نشر في صحيفة عربية، لم تفصح ''الغارديان''عن جنسيتها ،فإن لمبارك أملاكاً في مانهاتن وبيفيرلي هيلز .كما وصفت الصحيفة جمال وعلاء مبارك، ابنا الرئيس المصري،بأنهما من أصحاب المليارات.بينما أكدت على أن بعض الخبراء الاقتصاديون من الشرق الأوسط، قد قدروا ثروة عائلة الرئيس المصري حسني مبارك بنحو 70 مليار دولار أمريكي، تتركز غالبيتها في أرصدة في بنوك بريطانية وسويسرية وعقارات في لندن ونيويورك ولوس أنجليس،فض لا عن امتلاكها مساحات راقية واسعة في مدينة شرم الشيخ على شواطئ البحر الأحمر[1].

كانت لهذه المعلومات وحدها أثرا بالغا،كون الخبر تسبب في إرباك الرئيس مبارك وعائلته ومقربيه. وكان الإرباك مضاعف بسبب الخوف من كشف سلسلة من الوثائق على غرار موقع ويكيليكس. وبالفعل هي أيام معدودات فقط، حتى وجدنا صحف وإذاعات ومحطات أجنبية نهجت نهج الغادريان.

هذا و ذكرت محطة "إيه بي سي نيوز" الأمريكية أرقاما قريبة من تلك الأرقام،فقالت في تقرير بثته أن ثروة عائلة مبارك تبلغ 40 مليار دولار، و أنها تشمل عقارات وأصو لا في بنوك ومؤسسات استثمارية أمريكية وبنوك سويسرية وبريطانية.وقالت المحطة إن ثروة جمال مبارك وحده تبلغ 17 مليار دولار موزعة علي عدة مؤسسات مصرفية في سويسرا وألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وأنه يملك حسابا جاريا سريا في بنك "يو بي إس" السويسري وحسابثانيفي بنك " أي سي ام" السويسري ايضا.

[1]– محمد احمد النابلسي،مرجع سابق.

أما ثروة سوزان مبارك حسب ما ذكرته المحطة فيتراوح ما بين 3 و5 مليارات دولار، وقالت المحطة إن زوجة رئيس مصر جنت تلك الثروة من تدخلاتها الشخصية لصالح مستثمرين ورجال أعمال.

أما علاء مبارك فقدرت المحطة الأمريكية قيمة ممتلكاته وأمواله الشخصية داخل مصر وخارجها بحوالي 8 مليارات دولار.منها ممتلكات عقارية في لوس أنجلوس وواشنطن ونيويورك وبالولايات المتحدة قيمتها حوالي 1- 2 مليار دولار بالإضافة إلى امتلاكه طائرتين خاصتين ويختا ملكيا تفوق قيمته 60 مليون يورو[1].

بعدما كشفته هذه الصحف والمحطات الأجنبية،عن ثروات هائلة بعشرات المليارات للرئيس حسني مبارك وعائلته، بدأت وسائل إعلام مصرية في فتح ملفات الوزراء والمسؤولين الذين أقيلوا في الأيام التي سبقت إسقاط النظام،في ما بدا محاولة من النظام لتقديم تنازلات أمام الثورة الشعبية التي تصر على أن هدفها الرئيسي هو الإطاحة بالرئيس حسني مبارك ونظامه. وكانت صحيفة الدستور المستقلة هي السباقة، حين قدمت رصدا لثروات الوزراء الذين صدرت قرارات من النائب العام بمنعهم من السفر وتجميد حساباتهم المالية في البنوك، وهم وزراء الداخلية حبيب العادلي والإسكان أحمد المغربي والسياحة زهير جرانة إضافة إلى أمين التنظيم السابق بالحزب الحاكم أحمد عز. وقد قدرت الصحيفة ثروة المغربي بـ17 مليار جنيه مصري (الدولار= 5.8 جنيهات تقريبا) وفقا لإقرار الذمة المالية الخاص به، في حين أن ثروته قبل توليه منصبه قبل سنوات قليلة كانت حوالي 4 مليارات جنيه فقط، كما نقلت عن مصادر أنه رفض تسديد قروض حصل عليها من البنوك أثناء توليه الوزارة بقيمة 3 مليارات جنيه. أما جرانة، فقالت الدستور إنه اقترض 4 مليارات جنيه من البنوك قبل توليه الوزارة وذلك لإنقاذ شركته الخاصة التي تعمل في مجال السياحة والفنادق، وبعدما تولى منصبه قام بسداد ديونه فضلا عن جمع ثروة تقدر بثمانية مليارات جنيه[2].

بالنسبة للعادلي قالت الدستور إن هناك تكتما على قيمة ثروته الحقيقية،في حين تبقى التهمة الرئيسية التي يتوقع أن يحاسب عليها هي انهيار الأمن واختفاء الشرطة بعد اندلا ع شرارة الثورة.كما ألمحت الصحيفة إلى غموض مماثل يتعلق بحقيقة ثروة أحمد عز الذي اشتهر بلقب ''إمبراطور الحديد'' بالنظر إلى غياب الشفافية في مصر، لكنها قالت إنه حصل على قروض من البنوك تقدر بنحو مليار و600 ألف جنيه، كما بلغت مديونية شركته للحديد المستحقة لشركة الدخيلة المملوكة للدولة نحو 750 مليون جنيه سنويا ولم يقم بسدادها.من جهة

[1]- احمد المغربي، تقرير – ملف الصدمة- الملف الكامل لفساد نظام مبارك ، مدونة سوفرين، عن الموقع الالكتروني : **http ://sovoren.blogspot.com/2011/04/blog-post_03.html**. تاريخ الدخول:2012/03/03.

[2]- المرجع نفسه.

أخرى نقلت الصحيفة عن خبراء اقتصاديين وقانونيين انتقادهم لبيان النائب العام بشأن هؤلاء المسؤولين السابقين، وقالوا إن البيان افتقد لتحديد سقف زمني لبدء التحقيقات معهم، كما أنه اتسم بالغموض بشأن مسؤولين آخرين أعلن عن إحالتهم للتحقيق بشأن جرائم استيلاء على المال العام[1].

موقع ويكيليكس، لم يكن محايدا خاصة بحكم طبيعته كموقع مختص بتسريب أهم الوثائق.ولكنه ركز على جانب أخر غير ثروة أل مبارك،وقام بتسريب مجموعة من الوثائق متعلقة باللواء علي سليمان وعلاقته بإسرائيل والمخابرات الأمريكية،واستعداده لتقبل تدخل عسكري إسرائيلي لإحكام الحصار على قطاع غزة.

وكان موقع "ويكيليكس"،قد قدم وثيقة على درجة من الأهمية والخطورة والمتعلقة بنفوذ السيدة الأولى في مصر سوزان مبارك في دفعها بنجلها الأصغر لخلافة والده.وهذه الوثيقة مرفوعة من السفارة الأمريكية بالقاهرة ومؤرخة في 3-4-2006 وتم تصنيفها بواسطة نائب رئيس البعثة ويدعى "ستوارت جونز". وتم إرسالها إلى وزارة الخارجية الأمريكية بواشنطن. وتحمل الوثيقة عنوان " **جمال مبارك...الأفعال أقوى من الكلمات** "، هذه الوثيقة التي كتب عليها "TOP SECRT" سري للغاية تناولت نفوذ السيدة الأولى وكيف أنها تسعى لتوريثه وتقديمه لجميع الأوساط،بل أخطر ما في تلك الوثيقة هو منعها تسمية نائب للرئيس، بل ورفضت بشدة قرار مبارك بضرورة اتخاذ نائب له.والوثيقة التي نتحدث عنها عبارة عن تقرير "مطول" مرفوع للبيت الأبيض، ويكشف فيه العواقب التي تواجه عملية التوريث سواء من المعارضين المصريين أو من المؤسسة العسكرية التي وصفت بأنها "حجر عثرة" في طريق تولي جمال سدة الحكم،خلفا لوالده مبارك.ووصفت الوثيقة سوزان بأنها "الراعي السياسي الأقوى" لجمال[2].

إن معلومات كهذه،والتي مست جوانب الفساد المختلفة الاقتصادية والسياسية والمالية،-احتلت مصر المرتبة الثالثة من بين كل الدول الأفريقية كأكبر دولة مصدرة لرأس المال غير الشرعي-، استطاعت أن تحدث اثر قويا فاق ذلك الذي أحدثته أكثر القنوات الفضائية الإخبارية شهرة في الوطن العربي على رأسهم الجزيرة. على الرغم من الدور الذي لعبته، في تكسيرها للحواجز التي كانت تمنع ملايين المواطنين العاديين من الانتفاض والمطالبة بحقوقهم المشروعة، وذلك من خلال سياستها الإعلامية المرتكزة على الرأي والرأي الآخر، إلى جانب البث الحي لأهم الوقائع وفي الوقت المناسب، وهذا الأخير الذي جعل الجميع يشهد لها بالدور الريادي في دعم الثورات العربية.

[1]- نضال جمني،مرجع سابق..

[2]-فتحي بولعراس، مرجع سابق.ص113.

حيث تقول مجلة فورين بوليسي الأميركية أن تنبؤات العديد من العرب بأن قناة الجزيرة ستساعد في اندلا ع ثورة شعبية في الشرق الأوسط أصبحت حقيقة. وأكدت المجلة أن الجزيرة لعبت دورا رئيسيا في الثورة الشعبية بتونس التي بدأت شرارتها في مدينة سيدي بوزيد، وانتهى بها الأمر كموجة عارمة أطاحت بالنظام المصري.ولكن وفقا لنظرية حرب المعرفة الافتراضية،فقناة لجزيرة لا تزال تنتمي إلى عصر ما قبل " سياسية المعرفة". فهي ترتكز على مبدأ الإلحاح الإعلامي والتكرار والمتابعة المستمرة وهي التقنية الإعلامية التقليدية، التي أصبح لها تقنية مقابلة يقوم عليها عصر الإعلام الالكتروني وهي تقنية إرباك العدو الذي يعتبر سبيل الانتصار. والتي تعتمد على اقتحام الوثائق ذات المعلومات السرية الخاصة برموز وشخصيات بلد معين، حيث تعمل على إرباكهم من جهة ، وتعبئة الرأي العام لتلك البلدان ضدهم من جهة أخرى،وهو ما حدث في مصر.فوسائل الإعلام الالكتروني هي من تشكل اليوم الأداة الصالحة لتوظيف في هذه الحروب الافتراضية الجديدة[1].

المطلب الثالث: عملية انتقال الرأي العام المصري من المجتمع الافتراضي إلى المجتمع الواقعي وأثرها في اسقاط النظام السياسي الحاكم.

ثلاثة عقود والنظام السياسي المصري يخفي المشاكل والأسباب الرئيسية لاندلا ع الاحتجاجات،حتى جاء المحفز الفوري لها،عندما قتل عشرات المدنيين على أيدي قوات الأمن المصرية خلال فترة الاحتجاجات السلمية لعام 2011.وقد تعدد العوامل التي دفعت بجموع المصريين المستئين إلى الشارع،فالفايسبوكيون والتويتريون ومناصري الإعلام الالكتروني يرونها احتجاجات وسائل إعلام في ظل الثورة التكنولوجية الاتصالية، والاقتصاديون والاجتماعيون يرونها ضد الجوع وارتفاع الأسعار، والسياسيون يرونها بحث عن الديمقراطية وشرعية النظام الحاكم ومجموعات حقوق الإنسان تراها ردة فعل ضد العنف والتعذيب وسوء المعاملة[2].

رغم أهمية كل عامل على حدى و مساهمته في ثورة الشعب المصري ضد نظام مبارك،إلا أن الدور الرئيسي لوسائل الإعلام الالكتروني والذي ساعد أصلا في دفع العوامل الأخرى، وتمكين المواطن البسيط من فهمها، فضلا عن طبيعة الدراسة والبحث تجعلنا نركز على الكيفية التي تم بها تعبئة الرأي العام المصري من خلال

[1]- محمد احمد النابلسي،" مرجع سابق.

[2]- عبد الله محمود مبارك،"**دور شبكات التواصل الاجتماعي في التغيير السياسي في تونس ومصر،من وجهة نظر الصحفيين الأردنيين**". مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير بالإعلام،كلية الإعلام،جامعة الشرق الأوسط،2011-2012.عن الموقع الالكتروني:
http://www.meu.edu.jo/ar/images/Papers/Media/%D8%AF%D9%88%D8%B1%20%D8%BF.pdf

مواقع التواصل الاجتماعي وغيرها من وسائل تكنولوجيا الاتصال الحديثة، بشكل دفعته للخروج إلى الشوارع والإصرار على مطلب واحد ووحيد هو إسقاط النظام الحاكم .

*- آليات حشد المجتمع الافتراضي المصري :

إن المتأمل في حالة الثورة المصرية يدرك أن أهم الآليات التي ساعدت على تعبئة الحشود في المجتمع الافتراضي هي :

1- نشطاء الفايس بوك (وائل غنيم مثالا): تتفق غالبية الدراسات التي اهتمت بدور مواقع التواصل الاجتماعي في ثوة 25 يناير المصرية، على انه يمكن اعتبار نقطة انفجار الثورة الحقيقية انطلقت من انشاء صفحة أسسها أحد النشطاء وهو "وائل غنيم" عبر شبكة الفيس بوك بعنوان (كلنا خالد سعيد).دعا من خلال هذه الصفحة إلي تنظيم تظاهرة في 25 يناير،قد حشدت الصفحة مجموعة من الشباب وصل في تسع أيام إلي نحو نصف مليون شاب. وتم الاتفاق علي النزول من المجتمع الافتراضي إلي المجتمع الواقعي للمطالبة بالحقوق المنقوصة وإصلاحات اجتماعية.فمن هو وائل غنيم*؟.

هو ناشط مصري الكتروني من مواليد 23 ديسمبر 1980، وهو خبير تسويق مواقع الكترونية عربية ، ومدير تسويق منتجات جوجل الخاصة بالمستخدمين(محرك جوجل ، أي جوجل، جوجل كروم، يوتيوب،ونول) في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.كما يشرف على تعريب وتطوير المنتجات التي تفيد المستخدم العربي.في جويلية 2010 أسس وائل غنيم صفحة كلنا خالد سعيد على فيسبوك، تضامنا مع الشاب المصري خالد سعيد الذي تقول عائلته ومنظمات حقوقية إنه توفي بعد تعرضه للضرب والتعذيب على أيدي رجال شرطة بمدينة الإسكندرية في الشهر نفسه[1].وانضم إلى هذه الصفحة مئات الآلاف من النشطاء،وكانت هذه المجموعة –التي لم يكشف عن أن مؤسسها هو غنيم إلا في الأيام الأخيرة من الثورة- من المجموعات الداعية إلى ثورة 25 يناير.وكان وائل يقوم بدور قيادي في الخفاء،حتى انه لما سافر إلى مصر من الإمارات العربية المتحدة طلب من مسؤوليه إجازة لظروف

*- يمكن العودة إلى هذا الرابط للتعرف على نشأته ومسيرته قبل وبعد الثورة :
http://www.marefa.org/index.php/%D9%88%D8%A7%D8%A6%D9%84_%D8%BA%D9%86%D9%8A%D9%85

[1]- "وائل غنيم ثائر سلاحه الكيبورد"، الجزيرة للأخبار،عن الموقع الالكتروني :
http ://www.aljazeera.net/news/pages/6fee380b bfbc-. تاريخ الدخول:2013/01/28.

عائلية،وأشارت الناشطة إسراء عبد الفتاح إلى أن الأمن المصري حاول لعدة شهور الوصول إليه وكشف هويته لكنه لم يفلح في ذلك[1].

اختفى وائل غنيم، منذ 27 يناير 2011 –جمعة الغضب– الساعة السادسة صباحاً بعد أن كان قد أعلن في حسابه على تويتر عن مشاركته في مظاهرة 25 يناير. ونشر على تويتر صورة له وهو يشارك في المظاهرات .في 7 فبراير 2011 أفرجت السلطات المصرية عنه بعد اعتقاله لمدة 12 يوم في مقر مباحث أمن الدولة، وجاء قرار الإفراج بعد الضغوط الشعبية والحملة التي بدأتها مجموعة جوجل العالمية،وشارك فيها الشباب المصري والمؤسسات الإعلامية المستقلة وبعض المؤسسات الحقوقية[2].

في مساء اليوم نفسه،ظهر وائل غنيم،ضيفاً على منى الشاذلي في برنامج العاشرة مساء على قناة دريم المصرية بعد خروجه من السجن للتحدث عن اعتقاله وعن أهدافه من المظاهرات،وأشار إلى أن حبه لمصر وشعوره بالأسف لتخلفها عن ركب الحضارة،هو ما دفعه إلى المطالبة عبر مجموعة (كلنا خالد سعيد) على الفيسبوك للخروج يوم 25 يناير 2011م،نافيا أن يكون هناك أجندات خارجية أو إقليمية أو حتى وجود من يوجه هؤلاء الشبان من الخارج قائلا "إن أجندتنا الوحيدة هي حب مصر".ولدى ذكر الشهداء الذين سقطوا خلال المواجهات وعرض صورهم انهار وائل غنيم وأجهش بالبكاء مما أثار مشاعر ملايين العرب والمصريين.وغادر البرنامج. وكتب موقع مصراوي على شبكة الإنترنت بعد ساعتين من ظهور غنيم على شاشات التلفزيون: "دموع غنيم حركت الملايين حتى إنها قلبت الموقف السياسية للبعض،حيث تحولوا من موقف المؤيد لبقاء مبارك إلى موقف المعارض لمبارك".كما انضم في تلك الفترة القصيرة حوالي 70 ألف شخص لصفحات الفيسبوك ليعبروا عن تأييدهم لغنيم،فيما التحق حوالي 150,000 شخص بصفحة جديدة على الموقع الاجتماعي حملت عنوان "أفوض وائل غنيم للتحدث باسم ثوار مصر"[3]

---

[1] - Mohamed Elbaradei, « Wael Ghonim.Spokesman for a revolution ». The 2011 timm 100, in :

http ://**www**.**time**.**com**/**time**/**specials**/**packages**/**article**/**0**,**28804**,**2066367_2066369**,**00**.**htm**

.consulted :,21 /04/ 2012.

[2]- **يوميات ثورة 25 يناير ، حرية...ديموقراطية...عدالة اجتماعية**.الهيئة العامة للاستعلامات –قطاع المعلومات، ص 29.

[3]- أحمد تهامي عبد الحي، "خريطة الحركات الشبابية الثورية في مصر"، مركز الجزيرة للدراسات، عن الموقع الالكتروني :

http://**arabic**.**aljazeeraportal**.**net**/**NR**/**exeres**/**5898A077-3AAE-4319-BE5D-E89972395162**.**htm**. تاريخ الدخول : 2013/02/10.

2– الرموز والشعارات : إن المتأمل للثورة المصرية يدرك أنها تحركت برمزية التعبير عبر صفحات الويب.ونقصد بها تلك الصور والشعارات التي توفرت لمتصل الساحة الافتراضية والواقعية.فالشعارات التي تحرك بها المتظاهرون،ولدت من رحم الإنترنت وعبرت عن الواقع،بمعني أن واقع البروفايل الشخصي لمعظم الذين تم تعبئتهم للمشاركة في الحشد الواقعي رفعوا صورهم ليحل محلها العلم المصري مصحوب بكلمة 25 يناير. وفي نفس الوقت لعبت الصور الميدانية التي التقطها المتظاهرين من ميدان التحرير دورها في عملية الحشد، وتبادلها المتفاعلون عبر الفيس بوك، وكذلك بعض صور الفيديو التي تم التقاطها من الميدان ساهمت أيضا في تحريك مشاعر الجماهير والتعبئة واستمرارية تشجيع الحشود للنزول إلي الواقع[1].

3 . الهاتف المحمول : يلعب الهاتف المحمول –كآلية اتصال– دورا بارزا في تواصل الحركات الاجتماعية الجديدة،من خلال عدة مزايا يضيفها إلى طبيعة موضوع الاحتجاجات كالرسائل النصية،المكالمة الصوتية،التقاط الصور،والاتصال بالانترنت. ولقد جعلت هذه الاعتبارات الهاتف المحمول من بين أهم أسباب تعبئة الحشود المصرية للثورة 25 يناير.بدابة بالرسائل النصية، فإذا كانت مجموعات الفايس بوك تقتصر على فئة المتفاعلين المصريين في سياقاته،وهم من يتقنون الإبحار في الشبكة العنكبوتية، فإن المحمول كآلية اتصال يستطيع من خلال الرسائل النصية أن يصل إلى عدد أكبر من جماهير الشعب المصري خارج سياق مواقع التواصل تلك، مما ساهم في تعبئة الجماهير المصرية من غير المستخدمين للشبكة.

أما المكالمات الصوتية فلقد كان دورها الفعال،في الدفع بعملية التحرك الميداني. إذ ساهم المحمول في الربط بين المحتجين في الميدان ونشطاء المجموعات،وذلك لمواجهة التغيرات المستجدة التي من الممكن أن تطرأ علي الميدان ومرونة التحرك.بينما ساهمت عملية التقاط الصور الميدانية ومقاطع الفيديو في التعبير عن واقع الاحتجاج ونقل هذه الصور إلي سياقات المجتمع المحلي والصعيد العالمي عن طريق نقلها إلى الفضائيات الإخبارية أو مواقع التواصل الاجتماعي، بما شكل آلية تواصل لكسب التأييد وتعبئة الرأي العام وخصوصا في حالة التجاوزات علي الصعيد الميداني[2].

[1]– وليد رشاد زكي ، من التبعية الافتراضية إلى الثورة. مجلة الأهرام الرقمي،عن الموقع الالكتروني : **http ://digital.ahram.org.eg/articles.aspx ?Serial=478664&eid=897**. تاريخ الدخول:2013/01/13.

[2]– وليد رشاد زكي ، من التبعية الافتراضية إلى الثورة ،مرجع سابق.

كما سمح التطور في خدمات المحمول بظهور عملية الاتصال بالإنترنت عبر الهاتف، وهو ما سهل التواصل الشبكي بين المعتصمين وزاد من قدرتهم علي تعبئة الحشود،مما زاد من صلابة الاحتجاجات في التجربة المصرية. وقد أدركت الجهات المسئولة عن فض التظاهرات،أهمية وسائل الاتصال والمتمثلة في شبكة الانترنت والمحمول.فعمدت يوم 28 يناير إلي قطع أدوات الاتصال في محاولة لمنع التنسيق بين المتظاهرين اقتناعا منها بأن وسائل الاتصال لها دورها البارز في تشكل الاحتجاجات والتنسيق والمتابعة.

*- القيم الثورية الناتجة عن المجتمع الافتراضي والمنتقلة إلى ميدان التحرير :

نجح المجتمع الافتراضي إلي حد كبير،في تشكيل وعي الفئات التي تتعامل داخله ولعب دورا في تشكيل مجموعة من القيم تتحرك علي ساحته.وقد صاحبت هذه القيم الحشد،من المجتمع الافتراضي في نزوله إلى ميدان التحرير وباقي مناطق الاحتجاج في تراب الجمهورية المصرية.فالانتقال إلى الواقع لم يقتصر على الأفراد والمجموعات بل وعلى القيم المتشكلة في المجتمع الافتراضي.والتي يمكن رصدها فيما يلي :

1- **قيمة التحرر(الحرية)**: تعتبر الحرية القيمة والغاية الأساسية التي قام عليها المجتمع الافتراضي.فلقد تحررت النخب المصرية الجديدة والشباب الواعي من قيود الواقع إلي حرية المجال العام الافتراضي، بما شكل قيم دفعت إلى حرية الرأي والتعبير. وتمثل جرأة الشعارات التي رفعها الثوار في عموم الجمهورية والمطالبة بإسقاط النظام ثم رحيله،أحد أوجه الحرية التي تبلورت في المجتمع الافتراضي وكسرت القيود عند النزول إلي ميدان التحرير. ذلك الميدان – وميادين أخري- الذي نزل إليه الشباب الثائر ويحمل معه قيمة الحرية التي عاشها في المجتمع الافتراضي لتجد لها مكانا في ارض الواقع.[1]

2. قيمة قبول الآخر : تعتمد تفاعلات الإنترنت بدرجة كبيرة عل ى التسامح في التعامل مع الآخر سواء المختلف في الدين أو النوع وغيرها، ولعل ذلك ارتبط بفكرة تجاهل الهويات الفردية. إذ لا يهم معظم المتفاعلين عبر المجتمع الشبكي هوية المتفاعل [2].والثورة المصرية شهدت على تخطي المحادثات حدود الاختلافات،وانصهرت في بوتقة واحدة شعارها قبول الآخر.

[1]- وليد رشاد، المواطنة في المجتمع الافتراضي" تأملات نظرية علي مرجعية الواقع المصري "، مؤتمر المواطنة والمسئولية الاجتماعية للمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية والمؤتمر السنوي الحادي عشر16 . 19 مايو 2009. عن الموقع الالكتروني : **http://social.subject-line.com/t2823-topic**. تاريخ الدخول: 2013/01/13.

[2]-ا وليد رشاد، المواطنة في المجتمع الافتراضي" تأملات نظرية علي مرجعية الواقع المصري ،مرجع سابق.

لعل المتأمل لواقع مجتمع التحرير يدرك أن هذه القيمة نزلت مع المتظاهرين إلي الميدان.وبرز ذلك في مواضع عديدة أبرزها تشكيل الأقباط دروع بشرية حول المصلين المسلمين أثناء إقامة الصلوات.ونشير هنا إلى أن هذه القيمة ليست مندثرة في الواقع المصري،ولكن المقصود هنا أنها متبلورة في تفاعلات المجتمع الافتراضي وأعضائه الذين نزلوا إلى التحرير. من جانب أخر فالمجال العام الافتراضي يتخطي حدود الأيديولوجيات الضيقة.إذ نجد المجتمع الافتراضي يجمع بين الاتجاهات الدينية واليسارية واليمينية وغيرها، وربما تجتمع كل هذه التباينات في مجموعة واحدة. وهذا ما تحقق في الثورة المصرية،وانعكست تحولات تخطي الأطر الفكرية إلي مجتمع التحرير حيث انصهرت أشكال التباينات[1]،بما يمكن وصفها بأنها ثورة شعبية تخطت حدود الاتجاهات المختلفة.

3ـ قيمة التنظيم: إن أهم ما يميز النخب الشبكية اتسامها بالنظام،والذي انعكس في القدرة علي التعبئة والحشد من المجتمع الافتراضي إلي المجتمع الواقعي.وقد انعكست نظامية الأداء المشكلة في المجتمع الشبكي إلي المجتمع الواقعي في التحرير.وتجلت بعض ملامح النظام في رسم خرائط لميدان التحرير تحدد من خلاله عمليات الدخول والخروج.كما تجلي في إنشاء المستشفيات الميدانية، والتعامل مع الثورة المضادة من خلال تنظيم فرق عمل لتطهير الميدان.

5– قيمة تفتت القيادة:يمثل العمل الجماعي أبرز سمات الحركات الاجتماعية سواء في المجتمع الواقعي أو المجتمع الافتراضي.وما حققته الثورة المصرية من إضافات في هذا المجال، تمثل في نقل قيمة تفكك القيادة من المجتمع الافتراضي إلي ميدان التحرير. فالمجتمع الافتراضي ليس فيه زعامات بالمعني التقليدية، فهي تتحرك من خلال نخب شبكية شكلت قيمها من خلال هذا المجتمع الشبكي، وتحركت إلي المجتمع الواقعي في صورة جماعات، ولم تتحرك في صورة أفراد.فالحشد الافتراضي يستمد تعبئته من الروح الجماعية وليس فردية القيادة. وتتبادل الأدوار داخل المجتمع الافتراضي. ولقد نجح المتفاعلون في المجتمع الافتراضي في تفعيل هذا المبدأ في الميدان أثناء الاعتصام والمظاهرات.

6**– قيمة المواطنة**: إن الحقوق المنقوصة للمواطنة علي الصعيد الواقعي دفع بعض الأفراد إلي المجتمع الافتراضي للتحصن بمواطنة جديدة يمارسون من خلالها الحقوق والواجبات. تتحرك هذه المواطنة الجديدة علي متصل طرفه الأول الدولة القومية، وطرفه الثاني السياق العالمي الذي شكله المجتمع الشبكي[2].

[1]– وليد رشاد زكي ، "من التبعية الافتراضية إلى الثورة "، مرجع سابق.

[2]– وليد رشاد زكي، المواطنة في المجتمع الافتراضي " تأملات نظرية علي مرجعية الواقع المصري "،مرجع سابق.

وظهرت المواطنة الافتراضية في مواضع كثيرة منها أثناء الثورة التونسية، تضامن معظم الشباب المصري عبر الفيس بوك مع المتظاهرين، وشكلوا نوعاً من الدعم العاطفي للثورة التونسية. وبالمثل فإن حقوق المواطنة الواقعية المنقوصة لدي المصريين دفع إلي تعاطف العديد من شباب الشعوب الأخرى للمطالبة بحقوق المواطنة المصرية عبر الشبكات المختلفة. ولقد تضافرت قيمة المواطنة الافتراضية بما تحمله من مساواة في الحقوق والواجبات في مجتمع ميدان التحرير، وانطلقت إلي عواصم العالم، والي المصريين في الخارج الذين شكلوا بدورهم وقفات احتجاجية أمام السفارات المصرية في بعض دول العالم.

*- مراحل انتقال الحشد الثوري الافتراضي إلى ارض الواقع(التسلسل الزمني لثورة 25 يناير):

لقد ترجم المصريون في ثورتهم الفكرة النظرية التي تحدث عناها بويديرايدز Boudourides .والتي تتمثل في أن مرونة الشبكات الاجتماعية قدمت مجموعة من المناورات التكتيكية للحركات الاجتماعية،حتى تسير في تحقيق أهدافها. والمدرك للثورة المصرية يري أنها استطاعت من خلال الفيس بوك عقد هذه المناورات، ويبرز ذلك في كل مراحل الثورة وتصاعد مطالبها باطراد بشكل يتضح معه مرونة التكتيك الحركي في المجتمع الافتراضي وانعكاسه علي المجتمع الواقعي[1].وفي هذا الإطار يمكن القول أن الحشد الافتراضي الثوري قد مر بعدة مراحل في تحركه من العالم الافتراضي إلى عالم الواقع. انطلاقا من الدعوة إلى الثورة ، ثم التعبئة والحشد الافتراضي الداعم لها، وصولا إلى ارض الواقع وتفجيرها وتحقيق مطلبها وهدفها الرئيسي وهو الإطاحة بالنظام الحاكم. وسنحاول الإلمام بهذه المراحل بشكل مختصر، وذلك من خلال سرد لتسلسل الزمني والمكاني والحدثي للثورة 25 يناير 2011.

كما ذكرنا سالفا،كان للشباب المصري الدور الأبرز في الدعوة والتنظيم لأحداث 25 يناير التي أطاحت بالرئيس مبارك وبعناصره. ولقد كان هذا الشباب في معظمه ينتمي إلى جيل مرتفع الوعي الالكتروني. وبالتالي مطلع على مستويات المعيشة في الخارج،ولديه طموحا في الحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية، وثورته كانت نتيجة لشعوره بأنه يستحق حياة حرة كريمة، ليس من جانبها المادي، لان غالبية تلك الشباب التي دعت للثورة كانت تتمتع بحالة معيشية جيدة. ولكنها كانت تريد تحقيق شيء عجز أهلها عن فعله خوفا من غدر قوى الأمن بهم وبممتلكاتهم[2].

بين السادس من إبريل 2008 والخامس والعشرين من يناير 2011،جرت في شرايين الشبكة العنكبوتية نقاشات وتفاعلات عدة، حول أحداث وأفكار كثيرة بعضها كان خطيرا وهاما ومتجسدا على ارض الواقع. مثل:

[1]- وليد رشاد زكي ، من التبعية الافتراضية إلى الثورة. الديمقراطية. مرجع سابق

[2]- جميل مطر ، " الثروة المصرية : الخلفيات والبدايات."المستقبل العربي،العدد 385،مارس 2011،ص83.

تواصل جهود حركات الشارع في استمرار الاحتجاجات رغم القمع الشديد لها من جحافل الأمن، استهداف شباب الإخوان بقضية "الميليشيات المسلحة"، ظهور أحزاب ليبرالية إلى النور مثل حزب الجبهة الديمقراطية ، قتل المدون خالد سعيد في الإسكندرية على أيدي الشرطة ، وإكمال الحزب الوطني جرائمه في حق الوطن بتزوير واسع وشامل وغير مسبوق لانتخابات مجلسي الشورى والشعب على التوالي،ليقوم بإقصاء كل القوى السياسية الحقيقية من تحت الستار الشرعي "البرلمان" إلى الشارع.

اثر هذه الأوضاع اجتمعت مجموعات من الشباب الناشط في عدد من الحركات الاحتجاجية المذكورة سالفا،للإعداد لتظاهرة يوم 25 يناير، الموافقة لعيد الشرطة بهدف المطالبة بإقالة وزير الداخلية ورفع حالة الطوارئ.وللإشارة أن هذه الدعوة ليست بالأولى فحركة 6 ابريل. فقد كانت تدعو لها كل سنة منذ 2008، ولكن في ضوء أحداث انتخابات 2010 ثم أحداث ثورة تونس وسقوط نظام بن علي في 14 يناير 2011، لاقت هذه الدعوة اهتماما اكبر عن السنوات التي مضت. ووفقا لنشطاء فقد تم التنسيق للتظاهرة من قبل عدد من المجموعات الشبابية التي تحولت فيما بعد إلى ائتلاف الثورة. وهي : حركة 6 ابريل،الحملة الشعبية لدعم البرادعي،شباب حزب الجبهة،شباب الحرية والعدالة (اليسارية)،شباب الإخوان[1].

وكان الطرف الأخر ولعله الأهم في هذا التنسيق ، هي مجموعة " كلنا خالد سعيد" على موقع الفايس بوك والتي لم تكن هوية أصحابها معروفة في ذلك الوقت. وقد تم اختيار هذه الصفحة للإعلان عن التظاهرة، لكونها الأكثر شعبية بين الشباب،حيث بلغ أعضاءها قبل 25 يناير حوالي 400 ألف عضو. كما نشير هنا إلى أن شبكات اجتماعية أخرى ،كانت من جهاتها تحاول الدعوة إلى التظاهرة ،كموقع تويتر و اليوتيوب والمدونات BlogSpot،والتي قامت بطرح سؤال: كيف نحتفل للشرطة بعيدها؟طبعا مع مرافقته بمعلومات من وثائق وصور تثبت تورطها في أساليب متنوعة من التعذيب والقتل للمواطنين. وكانت الإجابات بالآلاف، كلها تقول: بالنزول إلى الشارع[2]. وهكذا انضمت هذه المواقع للفايس بوك للدعوة للثورة.

مما هو متفق عليه بين علماء الاجتماع والسياسة، أن واقع التظاهرات بشكل عام يعتمد بالدرجة الأولى على القناعة بالأهداف والقدرة التنظيمية والقدرة علي الحشد، وخصوصا في الثورات التي تتشكل مرجعياتها على القوة الشعبية. وتقاس قوة الحركات الاجتماعية بقدرتها علي تعبئة العديد من المطالبين بالحقوق بما يشكل مصدر ضغط والسعي نحو تحقيق الأهداف. وفي هذا السياق أشار الفارو Veronica Alfaro، إلى أن الانترنت له

[1]- دينا شحاته،" الحركات الشبابية وثورة 25 يناير".كراسات إستراتيجية،العدد 218،السنة 21 ، 2011،ص ص 30-31.

[2] -Pierre Blanc, »Révoltes Arabes,premiers,regards,Edition Lharmattan,2011,p 26.

القدرة علي تعبئة الجماهير من خلال الارتباطات المتشكلة بين الأفراد في إطاره ومن خلال رسائل البريد الالكتروني.

ويتأكد ذلك مع ما طرحه هابرماس في أن هناك ارتباطاً كبيراً بين القوة والتقنية،وقد أطلق هابرماس على هذا الأمر اسم **التفاعلية التحادثية**. و التي تساعد على تدفق الاتصال.ولقد تحقق ذلك بشكل فاعل على خلفية أحداث الثورة المصرية فلقد تحولت التقنية التي شكلها الانترنت إلى قوة اتصالية عبر الشبكات الاجتماعية سمحت بتعبئة الرأي العام داخل تفاعلات الفيس بوك للمطالبة بالحقوق المنقوصة في الواقع[1].

فبعد الاستجابة الواسعة لتظاهرة 25 يناير،تقدم الشباب بدعوة لم يكن مخطط لها مسبقا، وهي تظاهرة يوم الجمعة 28 يناير تحت عنوان " جمعة الغضب للثورة على الفساد والظلم والبطالة والتعذيب".ومما ميز هذه التظاهر عن التي سبقتها أنها عرفت مشاركة قوى سياسية من أهمها جماعة الإخوان المسلمين، وحزب الوفد، فضلا عن بعض الشخصيات السياسية كالدكتور محمد البرادعي. ودعت تلك المجموعات الشبابية المواطنين للنزول إلى الشارع بعد صلاة الجمعة ،وتم الإعلان عن المساجد والكنائس التي تم الاتفاق عليها، وذلك عبر صفحة " كلنا خالد سعيد" على الفايس بوك، فضلا عن الرسائل الالكترونية والبريدية والنصية على الهاتف المحمول.وفي الفترة الزمنية من 28 يناير إلى 11 فبراير استخدم نظام مبارك مختلف الوسائل والإمكانيات لمحاولة إجهاض الثورة[2].

وكان قد خرج مئات الآلاف من المتظاهرين في القاهرة وعدد من المحافظات كما دعت تظاهرة 28 يناير بعد صلاة الجمعة رافعين شعار " الشعب يريد إسقاط النظام"،وهو ذاته الشعار الذي رفعه المتظاهرون في تونس.وقد أشار النشطاء في هذا السياق بان ذلك الأخير لم يتم الاتفاق عليه،بل ظهر بشكل عفوي من قبل المتظاهرين،ليتحول إلى الشعار الرئيسي للثورة.وقوبلت تلك التظاهرات بالكثير من العنف من قبل الجهاز الأمني،إذ تم استخدام الرصاص المطاطي والقنابل المسيلة للدموع بشكل واسع،ليتصاعد العنف بعدها باستخدام الرصاص الحي في عدد من المواقع.وفي الخامسة مساءا،ويعد فشل قوات الأمن إجهاض التظاهرات،انسحبت بشكل تام من جميع أماكنها.ونزلت قوات الجيش إلى شوارع القاهرة والمحافظات لأول مرة منذ أحداث الأمن المركزي عام 1985[3].

[1]- رانيا مكرم، "الرأي العام في مراحل ما بعد الثورات بين النظرية والتطبيق". السياسية الدولية،العدد187،جانفي 2012، ص158.

[2]- دينا شحاتة ،مرجع سابق، ص35.

[3]- دينا شحاتة ،مرجع سابق،ص.36.

على صعيد أخر،حاول النظام توظيف الإعلام الحكومي لتحريض ضد الثورة وشبابها،الذين تم اتهامهم بالعمالة والخيانة،وبخدمة أهداف قوى خارجية.كما تم تصوير الثورة على أنها من فعل الإخوان المسلمين،وان الشباب تم توظيفهم من قبل الجماعة لتحقيق أهدافها.من ناحية أخرى حاول النظام أن يقدم بعض التنازلات من اجل احتواء الثورة.ففي 29 يناير- أول خطاب لمبارك منذ انطلاق التظاهرات- أعلن مبارك عن إقالة حكومة نظيف،وتشكيل حكومة جديدة وإعلان عمر سليمان نائب رئيس الجمهورية.ولكن التشكيلة الجديدة للحكومة والتي ضمت عدادا كبير من وزراء سابقين لم ترضي الثوار.

ازدادت حدة التظاهرات،وأعلن مبارك عدم ترشحه للعهدة أخرى،وعن تعديل بعض المواد في الدستور مما يضمن نزاهة الانتخابات،وتنفيذ الأحكام القضائية الخاصة ببطلان الانتخابات البرلمانية في عدد من الدوائر. وقد لقيت هذه الإجراءات استحسان من بعض القطاعات المشاركة في الثورة وقلبت الدخول في حوار مع النظام.غير أن لجوء النظام إلى العنف مجددا مع المتظاهرين خاصة في 2 من فبراير اثر موقعة الجمل،أدى إلى تزايد وتيرة الاحتجاجات والى تصاعد سقف المطالب،حيث أصر المتظاهرون بعدها على تنحي مبارك بشكل فوري وقبل حتى نهاية مدة حكمه في سبتمبر 2011[1].

وكان موقف القوات المسلحة هو الفيصل في حسم الصراع مابين الثوار ونظام مبارك،فقد أعلن الجيش بشكل واضح منذ نزوله إلى الشوارع انه لن يستخدم العنف ضد المتظاهرين وان وظيفته هي حمايتهم وليس قمعهم.وبذلك زادة حدة الصراع وتزايد معها احتمالات المواجهة بين الحرس الجمهوري والثوار الذين أعلنوا توجههم إلى القصر الرئاسي.وفشل مبارك ورجاله في تدارك الأزمة سياسيا، وأعلن الجيش انحيازه إلى مطالب الثوار. مما اجبر محمد حسني مبارك على التنحي في 11 فبراير 2011، بعد 18 يوم من الاحتجاجات المتواصلة شارك فيها ملايين المصرين.

لطالما كان الإعلام المصري, قائم على عدم احترام عقلية الجمهور والتحكم في تشكيل الصورة العامة لأحوال البلاد لدى عامة الشعب .وخلال هذه الفترة سيطر الساسة والمسؤلون على الحق في المعرفة وحرية الرأي ومارسوا مختلف القيود على المواطنين.ولكن جاءت تكنولوجيا الاتصال بتقنياتها الاتصالية الحديثة في مقدمتها مواقع التواصل الاجتماعي،التي نقلت الإعلام إلى آفاق غير مسبوقة وأعطت مستخدميه فرصا كبرى لتلقي المعلومات ونشرها الأمر الذي شكل تحدي للسلطات الرسمية التي حاصرت تلك المعلومات لعقد من الزمن.

[1]- **يوميات ثورة 25 يناير ،حرية...ديموقراطية...عدالة اجتماعية**،مرجع سابق، ص 42.

وكان موقع التواصل الاجتماعي الفايس بوك بمصر الرائد في تلك المواقع فقد تحول من مجرد أداة يستعملها الشباب –خاصة– لملا الفراغ جراء ما يعانيه من بطالة،إلى منبع لتوعية الجماهير وكشف فساد النظام الحاكم،ومنه إلى حشدهم وتعبئتهم للتعبير عن أرائهم بكل حرية،ثم التنسيق لنقل هذا الاحتجاج إلى الشارع والمطالبة بإسقاط النظام.

قائمة المراجع

أ – الكتب:

1 – العربية:

1 – أبو عمود، محمد سعد، **الرأي العام والتحول الديمقراطي**.ط1،دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2010.

2 – أفندي،مأمون،حروب كلامية : **الإعلام والسياسة في العالم العربي**. ط1،دار الساقي،بيروت، 2008

3 – الجبور،سناء محمد،**الإعلام والرأي العام العربي والعالمي** .ط1،دار أسامة للنشر والتوزيع،الأردن 2010.

4 – الزرن،جمال ،"تساؤلات عن الإعلام الجديد والانترنت".في **العرب وثورة المعلومات**، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2005..

5 – السكري،رفيق،**مدخل في الرأي العام والإعلام والدعاية**.ط1، منشورات لجروس برس،طرابلس – لبنان، 1984.

6 – الشرقاوي، سعاد،**الأحزاب السياسية وجماعات الضغط**،ط1،دار المعارف،1998.

7 – الشريف،حسن، "البلاد العربية وثورة الالكترونيات الدقيقة."، في **العرب وثورة المعلومات**. ط1،مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان،2005.

8 – الشمري،طارق آل شيخان، **الجزيرة قناة..أم حزب..أم دولة؟ دور قناة الجزيرة الإعلامي والشعبي والسياسي في العالم العربي والإسلامي والغربي**. دار الكتاب الحديث، 2007.

9 – الطاهر ،محمد وآخرون، **الانترنت في خدمة حرية التعبير**. الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان، القاهرة.

10 – الصاوي ،علي،"تحليل دور الرأي العام في دول العالم الثالث"، في كتاب **اتجاهات حديثة في علم السياسة**. المجلس الأعلى للجامعات: اللجنة العلمية للعلوم السياسية والإدارة العامة، 1999.

11 – العبد،عاطف عدلي،**تصميم وتنفيذ استطلاعات وبحوث الرأي العام والإعلام : الأسس النظرية والنماذج التطبيقية**. دار الفكر العربي ، القاهرة،2002.

12 - الغرباوي،ياسر،**حركات التغيير والحراك الجماهيري**.ط1، المجموعة الجيو إستراتيجية للدراسات،2007.

13 - القاضي،زياد وآخرون، **مقدمة إلى الانترنت**.ط1،دار صفاء للنشر والتوزيع،عمان ،2000.

14 - القدوة،محمود، **الحكومة الالكترونية والإدارة المعاصرة**.ط1،دار أسامة للنشر والتوزيع ،عمان،2010.

15 - القصبي،عبد الغفار رشاد ،**الاتصال السياسي والتحول الديمقراطي** ،مكتبة الآداب جامعة القاهرة،2008.

16 - القصبي،عبد الغفار رشاد ،**الرأي العام والتحول في عصر المعلومات**.مكتبة الآداب،جامعة القاهرة،2004.

17 - الهادي ،محمد محمد ، **تكنولوجيا المعلومات وتطبيقاتها**.ط1 ، دار الشروق ،1989.

18 - أمين،سمير ،**ثورة مصر**.ط1،دار العين لنشر،2011.

19 - بخوش،أحمد ، **الاتصال والعولمة : دراسة سوسيوثقافية**.ط1، دار الفجر للنشر والتوزيع،القاهرة،2008.

20 - بدر، احمد، **الرأي العام: طبيعته وتكوينه وقياسه ودوره في السياسة العامة** .دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة،1998.

21 - بروس، بمبر،ترجمة هالة النابلسي،"الإعلام والتغيير السياسي"،**في الديمقراطية الأمريكية وثورة المعلومات.اثر التكنولوجية في تطوير القوة السياسية**.ط1،لبنان،.2006

22 - بعزيز،إبراهيم،**تكنولوجيا الاتصال الحديثة وتأثيراتها الاجتماعية والثقافية**.ط1،دار الكتاب الحديث،القاهرة،2011.

23 - بي فيورينا،موريس وبيرتارم،جونسون ، ترجمة لميس فؤاد اليحي،**الديمقراطية الأمريكية الجديدة**.ط1،الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت،2008.

24 - تومي،عبد القادر،**العولمة فلسفتها مظاهرها تأثيراتها**.مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع،2009.

25 - توفلر،الفن، ترجمة عصام الشيخ قاسم،**حضارة الموجة الثالثة**.الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان،طرابلس- ليبيا،1990.

26 - جان، مينو، ترجمة بهيج شعبان ،**الجماعات الضاغطة** .دار منشورات عويدات ،بيروت-لبنان ، 1971.

27 - حافظ ،كاي و سيب،فليب، **القنوات الفضائية العربية(دور الشبكات الإخبارية العابرة للحدود في التحول السياسي**.ط1،المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية،القاهرة ، 2011.

28 - جابر،خليل،**شبكات الكمبيوتر ونظام نوفل**.دار صفاء للنشر والتوزيع.1997.

29 - حجازي،عبد الفتاح بيومي،**الأحداث والانترنت دراسة متعمقة عن اثر الانترنت في انحراف الأحداث**.دار الكتب القانونية،مصر ،2008.

30 - حجاب،محمد منير ،**أساسيات الرأي العام**.ط1، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 1998.

31 - حمادة،بسيوني إبراهيم، **الرأي العام وأهميته في صنع القرار** .ط1، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، 2002.

32 - حمليل، رشيد، **الحرب والرأي العام والدعاية**.دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر ،2007.

33 - حسين،روبرت، ترجمة بسمة ياسين،**الإعلام والسياسة ومجتمع الشبكات**.ط1،مجموعة النيل العربية، القاهرة،2010.

34 - خليفة ،محمد عبد اللطيف ،**علم النفس السياسي والرأي العام**. دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2007.

35 - خوخة،أشرف فهمي،**استراتجيات الدعاية والحملات الإعلانية** .ط1، دار المعرفة الجامعية طبع نشر توزيع ،الإسكندرية،2011.

36 - خورشيد،مراد كامل ،**مدخل إلى الرأي العام** . ط2، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة،عمان ، 2012.

37 - دابيل، فيتش، ترجمة المركز الثقافي للتعريب والترجمة ، **السياسة والرأي العام : مصاعب في طريق الديمقراطية** . دار الكتاب الحديث ،2008.

38 - درويش،محمد فهيم،**مرتكزات الحكم الديمقراطي وقواعد الحكم الرشيد**.ط1،دار النهضة العربية،القاهرة،2010.

39 - دي سولابول، إيثيل، *ترجمة ماري عوض*، **التكنولوجيا و السياسة *في عصر المعلومات*** ، *سلسلة دراسات إعلامية، الألكسو، تونس،1993* .

40 - زغدود،علي، **الأحزاب السياسية في الدول العربية**.متيجة للطباعة.

41 - سالم، محمد صلاح، **العصر الرقمي وثورة المعلومات.دراسة في نظم المعلومات وتحديث المجتمع**.ط1، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية،2002.

42 - س.ن.أيزنشتات، ترجمة مها بكير،**تناقضات الديمقراطية:أوجه الضعف والاستمرار والتغير**.ط1،مركز الأهرام للترجمة والنشر،القاهرة،2002،ص 42.

43 - سعد، إسماعيل علي، **دراسات في العلوم السياسية**. ط1، دار المعرفة الجامعية،2002.

44 - سفاري، ميلود وآخرون ،***الإشاعة الرأي العام***.،مؤسسة الزهراء للفنون المطبعية-الخروب-قسنطينة،2003.

45 - سلامة علي،جمال ،**الرأي العام بين الكلمة والمعتقد**. ط1، دار النهضة العربية، القاهرة، 2010.

46 - شمو،علي محمد ،**الاتصال الدولي والتكنولوجيا الحديثة"الانترنت،القمر الصوتي الرقمي،الملتيميديا"**. ط1،مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية،الإسكندرية ،2002.

47 - صادق،عباس مصطفى،**الإعلام الجديد- المفاهيم والوسائل والتطبيقات**. ط1، دار الشروق للنشر والتوزيع،الأردن،2008.

48 - صيام،شحاتة ،**ثقافة الاحتجاج من الصمت إلى العصيان**.ط1،مصر العربية للنشر والتوزيع،2009.

49 - عزي،عبد الرحمان وآخرون، **العرب والإعلام الفضائي** ط1.مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت، أغسطس 2004.

50 - علم الدين،محمود،**تكنولوجيا المعلومات وصناعة الاتصال الجماهيري**.العربي للنشر والتوزيع،1990.

51 - عبد الحميد،محمد،**الاتصال والإعلام على شبكة الانترنت**.ط1،عالم الكتب،القاهرة،2007.

52 - عبد الرزاق،إبراهيم و الساموك،صفد حسام ،**الإعلام الجديد..تطور الأداء والوسيلة والوظيفة**.ط1،الدار الجامعية للطباعة والنشر والترجمة،بغداد،2011.

53 - عبد الحي، وليد،**انعكاسات العولمة على الوطن العربي**.ط1، مركز الجزيرة للدراسات،الدوحة-قطر، 2011.

54 - عبد الحميد،حسين رشوان، احمد ،**الأحزاب السياسية وجماعات المصلحة والضغط.دراسة في علم الاجتماع السياسي**.مركز الإسكندرية للكتاب،2008.

55 - عواشة، محمد حقيق ،**الرأي العام بين الدعاية والإعلام** . ط2، الجامعة المفتوحة، 1998 .

56 - عواد ،محمد ، **مدخل إلى الإعلام الجديد**. د م ن،2011.

57 - عبد الحليم،محي الدين ، **الرأي العام مفهومه وأنواعه–عوامل تشكيله–وظائفه وقوانينه–طرق قياسه وأساليب تغييره**. ط1 مكتبة الانجلو المصرية،القاهرة، ، 2009.

58 - عبد المنعم فؤادة،**الإعلام الدولي**.ط1،عالم الكتب،القاهرة،2011.

59 - عبيد، عاطف عدلي العبيد ، **مدخل إلى الاتصال والرأي العام** . ط3، دار الفكر العربي ،القاهرة،1999.

60 - عبده ،عزيزة،**الإعلام السياسي والرأي العام"دراسة في الترتيب والأولويات**.دار الفجر للنشر والتوزيع،2004.

61 - غيطاس،جمال محمد ، **الديمقراطية الرقمية**.ط1،نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع،2006.

62 - فاروق،سيد حسين، **الانترنت: الشبكة العالمية للمعلومات**.الهيئة المصرية العامة للكتاب،1998.

63 - فياض،عامرحسن ، **مقدمة منهجية في الرأي العام وحقوق الإنسان**. دار زهران للطباعة والنشر،عمان،2006.

64 - قاسم ،عبد العزيز سعد حامد ، **أثر الرأي العام على أداء السلطات العامة "دراسة مقارنة"** .دار النهضة العربية ،2008 .

65 - قويسى،حامد عبد الماجد ،**دراسات في الرأي العام:مقاربة سياسية** ط2،.مكتبة الشروق الدولية، 2003.

66 - لعقاب،محمد، **قضايا ساخنة في الإعلام والإسلام والثقافة**.ط2،دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع–الجزائر،2012.

67 - مجاهد،جمال،**الرأي العام(الأسس النظرية والمنهجية)**.دار المعرفة الجامعية،2008.

68 - مظلوم ،رفقي محمد،**الإعلام التعددية السياسية**.دار الكتاب الحديث،2009.

69 - مصمودي،مصطفى،"العالم العربي وعصر المعلومات"، **ثورة المعلومات والاتصالات وتأثيرها في الدولة والمجتمع بالعالم العربي**.ط1، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية،أبو ظبي،1998.

70 - مكي،ثروت ،**الإعلام والسياسة وسائل الاتصال والمشاركة السياسية**.ط1،عالم الكتب،القاهرة،2005.

71 - مهنا،محمد نصر، **مدخل إلى الإعلام وتكنولوجيا الاتصال(في عالم متغير)**.ط2،مركز الإسكندرية،2007.

72 - مجموعة باحثين، **الإعلام في الدول العربية رصد وتحليل(الأردن–لبنان–المغرب–مصر)**.المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة،بيروت،2007.

73 - ناي،جوزيف س (الابن) ، تعريب:محمد تفيق البجيرمي،**مفارقة القوة الأمريكية**.ط1، مكتبة العبيكان ،2003.

74 - نخبة من أساتذة الإعلام، **الاتصال الدولي**. ط1، دار الفكر العربي، القاهرة، 2011.

75 - ناصيف،شادي،**فضائح Face Book أشهر موقع استخباراتي على شبكة الانترنت..ماله وعليه**.ط1،دار الكتاب العربي،دمشق،2009.

76 - هيل،مايكل،**أثر المعلومات في المجتمع دراسة لطبيعتها وقيمتها واستعمالها**.ط1، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية،2004.

77 - وهبة،ربيع وآخرون، **الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي(مصر– المغرب–لبنان–البحرين)**.ط1، مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،2011.

2 – اللغة الأجنبية:

2–1الفرنسية:

1- Blanc,Pierre, « **RévoltesArabes**,**premiers**,**regards** »,Edition Lharmattan,2011

2- Blondiaux,Loïc, ***La Fabrique de l'opinion,*** **Une histoire sociale des sondages**, coll. Science politique, Seuil, 1998 .

3- Gany, Dominique , **Nouveaux média**.**Mode demploi**.Luca Venawzi EDI.PRO Belgique,2009.

4- *Meynaud, Hélène Y. et Duclos ,Denis.* ***Les sondages d'opinion****,Editions la Decouverte, Paris,1996.*

5- Noam Chomsky et Robert W.McChesney, internet et la révolution numérique ».dans :**Propagande**,**médias**,**et démocratie**. Les Editions El-Hikma,Alger,2000.

6- Rissoan, Romain, **Les résaux sociaux** (**face book**,**twitter**,**linkedln**,**googel**+).Copyright Edition, Octobre,2011.

7- Touraine, Alain , **Critique de la modernité**. Fayard, Paris,

2 2 الانجليزية:

1- Herngren , Per ,**PATH OF RESISTANCE**.**THE PRACTICE OF CIVIL DISOBEDIENCE**. Revised edition,2004.

ب – الدوريات و المجلات:

1–اللغة العربية:

1 - أبو عمرة،رنا،" ويكيليكس..نموذج لواقع إعلامي جديد"، السياسة الدولية. العدد 183،يناير 2011.

2 - الأعم،علي،" عوامل إنجاح شبكة انترنت عربية:تقنية ،تخطيط،استثمار" .المستقبل العربي،العدد 222،أوت 1998.

3 - الجمال،احمد مختار،"الميديا الاجتماعية المعاصرة."،الموسوعة السياسية المعاصرة (الحلقة16)،في مجلة الشؤون العربية،العدد 145،ربيع 2011.

4 - الشوربجي،منار،"دور تكنولوجيا المعلومات في حملة اوباما الانتخابية".السياسة الدولية،العدد 180،افريل 2010.

5 - الموسى،عصام سليمان،" الثورة الرقمية تضع الإعلام العربي على مفترق طرق".المستقبل العربي.العدد 376،جوان 2010.

6 - الهاشمي،سعيد بن سلطان ،" استطلاعات الرأي العام والممارسة الديمقراطية في الوطن العربي : تفكير في وضع يتجاوز الراهن".المستقبل العربي، العدد 382،ديسمبر 2010.

7 - بعزيز،إبراهيم،دور وسائل الاتصال الجديدة في إحداث التغيير السياسي في البلدان العربية". المجلة العربية للعلوم السياسية،العدد31،جويلية 2011.

8 - بولعراس، فتحي،"ويكيليكس والجيل الثاني من الانترنت."،المجلة العربية للعلوم السياسية،العدد32،أكتوبر 2011.

9 - ثامر،كامل محمد،" العولمة من منظور ثورة المعلومات وتكنولوجيا الاتصال واليات حركها في الوطن العربي "، مجلة العلوم السياسية،العدد2008،37.

10 - تهامي،عبد الحي احمد، المفاجئات الإدراكية لجيل الثورات العربية. السياسية الدولية،العدد184،افريل 2011.

11 - مكرم،رانيا ، "الرأي العام في مراحل ما بعد الثورات بين النظرية والتطبيق". السياسية الدولية،العدد187،جانفي 2012.

12 - رجب،إيمان ،" العراق في تسريبات ويكيليكس "، السياسة الدولية. العدد183، يناير 2011.

13 - زكي،وليد رشاد،" الشبكات الاجتماعية.. محاولة للفهم". السياسية الدولية، العدد 180، افريل 2010.

14 - شحاته،دينا،"الحركات الشبابية وثورة 25 يناير".كراسات إستراتيجية،العدد 218،السنة2011.

15 - شحاتة، دينا و وحيد،مريم،" محركات التغيير في العالم العربي"، السياسة الدولية. العدد 184، افريل2011.

16 - شحاتة،دينا و ،وحيد، مريم،" سياسات الشارع: تصاعد دور الحركات الاحتجاجية في المنطقة العربية." السياسية الدولية. العدد 186،أكتوبر 2011.

17 - شناف،شراف،"الإنسان التداولي والمواطنة الافتراضية".المستقبل العربي،العدد382،ديسمبر 2010.

18 - عسيلة ،صبحي، **الرأي العام** . مفاهيم الأسس العلمية للمعرفة ، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، العدد 23، السنة الثانية ،2006.

19 - عرفات،إبراهيم احمد،"المعارضة المصرية الجديدة". ملف الأهرام الاستراتيجي،العدد186،جوان 2010.

20 - علي،نبيل، " الثقافة العربية وعصر المعلومات"،سلسلة عالم المعرفة، الكويت،العدد 265،جانفي 2001.

21 - علي،نبيل،"العرب وعصر المعلومات"، سلسلة عالم المعرفة، الكويت،عدد 1994،184.

22 - غيطاس،جمال محمد،"إدارة الانترنت وإرهاصات التحول من الهيمنة إلى التعددية". السياسة الدولية،العدد180،افريل 2010.

23 - قلاتي، عبد الكريم،" *الإعلام والرأي العام أي علاقة ؟*. فكر ومجتمع .العدد الرابع،طاكسيج كوم لدراسات والنشر والتوزيع، افريل2010.

24 - مالفي،عبد القادر،"الدعاية والإعلام المستمر كشكل من أشكال الرقابة(التمويه الإعلامي)".فكر ومجتمع ، طاكسيج كوم للدراسات والنشر والتوزيع، العدد العاشر-أكتوبر 2011.

25 - مشري،مرسي،"شبكات التواصل الاجتماعي الرقمية:نظرة في الوظائف".المستقبل العربي.العدد395،جانفي2012.

26 - مطر، ميل، " الثروة المصرية : الخلفيات والبدايات. المستقبل العربي،العدد 385،مارس 2011.

27 - منذر،سليمان"الإعلام-السلطة-المال:مثلث النفوذ وخطاب الصورة"،المستقبل العربي،العدد 383،جانفي 2010.

28 - نافعة ،حسن ،" مصر..إلى أين؟انتخابات الرئاسة في مصر وتأثيراتها في عملية التحول الديمقراطي. رؤية تحليلية".المستقبل العربي،العدد320،أكتوبر 2005.

29 - يورنيك،ميلاد ،"الانترنت والمعارضة السياسية الحالة الإيرانية". **السياسة الدولية**.العدد 180،افريل 2010.

2- اللغة الأجنبية :

1- Blondiaux,Loic, « Les Théories contemporaines de l'opinio publique : un retour aux « classique ? », **revue Heréms**, n 31, 2001.

2- Hopikins,Nicolas S .," La culture politique et l'Egypte " ,**Egypte/monde arabe** n 24-4em trimestre ,1995.

ج- قواميس و موسوعات:

1- David Acaud,Laurent Bouvet,Dictionnaire de science politiques.2édition,2010.

2- Oxford Wordpower, university press.-قاموس اكسفورد الحديث: انكليزي انكليزي-عربي،طبعة موسعة

د- أوراق بحثية ودراسات:

ج1- اللغة العربية:

1 - العالم،صفوت،**دور وسائل الإعلام في مراحل التحول الديمقراطي... مصر نموذجا** .مركز الجزيرة للدراسات،2013.

2 - بشارة،عزمي،دراسة : "في الثورة وقابلية الثورة"، المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية،الدوحة – أغسطس 2011.

3 - عبد الجواد،جمال،"استطلاع أراء قادة الرأي العام إزاء قضايا الفساد والشفافية في مصر"،مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، مؤسسة الأهرام،مارس 2012.

4 - نصار ،بهيج،"البحث عن مفهوم الديمقراطية في مرحلة الثورة العلمية التكنولوجية الراهنة(تصور على ضوء الخبرة المصرية)". أوراق عمل للدراسة بمركز البحوث العربية والإفريقية،2004/04/28 .

5 - **يوميات ثورة 25 يناير ، حرية...ديموقراطية...عدالة اجتماعية** .الهيئة العامة للاستعلامات – قطاع المعلومات.

ج2- اللغة الأجنبية:

1- Jeffrey Ghannam, « Social Media in the Arab World :Leading up to the Uprising of 2011. »,A Report to the center for International Media Assistance,February 2011.

هـ – مواقع الانترنت :

1-اللغة العربية:

1 – احمد المغربي، "تقرير – ملف الصدمة- الملف الكامل لفساد نظام مبارك "، مدونة سوفرين،عن الموقع الالكتروني:**http ://sovoren.blogspot.com/2011/04/blog-post_03.html**. تاريخ الدخول: 2012/03/03.

2 – أحمد تهامي عبد الحي،"خريطة الحركات الشبابية الثورية في مصر"، مركز الجزيرة للدراسات،عن الموقع الالكتروني:

http://arabic.aljazeeraportal.net/NR/exeres/5898A077-3AAE-4319-BE5D-E89972395162.htm. تاريخ الدخول : 2013/02/10

3 – أحمد عبد الحليم وهشام مرسي،"العصيان المدني مقاومة أم احتجاج؟."، أكاديمية التغيير،سلسلة العصيان المدني، عن الموقع الالكتروني :

http://taghier.org/arabic/articles/civil01.htm. تاريخ الدخول: 2012/05/18.

4 – أسس الهيكل الجديد لتخفيضات الانترنت،الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات، عن الموقع الالكتروني:

http ://www.ntra.gov.eg/arabic/News_NewsDetails.asp ? PID=36&ID=116. تاريخ الدخول: 2013/01/22.

5 – أمينة فايد،"جروب"كلنا خالد سعيد" مليون عضو،جريدة اليوم السابع الالكترونية"،عن موقع :

http ://www.youm7.com/News.asp ?NewsID=365559. تاريخ الدخول:2012/09/08.

6 - البيان التأسيسي لحركة كفاية،الصفحة الرئيسية لمنتدى المندرة،عن الموقع الالكتروني:
http ://harakamasria.org/node/803. تاريخ الدخول : 2013/01/12.

7 - السيد ياسين، "انهيار المجال العام وصعود الفضاء المعلوماتي"، مجلة الأهرام الرقمي،عن الموقع الالكتروني :
http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=96344&eid=448. تاريخ الدخول:2013/01/14.

8 - المؤشر العربي 2011،"مشروع قياس الرأي العام العربي". المركز العربي للأبحاث والدراسات، مارس 2012،عن الموقع الالكتروني :
http://www.dohainstitute.org/release/7b817b45-8186-4979-82a3-76616ef2bc23. تاريخ الدخول: 2012/09/10.

9 - إبراهيم البيومي غانم،" الحركات الاجتماعية.. تحولات البنية وانفتاح المجال "،عن الموقع الالكتروني :
http://www.onislam.net/arabic/madarik/concepts/94432-social-movements.html. تاريخ الدخول: 2013/03/15.

10 - بصيرة ، المركز المصري لبحوث الرأي العام، عن الموقع الالكتروني:
http://www.baseera.com.eg/organizational_structure_ar.htm .
تاريخ الدخول: 2013/13/24

11 - بوابة المصري اليوم،" تغيير نتيجة استطلاع من تأييد قرارات مرسي إلى رفضها"،عن موقع:
http://www.almasryalyoum.com/node/1274436". تاريخ الدخول:2012/12/28.

12 - برنامج ما وراء الخبر،" دور المدونات والانترنت في الحراك السياسي المصري"،ضيفا الحلقة: حسين عبد الغني /مدير مكتب الجزيرة بالقاهرة و وائل عباس/ مدون مصري ،بتاريخ: 2008/08/30،عن الموقع الالكتروني:
http://www.aljazeera.net/programs/pages/3919978e-07c4-4521-adf5-4a035e3da76c. تاريخ الدخول: 2013/01/24.

13 - بهلولي أبو الفضل محمد،" الديمقراطية التشاركية بديلا عن الديمقراطية النيابية والتمثلية "،مجلة الفكر الحر. العدد 84 افريل 2011،عن الموقع الالكتروني : **http://alfikr.org/View.aspx?rid=5199**. تاريخ الدخول:2012/10/28.

14 – تاريخ الانترنت في مصر، الهيئة العامة للاستعلامات،عن الموقع الالكتروني : **http ://www.sis.gov.eg/ar/LastPage.aspx ?Category_ID=1188**. تاريخ الدخول: تاريخ الدخول:2013/01/26.

15 - تقرير الإعلام الاجتماعي العربي،كلية دبي للإدارة الحكومية ، فترة ماي 2011، عن الموقع الالكتروني:

http://www.dsg.ae/(A(QDlnwlV9zgEkAAAAYWNjMTM1N2UtNjEzZC00ODdiLWJ)/ar/news/NewsDescription.aspx?

16 - جبار محمود،"الإعلام... والرأي العام".مجلة النبأ، العدد 41 عن موقع : **http://www.annabaa.org/nba41/eelam.htm**. تاريخ الدخول : 2012/12/15.

17 – "حركة 6 ابريل من الفاييس بوك إلى الشارع"،منتديات الفكر القومي العربي،عن الموقع الالكتروني: **http ://www.alfikralarabi.net/vb/showthread.php ?t=22995**. تاريخ الدخول: 2012/12/22.

18 - حسين أمين، "وضع الإعلام في مصر"،الجامعة الأمريكية بالقاهرة،مايو،عن الموقع الالكتروني: **http://www.google.dz/url?sa=t&rct.edu%2FfileLibrary%2FWord_Documents%2FAmin_print.doc&ei=Lw9tUeiAHOG84ATxl4CoAg&u**. تاريخ الدخول: 2013/02/06.

19 - حسين المصري،"الانترنت والسياسة":حدود العلاقة فيما بين هو إعلامي وما هو سياسي.عن الموقع الالكتروني : **http://mypage.traidnt.net/P-4-34.html**. تاريخ الدخول: 2012/01/06.

20 - دينا محروس،"الجزيرة تكتسح الفضائيات الإخبارية العربية بلا منازع"،جريدة الراية الالكترونية،عن الموقع الالكتروني :

http://www.raya.com/site/topics/printArticle.asp?cu_no=2&item_no=234561&version. تاريخ الدخول :2012/09/08.

21 - دور الحركات الاجتماعية في إحداث الثورات"،المنتدى الاجتماعي العالمي،عن الموقع الالكتروني:

http ://www.fsm2013.org/ar/node/86. تاريخ الدخول: 2013/01/30.

22 - رولا احمد،" المدونات المصرية:نوع جديد من الإعلام البديل أو الصحافة الشعبية."عن موقع الالكتروني: **http://www.menassat.com/?q=ar/news-articles/1824-**. تاريخ الدخول: 10 /2012/01.

23 - رولا ميشيل،" قيادات حركة كفاية أمام المحكمة العسكرية"، مصرس محرك بحث إخباري،عن موقع :

http ://www.masress.com/elfagr/37245. تاريخ الدخول: تاريخ الدخول: 2012/08/09 .

24 - سكينة بوشلوح،"" تأثير الانترنت على العمل السياسي..اوباما نموذجا"،عن الموقع الالكتروني :

http://www.aljazeera.net/books/pages/24f6e8f8-666f-4dc5-896c-bae7274d82e0. تاريخ الدخول: 2012/09/13.

25 - شيريهان المنيري،" استطلاعات الرأي العام الالكترونية في مصر..أحلام افتراضية في مواجهة الواقع صحيفة أخبار القاهرة الالكترونية"، العدد 645، عن الموقع الالكتروني :

http://www.alkaheranews.com/details.php?pId=10&aId=3973. تاريخ الدخول: 2012/10/23.

26 - صافيناز محمد أحمد،"حرية التعبير في ظل ثورة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات..،أحوال مصرية،عن الموقع الالكتروني:

http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=402826&eid=471. تاريخ الدخول:2013/01/25.

27 - طارق أحمد منصوب،"أهمية استطلاع الرأي العام ".الجمهورية نت،عن الموقع الالكتروني:
http://www.algomhoriah.net/articles.php?id=2869 تاريخ الدخول: 12 /2012/03.

28 - عادل عبد الصادق محمد، مجلة الديمقراطية ، "الانترنت والديمقراطية: الأبعاد النظرية وملامح التأثير" دراسة حالة إيران. يوليو2009،عن الموقع الالكتروني :

http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=96532&eid=9723 .

تاريخ الدخول : .06/02//2013

29 - عادل عبد الصادق محمد،" الاحتجاج الالكتروني والفاعلون الجدد في الحياة السياسية."، ملف الأهرام الاستراتيجي ،عن الموقع الالكتروني:
http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=704220&eid=9723. تاريخ الدخول: .06/02/2013.

30 - عادل عبد الصادق محمد،" المدونات كفاعل جديد في المشاركة السياسية".الأهرام الرقمي،عن الموقع الالكتروني:
http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=709028&eid=9723 تاريخ الدخول : 2013/02/06.

31 - عالم التقنية،" تقرير للاستثمار في شركات الانترنت والتكنولوجيا الناشئة في الوطن العربي."، عن الموقع الالكتروني: http://www.tech-wd.com/wd/2011/10/20/sindibad-investment-report-2011/. تاريخ الدخول: 2012/08/20.

32 - عماد بن سعيد،" التوتر ينتقل من الشارع إلى ساحة الانترنت و"فيس بوك "،عن الموقع الالكتروني : http://www.france24.com/ar/20110106-internet-tunisia-digital-war-youth-vs-sidi-bouzid-regime.تاريخ الدخول:2012/01/06.

33 - عبد الله محمود مبارك،"**دور شبكات التواصل الاجتماعي في التغيير السياسي في تونس ومصر،من وجهة نظر الصحفيين الأردنيين**".مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير بالإعلام،كلية الإعلام،جامعة الشرق الأوسط،2011-2012.عن الموقع الالكتروني:

http://www.meu.edu.jo/ar/images/Papers/Media/%D8%AF%D9%88%D8%B1%20%D8%BF.pdf

34 - عبد الأمير الفيصل،"المعلوماتية: التقنيات ووسائل الاتصال".عن الموقع الالكتروني :

http://communication.akbarmontada.com/t719-topic.

تاريخ الدخول:2012/02/12 .

35 - عبد المولى عز الدين،"دور الإعلام في ثورة الشعب"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة عن الموقع الالكتروني:

ht**tp://www.dohainstitute.org/home/details ?entitylD=5d045bf3-2df9-46cf-90a0-d92cbb5dd3e4 §resourceled=09183986-ab64-4e26-aff8-9dbb2bf42913**.تاريخ الدخول:2012/12/25.

36 - "مبادرة مجتمع المعلومات المصري لتوصيل الخدمات الحكومية إلكترونيًا ملخص عام"، عن الموقع الالكتروني : **http://www.misr.gov.eg**. تاريخ الدخول:2013/01/27.

37 - محمد احمد النابلسي،"دور الإعلام في دعم الثورة المصرية وثورات الفيسبوك"، المركز العربي للدراسات المستقبلية، عن الموقع الالكتروني:

http ://www.mostakbaliat.com/ ?p=6093. تاريخ الدخول: 2013/01/09.

38 - محمدالعجاتي،"الحركات الاحتجاجية بمصر..المراحل والتطور." عن الموقع الالكتروني :

http ://elagati.wordpress.com/2012/07/05/%D8%A7%%D9%88%D8%A7%D9%84/. تاريخ الدخول: 2013/01/15

39 - محمد العجاتي،وهنري دي سوزا،"من الديمقراطية التمثلية إلى الديمقراطية التشاركية "،أوراق البدائل/ منتدى البدائل العربية للدراسات، عن الموقع الالكتروني:

http://www.afaegypt.org . تاريخ الدخول :2012/07/09 .

40 - محمد بن المختار الشنقيطي،"الإعلام والسياسة في عصر الانترنت."، عن الموقع الالكتروني:

http://www.alrakoba.net/news.php?action=show&id=149

71. تاريخ الدخول: 2012/02/07.

41 - محمد فاضل نعمة،"مفهوم الأمن الوطني وهاجس الدولة البوليسية". المحور:مواضيع وأبحاث،العدد 2464-عن الموقع الالكتروني:

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=153066.

تاريخ الدخول: 2012/08/20.

42 - محمد شومان،" أزمة استطلاعات الرأي العام"، صحيفة الأهرام اليومي الالكترونية، العدد 06، أكتوبر 2012، عن الموقع الالكتروني

http://digital.ahram.org.eg/Policy.aspx?Serial=1050638:.

تاريخ الدخول : 2013/01/16.

43 - محمد نبيل الشيمي،" جماعات المصالح الاقتصادية خصوصية الأهداف وقصور الرؤى"، الحوار المتمدن، العدد 2934- عن الموقع الالكتروني :

http ://www.ahewar.org/debat/show.art.asp ?aid=206214.

تاريخ الدخول: 2013/03/04

44 - محمد فتحي،"جوجل:31 مليون مستخدم للانترنت في مصر..و10 ملايين هاتف ذكي"،صحيفة المصري اليوم الالكترونية،عن الموقع الالكتروني :

http ://www.almasryalyoum.com/node/1278926. تاريخ الدخول2012/11/30.

45 – مراد بن علي زريقات،"الرأي العام الالكتروني(تأثير وسائل الاتصال عل الرأي العام)". ورقة عمل من ندوة الجرائم الالكترونية،جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية،الفترة: 02-2008/06/04،

عن الموقع الالكتروني : **http://www.f-law.net/law/showthread.php?28528-**. تاريخ الدخول: 2012/05/07

46 - مروة نظير،"دور وسائل الإعلام الجديد في عملية التنشئة السياسية."،المركز العربي للدراسات والأبحاث عن موقع الالكتروني :

http://www.arabicenter.net/ar/news.php?action=view&id=1716. تاريخ الدخول: 15،/2012/04

47 - معاذ محمود،"المدونات... السلطة الخامسة بمصر"،لوموند ديبلوماتيك النشرة العربية،عن الموقع الالكتروني:

http://www.mondiploar.com/article2448.html?PHPSESSID=a5f60c349ed7ee59ab9781433f4dc606. تاريخ الدخول:2012/06/13.

48 - "مؤشرات الأداء الرئيسية لمشغلي الهاتف الخليوي " **صحيفة الوسط البحرينية** - العدد 3716 - عن الموقع الالكتروني :

http://www.alwasatnews.com/3716/news/read/714483/1.html. تاريخ الدخول : 2012/12/09.

49 - نتائج انتخابات الرئاسة بمصر بعد الجولة النهائية ، موقع انتخابات مصر 2012، عن الموقع الالكتروني: **http://elections.masreat.com/19275**/. تاريخ الدخول: 2013/01/16

50 - نشوى الحوفي، "ا لمصري اليوم يتصدر قائمة المواقع الإلكترونية الأكثر زيارة بين الصحف المصرية" جريدة المصري اليوم الالكترونية،عن موقع :

http://today.almasryalyoum.com/article2.aspx?ArticleID=247346. تاريخ الدخول: 2012/08/15.

51 - نضال جمني،"الإعلام البديل وكشف الفساد"،عن الموقع الالكتروني:

http://www.achahed.com/2013-01/article-12412.htm. تاريخ الدخول: 2013/01/15.

52 - هدير سعيد،"حرية الإعلام في عهد مرسي.."حبس،منع،مصادرة" "،عن موقع :
http://almasrynetwork.com/?p=19342. تاريخ الدخول: 18 2012/11.

53 - وائل غنيم ثائر سلاحه الكيبورد"، الجزيرة للأخبار ، عن موقع :
htt p ://www.aljazeera.net/news/pages/6fee380b bfbc-. تاريخ الدخول:2013/01/28.

54 – وثائق الحكومة الالكترونية، بوابة الحكومة الالكترونية،عن الموقع الالكتروني:
http://www.egypt.gov.eg/arabic/documents/default.aspx
. تاريخ الدخول: 2013/01/27.

55 - وليد رشاد زكي،"المجتمع الافتراضي: نحو مقاربة للمفهوم"،عن الموقع الالكتروني :
http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=96350&ei d=897. تاريخ الدخول: 2013/01/13.

56 – وليد رشاد زكي، من التبعية الافتراضية إلى الثورة الديمقراطية، مجلة الديمقراطية،عن الموقع الالكتروني:
http ://digital.ahram.org.eg/articles.aspx ?Serial=478664& eid=897. تاريخ الدخول: 2013/01/13.

57 – وليد رشاد، المواطنة في المجتمع الافتراضي" تأملات نظرية علي مرجعية الواقع المصري "، مؤتمر المواطنة والمسئولية الاجتماعية للمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية والمؤتمر السنوي الحادي عشر16 . 19 ماي 2009. عن الموقع الالكتروني: **http://social.subject–line.com/t2823–topic**. تاريخ الدخول: 2013/01/13.

58 - وليد رشاد زكي، المشاركة عبر العالم الافتراضي.مجلة الديمقراطية،عن الموقع الالكتروني :
http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=341317&e id=897. تاريخ الدخول:2013/02/06.

59 - يونس زكور،"الجماعات والقوى الضاغطة،ماهيتها وحدود وظيفتها في الحقل السياسي"،الحوار المتمدن، العدد 1875 عن موقع :

تاريخ الدخول : **http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=91386**

"2012/06/05

2-اللغة الاجنبية

1- David Carr,"How Obama Tapped into Social Network's power."The New York Times,nov.9.2008.in : **http://www.nytimes.com/2008/11/10/business/media/10carr.html**. consulted:2013/01/02.

2- - Definition of technology , Merriam-Webster Dictionaries Technology, in : **http://www.merriam-webster.com/dictionary/technology?show=0&t=1292938305** consulted : 19/02/2013.

3- Floyd H.Alpport, « ***Toward a Science of public opinion*** » . Public opinion Quarterty,volume1 , issue (1 janv.1937) ,p 7-23in : **http://links.jstor.org/sici?sici=0333-362X%28193701%291%3A1%3C7%3ATASOPO%3E2.0.CO%3B2-A**. consulted : 27/02/2012.

4- Guillermo Lopez Garcia « Social Media and Public Opinion », Master's Thesis,Universety of Valencia, Septembre 2012 in ; **http://sm-and-s.org/wp-content/uploads/2012/10/Social-Media-and-Public-Opinion-Lucas-Braun-2012.pdf** .consulté le:2013/01/22

5- Hannah Arendt, le système totalitaire, 1ère édition, 1951.dans : **http://forum.univbiskra.net/index.php?topic=2165.0** . Consulté le : 17/01/2012.

6- Internet Egypt History,Internet Egypt :Quality Internet Services, in : **http ://www.internetegypt.com/Why_IE.htm**. consulted :.2013/01/24.

7- Maurice Duverger, **les partis politiques** .Revue international de droit comparé, année 1953, volume 5 , numéro1, pp :204-208.dans: **http ;//www.persee.fr/web/revue/home/prescript/article/ri dc 0035-33371953 num 517739**. Consulté le : 19/03/2011.

8- -National profile for the information society in Egypt. United Nation,Economic and social commission for estern asia (ESCWA) in : **http://isper.escwa.un.org/Portals/0/National%20Profiles/2005/English/EGYPT.pdf**

9- « Qu'est-ce qui se chache derriére Wikileaks ? ».La voix du nord. Actualité France-Monde .dans : **http://www.lavoixdunord.fr/France_Monde/actualite/Secteur_France_Monde/2010/12/03/article_qu-est-ce-qui-se-cache-derriere-wikileak.shtm**. consulté le: 10/02/2012.

مقدمة 01

الفصل الأول : ظاهرة الرأي العام وعلاقتها بالعملية السياسية.....**15**

المبحث الأول: ماهية الرأي العام.....**16**

المطلب الأول: نشأة ومفهوم ظاهرة الرأي العام.....16

المطلب الثاني: أنواع الرأي العام وأهم مظاهره.....25

المطلب الثالث: دور الإعلام والدعاية في تشكيل الرأي العام.....30

المطلب الرابع : عملية قياس الرأي العام 36

المبحث الثاني: الرأي العام والنظام السياسي 42

المطلب الأول:الدور السياسي للرأي العام وعلاقته بالديمقراطية.....42

المطلب الثاني: واقع الرأي العام في النظم التسلطية.....46

المطلب الثالث: دور القوى السياسية في بلورة وتوجيه الرأي العام.....49

المبحث الثالث: ظاهرة الرأي العام في الوطن العربي.....**53**

المطلب الأول: إشكالية الرأي العام العربي.....53

المطلب الثاني: الإعلام العربي ودوره في تشكيل الرأي العام.....55

المطلب الثالث: واقع استطلاعات الرأي العام في الوطن العربي.....59

الفصل الثاني: تأثير تكنولوجيا الاتصال في المجال السياسي والرأي العام.....**67**

المبحث الأول:الرأي العام في ظل تكنولوجيا الاتصال..... **68**

المطلب الأول: مفهوم تكنولوجيا الاتصال و علاقتها بثورة المعلومات.....68

المطلب الثاني: تعريف الشبكة العالمية للمعلومات(الانترنت) واهم استخدمتها الاتصالية.....74

المطلب الثالث: مدخل إلى المجتمع الافتراضي و مفهوم الشبكات الاجتماعية 80

المطلب الرابع: ماهية الرأي العام الالكتروني ودور الإعلام الالكتروني في تشكليه.....89

المبحث الثاني: التوظيف السياسي للشبكة العالمية للمعلومات.....**102**

المطلب الأول:مفهوم الديمقراطية الرقمية واهم مظاهرها 102

المطلب الثاني: العصيان المدني في العصر الشبكي(العصيان المدني الالكتروني)..... 109

المطلب الثالث: دور الانترنت في تخطي رقابة السلطات على الإعلام وتوجيه الرأي العام

(موقع ويكليكس Wikileaks نموذجا).....115

المبحث الثالث: تأثيرات الشبكة العالمية للمعلومات على المجتمعات و الحكومات العربية 117

المطلب الأول: واقع وتداعيات تكنولوجيا الاتصال في الوطن العربي.....118

المطلب الثاني: وسائل الإعلام الالكتروني الأكثر استعمالا في الوطن العربي وتأثيراتها على الرأي العام.....124

المطلب الثالث: الحركات الاحتجاجية والتغيير السياسي في ظل الشبكة العالمية للمعلومات.....128

الفصل الثالث:دور وسائل الإعلام الالكتروني في تغيير توجهات الرأي العام بمصر وانتفاضة شعبها..138

المبحث الأول:أساسيات الرأي العام بمصر وعلاقته بالنظام السياسي.....139

المطلب الأول:مقومات الرأي العام المصري وعملية استطلاعه.....139

المطلب الثاني: واقع وسائل الإعلام في ظل الأنظمة السياسية المتعاقبة.....147

المطلب الثالث: ابرز القوى السياسية المصرية وتأثيراتها على الرأي العام وصنع القرار..... 153

المبحث الثاني: الاستخدام والتأثير السياسي والمجتمعي للشبكة العنكبوتية بمصر.....162

المطلب الأول: نظرة عامة للانترنت في مصر.....162

المطلب الثاني: المدونات المصرية كفاعل جديد في معارضة النظام السياسي.....167

المطلب الثالث: العلاقة المتنامية بين الانترنت وثقافة الاحتجاج بمصر

(من حركة كفاية إلى حركة 6 افريل).....**174**

المبحث الثالث:الدور البارز والفعال للإعلام الالكتروني في توجيه الرأي العام.

والتغير السياسي بمصر.....182

المطلب الأول:دور موقع الفايس بوك face book في التنشئة السياسية للشباب المصري.....182

المطلب الثاني:مساهمة الإعلام الالكتروني في كشف فساد نظام مبارك و إرباكه

(نظرية الحرب المعرفية الافتراضية).....188

المطلب الثالث:عملية انتقال الرأي العام المصري من المجتمع الافتراضي إلى المجتمع الواقعي وأثرها في إسقاط

النظام السياسي الحاكم 193

خاتمة 205

فهرس الجداول والأشكال:..... .112

قائمة المراجع 214
ا– الكتب..... 214
1–اللغة العربية 214
2–اللغة الأجنبية..... 219
ب–الدوريات و المجلات..... 220
1–اللغة العربية..... 220
2–اللغة الأجنبية..... 223
ج– الموسوعات والقواميس 223
د –أوراق بحثية ودراسات..... 223
1–اللغة العربية..... 223
2–اللغة الأجنبية..... 223
هـ– مواقع الانترنت 224
1–اللغة العربية..... 224
2–اللغة الأجنبية..... 233
فهرس الدراسة: 237

ملخص :

لطالما ارتبطت ظاهرة الرأي العام في نشأتها وتطورها بالظروف الثقافية والاجتماعية والسياسية للمجتمع الممثل لها.من جانبها وسائل الاتصال كانت ولازالت تلعب الدور الفريد في تشكيل الرأي العام والتأثير عليه .وبالرغم من أن جل المفكرين السياسيين يرون أن هذه الظاهرة هي ملك خاص للمجتمعات التي تمتع بالمشاركة السياسية من قبل جميع التيارات أي الديمقراطية،إلا انه لا يمكن نفي وجود رأي عام في المجتمعات الغير ديمقراطية خاصة في ظل تكنولوجيا الاتصال. فقد أدى اندماج تلك الأخيرة مع العمل السياسي إلى إيجاد آليات وطرق عمل جديدة لممارسة العمل السياسي، فيما عرف بالديمقراطية الرقمية والتي تعد نتاج للتكامل بين قيم وجوهر الديمقراطية – كمفهوم سياسي واجتماعي – وتكنولوجيا الاتصالات – كآلية ووسيلة لتعزيزها

في دولنا العربية أحدثت تكنولوجيا الاتصال انتشار لقوة السياسية داخل المجتمع من قبل فاعلين خارج نطاق النظام السياسي وانتشار نمط جديد من العلاقة بين الحاكم والمحكوم وبين النخبة والجماهير.كما فقدت الدولة بموجبها السيطرة على سياسيتها الإعلامية والقدرة على تعبئة الرأي العام بمفردها من خلال الإعلام الرسمي الموجه.وقد تجلى ذلك في الدور الذي أصبح يلعبه الفرد العربي عبر استخدامه لوسائل الإعلام الالكتروني (مواقع التواصل الاجتماعي: الفايس بوك – تويتر- يوتيوب، المدونات السياسية،...الخ) كنوع من الرقابة على الأداء الحكومي، ومكافحة الفساد وممارسة الضغط على الحكومة والتأثير على الرأي العام وصانعي القرار السياسي . الأمر الذي ساعد في تحويل الرأي العام العربي من رأي عام كامن إلي رأي عام معلن .

قياسا على الحالة المصرية يمكن القول أن الانترنت باتت إحدى القوى السياسية غير التقليدية على الساحة السياسية المصرية التي أحدثت – في ظل توافر ظروف معينة – نوع من الحراك السياسي. فقد لعب النشاط الالكتروني لمجموعة من الشباب عبر موقع" الفايس بوك" الدور البارز في عملية التعبير عن الآراء المختلفة للمجتمع المصري بدون رقابة وبدون قيود والتي بلغت ذروتها في إضراب 8 افريل 2008 (إضراب الكتروني).فالشباب المصري الذي عان من الاغتراب والكبت السياسيين والاجتماعيين وجد ملاذه للخروج منها في وسائل الإعلام الالكتروني كمصدر لتعبير والتغيير بل والمساهمة في إسقاط النظام السياسي الحاكم.

Resumé.

Le phénomène de l'opinion publique a été associée, pour longtemps dans sa création et son développement aux conditions sociales et culturelles et politiques de la communauté qui le représente. De leur coté, les médias jouent un rôle unique dans la formation et l'influence de l'opinion publique. Tandis que la plupart des penseurs politiques croient que ce phénomène est exclusif aux communautés jouissent de la participation politique de tous les courants. Plusieurs sociétés non démocratiques en profitent aussi grâce aux technologies de communication,apré avoir intégrer ces derniers dans la politique. ce que

permis de crier de nouveaux mécanismes et méthodes dans l'action politique. Notamment la démocratie numérique, résultant de la complémentant entre les valeurs et l'essence de la démocratie – concept politique et sociale – et la technologie des communications – un mécanisme et un moyen de le promouvoir.

Dans les pays arabes la technologie de communication ont garantient non selment la propagation des pouvoirs politiques dans la sociétés par des acteurs hors du système politique ,mais aussi la propagation d'un nouveau tipe de relation entre le gouvernant et le gouverné ,l'élite et le peuple.un tel changement ce fait perdre à l'état le contrôle de sa politique d'information et la capacité du mobiliser l'opinion à travers ces médias officiels. Cela s'est traduit par le rôle que joue l'individu arabe actuellement via les moyens communication électroniques(Sites de réseaux sociaux: Face book – Twitter – You Tube, blogs politiques, etc.). Comme une sorte de contrôle sur les prestation gouvernementales de lute contre la corruption de pression sur le gouvernement et l'influence sur l'opinion publique. Ce qui a conduit par la suite à la transformation de cette dernière de non état statique a l'état annonceur.
Si on prend le cas de l'Egypte par exemple, on distinguera que
l'Internet est devenu l'un des pouvoirs politiques modernes puisque cette technologie a permis, dans une conjoncture précise, à un groupe de jeunes ,à travers le facebook,de jouer un rôle remarquable dans la libration de l'expression du peuple egyptien.la grève du 6 avril 2008 (grève électronique) et le modèle. Une tel initiative a permis la jeunesse égyptienne, qui a tant souffert de l'aliénation et de la répression politique et sociale de trouvé dans les médias électroniques la solution pour le changement et l'expresse et aussi la contribution dans le
au renversement du système politique.